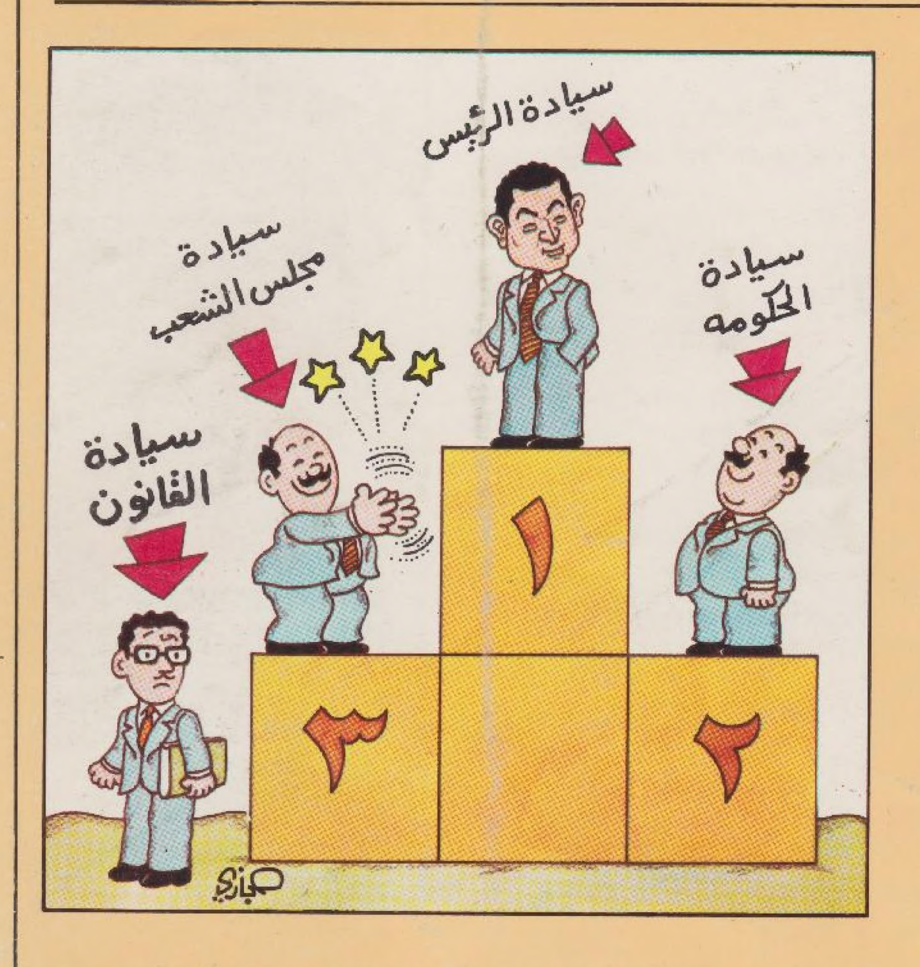
الماركسية والإلحاد



العدد العاشر / ديسمبر ١٩٩٠ م/جماد أول ١٤١١ هـ/الثمن جنيه مصرى



٤٩ مليار دولار ديون مصر بعد الإعفاءات!

٨ سنوات ويختفى القطاع العام

بعد ١٤ عاما معارضى السادات أمام المحكمة

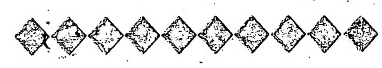
ومازال مسلسل العنف مستمرا

٧ أحزاب فى الانتخابات وبرنامجان فقط!

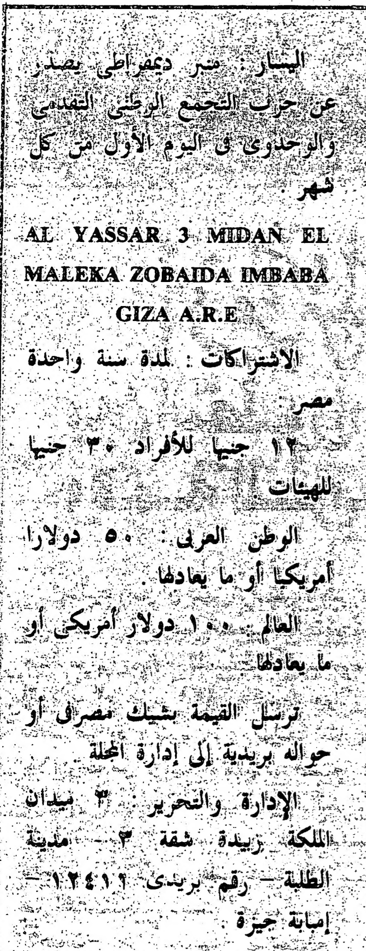


ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

فى هذا العدد







اليسار : شهرى ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى والوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

AL YASSAR 3 MIDAN EL MALEKA ZOBAIDA IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر :
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة

الإدارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة

ت : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣



موقفنا

أزمة الخليج..
بين التطورات فى السعودية وقمة الرباط الطارئة

بالرغم من أن شهر نوفمبر الماضى، كان شهر انتخابات مجلس الشعب (ثالثة انتخابات منذ تولى مبارك للسلطة والسادسة منذ إنقلاب ١٣ مايو ٧١)، والحديث حول إعفاء مصر من جزء كبير من ديونها الخارجية، والاقتراب من توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، والهجمة الأمنية التى طالت الآلاف من المواطنين المشتبه فى صلتهم بتنظيم «الجهاد الاسلامى» على اعتبار أنه المسئول عن اغتيال د. رفعت المحجوب.. فإن هذه الأحداث- على أهميتها- لم تستطع أن تزيح «أزمة الخليج» عن موقع الصدارة من إهتمام الرأى العام.

وعلى كثرة التطورات والتحركات والتفاصيل فى هذه الأزمة، فهناك قضيتان بارزتان على الساحة السياسية.

القضية الأولى تتعلق بالآثار المباشرة للوجود الأمريكى فى السعودية. فمع الأنتشار السريع للقوات الأمريكية فى المنطقة الشرقية والاحتكاك الحتمى بين الجنود و«المجندات» الأمركيين، وبين المجتمع السعودى، تفجرت مشاكل اجتماعية وسياسية ظلت مكتومة سنوات طويلة نتيجه للقهر السياسى والإجتماعى الذى يفرضه نظام الحكم. ولم يكن غريباً أن تضطر الأسرة الحاكمة للسماح للنساء فى السعودية بالتطوع فى القوات المسلحة، بعد إنتشار المجندات الأمريكيات اللاتى جئن للاشتراك فى الدفاع عن السعودية كما يقولون. وطبعا لم يقف الأمر عند هذه الحدود. فقد اختار عدد من النساء- فى ظل الظروف الجديدة- تحدى قوى التخلف والقهر فى قضية إجتماعية أخرى تتصل أيضاً بالمرأة، أكثر القوى تعرضا للقهر والاستغلال فى السعودية فقامت ٤٩ سيدة مثقفة بخرق نظام منع النساء من قيادة السيارات وقدن سياراتهن فى مظاهرة، هى الاولى من نوعها فى السعودية. وقامت الدنيا ولم تقعد. فهاجم بعض أئمة المساجد اللواتى اقترفن هذا الاثم وتحركت بعض الفتيات فى الجامعات (!) ضدا الفاسقات «المنحلات» وأوقفت الحكومة ست استاذات جامعيات ممن شاركن فى قيادة السيارت. ويلقى هذا الموقف من الأسرة الحاكمة بظلال كثيفة من الشك حول ما أعلنه الملك فهد حول وضع اللمسات النهائية «للنظام الأساسى المحكم، ومجلس الشورى، ونظام المقاطعات..». خاصة أن الملك فهد سبق أن أدلى بتصريح مماثل عام ١٩٨٠ عندما كان وليا للعهد اثر تفجر انتفاضة الحرم المكى الشريف، والانتفاضة الجماهيرية فى المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩، وكرر هذا الوعد دون أن يتحقق.

وقد أصدر الحزب الشيوعى فى السعودية بيانا حول هذا التصريح، قال فيه.. «ويأتى هذا التصريح، الجديد القديم، عقب دخول القوات العراقية لأراضى الكويت وما أظهرته الأحداث نفسها من غياب تام للوحدة الوطنية الداخلية، وهشاشة الوضع الداخلى لنظام الكويت ونظم الخليج الأخرى الأسوأ حالا..إن النظام يتعرض لضغوطات قوية من شعبه، بمختلف فئاته الإجتماعية دون استثناء، وكذلك من حلفائه الغربيين الذين أدهشهم واقع الحال السياسى فى هذا البلد الغنى بالنفط، حيث غياب أبسط أشكال الحريات الديمقراطية والمشاركة الشعبية فى الحكم، وما يسببه ذلك من اغتراب حقيقى يعانى منه الشعب، وتباعد كبير بينه وبين النظام الحاكم، مما يضعف التماسك الداخلى للمجتمع. إن تداعيات أزمة الخليج القائمة دفعت بالنظام الحاكم، من واقع ضعف ووهن كبير ين إلى الإستنجاد بالقوات العسكرية الأمريكية التى ستتجاوز فى عددها الثلاثمائه ألف عنصر، للدفاع عن الوطن، وتسليمهم قيادة البلاد بشكل علنى وسافر، مما سبب رد فعل قوية وتذمرا واسعا لدى الشعب ولدى القوات العسكرية السعودية والتى فى مجملها شكلت أحدا لدوافع لإطلاق التصريح العتيد للملك



فهد. ولنا كل الحق فى التساؤل عن نية النظام فى الاقدام على إجراء تغييرات ينشدها شعبنا، ولطالما ناضل من أجلها ودفع فى سبيلها قوافل المعتقلين السياسيين والشهداء. فهل النظام جاد هذه المرة فيما يقوله من تصريحات؟. » وبصرف النظر عن الإجابة عن هذا التساؤل، وعما سيقوله الواقع حول جدية هذه التصريحات من عدمها، فالمؤكد أن «أزمة الخليج» توشك أن تهز أركان النظم القائمة فى المنطقة العربية، بصورة تذكرنا بظاهرة تساقط الأنظمة العربية إثر حرب ١٩٤٨ (حرب فلسطين).. خاصة الأنظمة المتورطة بصورة أساسية فى الأزمة، وعلى الجانبين.

القضية الثانية تتمثل فى هذا السباق المحموم بين إشعال نيران الحرب والبحث عن حل سلمى للأزمة، أو بين الخيار العسكرى، والحل العربى بتعبير أدق.

فجولتا بوش وبيكر فى أوربا والمنطقة تستهدفان الحصول على دعم الاتحاد السوفيتى والدول الأوربية والحلفاء العرب للقيام بعمل عسكرى ضد العراق وقد أعلن بوش بوضوح عشية سفرة.. «أن الساعة تدق، وأن الوقت للتوصل الى حل دبلوماسى للأزمة بات محدوداً..» ولكى يطمئن المعارضين للحل العسكرى داخل الكونجرس وبين الشعب الأمريكى- وهم الأغلبية- أضاف.. «لن تكون هناك فيتنام جديدة، ولن يزج أى جندى أمريكى فى حرب يستحيل تحقيق الانتصار فيها». وأكد بيكر أن الهدف من إتصالاته تلمس مدى التأييد لاتجاه الولايات المتحدة لعقد اجتماع لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية «لاستصدار قرار باستعمال القوة ضد العراق. بالمقابل يتحرك الاتحاد السوفيتى وفرنسا (والدول الأوربية عامة) فى اتجاه البحث عن حل سلمى، عنوانه فى هذه المرحلة الدعوة الى عمل عربى جماعى.

فبعد جولة بريماكوف عضو مجلس الرئاسة السوفيتى أعلن جورباتشوف أن امكانية الحل السلمى لازالت قائمة ودعا الى عمل عربى جماعى فى هذا السبيل وواصل هجوم السلام بارسال نائبى وزيرا الخارجية السوفيتى «الكسندر بيلونوجوف» و «فلاديمير بتروفسكى» فى جولتين متزامنتين فى المنطقة العربية. وكشف بريماكوف النقاب عن طبيعة الخلف السوفيتى الأمريكى حول أسلوب حل «أزمة الخليج»، فقال.. «البعض - فى الولايات المتحدة- له تصور خاطىء عن الوضع. ويشعر أنه يجب الانطلاق من الحل العسكرى. ومن شأن ذلك أن يؤدى الى كارثة وعلينا التمييز ما بين التظاهرة العسكرية والحظر والعقوبات التى من شأنها توفير الظروف والاطار الأفضل لحل سياسى، وبين استعمال هذه الأدوات والمجيىء بالحرب الى المنطقة.. ويجب الأخذ فى الاعتبار أن هناك فى الولايات المتحدة وفى أوربا من يريد ليس انسحاب صدام حسين من الكويت، وإنما تحطيمه، وتحطيم امكانات العراق، وأعتقد أننا يجب أن لاندعم هذا البعض.»

وفى تواز مع هذا الخط أكد «خافيير بيريز ديكويار» الأمين العام للأمم المتحدة أن «الأمل الوحيد حاليا. هو فى انعقاد قمة الرباط» مشيرا بذلك الى الدعوة التى وجهها الملك الحسن الثانى لعقد قمة عربية طارئة فى الرباط.

وللأسف فإن رهان السلام يصطدم بعقبتين:

الأولى تتمثل فى مقاومة حكام مصر والسعودية لعقد هذه القمة. الى حد الهجوم على دعوة جورباتشوف، والعمل بكل السبل لافشال دعوة الحسن.

والثانية- وهى الاهم- الموقف العراقى الرافض للقبول بمبدأ الانسحاب من الكويت.

صحيح أن هناك إشارات ومناورات ناجحة جزئيا يقوم بها النظام العراقى، مثل الاعلان عن الافراج عن الرهائن اعتبارا من ٢٥ ديسمبر القادم، واستعداده للتفاوض مع المملكة السعودية والولايات المتحدة لتسوية أزمة الخليج.. إلا أن استمرار رفضه للتخلى عن ولاية «الكاظمة» الا إذ تخلت الولايات المتحدة عن «هاواى» كما يقولون فى بغداد، سيؤدى ان عاجلا أو آجلا الى أن يكسب دعاة الحرب الرهان.

وليس من حق حكام بغداد أن يعرضوا العالم العربى لهذه الكارثة. وواجبنا جميعا أن نمارس كل مانستطيع من ضغط شعبى لكى نمنع قيام الحرب، ولكى يقبل جميع الأطراف حلا سلميا عربيا يحقق الانسحاب العراقى من الكويت، والانسحاب الامريكى الغربى من المنطقة، وحل الخلافات فى المنطقة بما يحقق مصالح كافة الأطراف.

من هنا تأتى أهمية عقد القمة العربية الطارئة فى الرباط.. او «لتفادى انطلاق الحرب فى الخليج والتى ستجلب كوارث سياسية وبيئية فى العالم العربى.. على أن يتم تحضير جيد للقمة لئلا يتكرر ما حدث فى قمة القاهرة».. كما قال سيد احمد غزالى وزير خارجية الجزائر.

رئيس التحرير



بعد أن انتهينا من صياغة هذا العدد، شعرنا أننا مدينون للقراء والأصدقاء بأكثر من أعتذار.

لقد إضطررنا أمام كثرة المادة وازدحامها الى تأجيل أكثر من موضوع هام، بعضها يتابعها القراء على صفحات اليسار باهتمام بالغ. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أجلنا للعدد القادم الحلقة الرابعة من دراسة «صلاح عيسى» حول اغتيال شهدى عطية الشافعى»، والحلقة الخامسة من دراسة «أمينة شفيق» حول «البطالة» ومقالات للزملاء هشام مبارك وعطيه الصيرفى، ورسالة «وارسو» وبابى «علوم» و«كتب»، وثلاثة مداخلات هامة كتبها الزملاء «خليل عبد الكريم» و«محمد الجندى» وكاتبة كويتية تعاتب اليسار بقسوة... وهو موضوع الاعتذار الثانى.

فعلى غلاف العدد الماضى نشرنا كالعادة لوحة الفنان المبدع «حجازى» وكانت حول الغزو العراقى للكويت وبعض آثاره. وقد فهمها بعض الاخوة الكويتيين ومنهم أصدقاء أعزاء من صفوف المعارضة الكويتية، على محمل لم نكن لانحن ولا الفنان حجازى نقصده على وجه القطع واليقين. واذا كانت الرسالة الفاضبة لم تنشر فى هذا العدد فنعد بنشرها، وكل المواد التى تأجلت فى العدد القادم.

لقد فكرنا للحظات أن لاتؤجل أى مادة ونزيد ملزمة إضافية فى هذا العدد.. ولكن الأزمة المالية التى تمسك بخناق اليسار، وتكاد تهدد استمرارها، جعلتنا نختار أهون الضررين... واثقين أن القراء والكتاب سيغفرون لنا.

اليسار

ملاحظات على القوائم الأولية للمرشحين

أمينة النقاش

كان من الطبيعي أن يؤدى قرار أحزاب الوفد والعمل والأخوان والأحرار بمقاطعة الأنتخابات، إلى إحداث إرتباك فى قوائم المرشحين فى أنتخابات ١٩٩٠، من حيث العدد، ومن حيث النوع، خاصة بعد أن حدث تعديل جديد، أعيد بموجبه إجراء الانتخابات وفقا للدوائر الفردية.

ومن حيث العدد، فقد لوحظ أن عدد المرشحين قد بلغ إجمالهم ٢٧٣٠، يتنافسون على ٤٤٤ مقعدا فى ٢٢٢ دائرة. فى حين كان عدد الذين خاضوا انتخابات عام ١٩٨٧ قد بلغ ٣٥٩٢ تنافسوا على ٤٤٨ مقعدا فى دائرة، بينهم ١٩٣٧ مرشحا على مقاعد المستقلين التى بلغت ٤٨ مقعدا، فى حين خاض ١٦٥٥ مرشحا المعركة على قوائم الأحزاب الخمسة: الوطنى والوفد والتجمع والتحالف الثلاثى والأمة.

ويرجع نقص عدد المرشحين هذا العام عن انتخابات عام ١٩٨٧ إلى مقاطعة الوفد والتحالف للانتخابات من جهه، وإلى عجز أحزاب المعارضة التى خاضتها عن تقديم مرشحين لكل الدوائر من جهه أخرى لاسباب تختلف من حزب لآخر.

ولنفس السببين السابقين ولغيرهما، فقد تغيرت فى هذه الأنتخابات نوعيه المرشحين، حيث أصبح المستقلون أكبر عددا من المرشحين الحزبيين، إذ بلغ عددهم أكثر من ضعف عدد المرشحين الحزبيين. وفيما عدا الحزب الوطنى الذى قدم مرشحين لكل الدوائر، فلم تتمكن أحزاب التجمع والأمة ومصر الفتاة والخضر وحزب العمل المنشق من التقدم للترشيح سوى فى نسبه ضئيلة من تلك الدوائر كما أن بعضها كمصر الفتاة والخضر والعمل المنشق يخوض الأنتخابات- كأحزاب لاكأشخاص- للمرة الأولى. وقد لوحظ أن النسبة الأكبر من عدد المستقلين هم أعضاء بالحزب الوطنى الحاكم إذ بلغ عددهم حوالى ٧٨ مرشحا، فى الوقت الذى لم يبلغ عدد الأعضاء الذين خالفوا قرار الوفد والتحالف بالمقاطعة، ورشحوا أنفسهم كمستقلين سوى ٧٢ عضوا فقط، بينهم ٣٩ عضوا فى الوفد اتخذ الحزب قرار بفصلهم جميعا وعلى رأسهم نائبه السابق علوى حافظ. كما فصل حزب العمل عشره من أعضائه المخالفين لقرار المقاطعة، بينما صمت حزب الأحرار عن ٢٣ مرشحا مستقلا من اعضائه، وإن كان عبد الفتاح الشوريجى الأمين العام للحزب قد أدلى بتصريح غريب قال فيه أنه يخوض المعركة الأنتخابيه، لكى يدعو لنفس المطالب التى تدعو إليها الأحزاب المقاطعة، ويقنع الجماهير بصوابها، ويثبت عمليا أن الترتيبات الأنتخابيه القائمة سوف تنتهى بتزوير الأنتخابات!

أربك قرار أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات، الحزب الوطنى، الذى أحدث تعديلا فى قوائمه للترشيح أكثر من مرة، بحيث ضمت عددا من الأعضاء المنشقين عن أحزاب المعارضة، سواء تلك التى قاطعت الأنتخابات، أو الأخرى التى شاركت فيها، بينهم أحمد حرك وأحمد الفقى من حزب العمل، ومصطفى برهام من حزب الوفد ومحمد صبرى مبدى من حزب التجمع، فضلا عن عدد آخر من النواب السابقين لحزبى الوفد والعمل.

احتفظ الحزب الوطنى فى قوائم مرشحيه بمائتى عضو من أعضاء مجلس الشعب السابق واستبعد ١٦٣ عضوا بينهم ٩ نساء. وبالرغم من أن الصحف القومية قد ذكرت أن مائه من المستبعدين قد وجهت إليهم تهم بالفساد المالى والأدارى، ويجرى التحقيق معهم فى البلاغات المقدمة بشأنهم، فقد شملت القوائم الجديدة للحزب الوطنى عناصر ممن إتهمت بقضايا فساد أيضا، أبرزها على سبيل المثال لا الحصر مرشح الحزب فى الزاويه الحمراء والشرابيه «محمد سيد أحمد» المتهم بإهدار أموال شركة مصر للبترول، وبالأثراء غير المشروع وقد تم منعه من السفر بأمر من النائب العام وأيضا محمود أبو غريب بالشرقية ومحمد الليثى بالمنوفيه المتهمان فى قضايا لاتزال منظورة أمام القضاء.

وكان من اللافت للنظر أن تشمل قوائم المستبعدين كل الضباط الأحرار تقريبا فيما عدا توفيق عبده اسماعيل، ووجوها من ألمع وجوهه، وعددا من ألمع خبرائه، وعددا ممن قاموا لحسابه بمهام ومواقف دفعتهم للتضحيه بالكثير من سمعتهم العامة. وكان من بين هؤلاء وأولئك المستشار أحمد مرسى والمهندس فتح الله رفعت ود. السيد على السيد ود. عبد القادر حاتم ود. يحيى الجمل ود. إيهاب إسماعيل والمستشار الدمرداش العقالى ود. صوفى أبو طالب.

وبالرغم من أن السبب المعلن الذى تبديه قيادات الحزب حول من تم إستبعادهم، هو الرغبه فى تجديد دماء الحزب الوطنى، ودفع دماء جديدة إليه، إلا أن المسألة بدت أبعد من ذلك، وتتعلق بالصراعات الحادة التى نشبت بين الأجنحه التى تتولى عمليات الترشيح بداخله. وقد تفجرت تلك الصراعات علنا،

وانتقلت من داخل الحزب إلى خارجه، وبدا واضحا منذ اللحظة الأولى لبدء عمليه الأنتخابات أن المنافس الأول للحزب الوطنى، هو المنشقون عليه. وقد كشف د. أحمد سلامة الأمين العام المساعد للحزب الوطنى، عن جذور تلك الصراعات حين قال فى تصريحات صحفيه «أن هناك قوائم للمرشحين جاءت من المحافظين، وأخرى من أمناء الحزب بالمحافظات، لكننا قبل أن نطلب من المحافظين مقترحاتهم للترشيحات، كنا قد قررنا مسبقا من الذى تتضمنه القائمة ومن الذى استبعد منها»!!

وقد انتهى هذا الوضع بإنقسامات حادة فى صفوف الحزب الوطنى، تمثلت فى ارتفاع أعداد المرشحين الذين رفضوا الأمتثال لأوامره وفى مساندة معظم المحافظين للمرشحين الذين رفضهم الحزب، بعد أن زكوهم له، فرشحوا أنفسهم كمستقلين فى مواجهه الحزب الوطنى. كما تمثلت فى المعارك، التى تبادل فيها المحافظون وأمناء الحزب الوطنى فى مختلف المحافظات الأتهامات العلنيه.

وبرغم أن الحزب الوطنى يخوض المعركة الأنتخابية وهو يعلم مسبقا أنه هو الحزب الذى سيحوز على أغلبيه المقاعد فى البرلمان، حيث لايوجد مرشحون للمعارضة فى ٣٢٠ دائرة، فقد بدا من المثير للدهشة آن تشمل قوائم مرشحيه على ٤ نساء واثنين فقط من الأقباط. وإذا كان قادة الحزب الوطنى قد عللوا ذلك بصعوبه خوض الأنتخابات فى الدوائر الفردية. فإن هذا التعليل لاينفى أن إصرار الحزب الوطنى على إدخال الأقباط والنساء إلى مجلس الشعب بالتعيين، يعد تراجعا. كما يعكس عجز الحزب الوطنى عن مواجهة الدعوات المتطرفة التى نجحت فى خلق جو محافظ تجاه الدور العام للمرأة، ودرجه أعلى من الأنحياز الطائفى فى الانتخابات العامة. كما يعطى ذلك مؤشرا على أن الحزب الوطنى ليست له جماهير ثابته تنتخب مرشحيه بصرف النظر عن نوعهم أو أديانهم.

وكجزء من التمرد المحسوب على قوائم ترشيحات الحزب الوطنى، تقدم عدد من قياداته البارزة للترشيح كمستقلين بينهم أحمد رشدى ود. مصطفى السعيد ود. حلمى الحديدى، فضلا عن المرشحين المستقلين الذين يمتون بصلات قرابه لكبار المسئولين فى الحكومة، كأشقاء د. عاطف صدقى ود. رفعت المحجوب وعبد المنعم عمارة، فإذا لم يتمكنوا من الفوز فى الأنتخابات فليس هناك ضرر، وإذا نجحوا فسيسعى الحزب الوطنى إليهم، وسيضمهم إليه مؤكدا إنتماءهم إلى صفوفه.

ومن الظواهر اللافته للنظر أن الأحزاب التى شاركت فى الأنتخابات لم تتنافس على كل المقاعد. وكان حزب التجمع أكبر الأحزاب المشاركة فى المعركة الأنتخابية بعد الحزب الوطنى قد اتخذ قرارا فى لجنته المركزية فى يونيو الماضى بخوض الانتخابات فى عدد محدود من الدوائر، لقلة أمكانياته الماليه من جهه ولكى يتمكن من حشد عضويته لمنع التزوير من جهه أخرى. وعلى ذلك قدم التجمع ٣٢ مرشحا فى ٣١ دائرة بينها ٢٤، دائرة فى الأقاليم و٥ داوئر فى القاهرة والجيزة. ضمت قائمة التجمع ٦ من الفئات و ٢٦ من العمال وخلت من الفلاحين والنساء كما شملت قبطيا واحدا. وبرغم وجود عدد كبير من الشخصيات العامة داخل التجمع فقد لفت النظر فى قائمته كثرة عدد العمال. وقد يعود ذلك إلى إعتبارات خاصة بأن قراره بخوض المعركة الأنتخابية لمن يوافق على ترشيحه من أعضائه مشروط بأن تكون لديهم فرص للنجاح، وهو مايتوفر لقياداته العمالية لما تتمتع به من نفوذ فى مواقعها ،أكثرمما يتوفر لشخصياته العامة. فضلا عن أن الشخصيات العامة تعزف بشكل عام عن خوض المعارك الأنتخابية. وتميزت قائمة مرشحى التجمع عن غيرها من قوائم أحزاب المعارضة الأخرى باحتوائها على عدد من النواب السابقين اللامعين فى عهدى عبد الناصر والسادات

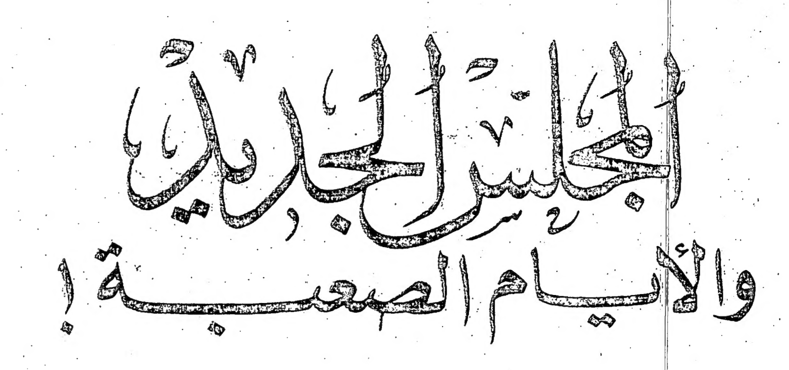
ومبارك هم خالد محيى الدين ولطفى واكد وأبو العز الحريرى، كما ضمت عددا ممن سبق لهم خوض المعركة الأنتخابية فى دورات سابقه وعدداً آخر من القادة النقابيين البارزين.

ويبدو أن الأمكانيات وظروف الحصار الطويلة قد حالت بين التجمع وبين دخول المعركة على إتساع الدوائر الأنتخابية ليحقق هدفين أساسيين هما نشر سياسته البديله ومحاولة الحصول على عدد من المقاعد تمكنه من الدفاع عن برنامجه الشامل للأصلاح.

كما لفت النظر أيضا فى قوائم المرشحين، قائمتان لقوتين سياستين محجوبتين عن الشرعية هما الشيوعيون المصريون، والحزب الناصرى تحت التأسيس. ضمت الأولى اثنين من الفئات هما د. مختار السيد وأحمد شرف وواحدا من العمال هو صلاح شرف وقد اختارت أن تخوض المعركة الأنتخابية فى القاهرة والجيزة. وضمت قائمة الحزب الناصرى ٥ مرشحين من الفئات بينهم ٤ نواب سابقين تقدم اثنان منهم للترشيح فى القاهرة وثلاثه فى الأقاليم وهم ضياء الدين داود وأحمد شهيب ونبيل نجم ومحمد عقل وصبرى عتمان. وإذا كانت أعداد المرشحين من كلا الحزبين رمزيه، فيبدو أن الهدف من خوضهم للمعركة الأنتخابية هو تأكيد وجودهم الفعلى فى الساحة السياسية، والحصول على تعاطف جماهيرى لتقنين هذا الحق، وطرح القضايا التى يختلفون بها عن برنامج التجمع.

أما حزب العمل المنشق فقد رشح ٣٦ عضوا فى ٢٦ دائرة أبرزهم أحمد مجاهد رئيس الحزب وأبو الفضل الجيزاوى وهما نائبان سابقان وقد وزع مرشحيه على دوائر القاهرة والجيزة والأقاليم وإذا كان عدد المرشحين يبدو كبيرا على حزب صغير، فمن الواضح أن الحزب يأمل فى الفوز بعدد من المقاعد تيسر له إكتساب الشرعية، أو إنتزاع شرعية حزب العمل الأصلى بعد أن قاطع الأنتخابات.

وقد أغرت مقاطعة الأحزاب الكبيرة للأنتخابات الأحزاب الصغيرة الناشئه لخوض معركتها. فقدم حزب الخضر ١٨ مرشحا كلهم من الفئات عدا واحد من العمال، كما قدم حزب مصر الفتاة ١٢ مرشحا، بينما رشح حزب الأمة ثلاثين مرشحا أبرزهم رئيس تحرير صحيفه الأمة محمد حامد عمارة ويبدو أن أحد أهم الأسباب التى دفعت تلك الأحزاب الصغيرة لخوض المعركة الانتخابية إحساسها بأن الأجواء مواتيه للفوز بعد أن قاطعت أحزاب رئيسيه المعركة الأنتخابية، وبات واضحا أن الحكومة سوف تسمح بدخول نسبه أكبر من الأعضاء من غير الحزب الوطنى، لأحداث شىء من التوازن فى تركيبه مجلس الشعب الجديد يحتفظ فيها الحزب الوطنى بالأغلبيه، فى نفس الوقت الذى يحتفظ فيه بهامش لغير المنتمين لحزب الأغلبيه!



عبد الغفار شكر

تعلن بعد أيام نتائج انتخابات مجلس الشعب الجديد الذى يتشكل فى ظروف حرجة بالنسبة للحكم وأواضاع قاسية بالنسبة للشعب. وتشير كل المقدمات أن قوام المجلس الجديد سيكون مماثلا لقوام مجلس ١٩٧٦، حيث يحظى الحزب الحاكم بأغلبية كاسحة بينما يقتصر تمثيل المعارضة على عدد محدود للغاية لايزيد بضع عشرات من جملة الاعضاء البالغين ٤٤٤ عضوا. وسيعود اليسار مرة أخرى الى المجلس بعد طول غياب، بينما يضعف وجود التيار الدينى الذى نجح فى التواجد بشكل ملحوظ فى مجلسى ٨٤، ١٩٨٧ من خلال تحالفه مع الوفد مرة ومع حزب العمل والاحرار مرة أخرى.

وعلى عكس المعارضة فى المجلسين السابقين التى عجزت عن التأثير داخل المجلس وعن تعبئة رأى عام قوى مساند لها خارج المجلس، فان الفرصة سانحة أمام المعارضة البرلمانية فى المجلس الجديد لتكون أكثر تأثيرا داخل المجلس وخارجه- بالرغم من ضآلة حجمها- على نحو ماحدث من معارضة مجلس ١٩٧٦، التى دافعت عن الانتفاضة الشعبية فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، ورفضت القوانين المقيدة للحريات وتصدت لقوانين العيب والاشتباه ومحاكم الطوارىء، وعارضت سياسة الانفتاح فى بداياتها الأولى، كما عارضت زيارة السادات للقدس واتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل، وأحرجت السادات الى الحد الذى دفعه لحل مجلس الشعب عام ١٩٧٩ قبل أن يكمل مدته الدستورية. وبدأت مرحلة جديدة من التدخل الحكومى والأمنى الفج لتزوير الأنتخابات بهدف استبعاد اليسار وباقى عناصر المعارضة الوطنية من التواجد فى البرلمان.

مستقبل المعارضة فى المجلس الجديد

وإذا كانت الفرصة متاحة أمام المعارضة فى المجلس الجديد للتأثير والفعالية فان السؤال الجدير بالبحث هو هل تنجح المعارضة فى تحقيق هذا التأثير بالفعل؟ وهل تحظى فى ضمير الشعب بمكانة مماثلة لمكانة المعارضة البرلمانية فى مجلس ١٩٧٦؟

ان الظروف التى يواجهها المجلس الجديد والمهام التى تنتظره لاتقل خطورة عما واجهه مجلس ١٩٧٦، الذى شهد التوجهات الجديدة للتحالف مع الرأسمالية العالمية بقيادة امريكا، والصلح مع اسرائيل بديلا عن التوجه القومى العربى، وتغليب مصالح الرأسمالية الكبيرة على حساب الكادحين، وماترتب على هذا كله من الاتجاه للقمع لضمان استمرار النظام. واليوم وفى نهاية ١٩٩٠ تدخل مصر فترة مماثلة حافلة باحتمالات شتى سواء فيما يتعلق بتطورها الاقتصادى الاجتماعى أو فى تحالفاتها الخارجية، الامر الذى يتطلب دورا أساسيا من مجلس الشعب، ويكفى للتعرف على أبعاد هذا الدور أن نشير الى ثلاث قضايا أساسية ستكون لها الأولوية فى جدول أعمال المجلس الجديد وقد استعد لها الحكم جيدا ولن يتوانى عن استثمار مجلس الشعب الى اقصى حد فى تمريرها واستعداد القوانين والتشريعات اللازمة لها، ومساندة المجلس للاجراءات التنفيذية التى تتخذها الحكومة ازاءها، وهذه القضايا هى:

- الاتفاق مع صندوق النقد الدولى.
- اتساع دائرة العنف والعنف المضاد وتصاعد عمليات الارهاب
- موقف الحكم من أزمة الخليج.

ولانبالغ اذا قلنا أن المجلس سيكون اداة الحكم الرئيسية فى المرحلة القادمة لاعادة صياغة الاقتصاد المصرى على نحو يصفى بقايا المرحلة الناصرية ومكاسبها الاجتماعية، وفى استمرار حالة الطوراىء والتضييق على الحريات، وفى مباركة الوجود العسكرى المصرى فى الخليج فى اطار القوات متعددة الجنسية تحت القيادة الامريكية. ولعل هذا يوضح لنا نوع المعارك البرلمانية التى تنتظر المعارضة فى ملجس الشعب الجديد، وحجم التحدى الذى يتعين عليها مواجهته. ولمزيد من الوضوح حول الأيام الصعبة التى تنتظر المجلس الجديد فاننا نتناول هذه القضايا الثلاث بمزيد من التفصيل.

الاتفاق مع صندوق النقد

يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق بشكل جدى من أول يناير ١٩٩٠، ويتضمن تعهدات من الحكومة المصرية بتوحيد سعر الصرف للدولار، وزيادة اسعار الفائدة على الودائع بالبنوك، والغاء الدعم، وتصفية القطاع العام، مع الالتزام بادارة مايتبقى منه فى نطاق الملكية العامة باسلوب مختلف تماما يتيح للرأسماليين القيام بدور أساسى فى ادراته وتوجيه نشاطه، وقد استعدت الحكومة للتنفيذ بالعديد من مشروعات القوانين الجاهزة للعرض على المجلس فور انعقاده فى مقدمتها قانون القطاع العام والشركات القابضة وقوانين العاملين فى الحكومة والقطاع العام، وسوف يترتب على هذا الاتفاق والقوانين الجديدة موجة جديدة من ارتفاع اسعار السلع والخدمات سيدفع ثمنها ويتحمل عبئها ذوو



خالد محيى الدين

حسنى مبارك

الدخل المحدود، كما سيترتب عليها الحد من دور العمال فى الادارة وتحجيم النشاط النقابى، والحد من الحقوق والمكاسب العمالية. وتتضمن التعهدات المصرية ألاتزيد الاجور والمرتبات بنفس نسبة الأسعار بل تبقى دائما فى اطار أقل من الزيادة فى الاسعار، كما تتضمن تعهدا بالحد من الانفاق العام على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.. وذلك من خلال زيادة الرسوم التى يتحملها المستفيدون من هذه الخدمات، كما ستتم زيادات دورية فى اسعار الطاقة الكهرباء والبنزين وأجور نقل الركاب والبضائع، وسيفتح الباب أمام النشاط الرأسمالى فى تجارة مستلزمات الانتاج الزراعى وفى تعامل القطاع الخاص مع القطاع العام الصناعى، وسيتاح له الاستيراد دون قيود.

ونظرة سريعة الى هذه الاجراءات تؤكد أننا بصدد اجراء عملية جراحية للاقتصاد المصرى تقتطع من اللحم الحى للعاملين بأجر وذوى الدخل المحدود، فهل تستطيع المعارضة البرلمانية التصدى لهذا التوجه وحماية هذه الفئات الواسعة من نتائجه الوخيمة؟

اتساع دائرة العنف

ومن القضايا التى تحظى بأولوية الحكم التصدى لظاهرة اتساع دائرة العنف وتصاعد عمليات الأرهاب.

وتؤكد الاحصائيات أن عام ١٩٩٠ شهد طفرة فى المواجهة العنيفة بين الجماعات الاسلامية وبين الحكم، وقد ارتفع بشكل ملحوظ عدد القتلى والجرحى فى المواجهة الدامية بينهما، وقد شهد عام ١٩٩٠ سقوط عدد كبير من رجال الشرطة كما شهد أكثر من عملية تصفية شاملة لبعض هذه الجماعات كما حدث فى الفيوم لجماعة الشوقيين وفى اسيوط لتنظيم الجهاد، وفى عين شمس وفى بنى سويف بعد اغتيال الدكتور رفعت المحجوب.

ولما كانت الحكومة لاترى من هذه الظاهرة الا الجانب الأمنى، ولايوجد لديها استعداد لاتاحة الفرصة أمام المعارضة لممارسة نشاط سياسى جماهيرى يساعد على اجراء حوار واسع النطاق فى صفوف المعارضة ويدفع فى اتجاه القبول بالاحتكام الى الشعب من خلال الانتخابات العامة المحلية وفى النقابات والاتحادات الطلابية، فاننا لانتوقع انفراجة قريبة، ولانتوقع نجاحا يذكر فى التصدى لظاهرة العنف أو محاصرة الأرهاب استنادا الى اجهزة الأمن وحدها الأمر الذى يؤكد استمرار حالة الطوارىء والمواجهات الدامية وتكرار الاعمال الارهابية مما يحمل المعارضة البرلمانية مسئولية التصدى لهذه السياسات الحكومية القاصرة، والمطالبة بتطوير الممارسة الديمقراطية باعتبارها أفضل السبل لمحاصرة الارهاب وتصفية العنف كاسلوب للمواجهة السياسية.

موقف الحكم من أزمة الخليج

سوف تطرح هذه القضية نفسها بشدة على مجلس الشعب فور اجتماعه خاصة وأننا نقترب من لحظة الحسم، بعد استكمال الحشد العسكرى الامريكى وتوافر العوامل المناخية المواتية للقوات الامريكية، وستحرص الحكومة المصرية على أن تنال تأييدا واضحا من مجلس الشعب لموقفها من أزمة الخليج بالرغم من كل المحاذير التى تحيط بهذا الموقف، فهناك أولا مخاطر مشاركة القوات المصرية تحت القيادة الامريكية، وهناك ثانيا مخاطر اشراك مصر فى ترتيبات أمنية تعود بها الى سياسة الاحلاف فى اطار الهيمنة الامريكية، وهناك ثالثا مخاطر غض الطرف عن احلام التوسع الاسرائيلى ودور اسرائيل فى المنطقة فى ظل هذا التمزق العربى، وهناك رابعا احتمالات الحرب التى يشارك فيها المصريون ضد الاشقاء العراقيين وما يمثله هذا من خطر على أرواح المصريين فى العراق، وهناك أخيرا غياب دور مصرى وعربى مستقل قادر على تسوية الأزمة مما يفتح الباب واسعا كما حدث بالفعل أمام الوجود الأجنبى.

مسئولية اليسار فى الأيام الصعبة

هكذا تتضح ابعاد الموقف الذى ينتظر المعارضة البرلمانية فى مجلس الشعب الجديد على ضوء القضايا الثلاث العاجلة وما سوف يترتب عليها من نتائج. فهل ستتمكن المعارضة من مواجهة هذا الموقف بنجاح؟

تتوقف الاجابة على اليسار المصرى والأسلوب الذى سينتهجه فى الفترة القادمة.

فاليسار مؤهل للمشاركة فى بناء جبهة برلمانية معارضة تلتف حول القضايا الحقيقية قضايا الديمقراطية والاستقلال ودعم كفاءة الاقتصاد الوطنى وحماية ذوى الدخل المحدود من نتائج الأخذ بوصفة صندوق النقد، واليسار مطالب بأن يعى درس المعارضة فى مجلس ٨٤، ١٩٨٧ فلا يقصر نشاطه على العمل داخل المجلس، بل يتعين عليه أن يعطى الأولوية لبناء قوته الذاتية وتطويرها فى قلب الحركة الجماهيرية بالاستفادة من تواجده فى مجلس الشعب. وأن يمارس حقه فى النضال الجماهيرى وتعزيز مواقعه فى المنظمات الجماهيرية، وأن يستفيد من مجلس الشعب كمنبر يعلن من خلاله اراءه ومواقفه دفاعا عن الجماهير فيعزز مكانته فى صفوفها وتتضاعف بذلك قدرته على التأثير داخل المجلس نفسه.

يخطىء اليسار كثيرا لو تصور أن وجوده فى مجلس الشعب بعد طول غياب يمكن أن يكون بديلا عن جوده المنظم فى الحركة الجماهيرية أو أن يكون على حساب التنظيم اليساس والنشاط اليومى الجماهيرى. وينجح اليسار كثيرا اذا أحسن الاستفادة من الظرف الجديد فى تعزيز قدراته الجماهيرية واحراز مكاسب جديدة فى الممارسة الديمقراطية. وهذا هو المبرر الوحيد لمشاركته فى انتخابات مجلس الشعب وعدم مقاطعتها كما فعلت أحزاب المعارضة الأخرى.

اليسار والانتخابات

قراءة في برنامجي التجمع.. والحزب الشيوعي المصري

محمد شومان

.. تتفق- أوتكاد- الاحزاب والقوى السياسية فى الحكم والمعارضة على وجود وفاعلية اليسار فى المجتمع المصرى بغض النظر عن اختلافها فى تقييم هذه الفاعلية أو توصيف القوى التى تندرج تحت عباءة اليسار المصرى.

وعادة مايشمل الحديث عن قوى اليسار حزب التجمع والتيار الناصرى والحركة الشيوعية باقسامها المختلفة، اضافة الى العناصر الماركسية والناصرية والتروتسكية وغيرها والتى تودى ادوارا متباينة فى تجمعات المثقفين والنقابات دون ان يجمعها اطار تنظيمى حاكم.

وبدورها تقر هذه القوى- عدا فصائل محدودة- بالانتماء والتعبير عن اليسار المصرى رغم تنازعها مشروعية تمثيل اليسار وقيادته- ورغم خلافاتها الايديولوجيه والبرنامجية والتفاوت الكبير فى مدى تبلورها التنظيمى وفاعليتها الحركية وجماهيريتها، فضلا عن استقرار العلاقة فيما بينها تقريبا، وتوزعها بين التنافس والصراع والتنسيق والتعاون، بحسب التفاعلات داخل كل فصيل والاحداث والقضايا السياسية والاجتماعية المطروحة فى المجتمع.

ومثل هذه الخريطة المعقدة والتى لاتخلو من صراعات وخصومات موروثة تخلق صعوبات عديدة عند محاولة تقديم قراءة نقدية للبرامج الانتخابية التى طرحتها، فرغم ان بعض الاطراف قد أعلنت مقاطعتها للانتخابات، الا أن بعض ممثليها يخوضون المعركة الانتخابية وببرامج وشعارات تجسد الخطاب السياسى للأحزاب او المجموعات التى تنتمى اليها. كما أن هذه الاحزاب او المجموعات تدعم هؤلاء المرشحين سرا أو علانية.

وبطبيعة الحال تضاعف هذه التداخلات والمواقف المراوغة من صعوبات قراءة البرامج الانتخابية لليسار- لاسيما وأنه لايمكن موضوعيا ومنهجيا تقديم قراءة خاصة بالبرنامج الانتخابى لكل مرشح يسارى او المساواة فى الرصد والتحليل بين البرامج الانتخابية لاحزاب وقوى يسارية - بغض النظر عن شرعيتها القانونية وتأثيرها- وبين أحد أو بعض المرشحين ممن ينتمون لليسار بالمفهوم الواسع، ويقدم كل منهم برنامجا انتخابيا خاصا به.

ولاتحمل التحفظات السابقة احكاما قيمية او مواقف مسبقة مع او ضد أحد الاطراف بل هى على ما اعتقد شروط موضوعية تضمن دقة القراءة لبرامج احزاب وتنظيمات سرية أو علنية لدى كل منها برنامجه المعلن والملزم

هذه القراءة

عندما طلبت «اليسار» من الزميل محمد شومان بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، أن يتفضل مشكورا بكتابة هذه القراءة النقدية لبرامج الأحزاب اليسارية فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠.. كان لنا أكثر من هدف.

الاول أن يقوم باحث متخصص لاينتمى الى أى من هذه الأحزاب بتقديم رؤية مغايره تساعد الرأى العام على حوار أكثر نضجا حولها.

الثانى أن نزود أصحاب هذه البرامج بوجهة نظر أخرى - ليست معادية بالطبع- قد تؤدى الى اعادة النظر فى بعض النقاط، أو إضافة نقاط جديدة أو توضيح ماقد يكون خافيا على البعض.

والقراءة التى يقدمها الزميل «محمد شومان» لبرنامجى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وبرنامج الحزب الشيوعى المصرى... وهما البرنامجان الوحيدان اليساريان (وربما الوحيدان بصورة مطلقة) اللذان طرحا فى هذه الانتخابات. قد تحتاج من أصحاب هذه البرامج الى تعليق.. ولكننا فضلنا أن نعطى لهذه القراءة حقها لدى القارئ. وأن نفتح باب الحوار حول البرنامجين ورأى الزميل «محمد شومان» للكافة اعتبارا من العدد القادم. وحيث ان برنامج حزب التجمع قد نشر بالكامل فى الزميلة الاهالى، ولم يتح للرأى العام أن يطلع بالقدر الكافى على برنامج الحزب الشيوعى فقد رأينا أنه من المفيد نشر الجزء الأخير منه.. وهو الجزء البرنامجى.

اليسار

لمرشحيه بغض النظر عن معيار الفاعلية والتأثير أو الحصول على أصوات الناخبين وهى فى الغالب امور لاتظهر الا بعد الحملة الانتخابية واعلان النتائج.

فى ضوء هذه الاعتبارات لم نعثر الا على برنامجين انتخابيين للتجمع والحزب الشيوعى المصرى (حشم) - ويلتقى البرنامجان فى كثير من النقاط الاساسية وان بقى لكل منهما مجاله ولغته ، من هنا نعرض اولا للنقاط المشتركة بين البرنامجين ثم النقاط التى تميز كل منهما عن الآخر، مع تقديم بعض الملاحظات الختامية التى تتعلق بالبرنامجين فى اطار حركة اليسار المصرى فى هذه المرحلة.

اولا: النقاط المشتركة بين البرنامجين:-

يمكن ادراك تلك المشتركات بمجرد قراءة البرنامجين، لكن تحليل وتفسير ذلك يستدعى تتبع نشأة التجمع و«حشم» وعلاقة التأثير والتأثر بين الطرفين، وهى علاقة لم تعد خافية وليس من المفيد اغفالها فقد أصبحت من بين أهم العوامل التى تحكم حركة اليسار المصرى. وبدون الدخول فى تفاصيل وآثار تلك العلاقة التى تربط بين أهم فصيلين فى اليسار يمكن رصد ومناقشة أهم القضايا الاساسية المشتركة فى:-

١- قضية السعى للتغيير عبر برنامج اصلاحى، فالتجمع «يرى ان الاشتراكية هى مستقبل مصر وانها قادرة على حل مشاكلها بصفة جذرية، الا اننا مقتنعون أن الحاجة ماسة الى برنامج اصلاحى عاجل، يركز على «اصلاح سياسى ديمقراطى، انتهاج سياسة التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس كشرط جوهرى للتحرر من التبعية.. تحقيق العدالة الاجتماعية.... تحقيق المصالح القومية لمصر».

فى المقابل يدعو البرنامج الانتخابى لحشم الى أهداف مماثلة ، ولكن مع استخدام كلمات أكثر تشددا فى وصف ازمة الحكم، والقيود المفروضة على العملية الانتخابية، اضافة الى استخدام عناوين تدعى الثورية مثل برنامجنا للتغيير الشامل ، وخوض معركة الانتخابات دفاعا عن الديمقراطية .. من أجل انهاء وتغيير النظام الشمولى القائم واقامة نظام ديمقراطى متكامل يفتح الباب للتغيير الشامل.

ويلاحظ أن حشم لايشير الا مرة واحدة لكلمة الاشتراكية مقترنه بكونها حلما ينبغى تحقيقه على المدى الطويل، ويبدو أن برنامج



خالد محيى الدين

«حشم» لم يتوقف طويلا عند الاشتراكية كفاية انطلاقا من تصوراته بان المرحله ليست هى مرحلة التحول الاشتراكى، او ربما لأنه اكتفى بصفته كحزب شيوعى وبالفكرة والنموذج الذى يرتبط بذلك- وبما قد يوحى به عنوان «التغيير الشامل».

وسواء اكتفى «حشم» بصفته كحزب شيوعى، أو التجمع بصفته كحزب اشتراكى فانهما لم يوضحا تفاصيل البديل الشيوعى فى حالة حشم، والاشتراكى فى حالة التجمع. وهذا السكوت عن التوضيح قد يتسق مع مهام المرحلة كما يتصورها كل من الحزبين من خلال النضال عبر مراحل وصولا لتحقيق اهداف استراتيجية لكنه لايتسق- وهذا هو الاهم- مع برنامج انتخابى للوصول الى البرلمان، ومعارك انتخابية ودعائية تتزامن مع انهيار وتداعى كثير من التجارب الاشتراكية وكثرة التساؤلات لدى الجماهير حول جدوى الاشتراكية من جهة، ولدى عناصر الحزبين والمتعاطفين معها من جهة ثانية حول دلالات ونتائج مايجرى فى العالم على مصداقية الفكر الاشتراكى، وضرورات التجديد النظرى والبحث عن صيغ جديدة للاشتراكية، بعبارة أخرى فان نظرية التغيير المرحلى وصولا الى الاشتراكية تنتمى الى منظومة من الافكار التى تتعرض لمراجعة شاملة كان من الاجدى للبرنامجين معا ان يتأملا مخرجاتها باتجاه صياغة مصرية تراعى خصوصية الواقع وأزمة اليسار المصرى، ولاشك أن مثل هذه المراجعة لاتتعلق فقط بآلية مراحل النضال وتدرجها وادواتها ، بل أيضا بمضمون الاشتراكية ذاته وآفاقها المستقبلية

٢- القضية الثانية خاصة بتحليل مضمون مطالب اصلاح النظام السياسى فى برنامج التجمع، ومن أجل اقامة المجتمع الديمقراطى فى برنامج «حشم» فثمة تطابق بينهما ، يشمل بدرجات مختلفة بقية فصائل اليسار وأحزاب وقوى المعارضة، وتدور الاصلاحات السياسية حول انهاء حالة الطوارئ وتعديل الدستور لاقامة نظام برلمانى تلغى فيه السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية واطلاق حرية تكوين الاحزاب واصدار الصحف، وضمان الحريات الاساسية للمواطنين وفى مقدمتها حرية الرأى والتنظيم والاجتماع والتظاهر والاضراب السلمى وتوفير ضمانات نزاهة الانتخابات واطلاق حرية النشر وتكوين الجمعيات والنقابات. اى اقامة مجتمع الديمقراطية او المجتمع المدنى الذى يحقق تداولا للسلطة.»

ومع التسليم بأهمية وضرورة هذه المطالب الديمقراطية ومسئولية أبناء الوطن جميعا فى النضال من أجل تحقيقها ، فان القارئ للبرنامجين يلحظ سكوتهما عن تحديد القوى الاجتماعية المرشحة لقيادة او دعم التحرك من أجل الاصلاح الديمقراطى، ويبدو ان هذا السكوت كان مقصودا لاسباب انتخابية او لاسباب نظرية خاصه بتجنب مناقشة مدى الارتباط بين ظهور قطاع أعمال قوى وبين دعم المجتمع المدنى وضمان عمل الياته بنجاح، وهل هذا الارتباط هو إرتباط سبب ونتيجه كما يصوره أنصار البديل الليبرالى وتحرير الاقتصاد المصرى.

٣- القضية الثالثة تعتبر امتدادا للقضية الثانية من جوانب عديدة، فالاصلاح الديمقراطى هو شرط ومدخل لما يمكن وصفه بالاصلاح الاقتصادى، الذى جاء تحت عنوان تحقيق التنمية الشاملة فى برنامج التجمع، ومن أجل تحسين مستوى المعيشة فى برنامج حشم

والواقع ان اختلاف العناوين لاينفى تطابق المضامين وتميزها بالعمق والشمول والتكامل بين معارضة ورفض السياسات الاقتصادية القائمة وتقديم بدائل هامة

على ان مايقلل من أهمية هذا الجزء فى البرنامجين هو سكوته عن تحديد من يملك وسائل الانتاج. وماهى القوى الاجتماعية المرشحة لانجاز التنمية أو تحسين مستوى المعيشة حيث يدعو برنامج «حشم» الى تطوير الانتاج الزراعى والصناعى وتحرير الاقتصاد من سيطرة وتحكم الرأسمالية الأجنبية وصندوقى النقد الدولى والبنك

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

برنامجنا للاصلاح الشامل

بالديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة

البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب ١٩٩٠

الدولى.. وتطوير القطاع العام على أساس ديمقراطية الادارة... ووقف الارتفاع فى الاسعار.. وخفض الانفاق الحكومى، والغاء الاستيراد بدون تحويل عمله، والتوقف عن الاستيراد الترفى والاستهلاكى والغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية العشوائية للمستثمرين.

ويفصل برنامج التجمع تلك النقاط ويضيف اليها اعادة ترتيب اولويات الاستثمار والانتاج لصالح تنمية قدرات مصر فى مجالات الانتاج... وتنفيذ سياسة متكاملة لاصلاح القطاع العام ورفع انتاجية بدلا من عرضه للبيع... ودعم التخطيط وزيادة فعاليته فى صنع القرارات الاقتصادية

لقد صيغت هذه المطالب بطريقة واضحة من حيث تحديد المشاكل وطرح الحلول، لكن عند تأمل الأفق الاستراتيجى لهذه الحلول قد نجد أكثر من تفسير ، اذ يمكن القول بان الرهان هنا على الدولة وحدها لانجاز الاصلاح الاقتصادى، لاسيما وان البرنامجين لم يحددا حجم ودور القطاع الخاص فى التنمية، كذلك يمكن القول بوجود دور للقطاع الخاص، او القول- وعلى النقيض مما سبق- بوجود سياسات اشتراكية.

ان غموض الصياغة فيما يتعلق بسياق واستراتيجية الاصلاح الاقتصادى وطبيعة ملكية وسائل الانتاج تدفع للتساؤل حول أسباب هذه الصياغة.. وهل هى نفس الاسباب التى كانت وراء السكوت عن تحديد القوى الاجتماعية المرشحة للاصلاح الديمقراطى... ام ان السكوت هناك والغموض هنا تعبير عن أزمة عدم وجود اجابات جديدة لاسئلة يطرحها الواقع بكل مايفرزه من تحديات وتحولات بددت كثيرا من القناعات الراسخة شبة المقدسة.

ثانيا : نقاط الاختلاف:

اتفاق برنامجى التجمع والحشم فى تحديد طبيعة المرحلة والاصلاحات المطروحه لاينفى وجود بعض الاختلافات، ايضا فان اتفاق البرنامجين فى ترتيب عرض القضايا والاصلاحات بل والصياغة احيانا لايتناقض مع تناقض الصياغات وتقديم او تأخير بعض الاصلاحات الجزئية.

ويمكن تفسير هذه الاختلافات فى ضوء طبيعة كل حزب ومشكلاته الداخلية ومنطلقاته الفكرية وبنيته التنظيمية وخطابه السياسى، اضافة الى وضعيته فى اطار الحركة السياسية من زاويتين اساسيتين هما

- الموقف من الشرعية القانونية
- الموقف من القوى السياسية الاخرى

وبدون الدخول فى تفاصيل تأثير هذه الاعتبارات وكيفية عملها فى تشكيل الخطاب السياسى لكل من التجمع والحشم والذين يتضمن البرامج الانتخابية، فانه يمكن حصر أبرز نقاط الاختلاف بين البرنامجين فى:-

١- اهتم التجمع من الناحية الشكلية بتقديم برنامج أكثر تفصيلا من برنامج حشم، مما ساعده على تفصيل كثير من القضايا والاصلاحات، وافراد جزء خاص لحل مشاكل الجماهير الملحة. من ناحية أخرى فان اللغة المستخدمة فى برنامج التجمع أقرب الى الناس وأقل تشددا مقارنة باللغة المستخدمة فى برنامج حشم.

٢- ان تشدد لغة حشم تعكس فى معظم الصياغات اختلافا فى الوسائل والادوات لا الاهداف أو الغايات، ومن ذلك مطالبة «حشم» بأسقاط منهج واتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع العدو الاسرائيلى، بما يحقق استعادة مصر لسيادتها الكاملة: بينما يطالب التجمع بالتخلى عن كامب ديفيد نهجا واتفاقيات بما فى ذلك رفض التطبيع مع اسرائيل والانتقاص من سيادة مصر على سيناء والغاء التسهيلات والتواجد الامريكى فى سيناء..

٣- يختلف موقف برنامج حشم كثيرا عن موقف برنامج التجمع من التيار الاسلامى حيث يصفه بالظلامية والعداء للعقل والتفكير العقلانى والاجتهاد ، ويرفض «حشم» استمرار الحكم لانه سيؤدى الى كارثة او انقلاب عسكرى أو سيطرة التيارات الظلامية المستترة بالدين على المجتمع والسلطة.

فى المقابل لا نجد موقفا واضحا من التيار الاسلامى فى برنامج التجمع، بل أن على العكس يسعى الى منافسة التيار الاسلامى على بعض مايطرحه فيدعو الى استلهام مبادئ الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع مع كفالة حرية العقيدة.. كما يدعو إلى «محاربة الدعوة فى أجهزة الاعلام للانحلال الخلقى وهدم القيم والمثل العليا...»

٤- يهتم برنامج التجمع بدعوة المواطنين لانتخاب مرشحيه ولايتحدث عن مرشحى بقيه فصائل اليسار بينما يتميز برنامج حشم بالحديث عن شركائه فى التحالف الاشتراكى (التجمع- الحزب الاشتراكى الناصرى) ويدعو لانتخاب مرشحيه ثم مرشحى التحالف الاشتراكى ثم مرشحى قوى اليسار والقوى الوطنية الديمقراطية الشريفة على التوالى.

٥- رغم طول صفحات برنامج التجمع الانتخابى مقارنة ببرنامج «حشم» الا أن الأول لم يتوقف عند اسباب عدم مقاطعة الانتخابات، بينما اهتم «حشم» بتوضيح اسباب ومقتضيات مشاركته، كذلك اهتم «حشم» عكس التجمع بالحديث عن تاريخه النضالى، وصور نفسه كوريث وامتداد للحزب الشيوعى الأول، حزب عام ١٩٢١، والحركة

الشيوعية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثا: ملاحظات أخيرة

نقاط الاتفاق والاختلاف بين البرنامجين تقدم فى مجملها صورة من صور الخطاب السياسى لليسار المصرى او بتعبير آخر الخطاب السياسى فى انتخابات برلمانية، ومثل هذا الخطاب يوجه لجمهور عريض، كما يراعى اعتبارات كثيرة ومتداخلة فكرية وسياسية ودعائية. وقد نجح الخطابان فى التعبير عن حالة الحزبين، وتحقيق توازن دقيق بين ماهو فكرى وسياسى ودعائى سواء فى علاقة كل منهما بالحكومة أو فصائل اليسار الاخرى أو احزاب وقوى المعارضة، كما عبرت المطالب الاصلاحية للحزبين عن مصالح المستضعفين فى المجتمع المصرى- وعالجت كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك احداث الخليج.

غير ان هذا النجاح جاء فى الغالب الأعم على مستوى الساسيات الجزئية لا البدائل الكلية، فقد جاءت الاصلاحات على أهميتها وضرورتها منفصولة عن تحديد للقوى الاجتماعية التى تقود المجتمع، وملكية وسائل الانتاج، والاختيارات الثقافية والحضارية والموقف من الاسلام لا التيار الاسلامى، باختصار جاءت الاصلاحات بلا استراتيجية وقد تكون الاستراتيجية موجوده- وهى موجوده بالفعل فى برنامج التجمع السياسى، وبرنامج حشم السياسى لكن لماذا سكت البرنامجان عن الحديث أو مجرد الاشارة لها... هل لان ثمة جديد فى طريق للتبلور ؟ أم لان السكوت أفضل فى هذه المرحلة؟ اعتقد انه من الضرورى الحديث والبحث والتجديد فالسكوت هنا ليس من ذهب.

وتبقى ملاحظة أخيرة خاصة بحركة اليسار المصرى فى الانتخابات البرلمانية السابقة اذ قد يتصور البعض ان البرنامج كفيل بذاته ولذاته لاحداث نجاح ماسواء للتأثير فى الرأى العام أو للحصول على مقاعد برلمانية...

أعتقد ان هذا التصور يجب أن يحارب، فالبرامج المعلنة من النادر ان تؤثر فى الانتخابات المصرية التى تجرى فى دوائر فردية واستنادا الى عوامل شخصية وعائلية وجهوية، علاوة على دور أجهزة الدولة. من هنا فان قدرة عناصر اليسار على تجسيد برامجه الانتخابية هى الأهم، وهى الاجدر بالدراسة والتحليل لاكتشاف المزايا والعيوب.

من برنامج الحزب الشيوعى المصرى

.. ولايستطيع حزبنا فى ظل هذه الاوضاع التى يعانى منها شعبنا، والتى تمهد الارض لانفجارات غير محسوبة، وتفتح الباب على مصراعيه للعنف والعنف المضاد، وتوقع الوطن فى اسر خيارات ثلاثة، كل منها أسوأ من الاخر.

- فاما القبول باستمرار هذا الحكم الذى يقود البلاد بتبعيته وعدائه للديمقراطية وعجزه واحتكاره للثروة وتبديده لها.. الى الكارثة.

- او العقود التسليم بكارثة سلطة عسكرية انقلابية سافرة...

- او انتظارا لاستكمال، التيارات الظلامية المعادية للمجتمع المدنى، والمتربصة بالعقل والمتسترة بالدين، استكمال سيطرتها على المجتمع والسلطة.

ورغم فهم حزبنا وتقديره للدوافع التى حدت ببعض الاحزاب والقوى السياسية المعارضة لاعلان مقاطعتها لهذه الانتخابات،

فاننا نعلن خوضنا لهذه المعركة دفاعا عن الديمقراطية

لنناضل الى جانب شركائنا فى التحالف الاشتراكى (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، والحزب الاشتراكى العربى الناصرى) وقوى اليسار المصرى والقوى الوطنية والديمقراطية الشريفة، من أجل انهاء وتغيير النظام الشمولى القائم، واقامة نظام ديمقراطى متكامل، يفتح الباب للتغيير الشامل،

وطريقنا لكى تصبح هذه الانتخابات، بداية للتغيير الديمقراطى الشامل، ورغم انها تتم فى ظل أسوأ الانظمة الانتخابية، والقوانين المعادية للدستور، والتى تقنن التزوير، وحكومة تحتمى بقانون الطوارئ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية وتقسيم للدوائر الانتخابية على مقاس الحزب الحاكم، واسراف فى استخدام سلطة الأمن وجهاز الحكم المحلى، واحتراف للتزوير..

هو دعوتنا للمواطنين جميعا ان يحرصوا على ممارسة حقهم فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات، وأن يهزموا بمشاركتهم فيها، وبرفضهم ان يصوت احد نيابه عنهم، محاولات التزوير. وان يعطوا اصواتهم لمرشحى الحزب الشيوعى المصرى، وحزب التجمع، والحزب الاشتراكى العربى الناصرى، والعناصر اليسارية والديمقراطية الشريفة، وأن يكون مرجعهم فى النهاية موقف المرشحين من هذا البرنامج، الذى يقدم البديل الوطنى التقدمى الديمقراطى لبرنامج الحكم والجماعات الظلامية واليمينية. فبقدر اتفاق او تعارض مواقف المرشحين من هذا البرنامج بقدر تأييدنا او رفضنا لهم، فنحن مع كل مرشح يعلى من شأن الديمقراطية، ويسعى لمواجهة التبعية، ويدعو لتحسين احوال الجماهير وتصفية الفساد. ونحن ضد رموز الفساد وانصار الشمولية اعداء الديمقراطية، وكل من شارك فى استغلال الجماهير الكادحة.

ونحن ندرك ان التغيير الشامل لن يتحقق بضربة واحدة، ومن خلال معركة انتخابية برلمانية هذه شروطها.. ولكننا نثق انها خطوة ستساندها خطوات اخرى عديدة نحققها معا.

برنامج التغيير الشامل من أجل اقامة المجتمع الديمقراطي

- انهاء حالة الطوارئ فورا وتعديل قانون الطوارئ لضمان عدم اساءة استخدام رخصه.
- تعديل الدستور لاقامة نظام برلماني تلغى فيه السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية. واطلاق حرية تكوين الاحزاب واصدار الصحف واستقلال المؤسسات الصحفية الحالية عن مجلس الشورى.
- تأييد حق الشعب في انتخابات حرة نزيهة بتطبيق البرنامج الذي وافق عليه في مارس الماضي رؤساء الاحزاب والقوى السياسية.
- الغاء التشريعات المقيدة للحريات والتي تنتهك الدستور وحقوق الانسان.
- حماية حق الانتماء الحزبي للمواطنين، وحقهم في تكوين الجمعيات والاجتماع والتظاهر والاضراب السلمي.
- تكثيف الجهود من أجل وقف التعذيب، بما في ذلك الغاء القضاء الاستثنائي، واخضاع السجون للرقابة الشعبية والحاقها بالسلطة القضائية، وتوفير ضمانات فعالة ضد جرائم التعذيب، واعطاء المواطنين حق تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في هذه الجرائم.
- الغاء كافة صور الرقابة على النشر وتداول المطبوعات والابداع الفكري والفني، ورفع الحظر الساري على عدد من المطبوعات.

من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين

- تطوير الانتاج الزراعي والصناعي، وتحرير الاقتصاد من سيطرة وتحكم الرأسمالية الاجنبية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تصفية البنوك وشركات التأمين الاجنبية، التي قامت وتقوم بنزح مليارات الدولارات الى الخارج.
- تطوير القطاع العام على اساس ديمقراطية الادارة، وتنقيته من العناصر الفاسدة والسياسات الرامية لافشاله... بما في ذلك استنزافه في مشروعات مشتركة مع رأس المال الأجنبي، ليكون هذا القطاع في خدمة الاقتصاد الوطني وليس في خدمة الرأسماليين... ورفض تصفيته أو بيعه.
- وقف الاقتراض العشوائي من الخارج. والعمل على اسقاط بقية الديون الاجنبية.
- وقف الارتفاع في الاسعار، وتثبيتها لفترة زمنية، عن طريق سياسات صحيحة لوقف التضخم والعجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات.. وذلك بخفض الانفاق الحكومي المبالغ فيه على الأمن المركزي وأجهزة الامن السياسي وترشيد الانفاق العسكري والغاء الاستيراد بدون تحويل عملة... والتوقف عن الاستيراد الترفي الاستهلاكي، والغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية العشوائية للمستثمرين.. وقصر توزيع السلع الاساسية على المنافذ التابعة للقطاع العام والتعاونيات واعادة تشكيل المجلس الاعلى للأسعار وربط الاجور والمرتبات بالأسعار.
- التصدي لأزمة البطالة بزيادة فرص العمل عن طريق الربط بين التنمية الصناعية والزراعية والتعليم، واستيعاب خريجي الجامعات والمدارس الفنية... الرهان على تصدير العمالة المصرية للخارج، مع تنظيم الموجودين حاليا في خارج البلاد وحمايتهم.
- ارساء قطاع تعاوني واسع ونشط في مجال الانتاج والخدمات
- توفير خدمات التعليم والعلاج والمواصلات والاسكان بزيادة الانفاق عليها، والاهتمام بمستوى المعلمين والاطباء والممرضين والعاملين في المواصلات العامة وتحديد اسعارها بما يتلاءم مع دخول الفئات الشعبية والوسطى.
- حل مشاكل المصريين العائدين من الكويت وحصر حقوقهم، والضغط على حكومة الكويت لتعويضهم فورا عن كافة مستحقاتهم المالية والوظيفية.

والزام الحكومة المصرية بتحمل مسئولياتها في ضمان سلامة المصريين العاملين في العراق.

من أجل التحرر الوطني

- انهاء اوضاع التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية لأمريكا. وتصفية الوجود العسكري الامريكي في سيناء وقواعد الانذار المبكر. والغاء التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة. وكافة الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية التي تخضع القرار المصري للولايات المتحدة الامريكية.
- اسقاط منهج واتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع العدو الاسرائيلي، بما يحقق استعادة مصر لسيادتها الكاملة، وتصفية كل الآثار المترتبة عليها.
- التأكيد على ادانة الغزو العراقي للكويت، والتدخل العسكري والامريكي والاجنبي وحق شعب الكويت في اختيار نظام حكمه. واعتبار التدخل الاجنبي هو الخطر الاساسي حاليا على الأمة العربية. والعمل على قطع الطريق على الحشود العسكرية الاجنبية واشعالها للحرب، بدفع حكام العراق للقبول الفوري بسحب قواتهم من الكويت لابعاد خطر الحرب ونتائجها المدمرة على شعب العراق وشعب الكويت وشعوب المنطقة جميعا.
- العمل على وقف مشاركة القوات المسلحة المصرية في الحشد العسكري بالسعودية ضمن المخطط الامريكي وتحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية، وتوفير الحماية لارواح الجنود والضباط المصريين وعدم الزج بهم في مغامرة لامصلحة لمصر او الامة العربية فيها.
- رفض ان يكون دور مصر العربي في خدمة المخطط الاستراتيجي للامبريالية الامريكية وعملائها في المنطقة، والاصرار على ان تقوم مصر بدور عربي مستقل يستهدف رفض العدوان، وأن يكون العرب طرفا فاعلا في أزمة الخليج، وأن يقول لهم دور مؤثر في النظام الدولي الجديد الذي يتشكل وفق أسس مغايرة لعالم مابعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.
- دعم الانتفاضة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل اقامة الدولة الفلسطينية ورفض أي محاولة لانتهاك استقلالية القرار الفلسطيني او الضغط على القيادة الفلسطينية لقبول الحل الامريكي الاسرائيلي والعمل على انعقاد المؤتمر الدولي لحل المشكلة الفلسطينية وكافة مشاكل الشرق الاوسط.

ان هذا البرنامج للتغيير الشامل، لن يتحقق مرة واحدة، ولن يحققه الا المؤمنون به حقا. ومن ثم فجوهره هو اقامة الديمقراطية، وامكانية التداول الديمقراطي للسلطة، فبدون الديمقراطية ، لن يكون هناك خلاص من التبعية ولن يكون هناك امكانية لانقاذ الاقتصاد الوطني او تحقيق حلم العدالة الاجتماعية والاشتراكية ولن ينتهي الفساد ولن نتخلص من العنف والتعصب والفتنة الطائفية.. ولن نحل ايا من مشاكلنا وأزماتنا. فلنعلن في هذه المعركة الانتخابية بدء مسيرة الديمقراطية. بدء مسيرة التغيير الشامل ولنعطي اصواتنا للمرشحين الذين يتبنون برنامج الحزب الشيوعي المصري للتغيير الشامل

نوفمبر ١٩٩٠

الديون والديمقراطية والانفتاح

فجر قرار الكونجرس الامريكي باعفاء مصر من أقساط وفوائد ديونها العسكرية، أو على الاصح تفويض الرئيس الامريكي بوش باتخاذ هذا القرار حتى ٣١ مارس القادم، مع تجميد الدين حتى ذلك التاريخ... فجر القرار عديدا من القضايا والتساؤلات حول ديون مصر وآثار القرار واحتمالات المستقبل.

وفي هذه الندوة التي يشارك فيها كل من..

- د. ابراهيم العيسوي
- د. رمزي زكي
- د. فوزي منصور

ويديرها «حسين عبد الرازق».. تركز النقاش حول خمسة محاور

- حقيقة حجم الديون المصرية والاعفاءات الأخيرة
- أثر هذه الاعفاءات على الاقتصاد المصري.. والقدرة على سداد فوائد الديون المتبقية
- اثر الاعفاءات على المواطن المصري ومشاكله الرئيسية.. (البطالة- ارتفاع الاسعار- تدهور مستوى المعيشة...)
- ماذا تدفع مصر ثمنا للتخفيف من عبء الديون؟
- هل هناك خطر تصاعد هذه الديون مرة أخرى.. وهل هناك سياسات كفيلة بتجنب هذا الخطر؟

حسين عبد الرازق

أرحب بالاخوة المشاركين في هذه الندوة. كما هو واضح من ورقة الحوار فهناك خمسة محاور اعتقد انها تغطي الموضوع بكافة أبعاده

واذا بدأنا بالمحور الاول الذي يتناول حجم الدين الخارجي لمصر، وحقيقة الاعفاءات الاخيرة، فأعتقد أننا نواجه مشكلة حقيقية.

فمثلا بالنسبة لحجم الدين الخارجي، في الاسبوع الماضي نشر الزميل مكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور أن حجم الدين قبل الاعفاءات الاخيرة كان ٤٢ مليار حكومي. وأضاف أنه يتحدث عن «دين مصر الحكومي». في نفس الوقت أرقام البنك الدولي والتي أشار اليها د. رمزي زكي في دراسته الهامة بنفس العدد من المصور تقول ان الدين الخارجي المصري عام ١٩٨٩ وصل الى ٥١ر٥٠ مليار دولار بدون الديون العسكرية. أيضا د. عثمان محمد عثمان أشار في دراسة منشورة الى محاضرة القاها «د. لوين روى» المدير التنفيذي لمؤسسة هيتاشي في نوفمبر ١٩٨٩ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة وذكر فيها أن أجمالي الدين الاجنبي على مصر في عام ١٩٨٨ وصل الى ٥٤ مليار دولار (الدين العام ٣٦ر٧- الدين الخاص ٣ر٦- الدين العسكري١١).

قبل ذلك وفي عام ٨٧ ذكر د. سلطان أبو على وزير الاقتصاد في رسالة بعث بها الى رئيس الوزراء أن الدين الخارجي ٥٤ مليار.

هذا التضارب حول حجم الدين الخارجي لمصر، يمتد أيضا لقضية الاعفاءات. الصحف المصرية نشرت أن «ميتران» وافق على اعفاء مصر من ديونها. واليوم نفت الحكومة الفرنسية أن ميتران أعطى مثل هذه الموافقة. وواضح أن الدول الاوربية لم تحدد موقفا بعد دول الخليج طبقا للمصادر المصرية وافقت على اعفاء مصر من ديونها وتقدر بحوالي ٧ مليار.

القرار الامريكي هناك تضارب فيما نشر عنه في الصحف ويبدو أن القرار مازال معلقا.

من هنا أعتقد أن المواطن يحتاج الى توضيح في نقطة حجم الديون، وأيضا حجم الأعفاءات.

د. رمزي زكي

من النادر أن نجد مصدر احصائي رسمي أو غير رسمي محلي أو عالمي يشير الى رقم الدين على حقيقته فأغلب هذه المصادر تستبعد أنواعا معينة من الديون... مثلا بيانات البنك الدولي لاتشير الى الديون العسكرية.

وفي بعض الاحصاءات أيضا يشار الى الدين العام الرسمي الذي تعاقدت الحكومة عليه ولايدخل في الرقم الديون التي تعاقد عليها القطاع الخاص والتي لم تضمنها الحكومة.

وأحيانا يشار أيضا الى الديون التي استخدمت ولم تستخدم.. الخ إذن هناك تفسير لماذا لايوجد رقم وحيد للديون سواء بالنسبة لمصر او لغير مصر. لكني أتصور انه للبحث عن حقيقة ديون مصر... يجب أن

نعتبر الدين المصرى هو مال دخل مصر بشكل قرض وتدفع عنه مصر فوائد وأقساطا لخدمته.

بهذا المعنى أقول أن الديون العسكرية تستوى مع الديون المدنية، والديون التى عقدها القطاع الخاص ولم تضمنها الحكومة تستوى مع الديون الرسمية.. الخ

واعتقد أن هذه الطريقة فى التناول هامة جدا، لان الموضوع ليس ماهو حجم دين الحكومة وانما نحن نتحدث عن حجم دين مصر الذى يؤثر على ميزان المدفوعات المصرى... وميزان المدفوعات المصرى يوضع لكل القطاعات الاقتصادية وكل التعاملات الاقتصادية التى تتم بين مصر والعالم الخارجى بما فيها الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المختلط.. الخ.

بهذا المعنى يجب إذن ان نحصر كافة انواع الديون التى تدفع عنها مصر سنويا فوائد وأقساطا وايضا هذه المسألة ليست سهلة لأن ما أندر الاحصاءات التى توضح بالضبط... ماهى حجم الديون بحسب مصادرها.. ولكن اذا استندنا لجداول الديون العالمية التى يصدرها البنك الدولى سنويا.. نجد ان التقرير الاخير الذى اصدره عن بيانات عام ٨٩-٩٠.. يقول انه فى ختام ٨٩... كان الدين العام المقبول من قبل الحكومة ٢ر٤٣ مليار اما الديون الخاصة غير المضمونة تقدر بحوالى ١ر١ مليار وديون قصيرة الاجل حوالى ١ر٧ مليار.. اذا أضفنا الى كل هذا التزامات مصر تجاه صندوق النقد الدولى.. يصل الرقم الى ٥ر٥١ مليار دولار وهذه هى الديون المدنية.. اذا قدرنا أن الديون العسكرية لاتقل عن ١٠ مليار فمعنى هذا أن ديون مصر الخارجية فى هذه السنة لاتقل عن ٦٢ مليار. وتلك هى التى ندفع عنها سنويا فوائد وأقساطا وتظهر فى ميزان المدفوعات وتؤثر فى قدرتنا على الاستيراد وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية الاخرى... وربما يزيد الرقم عن هذا لان حجم الديون العسكرية هنا مقدر على اساس ١٠ مليار منها ١ر٧ مليار ديون امريكية فقط.. فاذا قلنا ان دول اوربا الغربية ربما يكون لها نفس هذا القدر فالرقم فى هذه الحالة يمكن أن يرتفع لكن فى تصورى أن الرقم لايقل عن ٦٢ مليار.

أما بالنسبة للاعفاءات كما قرأنا فى الصحف فى حدود ١٤ مليار دولار منها ١ر٧ مليار ديون عسكرية للولايات المتحدة ، والباقى المستحق لدول الخليج العربية. وأغلب الظن بالنسبة للديون الخليجية أنها حكومية وليست ديون الصناديق العربية... فهى ديون عقدت بين الحكومة المصرية وحكومات الخليج والصناديق موضوع آخر مختلف. بهذا الشكل نجد أن ديون مصر على ضوء هذه الاعفاءات تنخفض بنسبة تصل الى ٢٣٪، ويصبح حجم ديون مصر على ضوء هذه الاعفاءات حوالى ٤٩ مليار دولار... طبعا مبدأ الاعفاء يتنامى حاليا القبول به، باعتباره الحل الجذرى لازمة الديون الخارجية. وهذا مبدأ كنا ننادى به منذ عشر سنوات و كان ينظر اليه على أنه مطلب جنونى. ولكن ثبت بالفعل أنه لاحل لعلاج أزمة الديون الخارجية ليس فقط بالنسبة لمصر وانما للعالم الثالث كله- سوى الغاء هذه الديون. الغاء الدين لاتستطيع دولة بمفردها أن تتخذه لان لهذا القرار الفردى كثيرا من الأثار السلبية والخطيرة التى ستنجم عن هذا الاجراء. ففى هذه الحالة يعلن عن افلاس الدولة ويحجز على أرصدتها فى الخارج وسفنها وطائراتها وتباع للدائنين، ويفرض على الدولة حصار أقتصادى، فلا تستطيع استيراد الضروريات التى تحتاجها، ولاتستطيع بالتالى أن تصدر انتاجها ومن باب أولى انها لن تستطيع أن تحصل على قروض جديدة لهذا فالمنادون بالاعفاء أو الغاء الديون كحل جذرى يقصدون عادة أن الالغاء يجب أن يمثل حركة شاملة يتبناها العالم الثالث ككل وهناك موقف موحد ومواقف تضامنية داخل العالم الثالث للمطالبة بالاسقاط الكلى للديون واعتقد انه ربما تكون الفرصة الحالية فرصة ذهبية لمصر فى أن تتبناها على صعيد العالم الثالث وتقود مثل هذه الدعوة فى هذه الاونه مثلما كانت تقود مصر فى الخمسينات والستينات دول العالم الثالث على ضوء روح باندونج فى كثير من المطالب الاقتصادية والسياسية آنذاك...

د. ابراهيم العيسوى

فى موضوع حجم الديون أود أن اقول أن الاصل فى هذا الموضوع ان يكون حجم هذه الديون معروفا فى مصر ولايكون سرا ولا مثار اختلافات بين مختلف المصادر المحلية والأجنبية، ولكن فى ظل غيبة الديمقراطية ومجالس شعبية حقيقية تراقب اعمال الحكومة وتوافق على ماتعقده من اتفاقيات دولية، بعد مناقشتها وتمحيصها، فان هذا هو الذى يتركنا فى ظلام كامل بالنسبة لحجم الديون.

طبعا هناك أسباب فنية فى اختلافات تقديرات الديون من مصدر الى آخر، قد تتعلق بمشتملات الدين الذى تدخل فيه كل أنواع الديون مهما اختلفت آجالها.. يدخل فيه الدين العسكرى والدين المدنى.. هل تدخل فيه الديون الخاصة أولا.. الخ وهذا موجود على مستوى العالم لكن هناك أيضا بعد سياسى فى مسألة حجم الدين وبالذات الاختلاف فى تقديرات الدائن والمدين.

فالحكومة المصرية كدولة مدينة تريد أن تظهر امام الشعب المصرى بأن حجم الدين الخارجى لها حجم صغير وليس بكل هذه الخطورة حتى تبرأ ذمتها

من جهة أخرى الدائن والمؤسسات المالية الدولية من مصلحتها أن تضخم فى حجم الديون لكى تستخدمه كأداة للضغط على مصر واجبارها على قبول ماتراه من شروط بالنسبة للمسار الاقتصادى وشكل النظام الاقتصادى.. الخ

هذا أيضا يلعب دورا فى الاختلافات بين المصادر المحلية والمصادر الاجنبية. وفيما يبدو أن هذا ليس مجرد فرضية قد تحدث لان تقديرات الديون الخاصة ببعض الدول الاشتراكية يبدو أنها تغيرت كثيرا بعد تغير نظم الحكم هناك والتقارب مع الغرب. فيبدو أن ثمة مراجعة تحدث واعادة نظر فى ظل التغير فى اسعار العملات واى تبريرات أخرى يمكن أن تغير صورة الدين بين لحظة وأخرى. لذا فهذا الجانب مهم لايجب أن نغفله الى جانب الاعتبارات الفنية التى لانقلل من شأنها

لقد حاولت فى دراسات سابقة أن انظر فى كل المصادر ولم أتكن من الخروج برقم وحيد يقال ان هذا هو حجم ديون مصر. وكل مااستطعت الخروج به هو تحديد مدى أو هامش لهذه الديون. والمدى واسع فهى تتراوح فى العام الماضى مابين ٥٠ مليار دولار و٦٠ مليار.. وطبعا الفرق ١٠ مليار ليس بالشيئ القليل لكن هذا يعكس وضعية البيانات المتاحة. حتى آخر تصريحات رسمية سمعناها من مسئولين مصريين هى الاخرى مختلفة فى الشهر الماضى البعض يقدر نسبة الاعفاء بانه ٤٠٪ من ديون مصر... واذا صح أن الاعفاء ١٤ مليار فمعنى هذا أن ديون مصر كلها مدنية وعسكرية لاتزيد عن ٣٥ مليار دولار. فى حين البعض الاخر يذكر انها ٤٢ مليار دولار شاملة الديون المدنية والعسكرية فى هذه الحالة يكون التخفيض بنسبة ٣٠٪ من الديون. اذا اخذنا بالتقرير الذى ذكره د. رمزى عن البنك الدولى وأضفنا اليه ١٠ مليار دولار ديون عسكرية فتصل نسبة الاعفاء نتيجة لاسقاط الدين العسكرى الأمريكى والديون العربية الى حوالى ٢١٪.

الذى نستطيع أن نقوله الان أن حجم الديون ليست معروفه على وجه الدقة وأن نسبة الاعفاء أيضا متذبذبة ولكن حتى اذا أخذنا بالحد الادنى وان هناك نسبة تخفيض تصل الى الخمس يعنى ٢٠٪.. فأعتقد ان هذا شيئ لابأس به وليس بالنسبة القليلة فى تخفيض الديون.

وفى جميع الحالات فاعتقادى أن حجم الدين كبير بكل المقاييس حتى بعد التخفيضات... فلووصل الى ٣٠ مليار فان دخلنا القومى اليوم هو فى حدود ٣٠ أو ٣٣ مليار دولار. وكأننا مدينون بكامل الدخل القومى المصرى فى سنة ان لم يزد على ذلك.. وهذا طبقا للمؤشرات المتعارف عليها دوليا يعنبة خطيرة للغاية.. وماتتحملة البلاد من اعباء فى خدمة هذه الديون هى ايضا نسبة كبيرة من ايرادات الصادرات.

اذن المهم فى مناقشتنا لحجم الديون.. ان نحدد ما اذا كان هناك خطر أم لامن الحجم الحالى للدين.. وانا اعتقد ان هناك حجما خطيرا من المديونية ولا يصلح له مجرد التخفيض ٢٠٪ مرة أو ٪ أخرى.. وهكذا لكن الامر يحتاج الى اجراءات سنتحدث عنها فى الأجزاء التالية من الندوة.

د. فوزى منصور

اوافق بوجه عام على ماتم ذكره حتى الان... غاية ماهنالك انى اود إضافة بعض الملاحظات منها مسألة الاختلاف فى تقدير الدين. لأن مصر فيما أتصور من أقل الدول عذرا فى تباين التقديرات الخاصة بالدين.. المشكلة تثور أساسا حينما يكون الدين الخارجي موزعا اساسا بين القطاع الخاص وقطاع العام. لان حصر مديونية القطاع الخاص هى التى تثير فى العادة الاشكاليات الفنية. مديونية القطاع الخاص عندنا محدودة للغاية .. وبذلك تكاد تنحصر المديونية الخارجية فى الدين العام بأشكاله المختلفة مدنى وعسكرى طويل أو قصير أو متوسط . لان حتى البنوك التى تحصل على تسهيلات ائتمانية من الخارج هى فى العادة بنوك القطاع العام.

ومن المفترض أن تكون الدولة عندها علم كامل فاذا لم تكن تستطيع بالرغم من ذلك أن تصل الى تحديد دقيق فهناك أحد احتمالين:

الاول هو مجرد عدم الكفاءة فى الادارات الحكومية المنوط بها اجراء مثل هذه الاحصاءات الحيوية.

أقول حيوية بالمعنى الاقتصادى والحرفى أيضا لان الدين بالنسبة للمجتمع هو اجراء حيوى يشابه الامراض التى تنتاب الشخص الطبيعى والمفروض ان يكون هناك سجل.. حتى لوكنا اهملنا ذلك فى مرحلة سابقة.. الا اننى أظن ان منذ عدة سنوات يقال أن هناك وحدة متخصصة ملحقة برئاسة مجلس الوزراء ومجهزة بكل الادوات الالكترونية اللازمة لتجميع وحصر وتصنيف البيانات الخاصة بالديون ولذلك انا اندهش انه بالرغم من وجود هذا هناك هامش كبير للشك من جانبنا ..لأنى اتفق مع ملاحظه د. ابراهيم حول امكانية التخفيض المتعمد من جانب الدولة المدينة او الزيادة المتعمدة، من الدول الدائنة لكن على الاقل يفترض فى الدولة المدينة ان تكون على علم كامل.

وأنا أرجع أن السبب الاهم فى هذه التباينات هو غيبة الرغبة فى المصارحة بحقيقة الدين العام، لاعندما تحدث اجراءات التعاقد على عملية من عمليات الحصول على القروض ولاعندما يتم الحصر التراكمى للدين واعبائه. هناك غيبة فى الرغبة بالمصارحة،وبطبيعة الحال هذا جزء من الحياة السياسية التى نعيشها. غاية ماهناك أن الاخفاء انما يقصد به الشعب المصرى بمختلف فئاته، وبوجه خاص اقتصادييه وعلمائه وكل المعنيين بهذه القضية الحيوية. لماذا؟ لانى أعتقد ان الجهات الخارجية عندها من العلم الوافى بالديون وتفاصيلها اكثر مما لدينا وانها تتبادل فيما بينها تفاصيل ودقائق المديونية كجزء من التنسيق العام لمراكز السيطرة على الاقتصاد العالمى، ومن خلال قنوات مختلفة بعضها رسمى مثل الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولى عنده اقسام مجهزة تجهيزا كاملا باحصاءات حول هذه العمليات) أو من خلال القنوات السرية الاخرى المتعددة وهى معروفة. اذن الاخفاء يحدث فقط بالنسبة لمن يمكن أن يؤثر على هذه العملية أو يسموا الى اصلاحها. اود أن أضيف الى هذا قضية الشروط، وهذه مسألة وضحت لنا بشكل درامى عند الحديث عن الدين العسكرى الامريكى.. لان عملية الأخفاء غير قاصرة على حجم الدين وانما تشمل ايضا شروط الدين وهى لاتقل أهمية سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية عن حجم الديون. الشروط الاقتصادية مثل الفوائد، شروط الدفع، والشروط السياسية مثل الثمن الذى يدفع حتى لوكان متعلقا بتغيرات اقتصادية داخل المجتمع المصرى فأنا أعتقد ان مثل هذا املاء لشرط سياسى. فالتغيرات التى تحدث فى المجتمع اذا كانت تتم بشرط اجنبى فهذا املاء لشروط سياسية. أيضا الشروط العسكرية بوجه عام جزء من الشروط السياسية لانعلم عنها شيئا وكلنا تابعنا على سنوات متعددة بالنسبة للدين العسكري بالذات العملية التى تتم فى مجلس الشعب كل فترة. والمثلة فى تفويض رئيس الجمهورية فى الصفقات العسكرية المختلفة. أظن أن هذا يشمل ضمنه شروط السداد ومن باطنها تنشأ القروض العسكرية. وكما نعلم فان الاصوات ترتفع داخل مجلس الشعب حينما تثور هذه القضية، ويرد على ذلك بأن هذه المسألة وثيقة الاتصال بالامن القومى ولابد من التفويض فيها. وقد كان من الممكن أن نتصور هذا فى سنوات مضت فى فترات الصفقات السرية للسلاح والتى استخدمت فى تدعيم الاستقلال الوطنى او النضال من اجل التحرر الوطنى مع مصادر السلاح المختلفة عن المصادر الحالية. أما الان وبمناسبة الحديث عن القروض العسكرية لامريكا. اذا كان من المفترض بداهة ان الطرف المتعاقد معنا يعلم كل شيئ عن هذه الصفقات واذا لم يكن فى وسعنا أن نعلم القنوات المختلفة التى يتمكن من خلالها من تسريب هذه المعلومات الدقيقة سواء حول مضمون الصفقة أو حول شروط الوفاء الى أطراف أخرى معادية للأمن القومى المصرى. لا نستطيع أن نقطع بأن هذه المعلومات لاتتسرب. بل الدلائل المختلفة ترحى انها تتسرب تماما. فكيف يمكن القول بعد ذلك أن صالح الأمن القومى يتطلب إخفاءها عن الممثلين المنتخبين للشعب المصرى. وانتقل الى موضوع الاعفاءات وهناك ارقام مستقرة وبحكم استقرارها لابد ان نسلم بها رقم ٧٫١ مليار بالنسبة للديون العسكرية الامريكية و٦٫٢ بالنسبة للديون الخليجية.

أبدا بالنوع الاول من الاعفاءات.. لامناقشة بالنسبة للرقم لكن أصارحكم بأن محاولتى المستمرة للتعرف على حقيقة مادار بالضبط بالنسبة لعملية الاعفاء هذه لم تؤد الى نتيجة. وبوجه خاص فقد اهتممت بتقصى مسألة وحيدة هى مسألة ما اذا كان الاعفاء بالنسبة لـ ٩٠٪ التى قيل انها اسقطت قد تم بشكل ناجز ونهائى يستحيل أو يمتنع العدول عنه من الان.. اما أن هذا الاعفاء بالنسبة لـ ٩٠٪ لايزال معلقا حتى ٣١ مارس القادم. ومن بعض التفصيلات أو التغطية الأكثر تفصيلا لهذا الموضوع فى الصحف المصرية ماورد فى عدد المصور الأخير. بالرغم من دقة الكاتب فى هذه التغطية فاننى لاأستطيع القول اننى خرجت بانطباع مؤكد أن هذا الالغاء قد تم بشكل ناجز. اذان العبارات المختلفة اقنعتنى انه لازالت هناك امكانية قانونية

فى يد رئيس الولايات المتحدة لوشاء ذلك من الان وحتى نهاية مارس القادم أن يمتنع عن اعتماد هذه الاعفاءات. لان الموضوع معلق بتقرير يؤكد فيه أن هذا الاعفاء أو الاجراء الذى يساوى الاعفاءات فى نظره امر يتطلبه الصالح القومى الامريكى اذن هذه مسألة تقديريه. هذا المبدأ مهما كان الباعث عليه أو القوة الضاغطة واتجاهه هل هى الادارة الامريكية وهل هو الكونجرس الامريكى.. هل هو تنسيق بينهما.. لا نستطيع معرفة أى شيئ عنه فى الظروف الحالية. لكن الامر المتيقن ان الباب مازال مفتوحا لالغاء هذا الاعفاء وبالتالى فان الباب مايزال مفتوحا لأمرين:

* الامر الاول هو ترقب مايحدث فى مصر فى هذه الفترة وهل توفى بالتزاماتها المعلنة وغير المعلنة خصوصا فى الظروف الحرجة الحالية أم لا..

* الامر الثانى هو المزيد من الضغط للحصول على المزيد من الشروط الملائمة للجانب المتنازل. ماهى هذه الشروط هنا أيضا التعمية الاخرى... صحيح أنه صدرت اعلانات رسمية تؤكد انه لاتوجد شروط سرية، وقد يكون هذا صحيحا ، لكن على كل حال نحن لانعرف ويندر أن تمنح الولايات المتحدة بالتحديد او الدول العظمى بشكل عام شيئا بهذا الحجم دون ان تحصل على شيئ أو اشياء فى مقابلها اشياء اقتصادية او سياسية وذلك هو الذى لا نعلم عنه شيئا على الاطلاق.

تبقى مسألة الديون الخليجية... ايضا هذه الديون وهى بين دولتنا وبعض الدول الخليجيه... لا نعرف بيان طبيعتها ولا الشروط التى كانت مرتبطة بها ولا شروط الاعفاء وهم بالطبع ليسوا منزهين عن ذلك ولا أقولها بناء على كلام نظرى لكن لأنه فى واقع الامر فيما نعلم وقد نشر هذا مرارا وتكرارا فان الديون التى تقدمت بها الدول الخليجية كانت دائما مرتبطه بشروط اقتصادية واضحة من ضمنها مثلا ضرورة عقد اتفاق معين مع صندوق النقد الدولى، ضرورة عدم فيتو وجود سابق.. الخ اما بشروط سياسية فلاعلم لنا بها.

د. ابراهيم العيسوى

اريد التقاط خيط من الخيوط العديدة التى قدمها د.فوزى فى حديثه اشار د.فوزى الى انشاء وحدة لرصد الديون المصرية ومتابعتها وانه قد كثر الكلام عن هذا الشيئ وحسب معلوماتى هذه الوحدة فعلا موجوده وقائمة وتتابع الدين بكافة تفصيلاته. ولكن كما توقعت فان هذا البيان سرى على المصريين جميعا فيما عدا عدد محدود من الوزراء ورئيس الدولة. فى الوقت الذى ربما يكون هناك اتصال الكتيرونى تلقائى بين وحدة الحساب الخاصة بالدين هنا «الكمبيوتر» والكمبيوتر الموجود فى صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى وفى كل الاحوال فهذا البيان شامل لكافة الديون وفيه توقع لحجم الدين وحجم الاعباء ويصل بصفه دورية الى هذه الجهات، وهذه هى المأساة أن يكون مثل هذا البيان سريا وألا نكتشف شروط هذا الدين الا بعد مايقرب من عشر سنوات من الاتفاق عليه. ولم يعد الان سرا طبيعة هذه الشروط ، على الاقل فى جانبها الاقتصادى والصحف الحكومية تناولت هذا الموضوع لكن المؤلم ان يظل هذا سرا علينا كما هو الشأن مع معظم الاتفاقات الدولية التى تعقدها الحكومة المصرية فهذا ايضا شروطها مجهولة شأنها شأن خطاب النوايا الذى يوقع مع صندوق النقد الدولى برغم انه يتاح لكل من يشاء فى الخارج الا أنه يبقى سرا على المصريين. وفى اتفاق عقد فى عام ٨٧ طلب عدد من النواب فى مجلس الشعب الاطلاع على هذا البيان وأحجمت الحكومة بذرائع واهمية لامعنى لها سوى الاصرار على حجب مثل هذه المعلومات عن الشعب.

الخيط الثانى أن أزمة الديون هذه وموقف الاعفاء من جانب منها الان قد أبرزا مرا فى غاية الخطورة.. فنتيجة لاخفاء كافة المعلومات عن الشعب، توقع الحكومة المصرية على شروط جائرة تحمل الشعب المصرى اعباء ثقيلة لسنوات طويلة جدا وفى مثل هذا الجو من الكتمان وعدم الافصاح عن الشروط يكون هناك مرتع خصب للفساد والرشوة وكافة صور التكسب والتربح من وراء مصالح قومية وهذا خطر كبير.

الجانب الثانى أن يحدث هذا فى الوقت الذى تتسم فيه الادارة الحكومية بانعدام الكفاءة أو بضعف شديد فى كفاءتها فى ادارة ومتابعة الشئون الاقتصادية وأيضا تتسم بالضعف الشديد فى القدرة على التفاوض.. فالشروط الجائرة هى محصلة ضعف الموقف التفاوضى من جانب النفوذ الطاغى للطرف الآخر فهناك تفريط من جانب اصحاب القرار والمتعاقدين على مثل هذه الديون وغيرها الذى لا نعرفه وهناك ايضا دليل داضح على اصرار الجانب الامريكى على توريط مصر فى شروط غير مسبوقة ونصب الفخاخ لها حتى تظل تحت سيطرتها الى أبعد مدى.

وهذا يدعو للتوقف قليلا.. فمثل هذا الأمر لايجب أن يمر ببساطه..يجب أن يكون موضوع محاسبة ومراجعة بل ومحاكمة لمن اقترفوا مثل هذا الجرم فى حق الاقتصاد المصرى وحق مصر. من المستغرب ان صرافا يقدم للنيابة الادارية لأنه سرق ٥ جنية ويحبس واذا ارتكب وزير او حاكم جناية اقتصادية خطيرة فى حق مصر يترك وكأن الامر مجرد اختلاف فكرى او ثقافى. وأعتقد اننا فى لحظة مواتية تماما طالما أن الحكومة فتحت الملف بنفسها فيجب ان يحال هذا الامر الخطير الى الجهات القضائية لتقول كلمتها فى كل من اخطأ فى حق مصر، ويتلقى الجزاء العاجل والا لن يكون هناك رادع فى المستقبل لأى مسئول أن يكرر مثل هذا الجرم الجسيم مرة ثانية.

النقطة الاخيرة التى أود أن أعلق عليها من كلام د. فوزى هو انه صحيح ان الباب يظل مفتوحا للتراجع لان الاعفاء من الدين الامريكى العسكرى أو من الديون الخليجية هو اعفاء سياسى. وهذه الديون فى طبيعتها ديون سياسية وبالذات الديون العسكرية ونحن فى حزب التجمع كنا من أوائل من طالب باسقاط الديون العسكرية لانها ديون ذات طبيعة خاصة ويدفع فى مقابلها أو تم دفع ثمن غال فى مقابلها. وبالتالى نحن لانعترض على جزئية الاعفاء ولكن مايحيط بهذا وطبيعته وكونه تم لدوافع سياسية وان يصدر قانون من الكونجرس الامريكى يجيز مالم يكن فى الحسبان وما أصروا طويلا على أنه مستحيل ولايمكن أن يحدث والدستور يحول دونه.. الخ وصدور قانون غير متوقع بهذه الصورة فى ظل الظرف السياسى القائم يعنى أن التراجع عنه ممكن وصدور قرار معاكس يعاقب مصر اذا لم تسر على الخط المرغوب فيه من جانب الحكومة الامريكية هو أيضا شيئ وارد. فهذا فعلا احتمال قائم. وبالتالى اذا كانت الحكومة متيقظه وتريد أن تبدأ بداية جديدة يجب أن تكون متنبهة الى ان المسألة ليست صكا على بياض سيريحها من كل المشاكل وتسترخى وتستمر فى سياستها الخاطئة.

د. رمزى زكى

اذا كان الحديث لايزال مستمرا حول رقم ديون مصر ودلالته فالواضح أنه من الصعوبة بمكان القطع برقم معين ومحدد عن حجم ديون مصر نتيجة للاعتبارات السابقة التى تحدثنا عنها. ولكن بودى ان اشير فى هذا السياق انه المهم ليس رقم الدين ولكن دلالته كما اشار د. ابراهيم ان التقديرات عن حجم ديون مصر مهما كان الا ان هذا الحجم قد وصل بالفعل الى مرحلة الخطر والمؤشرات على ذلك كثيرة جدا. منها

ولونسبنا الديون الى الناتج المحلى الاجمالى نجد أن نسبة تزيد عن ١٠٠٪ فى العام الماضى تحديدا كان الرقم حوالى ١٣٨٪ واذا نسبنا ديون مصر الى حجم وقيمة صادرات مصر من السلع والخدمات نجد ان النسبة تصل الى ٤٤٢٪ ايضا من المؤشرات الخطيرة لهذا الحجم أن الدين المصرى كان ينمو فى العقد الماضى بمعدلات اكبر من معدلات نمو الدخل القومى نفسه وان عبء الدين كان ينمو بمعدل اسرع من معدل نمو حصيلة الصادرات. وكل هذه المؤشرات وغيرها تؤدى بنا الى القول ان مصر مثلها مثل بعض الدول ذات المديونية الثقيلة قد وصلت الى المستوى الحرج لمديونيتها الخارجية.

ولكن ما المقصود بالمستوى الحرج أعتقد انه هو ذلك المستوى الذى تعجز عنده الدولة من الموائمة بين دفع اعباء دينها الخارجي وتدبير الحد الادنى الضرورى لوارداتها. الامر الذى يجعل الدولة فى النهاية فى ظل استمرار النظام القائم أن تسعى لاعادة جدولة الدين. ومجرد أن تطلب الدولة إعادة جدولة دينها هذا يعنى ببساطة شديدة أن عبء الدين وصل الى مستوى حرج يصعب تحمله. ومصر منذ السبعينات وهى فى هذا المستوى الحرج، وتحديدا منذ عام ١٩٧٦ حينما بدأنا اتصالاتنا مع صندوق النقد الدولى لكى يتوسط لنا فى عمليات اعادة الجدولة. ما أريد قوله أنه مهما كان الرقم.. فالرقم خطير ومصر قد وصلت بحجم المديونية الحالية الى المستوى الحرج الذى يجعلها تخضع لضغوط نادى باريس وضغوط صندوق النقد الدولى والدائنين عموما.

وتثير هذه الحقيقة قضية الديون والتبعية. فمن الواضح تماما أنه خلال عمليات اعادة الجدولة يفرض على البلد شروط وهى لاتمس فقط المتغيرات الاقتصادية وانما التوجهات الاجتماعية وربما السياسية وأيضا ربما الجيبولتيكيه للدولة. ولهذا أنا من الذين يعتقدون اننا اذا شئنا ان نفسر كثيرا من التغيرات الجذرية التى حدثت فى المجتمع المصرى من السبعينات وحتى الأن فربما تكون نافذة الديون الخارجية هى خير نافذة نطل منها على هذه المتغيرات.

التغيرات التى حدثت فى توجهات مصر الانمائية فيما يتعلق بتوجيهات الاستثمار وحجم خطة التنمية والعلاقة بين القطاع العام والخاص ومدى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وفى شكل توزيع الدخل القومى وفى شكل تخصيص الموارد فيما بين الاستخدامات وفى سياسات الاجور والأسعار والتوظيف.. الخ كل هذه الموضوعات طرأت عليها تغيرات جذرية عبر ضغوط عبء الديون ولهذا فاذا كنا فى هذه الندوة نناقش قضية الدين واعبائه فعلينا ان ندق نواقيس الخطر فيما يتعلق بالنتائج التى نتجت عن هذه الديون وكبلت حرية مصر فى صياغة قراراتها الاقتصادية بما يتمشى مع ظروف مصر ومشاكلها وأوضاع المجتمع المصرى عموما.

حسين عبد الرازق

أتصور أن ماطرح من الزملاء حتى الآن حول قضية الديون يدفعنى الى اقتراح ان نقدم المحور الرابع ونناقشه مباشرة الان، واعنى به الثمن الذى تدفعه مصر فى تسديد هذا الدين فمن موقعى ألاحظ انه منذ عام ٨٢ على وجه التحديد ورحلة الرئيس مبارك السنوية الى الولايات المتحدة بالاضافة الى رحلات وزراء أخرين منهم وزير الدفاع ووزراء المجموعة الاقتصادية. كانت النقطة الاولى منها السعى لاعفاء مصر من الديون العسكرية. طوال هذه الفترة رفضت الادارة الامريكية الاستجابه لهذا المطلب وبصلافة. وجاء الاعفاء الأخير بهذه الصورة المفاجئة بعد ان كان يقال ان ذلك ضد الدستور الامريكى ، ويصدر قانون من الكونجرس يرتبط بوضوح ليس فقط بقضايا اقتصادية حققت التبعية من فترة طويلة، وانما بعملية معينة محددة سياسيا وعسكريا مرتبطة بالخليج وأذكر الزملاء بالتصريحات التى قالها لورنس ايجلبرجر نائب وزير الخارجية الامريكى امام الكونجرس حينما دافع عن هذا القانون وركز فى دفاعة اساسا على ارسال القوات المصرية الى الخليج كجزء من القوات المتعددة الجنسية واشار فيه الى ان هذا القرار وقال.. «إن موقف الرئيس مبارك فى أزمة الخليج دون مبالغة يمكن مقارنته بقرار الرئيس السابق السادات توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩»

والسؤال الان هل هذا الالغاء مكافأة على عمل تم أم أن المطلوب (خصوصا اذا ربطنا ان الموضوع معلق حتى مارس القادم) ثمن آخر يدفع فى المستقبل، قد يكون مرتبطا بهذه القضية وذلك على ضوء مايتردد أن جزءا من التكتيكات التى تتم فى المرحلة الحالية من مشكلة الخليج هى أن تضطلع الدول العربية «السعودية ومصر وسوريا بالدور الاساس فى العمل العسكرى البرى» واشار د. اسامة الباز الى ان مصر مستعدة لأرسال مائة ألف جندى الى السعودية.. هذا يدفعنا للسؤال ماهو الثمن المطلوب تسديده فى المستقبل هل فيما هو متاح الآن من معلومات يوجد شيئ حول هذا الموضوع.. سواء كان سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا؟

د. فوزى منصور

طبقا لما يتاح من معلومات طبعا لا!! لاننا اخر من يعلم وانما ماهو ممكن من تصورات فهناك الكثير، وان لم تكن كلها تسير فى نفس الاتجاه الذى اشار اليه الاستاذ حسين عبد الرازق. لانه حقيقة من الامور الملفته للنظر فى الفترة الاخيرة.. الموقف من أزمة الخليج فى كيف تم معالجتها أو على الأصح كيف تم مفاقمتها فى مؤتمر القمة الذى انعقد فى بدايات أغسطس، وكيف تواجه الآن. والحلول المقترحة لها حتى الأن من المسائل الغريبة التى لفتت نظرى بشدة فى خلال هذه الفترة كلها أن السياسات التى تبنتها حكومة مصر هى سياسات كانت مرغمة عليها ان حكومة مصر لم تكن تدافع عما تدافع أو تقرر ما تقرر «مكره اخاك لابطل» فالانطباع الذى كان لدى منذ البداية ان حكومة مصر كانت اكثر

د. ابراهيم العيسوى



• الاموال المصرية المهربة للخارج تتراوح بين ٤٠ و٦٠ مليار دولار.

حماسة بكثير من كل الاطراف المشاركة بشكل مباشر فى النزاع الحالى ربما باستثناء الكويت وهؤلاء وضعهم مفهوم بمعنى أن حكومة مصر كانت ملكية أكثر من الملك، ولو شئت «شيخية اكثر من الشيخ» مما يثير بدوره تساؤلات كثيرة ماهى الدوافع المختلفة التى تدخل فى اتخاذ القرار؟ واذا رفعنا الموضوع الى مستوى العقلانية والسياسة الموضوعية ماهى الحسابات التى دخلت أوتدخل فى اتخاذ القرار فى موضوع مصيرى لا أظن أننا واجهناه من قبل؟! ولا أريد المبالغة لا ننا ربما عشنا حياتنا كلها طوال الخمسين عاما الاخيرة فى أزمات متصاعدة وكل مرة نقول انها الازمة التى لا أزمة بعدها، ولكنى أظن هذه المرة ان تاريخ مصر الحديث كله ربما من ايام الحروب الصليبية لايعرف موقفا مشابها.. ماهى الحسابات التى أدت الى هذا؟ لاأريد بذلك على الاطلاق ان استبعد بطبيعة الحال أثر العلاقة الخاصة بكل ابعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بيننا وبين الولايات المتحدة فى تحديد القرار والاتجاه لا اريد أبدا أن استبعد كل ذلك بل بالعكس لاشك عندى فى ان هناك ضغوطا مستمرة ومتوالية وتلويحات بمنافع. لكن ماهى هذه المنافع؟ وتلويحات بجزاءات ايضا لو لم نسر فى الخط المرسوم. لكن ماهى هذه الجزاءات؟ ولايمكن ان نعزل ماحدث بعد ٢ أغسطس عما قبلها.. عن تفاهمات ضمنية عن اتفاقيات تمت عن ارتباطات أو التزامات تمت على مدى سنين طويلة. ولايمكن عزلها عن التصور المعين لمستقبل هذه العملية

ماهى الحسابات المطروحة؟ هل من المتصور أننا فى مصر تحولنا الى دون كيشوت العالم الذى يخرج ليحارب من أجل العدالة فى العالم وسيادة القانون الدولى؟ هو تعبير معقول لانه وضع يليق بدون كيشوت وفى هذه الحالة يجب أن نبعث قوانا للدفاع عن الحق والعدالة فى كل ركن نذهب للمغرب مثلا لكى نحارب امافى صف الملك الحسن أو فى صف البوليساريو أو على الصفين معا.

ولكن أى شرعية تلك التى تدفعنا الى التضحية بقرانا لمواجهة احتمال ان يحارب المصرى مصريا آخر، بل وأن يدمر البترول والارواح والمتاد، وأن نفقد علاقات تاريخية، أظن لاخلاف بيننا جميعا أن لنا تحفظاتنا الكبرى على صدام حسين وعلى الافعال التى قام بها فى ٢ أغسطس. لا أظن ان هناك من يوافق على شخصه ومنهجه ولا فعله. لكن العلاقات التاريخية مع شعب العراق من مئات السنين وكل جهادنا وحياتنا الماضية هى محاولة لم شمل هذه الشعوب هل حدث اى حساب لأثر هذا الموقف على علاقتنا مع شعب العراق. هذا اذا لم يدخل فى الحساب ايضا تحطيم قوة عربية مهما كان المسيطر عليها الان لكنها فى الحساب النهائى فى أصول - الاصول بالمعنى الاقتصادى يعنى- التى تحسب للقوة العربية.

طبعا لايمكن ان نفصل هذا عن مسألة الديون والارتباطات التى سبقتها ولحقتها لكن كما اشرت فى بداية الحديث الديون غير كافية للتفسير الكامل لهذا الموضوع.

د. رمزى زكى

تعليقا على نقطة أشار لها حسين عبد الرازق.. أود القول بأنى لا أعتقد ان مصر حينما اتخذت قرارها بادانه العدوان العراقى على الكويت وابتلاعها هذه الدولة، وقرارها بارسال قوات مصرية عسكرية الى الخليج كان يحركها فى ذلك أمل فى الغاء الديون لا اعتقد هذا فالواقع ان المطالبة بالغاء الدين العسكرى كانت مطروحة قبل ذلك وكانت هناك محاولات وحلول ومقترحات بين أخذ ورد ولكن مما لاشك فيه أن البعد السياسى فى الغاء الدين قد توافر فى ازمة الخليج بسبب موقف مصر وادانتها للغزو العراقى للكويت.

وأنا أعتقد ان مسألة الغاء الدين قد تقررت فى ضوء تداعى الاحداث وليس نتيجة لثمن تأخذه مصر عن موقفها فى أزمة الخليج... مبدأ الغاء الديون العسكرية أو الغير عسكرية هو مبدأ بدأ يتسع من حيث القبول به بين الدائنين أنفسهم، وطبعا هذا الالغاء تم فى حدود بسيطة بالنسبة لدول غير مصر. على ما أعتقد أن بريطانيا تنازلت عن بعض الديون المستحقة لها على بعض دول الكومنولث الفقيرة وايضا المانيا وفرنسا فعلت نفس الشيئ.. الخ

الشيئ الاخر الذى أود أن اؤكده فى هذا الخصوص أن نتائج ازمة الخليج اقتصاديا على مصر تجعل امريكا اول من يدرك ان مصر لن تستطيع دفع هذا الدين لأننا لو نستطيع حصر الخسائر التى تحملتها مصر من هذه الازمة فيما يتعلق بضياع التحويلات وعودة المصرين وازدياد البطالة وانخفاض دخل السياحة بنسبة ٤٠٪ وانخفاض نسبة رسوم المرور فى قناة السويس.. الخ كل هذا يقطع بأن قدرتنا على الوفاء بمثل هذه الديون فى المستقبل تكاد تكون مستحيلة. ومن هنا فان الالغاء هو امر كان سيأتى سواء فى ضوء ازمة الخليج أو غيره.. وأعتقد أن اعفاء مصر من ديونها العسكرية وغير العسكرية هو الحل الذى سيفرض نفسه فى المستقبل المهم أن تدرك قيادتنا السياسية فى الفترة القادمة أنه لا حل الا هذا. وعلينا ان نلقى بثقل كبير جدا ونستخدم كل اوراق الضغط التى بين أيدينا سياسيا واقتصاديا وغير ذلك للوصول الى هذا الهدف.

> د. رمزى زكى
>
> • اجمالى ديون مصر عام ٨٩ وصل الى ٦٢ مليار دولار
>
> • نسبة انخفاض الدين بعد الاعفاءات ٢٣٪ ومازالت ديوننا ٤٩ مليار دولار.
>
> • أزمة الديون نتيجة مباشرة لسياسة الانفتاح.

د. ابراهيم العيسوي

كما ذكرت من قبل فان الديون الخارجية هى ديون سياسية والديون العسكرية ديون سياسية من الدرجة الاولى، ومثلما تتم هذه الديون لاغراض ودوافع سياسية فانها يمكن ان تسقط جزئيا أو كليا لدوافع سياسية.

بناء على ذلك فاعفاء مصر من جانب من ديونها للولايات المتحدة يمكن أن يكون مكافأة عن عمل تم أو يكون دفعه مقدمة لعمل يتوقع استمراره فى المستقبل المهم هو طبيعة هذا العمل وهل يتناقض مع المصالح القومية لمصر والسيادة الوطنية.. ام لا..؟ من هذه الزاويه أرى أن الاعفاءات فى هذا التوقيت يختلف عن الموقف فى حالة إصرار صندوق النقد على قبول مصر شروط اقتصادية جائره.

ربما يكون هناك عنصر الضغط اشد فى حالة الصندوق والولايات المتحدة ذاتها عن حالة الموقف فى الخليج أعتقد ماحدث فى الخليج ليس بالضرورة عملا شريرا من جانب الحكومة المصرية وانما هو توافق مواقف وتوافق مصالح أيضا بين الحكومة المصرية والحكومة الامريكية وبالتالى هو ليس عملا انتهازيا، انها أخذت هذا الموقف لتسقط امريكا جزءا من هذا الدين ولكنها اتخذت هذا الموقف لاعتبارات تقدرها وبالتالى جاء هذا متراكبا مع اتجاهات الحكومة الامريكية.

لا أريد ان اضفى عليه صبغة عمل شرير او عمل ضار مثلما سأكون مستعدا للحديث اذا كنا نتكلم عن إعادة جدولة الديون وماترتبط بها من شروط أو المفاوضات مع صندوق النقد الدولى. الموقف بكل بساطه ان هناك توافقا فى المصالح مع امريكا هذا الموقف يقتضى من الطرف الأقوى «امريكا» دعم الطرف الأضعف «مصر» التى تعرضت لمشاكل وخسائر كثيرة بالتالى هذا توقيت معقول ليس كعمل خير من جانب الولايات المتحدة ولكن لأن هذا فى مصلحتها فى النهاية أن تدعم هذا الطرف الذى توافقت مصالحها معه.

حول ماذا سيتم بعد ذلك ؟ فهذا فعلا فى علم الغيب ربما امريكا لها مخططاتها وتريد ان تشترى مصر بهذا الثمن الذى تدفعه الان أو ترهن ارادتها.. الخ لكن توازن القوى اين يكون؟ وأيضا المسألة لن تكون محصلة تفكير هادئ من الحكومة المصرية وموازنة مصالح، فالموقف الان اكتسب ابعادا يمكن ان تؤدى الى التوريط فى مواقف ما كانت الحكومة المصرية ترغب فى الدخول فيها طالما ان لنا قوات هناك ومجرد ان تشتعل النيران فليس الوارد ان يقف من يكون هناك مهما كانت جنسيته ان يقف متفرجا وبالتالى قد تفرض عليه الظروف أن يدخل فى اشياء يحبها وقد لا يحبها، فانا لا أستطيع التكهن بطبيعة المقابل المطلوب مستقبلا من وجهة نظر الولايات المتحدة وايضا فى النهاية أقول ان لاخلاف حول الحاجة الى الاعفاء وهذا مطلب يجب ان يكون مطلبا عاما لكافة الدول النامية. ولكن حتى الان هى لاتستطيع أن تفرض هذا الطلب والاعفاء فى كل الظروف لم يأت الا لاسباب سياسية أو لاعتبارات اقتصادية تخشاها مثلا البنوك أنها اذا اعلنت بعض الدول اقلاعها عن السداد فالخلاف ليس حول مبدأ الاعفاء او الحاجة اليه وانما هو كما أوضح السؤال حول الثمن الذى يدفع وهل هو معقول او غير معقول؟ يتمشى مع السيادة الوطنية اولا يتمشى

د. فوزى منصور

طبعا موضوعنا هو مسألة الدين الخارجى وليس الخليج ولا الموقف منها. ومادامت المناقشة قد تطرقت الى هذا الموضوع فأنا أود ان أطرح ملاحظة أو ملاحظتين حول بعض المداخلات التى قدمت.

اشك فى ان الاعفاء من الديون لو كان سيتم كان سيحدث بصرف النظر عن وجود أزمة من عدمه، اشك فى هذا كثيرا مهما كان ادراك الولايات المتحدة للعبء المترتب على مصر، بل وحتى مهما كان ادراكها لعجز مصر من الناحية الاقتصادية على الوفاء بل اكثر من هذا حتى مهما بلغ ادراكها للتداعيات السياسية الداخلية التى يمكن ان تترتب على استمرار تحميلها بهذا الدين ،ودليلى فى هذا هو الموقف الثابت الدائم الذى لايتزحزح الذى كانت تتخذه الادارة الامريكية فى الماضى والطبيعة الاستثنائية البحتة للاجراء الذى اتخذته ثم الطريقة شديده التعقيد التى تقرر ان يتم بها الاعفاء.

وايضا أشك ان السبب هو ادراك الولايات المتحدة للصعوبات الاقتصادية الكبرى التى يمر بها الاقتصاد المصرى نتيجه لأزمة الخليج... اذ كان من الممكن تدارك هذا بالحلول الجزئية المختلفة التى جرت الولايات المتحدة ان تسعفنا بها عندما تخشى الانهيار الكامل. هى لاترغب فى انهيار كامل لكنها فيما اظن لاترى بأسا من وجودنا المستمر على حافة الانهيار، لان هذا هو السبيل الوحيد للحصول على البواقى الباقية مما تسعى للحصول عليه بعد أن حصلت على الكثير فى الماضى وانما الربط واضح جدا بين تقدمنا وفى يدنا كتابنا.. استطعنا ان نثبت لهم وقت الضائقة، أننا نقف بجوارهم بل وحتى بأكثر مما يريدون.. وهذا يتيح لنا التقدم بجرأة وصوت عال للمطالبة بحل هذه المشكلة يتواكب مع ذلك ادراك امريكا أن الموقف أصبح بالغ الغرابة فبالرغم من كل ماقدمنا وماتتعرض له وهو جسيم ويدركه العالم الخارجى وامريكا بأكثر ماندركه نحن بالداخل)

ولاتتقدم الولايات المتحدة بحركة او لفتة لها دلالتها لتنقذنا ونحن فى النزع الاخير من الناحية الاقتصادية من هنا الارتباط بين الامرين. بعد ذلك مرة اخرى لا أريد ان اسحب الموضوع الى أزمة الخليج. وأريد أن أشيرا لى ان صحيح أن الازمة الاقتصادية السبب المباشر لها هو اجتياح القوات العراقية للكويت وماترتب عليها من تداعيات لاشك فى ذلك ولكن أقرر أن جزءا هاما فى تصاعد الازمة الاقتصادية فى مصر قبل ٢ أغسطس هو بالتحديد موقف دولة الكويت والامارات بالنسبة لموضوع أسعار البترول. وحسب تقدير أحد المسئولين المصريين «أظن أنه وكيل اول وزارة البترول فى حديث للتليفزيون» فان مصر فقدت من هذا الانخفاض فى الاسعار الذى كان العامل المؤثر فيه تحديدا الكويت والامارات بدفعها لاسعار لبترول للهبوط المتعمد والمستمر فى السنوات الاخيرة فقدت مصر مالايقل عن ٦ مليار من الدولارات

حسين عبد الرازق

اقترح ان نكتفى بهذا القدر من الحديث حول هذا المحور وننتقل لمناقشة اثر هذه الاعفاءات على الاقتصاد المصرى، وعلى المواطن المصرى ايضا بشكل مباشر لقد ربطنا طوال الفترة الماضية بين موضوع الديون وتأثيرها على التنمية أو تناقص نسب التقدم فى التنمية والعجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى، والعجز فى الميزانية العامه وكذلك اثر هذا كله على المواطن الذى شعر فى السنوات الاخيرة بشكل متصاعد بتفاقم البطالة، ارتفاع الاسعار، والتدهور المستمر فى مستوى المعيشة وقد ربطت الناس مباشرة بين الاعفاءات وتحسن اوضاعها ،وعندما اعلن الرئيس ان هذه الاعفاءات لن تنهى الازمة ولن تحسن أحوال الناس كان بمثابة «دش بارد» على المواطنين وترك أثرا سيئا. نريد هنا مناقشة ماتحقق بالفعل باعتبار أن هناك ١٤ر١ مليار سيتم رفع اعبائهم.. هل سيكون لذلك آثر على الاوضاع الاقتصادية بشكل عام وعلى ومشاكل المواطنين بشكل خاص.

مما لاشك فيه اذا افترضنا أن ديون مصر سوف تنخفض بحوالي ١٤ مليار دولار. فان هذا أمر طيب لأن ذلك سيؤدي بالتالي الى شطب الاعباء المباشرة التي كانت تتحملها مصر لخدمة اعباء هذا الرقم. بعبارة أخرى ان مبالغ خدمة الدين في الاعوام القادمة سوف تقل في حدود مليار او مليار ونصف وهذا لاشك اضافة لموارد مصر من العملات الصعبة يدعم قدرة مصر على الاستيراد فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية الضرورية والمواد الوسيطة التي تلزم لدوران عجلات الانتاج وربما أيضا في مجال التجهيزات والسلع الانتاجية. ولكن يصبح من الوهم أن نتفاءل وأن نقول أن الغاء هذا الجزء من الدين المصري سوف ينعكس مباشرة على حياة رجل الشارع. بعبارة أخرى ليس من المتوقع أن تنخفض اسعار السلع او نفقات المعيشة وليس من المتوقع ان حجم البطالة ينخفض بشكل محسوس نتيجة لهذا الالغاء، وليس من المتوقع ان الضغط على سعر الصرف للجنية المصري ينخفض في الأيام القصيرة القادمة.

السبب في هذا هو أن حجم العبء المتبقي الواجب دفعه للدين القائم مازال كبيرا، حسب احصاءات جداول المديونية العالمية التي ينشرها البنك الدولي فان حجم مايتوقع ان تدفعه مصر من خدمة ديونها في شكل أقساط وفوائد في العام القادم حوالي ٤ مليار دولار (ذلك قبل الاعفاءات). وهو بكافة المقاييس مبلغ فظيع بالقياس لحجم الدخل ومعدلات النمو...

نفترض ان بعد الاعفاء ينخفض الى ٣ مليار دولار سنويا. هذا الرقم بجميع المقاييس- بالغ الارتفاع وسيمثل ضغطا شديدا على قدرة مصر على الاستيراد وعلى الاسعار والتنمية بشكل عام. لكن هي بداية ربما تكون جيدة لو استخدمناها في تعديل مسار التنمية وتوجهات جديدة لانطلاق مصر في الفترة القادمة أنا من الذين يقولون أن حتى بافتراض أن العالم اسقط ديون مصر كلها فان ذلك ليس حلا المهم في الأمر هو البحث في المناخ الذي انتج أزمة الديون.. هل سيظل هذا المناخ قائما أم سوف يتم تعديله.. هذا هو بيت القصيد في أزمة الديون.

ولاشك أن أزمة الدين في مصر ووصولها الى هذا المستوى الحرج كانت نتاجا للانفتاح الاقتصادي كانت نتاجا للانفلات الشديد الذي حدث في مجال التجارة الخارجية وفي مجال الافراط في الاستدانة والاعتقاد بأن القوى الخارجية والتمويل الخارجي يمكن ان يكون بديلا عن جهد الادخار المحلي، وانه من الممكن تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة بالاعتماد على التمويل الخارجي دون أن تظهر مشكلات في الاجل الطويل.. الى غير ذلك من الامور.

ما أحذر منه في الفترة القادمة هو الايكون هذا الاعفاء ضغطا على مصر للاستمرار في قبول وصفة صندوق النقد الدولي وواضح الأن اننا مازلنا مستمرين في تنفيذ وصفة الصندوق واتصور أن وصفه الصندوق تهدف في النهاية الى أحداث موجه انكماشيه في مصر بتعطيل التنمية من خلال تحجيم القطاع العام وتحجيم دور الدولة في الاستثمار من خلال تقليل الانفاق العام من خلال التراجع عن التخطيط وترك الامر لآليات السوق.. الخ في ظل اقتصاد يعاني من شحة في الموارد وسوء في استخدامها.

في ضوء هذا فان اعفاء مصر من هذا القدر من الديون مع الاستمرار في وصفه الصندوق لن ينقل مصر الى وضع أفضل عن ذي قبل فاذا استمرت مصر في قبول وصفه الصندوق وبالتالي مزيد من تخفيض قيمة الجنيه وتعويمه وماينجم عن ذلك من انفجار التضخم في الداخل والاستمرار في الليبرالية المفرطة في قطاع التجارة الخارجية وماتمخض عن هذا من عجز مستمر في ميزان المدفوعات، وتقليل الانفاق العام ومايتمخض عن هذا من تأثيرات على مستوى المعيشة وزيادة البطالة.. الخ وفتح مصر ابوابها للاستثمارات الاجنبية.. كل هذه مؤشرات اذا لم نتنبه لها فان الاعفاء لن يكون له أي تأثير على الاطلاق.

المهم في الفترة القادمة لكي يكون الاعفاءات نتيجة هو ان تكون هناك وقفة موضوعية مع الانفتاح ومع السياسات التي طبقت في هذه الفترة ومحاولة تبني منهج جديد للتنمية... نهج يبعد مصر عن الوقوع في أزمة الديون مستقبلا.

في الاجل القصير ستظل الازمة قائمة في جميع الحالات. لانالو حسبنا موارد مصر من العملات الصعبة فيما يتعلق بحصيله الصادرات والسياحة ورسوم المرور في قناة السويس.. الخ وقارناها بحجم الاعباء المترقبه لخدمة الدين المتبقي في الفترة القادمة سنجد انها لاتكفي واذا استمرت مصر في دفع اعباء ديونها الخارجية في موعدها المستحق فربما يؤدي هذا الى أن تخصص مصر كل حصيلة صادراتها للوفاء بخدمة الدين المتبقي وهذا أمر يتعارض مع امكانات الاستمرار في التنمية ورفع مستوى المعيشة وتخفيض نفقات الحياة في مصر

نحن محتاجون في الفترة القادمة الى أمرين.

الاول هو كيف ندير المتبقي من أزمة الدين في الاجل القصير وفي الاجل الطويل نحن ضد الوقوع في أزمة دين أخرى بافتراض أن هناك وعيا كافيا بخطورة استمرار أزمة المديونية. فيما يتعلق بالأجل القصير طبعاً المشكلة هي كيف ننمي موارد مصر من العملات الصعبة وكيف نحسن إستخدامها. بحيث نخفض من مشكلة السيولة التي تجبرنا دوما على الإقتراض.

وأنا في تصوري أن موارد مصر في الفترة القادمة يمكن ان تكفينا لادارة الأزمة ولكن في ضوء توجهات جديدة توجهات تتناول التوفيق بين موارد مصر وحسن استخدامها لأن العبرة ليست بحجم الموارد وانما بحسن استخدامها قد يملك البلد موارد ضخمه ولكنه يسيئ استخدامها فيصل الى وضع سيئ وقد يملك البلد موارد أقل ولكنه بنمط ما من الاولويات وحسن استخدام يصل الى وضع أفضل وأنا في تصوري أن مصر تملك من الموارد ما يمكنها في الفترة القادمة من مواجهة أزمة الدين أو المتبقي من هذه الأزمة بعيداً عن الضغوط. ولكن إدارة هذه الأزمة مرتبط بتنفيذ مجموعة من السياسات في الأجل القصير التي تؤدي الى رفع درجة السيولة الخارجية لمصر وحسن إستخدامها. وفي هذا الصدد أشرت في المصور إلى عدة سياسات في الأجل القصير لو اتبعناها تمكن ادارة الأزمة بشكل يحفظ لمصر حرية اتخاذ قرارها الإقتصادي. ولكن كل هذا وما ذكرته من مقترحات يتعارض مع ما هو مطروح حالياً بشأن استمرار التمسك بالإنفتاح، والاستمرار في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، قدماً في تنفيذ مايطلبه منا وأود في هذا الخصوص ان أشير الى ان قبول وصفة الصندوق في كافة دول العالم الثالث بما فيها مصر لم تؤد الى الخلاص من أزمة الدين بل جعلته مسألة هيكلية في إقتصاديات هذه الدول. بعبارة أخرى لم يعد بامكان هذه الدول أن تعيش وتستمر في ضوء اوضاعها الحاليه بلا استدانة نتيجه تنفيذ سياسات الصندوق.

هناك نقطة أخرى جديرة بالمناقشة في هذه الندوة وهي قضية الأموال التي يملكها المصريون في الخارج وهذا طبعاً موضوع اثير في سياق أزمة الدين ونشر عنه الكثير من الدراسات والحقائق.



د. رمزى زكى

ومصر لاتمثل استثناء فى هذا المجال يعنى كافة الدول المدينة وبالذات ذات المديونيه الثقيله حدث فيها تهريب وهروب ضخم للأموال فى الخارج ولايوجد طبعاً رقم محدد أو موثوق فيه حول طبيعة هذه الأموال التى هربت أو هربت للخارج وثمة فارق بين الاثنين طبعاً. لكن التقديرات تتراوح ما بين ٤٠ مليار و١٢٠ مليار وهى فى جميع الأحوال تساوى إن لم تكن اكثر من حجم ديون مصر الخارجية.

السؤال هو فى كيفية جذب هذه الأموال؟

وهل يمكن لمصر ان تجذب الأموال؟

الحقيقة أنا اجبت على هذا السؤال فى دراسة اعددتها وقلت انه من الصعوبة بمكان جذب هذه الأموال، لأن جزءا منها أموال هُرّبت بمعنى انها اموال تحققت بطريق غير مشروع وخرجت من مصر واصحابها هربوا بها الى الخارج ولن يعودوا. ولكن ربما يكون بجانب هذه الأموال التى خرجت بشكل غير مشروع وتكونت بناء على أعمال يجرمها القانون، أموال أخرى تكونت بشكل مشروع فى الخارج للمصريين. فلو استطاعت مصر ان تجذب هذه الأموال فربما يكون ذلك عاملا فى زيادة السيولة النقدية فى الفترة القادمة، وبالتالى قدرتها على إدارة موقف المدفوعات الخارجية بشكل عام.

مايحدث الأن من مواجهة لأزمة الدين هو محاولة إتباع سياسة إنكما شيه. ولكن الانكماش فى ظروف مصر أمر غير مقبول ويفاقم الوضع.

لأن مع الانكماش تتفاقم مشكلات البطالة مشكلات الاسكان والاحتياجات الاساسية للناس فضلاً عن هذا يحدث تضخم.. بحيث ان مصر اصبحت الأن تعرف ما يسمى بالتضخم الركودى.. وهو تزاوج الإنكماش مع ارتفاع الأسعار وهذه ظاهرة لم نكن نعرفها من قبل. ما أريد قوله ان الخروج من أزمة الدين فى الأجل القصير سيتطلب سياسات جادة فى مجال التجارة الخارجية وفى مجال تعبئة الموارد المكنه والمتاحة وفى مجال دور الدولة فى توجيه بوصلة السفينه.

بعبارة أخرى أنه لايمكن إدارة أزمة الدين فى ظل تراجع دور الدولة فى الحياة الاقتصادية. بالعكس فى ظل الأزمات لابد من وجود إدارة قوية، وهذه الادارة هى مانقصد بها دور التخطيط ودور الدولة فى الفترة القادمة.

فى الأجل الطويل مصر لن تخرج من أزمة الدين. أو لاتقع فيها مستقبلاً إلا فى ضوء تبنى مايسمى باستراتيجية الاعتماد على النفس. ولا أقصد بها الانغلاق أو الاكتفاء الذاتى أو غير ذلك من تعبيرات غير صحيحة إنما أقصد بذلك ان تكون قوى التراكم المحلى فى مصر هى الاساس فى عملية التنمية فى ضوء نمط للأولويات يوزع الموارد بطريقة معينه تؤدى الى تعديل تركيبة الناتج المحلى وبما يقلل من إعتمادنا على الخارج. ويأتى فى قمة هذا موضوع الغذاء لأن الغذاء والديون لهما علاقة قوية جداً، وهذا ربما يكون هو السلاح الذى يستخدمه رأس المال- الحالى فى العالم للضغط على الدول المدينة.

أزمة الدين فى مصر ليست الأزمة الأولى فى تاريخنا بل هى تقريباً ثانى اكبر أزمة تحدث فى غضون مائه سنة لأن مصر اعلن افلاسها ايام الخديو اسماعيل سنة ١٨٧٦ وأول اتصال لنا مع صندوق النقد الدولى وتعثرنا كان سنة ١٩٧٦ اى بعد مائه سنة.

والأزمة بهذا المعنى تحكمها آليات وقوانين لابد من معرفتها.. توجد قوانين فنية تحكم هذه الأزمة ولابد من إدراكها لكن ما هو حادث حالياً هو أننا أقرب الى ان نتعايش مع الديون ونتكيف مع أزماتها دون التنبه الى أخطارها وفعلاً الوقت قد حان لاعادة النظر فى كل هذا.

ويرتبط الامر فى الفترة القادمة بمشاركة الناس فى صنع القرار الإقتصادى وبالديمقراطية ووجود ما يمكن أن يسمى بميثاق للتحرر الإقتصادى وبناء مصر فى الفترة القادمة. ما أريد قوله أنه من الخطورة بمكان أن نترك أزمة الدين لكى يتم حلها تكنوقراطياً.. المسألة الأن لم تعد بهذا الشكل دخل فيها اليوم الأبعاد السياسية والاجتماعية وغيرها التى للأسف الاقتصاديون المحترفون لايأخذون بالاً لها.

د. ابراهيم العيسوى

انا موافق تماماً على التقييم الذى قدمه د. رمزى وأريد التأكيد على معنى أو إثنين واستخراج بعض المضامين السياسية من الموقف الحالى.

اشبه ماحدث من الفاء لجانب من الديون أنه اقرب الى ابعاد سكين الدين الخارجى قليلاً عن رقبة الاقتصاد المصرى.. وليس سقوط السكين أو اختفاء حامله.

وبالتالى يظل الخطر ماثلاً وقريباً ومن هنا يجب عدم المبالغة فى

د. ابراهيم العيسوى

• بيانات الديون سرية على المصريين!

• لم نكتشف شروط الديون العسكرية الا بعد عشر سنوات من التوقيع عليها

• اخفاء شروط القروض يفتح الباب للفساد والتربح.

الأثار المباشرة أو حتى غير المباشرة لما جرى، خاصة وان نصف الدين الذى تقرر الغاؤه كان ديناً فى حكم الملغى هو الديون العربية التى كانت فعلاً مجمدة ولاتدفع مصر عنها أية أعباء وبالتالى الأثر المباشر ليس بهذه الضخامة.

النقطة الثانية أن الغاء جانب من الديون الخارجية لمصر أو حتى الغاء كل هذه الديون ليس ضماناً لتحسن الأوضاع الاقتصادية أو الانطلاق على طريق التنمية. ولا بديل فى هذا الشأن عن اصلاح شامل للسياسات الإقتصادية وتوجهات جديدة للتنمية بالإسلوب الذى ذكره د. رمزى. واعتقد ان غاية مايمكن ان يقدمه الظرف الحالى هو اعطاء فرصة قد تستغل وقد لاتستغل.. اعطاء فرصة لبداية جديدة أفضل على طريق التنمية ومراجعة السياسات الاقتصادية والانمائيه بوجه عام. ولكن اغتنام هذه الفرصة يظل رهناً بتوافر إرادة سياسية للإصلاح. فما لم تتوافر هذه الارادة السياسية للاصلاح فإن مشكلة الديون يمكن ان تعود الى التفاقم من جديد. وفى تقديرى ان احتمالات حدوث تغيير حقيقى فى اسلوب الإصلاح الاقتصادى او فى سياسات التنمية بوجه عام من جانب السلطة القائمة فى مصر هى احتمالات ضعيفة للغاية. وهذا التقدير قائم على عدة أشياء منها جو الاسترخاء الذى يمكن ان يترتب على ابعاد سكين الدين كما ذكرت. منها تدفق المعونات العربية والأجنبية كرد فعل لأزمة الخليج فى الوقت الحاضر. منها جو الوفاق الجديد مع الولايات المتحدة ومايترتب عليه من تسهيل مهمة مصر مع المؤسسات الدولية سواء فى اعادة جدولة الديون أو فى اعطائها قروضا جديدة ومن ثم استمرار مصر فى دوامة القروض وتوريطها فى مأزق جديد.

فهذا كله وارد ويمكن أن يغرى الحكومة القائمة أو المتوقعة بعد الإنتخابات فى الاستمرار فى نفس الطريق. بل والعوده إلى فخ الديون مرة أخرى. لهذا أقول ان المشكلة ليست فى اسقاط أو عدم اسقاط الديون، وان كان وضع هدف اسقاط الديون يجب ان يكون فعلاً فى مقدمة الأحداث التى تسعى اليها الدول النامية لاخلاف على ذلك.. لكن أقول ان المشكلة ليست فى اسقاط أو عدم اسقاط الديون ولكنها فى اسقاط سياسات إقتصادية وتنموية لم ينتج عنها سوى تفاقم مشكلات البطالة والتضخم والديون وتكريس تبعية مصر وزيادة ادماجها فى القطاع الرأسمالى العالمى. فالمشكلة ليست إقتصادية فنية بقدر ما هى مشكلة سياسية أى بعبارة اوضح إبعاد القوى الحاكمة التى تعمل على إستمرار هذه السياسات الخاطئة فى الاصلاح الاقتصادى، وتكرس سياسات التنمية التابعة وتصبح المهمة التى تمكننا من الخروج من أزمة الديون والخروج من أزمة التخلف والتبعية هى حلول قوى إجتماعية جديدة فى السلطة ذات توجهات شعبيه فى الاصلاح الاقتصادى واستقلالية التنمية وهذه بالطبع مسألة صراع. اجتماعى وسياسى فى اعتقادى أنه لم ينضج للأسف بدرجة كافيه فى مصر حتى الأن وإلا ما كان هذا هو حالنا.

وقد انجزنا فى التجمع دراسة تفصيلية عن مشكلة الديون وانتهينا فيها الى عدد من الاقتراحات ولكن كلها تنبع من وضع أزمة الديون فى سياق أزمة توقف التنمية فى مصر وان لاحل منفصل لأزمة الديون عن الخروج من مأزق التنمية الذى نعيشه. بعض هذه الحلول يتوقف على الادارة المصرية وحلول أخرى تتوقف على اطراف خارجية مثلاً من الحلول ذات الطابع الجماعى وتحتاج الى تضافر بين مصر ودول عديدة أخرى تعانى من مشكلة الديون هى مطلب اسقاط الديون أو جانب كبير منها وتقسيط الباقى على فترات طويلة وهذا أيضاً لايجب التعويل عليه فى الأجل القريب. من ناحية الموقف المصرى نحن طالبنا باسقاط الديون العسكرية كافة واعتبرنا ان هذا اجراء سياسى فى المقام الأول. بالإضافة الى ذلك طالبنا بوقف استنزاف الموارد من خلال خدمة الدين اقترحنا حدا أقصى على نسبة خدمة الدين الى الصادرات لايزيد عنه وهو ١٥٪ كذلك ذكرنا انه إذا كانت هناك رغبة فى الخروج من أزمة المديونيه يجب استهداف وقف الاستدانة الخارجية على القروض والتخفف من أعبائها. وكل هذا مربوط بتغير فى التوجه العام للتنمية والسياسة المالية والنقدية فى اتجاه الأخذ ببرنامج التقشف فى الانفاق العام والخاص.. التقشف العادل الذى لايقع عبئه على الفقراء وانما يتحمله القادرون فى مصر ويكون الغرض منه فى النهاية هو رفع معدل الادخار المحلى، بحيث يغنينا عن الالتجاء الى الموارد الخارجية فى التنمية أو تقلل من اعتمادنا عليها. التغير الذى اشرت اليه إعادة توزيع الدخل فى مصر لصالح الفقراء ولصالح التنمية بمعنى تحصيل الضرائب من الاغنياء واستخدامها فى مشروعات لاشباع الاحتياجات الاساسية أو التنمية بشكل عام. وجدنا أيضاً ان هناك حاجة الى وقدر كبير من الانضباط فى ادارة الاقتصاد المصرى ورفع الكفاءة فى الاقتصاد نفسه. وكما ذكر د. رمزى إن هذا غير متصور مع الاتجاهات الحاليه لتقليل دور الدولة ودور القطاع العام فى الاقتصاد المصرى.

الموقف الذى نحن بصدده ونوع السياسات التى نطالب بها تقتضى دورا اكبر من جانب الدولة. ولكنه فى نفس الوقت

ونصر على ذلك ان يكون إدارة أكفأ حتى لاتسبب فى إضاعة موارد الدولة.

وأخيراً نؤكد على النقطة التى أثرناها فى بداية الحديث عن العلاقة بين كافة مشاكلنا الاقتصادية والعقبات التى نقابلها والتنمية وقضية الديمقراطية والمشاركة السياسية باعتبارها وسيلة لحشد الطاقات للوقوف وراء برنامج للاصلاح من هذا النوع واسلوب للتعبئة نحن فى مسيس الحاجة إليه.

د. فوزى منصور

ابدأ بإعلان موافقتى على ماذكره د. زكى ابراهيم. واعتقد ان احاطتهما بالموضوع شاملة. ولكن مايشغلنى هو رد فعل المواطن فى الظروف التى نعرفها جميعاً وفى ضوء ما يحدث مع الخارج ثم الدعايات المتواصلة التى تصب فى اذهان القراء أخشى انها ستؤدى الى ضعف الاستجابة الى هذه الاقتراحات. ولذلك أتصور أنه من اللازم بيان البدائل المختلفة التى يمكن ان ترد للقارىء العادى نتيجة لما يقرأ أو يسمع سواء فى الخارج أو الداخل.

وأريد التركيز على نقطة معينه تحدث فيها د. ابراهيم العيسوى وسأحاول أن أضعها بشكل أقوى. ان المشكلة فى نهاية الأمر هى مشكلة سياسية بالدرجة الأولى وليست مشكلة اقتصادية. فعلى سبيل المثال هناك احتمال جذب رؤوس الأموال من الخارج، خصوصاً إذا كانت تصل الى ١٢٠ مليار دولار ممكن فى ظل شروط تنمية معينة. النظام الحالى ينادى بأنه يسعى الى اجتذابها ويقدم كل الاغراءات لها بما فى ذلك أخيراً قانون سرية الحسابات المصرفية ثم الحسابات السرية. ماذا يريدون أكثر من ذلك؟. هذا معناه لكل من هرب وكل من سيهرب له حق الاستفادة فى الداخل. ومع ذلك أنا لا أتوقع ورود هذه المليارات من الخارج

لماذا؟

لأنه فى الواقع لايكفى أبداً أن أتجه الى الاعتداد بعامل الربح واطلاقه وابعاد يد الدولة عن التدخل فى المسائل الإقتصادية وترك الحرية للمشروع الخاص وخصخصة القطاع العام لكى يأتى رأس المال وتحدث المعجزات المنتظرة.

لماذا؟

لأن الرأسمالية نفسها والتطور الرأسمالى يتطلب أوضاعاً سياسية معينه. ومن المستحيل ان يحدث إلا إذا توافرت. وهذه الأوضاع معروفه ومدروسة لكل من تجاوز النظرة الضيقة الفنيه لآليات السوق. لكل من يعرف ان الرأسمالية تتطلب سيادة القانون وليس أبداً سيادة الحاكم.. أو حرية صاحب القرار أن يتخذ من القرارات مايشاء بغض النظر عن طبيعة الأوضاع الموجودة.

وسيادة القانون لاتعنى مجرد الالتزام الحرفى بالقوانين المرسومة وانما تعنى استقرار الأوضاع والمراكز القانونية لأنه من الممكن للحاكم أن يصدر كل ثلاثة ايام قانونا يناقض القانون السابق له ويقول أنا القانون ولكن إذا كان القانون هذا يهدم استقرار الأوضاع فمن المستحيل أن تجد تطورا رأسماليا سليما.

يرتبط بسلامة القانون أيضاً سلامة العملية التشريعية كجزء اساسى من التطور الرأسمالى. ويرتبط بتطور العملية التشريعية سلامة المجالس النيابية أو الممثلة التى تقوم بالعملية التشريعية، وسيادتها على هذه العملية، وبسط رقابتها الجدية على الجهاز الحكومى فى كل ناحية من النواحى. بدون هذا لايمكن ان يحدث تطور رأسمالى سليم.

ولذلك أنا أذهب الى انه حتى لو التزمنا بوصفات صندوق النقد الدولى.. فلن يؤدى ذلك الى أى من النتائج المرغوبة، ولا الى اقبال الرأسمالية واظن ان هذه المسائل اصبحت مدركة لدى أوساط رجال الأعمال. من يحسن الاستماع الى ما يتردد الأن لدى جمعيات رجال الأعمال وهى اقوى بكثير من اى جمعيات أو تجمعات أخرى ممثلة للقوى الاجتماعية المختلفة يجد هذه النغمة تتردد بشكل دائم.

العبرة ليست فقط بأطلاق الأسواق، وبحرية التصدير والإستيراد.. الخ انما العبرة بالاطار السياسى الذى تتم من داخله هذه العمليات. إذا التطور فى اتجاه الراسمالية لايمكن ان يتم فى تظل الأوضاع السياسية الراهنة وانما يتطلب فعلاً كل الشروط اللازمة لسيادة واستقرار حكم القانون، وان يكون للقوى الإجتماعية المختلفة حرية إختيار الطريق الذى تريد. ولابد وأن نسجل تحفظا معينا.. هل من الممكن أن تؤدى هذه الى التغلب على المشاكل الاقتصادية لمصر ومنها منع الوقوع فى مصيدة الدين والذى ستقع فيه حتما لو استمرت الأوضاع الحالية على ما هى عليه؟

اعتقد ان الاجابة هنا يجب ان يكون فيها شىء من الممايزة لانها قطعاً ستكون أفضل من الوضع.. القائم، قطعاً لأنه حيث توجد رقابة المجالس الشعبية حيث توجد حرية تغير شكل السلطة. حيث توجد حرية الرأى والاجتماع والتجمهر والنقابات.. الخ اعتقد ان مظاهر التخلخل والفساد والتسيب الظاهرة الأن والتى استطيع ان ارد اليها بشكل مباشر الأوضاع الاقتصادية والمتعثرة حالياً ستكون أضيق نطاقاً مما هى عليه. لكن على المدى الطويل لايمكن أن تؤدى الى الحل الذى يضمن العمالة الكاملة والوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الشعبيه، والارتفاع فى مستوى المعيشه لأسباب ولابد وان تكون على علم بها وتطرح لكى يناقشها الناس. اسباب ايضاً سياسية ولكنها هذه المرة ليست متصلة بالأوضاع السياسية الداخلية وانما متصلة بطبيعة النظام العالمى وخصوصاً بعد التطورات فى السنوات الخمس الأخيرة وما يكن ان يرتضيه لنا ومالا يمكن ان يرتضيه لنا.

مثلاً سنجد القارىء العادى- وهذه هى الحجة التى تتردد على السنة المنادين باطلاق حرية السوق والبيع والشراء والاستيراد والتصدير.. الخ. تضرب الامثلة بسنغافورة وهونج كونج و تايوان



د. فوزى منصور

وكوريا الجنوبية وهنا لابد أن ندرك عددا من المسائل ان هذه البلاد استطاعت فعلاً أن تطور نفسها وتصل الى قدر معقول بل وترفع مستوى معيشه أقسام من الناس وأسباب عديدة تجمعت فيما بعد.

أولاً ان النظام العالمى ارتأى أن يسمح لها بذلك لظروف موضوعية معينه خاصة بكل بلد. ممكن ذكرها تفصيلاً لكن المجال لايتسع للدخول فيها سواء سنغفورة أو تايوان أو كوريا الجنوبية أو هونج كونج. لها أوضاع خاصة جداً ودور معين فى إطار النظام الإقتصادى العالمى يسمح لها بهذا الهامش للحركة.

ثانياً ان المسيطرة على إقتصادها الى حد كبير هى الشركات المتعددة الجنسية التى يمكن أن تكون قد ساعدت على التطوير الصناعى لكن فى حدود معينه وبعد هذه الحدود يأتى الإصطدام، وقد بدأ منذ فترة طويلة وآية ذلك هى مظاهر القهر التى تمارس عندما تصل اقتصاديات هذه البلدان الى حجم معين مثل كوريا الجنوبية التى تحاول منذ ١٥ سنة وبشكل مستمر التخلص من الحكم الدكتاتورى وفى ظل قهر الطبقات المنتجه للطبقات العاملة بوجه خاص. وفى كل الأحوال هذا الوضع انا كنت أتمنى لو نستطيع ان نحققه فى مصر لأنه أفضل من الوضع القائم بصراحة. لو كان الخيار بينه وبين الوضع القائم كنت اختاره وأفضله على الوضع الحالى.

الاشكاليه أنه بحكم المنطق وارتباطات مصر ودورها فى المنطقة ووزنها.. الخ. من المستحيل أن يسمح لها النظام الرأسمالى العالمى بهذا القدر من التطور الذى يمكن ان يتحول إلى تطور مستقل. الطريق مسدود علينا من الخارج.. ولايبقى إلا البديل الأخر الذى تحدث عنه د. رمزى ،د. ابراهيم. لكن دون ذلك أيضاً صعوبات كثيرة ليس علينا فقط ان ندركها، وانما أن نواجهها وتعرف كيف يمكن العمل وتنمية القوى المختلفة للتغلب عليها .وأظن بدون هذا سيتعذر لنا ان نستمر.. نخرج من أزمة بعملية اسعاف لكى نقع فى أزمة اكثر تعمقاً وهكذا بدون خروج مهما كان مقدار الاعفاءات التى سنحصل عليها.

د. رمزي زكي

ربما يكون من المفيد قبل ان تنتهى هذه الندوة ان نشير الى احد الحلول الخطيرة المطروحة الآن لأزمة الديون الخارجية المستحقة على دول العالم الثالث ومن بينها مصر. وهو الحل الذى تفتقت عنه قريحة الرأسمالية العالمية مؤخراً تحت مايسمى بتحويل الدين إلى أصل إنتاجى. وفحوى هذا الحل هو ان الدائنين الآن مستعدون لكى يتنازلوا عن ديونهم من خلال بيعها فى السوق الثانوى - أى سوق الديون العالمى - والبحث عن مستثمرين يشترون هذه الديون ويأتون الى بلد المدين ويحولوا هذه الديون الى نقدية حاضرة تمكنهم من الدخول فى شراء مؤسسات قائمة ومن بينها بالطبع بل وفى المكان الأول مؤسسات وشركات القطاع العام. وهذا الحل يروج له الآن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبالفعل قبلت بعض الدول هذا الحل مثل شيلى والارجنتين وتركيا وبنجلاديش، فقامت الحكومة بالسماح للدائنين بامتلاك بعض مشروعات القطاع العام. والذين يروجون لهذا الحل يقولون التالى انه حينما تقبل الدولة تحويل الدين الى أصل إنتاجى يملكه الأجانب فإن هذا سيؤدى الى اسقاط جانب من الديون وبالتالى اسقاط جانب مما تدفعه الدولة كفوائد وأقساط، وفى هذا تخفيف لعبء المديونية من جانب وتقليل للعجز فى ميزان المدفوعات من ناحية أخرى. وان هذا يشجع رأس المال الأجنبى على القدوم.

هذا الاقتراح طبعاً يرتبط تنفيذه بالهجوم على القطاع العام وانه سبب المشكلات الاقتصادية وسبب أزمة الدين وأنه لا بأس من أن تقبل الدولة مثل هذا الحل للأزمة. وطبعاً هذا الحل أطلق عليه أخطر مراحل المديونية الخارجية لأنه إذا ماقبلت الدولة مبدأ تحويل الدين الى أصل إنتاجى فهذا معناه بشكل مباشر هو اننا نحول الديون ذات الطابع المالى الى ديون مؤبدة. فالدين الذى تتعاقد عليه الدولة ينتهى فى أجل معين بدفع آخر قسط. اما اذا جاء الدائن وتملك أصلاً إنتاجياً حول دينه الى دين مؤبد طالما أن المشروع الأخير ظل قائماً ويعمل. وفى هذه الحالة سنجد عبء الدين الذى كان يظهر فى شكل تحويلات فوائد واقساط سوف يستبدل بشكل تحويلات أرباح، ودخول رأس المال الأجنبى وهذا يؤدى بالضبط الى نفس الأثر السلبى الذى كانت تحدثه الديون على ميزان المدفوعات.

ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن الدول ذات الاستثمارات الأجنبية العالية يوجد عجز ضخم فى حسابها الجارى. هى ممكن تحقق فائض الميزان التجارى اى ان الصادرات تزيد عن الواردات ولكن الحساب الجارى يحدث فيه عجز لأن هذا الفائض الذى يتحقق فى الميزان التجارى يخرج مرة أخرى عبر الحساب الجارى فى شكل تحويلات للخارج.

ثانياً: ان القبول بمبدأ تحويل الدين الى أصل إنتاجى يؤدى إلى تصاعد نصيب الأجانب من الدخل المحلى. ان هذا الأجنبى الذى سيأتى ليتملك مشروعات سيحول دخله الى الخارج الى بلده الأم. ناهيك عما يؤدى اليه هذا الاقتراح من سيطرة الأجانب على مقدرات شئون الاقتصاد القومى ولهذا يجب على مصر فى الفترة القادمة أن ترفض بكافة الطرق. على كافة القوى السياسية والديمقراطية فى مصر أن تتصدى لهذا الشكل الخبيث من اشكال حلول الدين التى وضعت لحماية الدائن أساسا وليس لحماية أوالدفاع عن مصالح البلد المدين.

د. فوزى منصور

• ضرورات الأمن القومى لم تعد حجة كافية لاخفاء حجم الديون العسكرية وتفويض رئيس الجمهورية فى شأنها.

• ديون الدول الخليجية كانت مرتبطة بشروط اقتصادية ترتبط بصندوق النقد الدولى.

• مشاكل مصر سياسية وليست اقتصادية

ملاحظات على هامش الندوة

د. فوزى منصور

فى ختام الندوة أود فى كلمة أخيرة، أن أربط بين موضوع نشأة ديون مصر ومحاولة تصفيتها، وبين الأحداث الأخيرة التى يمر بها وطننا العربى:

أولاً: إن هذه الديون لم تنشأ فقط لأن قوى الانفتاح والتسيب والفساد قد طفت إلى السطح مع تولى السادات للسلطة، ولكن أيضاً لأن ضغوط الدول الخليجية على السلطة المصرية وعلى المجتمع المصرى فى فترة السبعينات وما بعدها كانت تعزز هذه السياسات، كما كانت تقوى وتساند الضغوط الى تمارسها المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولى على مصر.

ونحن جميعا نعرف أن حكومات هذه الدول الخليجية وصناديق الإقراض والتنمية التابعة لها كانت تشترط فى أن تتفق مصر مع هذه المؤسسات الدولية (يعنى أن تخضع لطلباتها وشروطها) قبل أن تسمح لها بأى قرض، كما أن تلك الصناديق كانت تتبع ذات الإجراءات والشروط التى يسير عليها صندوق النقد والبنك الدولى (دراسات الجدوى التى يشترط أن يقوم بها خواجات، الموافقة على أنواع معينة من النشاط وحجب التمويل عن النشاطات المنتجة التى تساهم فى إقامة اقتصاد قومى متكامل.. الخ)



ثانيا: وقد كان ذلك كله امرا طبيعيا لأن السلطة السياسية والقوى الاجتماعية السائدة فى المجتمعات الخليجية كانت كلها هى ايضا تمارس أساليب الانفتاح المطلق والتسيب والفساد المالى على كل مستويات أجهزة الدولة والعمولات عن الصفقات الحكومية ومختلف أنواع النشاط الطفيلى الأخرى. وستبقى التوجهات. فى هذه المجتمعات قبل غزو الكويت سائدة فيها لو قدر للقوى المسيطرة عليها الخروج سليمة فى المعركة الحالية، لأن هذه الترجهات مرتبطة أشد الارتباط بطبيعة الدخول الريعية (لا الدخول الانتاجية) التى كانت تعيش عليها هذه المجتمعات، وستظل تعيش عليها طالما بقيت العزلة المصطنعة عن هموم ومشاكل الوطن العربى الأكبر مفروضة عليها من حكامها ومن القوى الأجنبية المساندة لهم.

ثالثا: أن مصر عندما تدخل المعركة إلى جانب ملوك وأمراء ومشايخ النفط لا تدخلها دفاعا عن الشرعية الدولية (ولا فأين تسيير الجيوش أو حتى مجرد طرد السفير الإسرائيلى فى مصر دفاعا عن شرعية الشعب الفلسطينى فى مجرد الوجود، وأين الحسم والعزم والاصرار القاطع البات الصارم فى مواجهتها مختلف أنواع العدوان الإسرائيلى والأمريكى الأخرى على حقوق السيادة وعلى الشعوب العربية الأخرى؟) وإنما نحن فى المعركة موضوعيا وفى التحليل الأخير- دفاعا عن شرعية سيادة النمط الريعى فى البلدان الخليجية، بكل مايترتب عليه من فساد وإفساد وفى تفرقة عنصرية حتى داخل الشعب العربى الواحد (انظر حالة الكويتيين الذى «بدون» جنسية والمحرومين من حق المواطنة داخل الكويت نفسها، وهى حالة تتكرر فى المجتمعات الأخرى) ومن إهدار للثروات النفطية الطائلة بعيدا عن كل مايخدم المصالح القومية العربية.

ودخولنا المعركة فى هذا الجانب يستخدم ببراعة فائقة من جانب أمريكا لإضفاء المشروعية على تواجدها العسكرى المكثف الذى كانت تسعى إليه من سنوات طويلة فى منطقة الخليج وعلى محاولاتها الدؤوبة منذ انتهاء الحرب بين العراق وإيران لتصفية العراق (لا صدام حسين وحده) كقوة عربية فعالة على المسرحين العسكرى والبترولى.

رابعا: فى ضوء ذلك كله يمكن النظر فى احتمالات عودة أزمة الديون إلى حدتها السابقة حتى ولو تم التنازل الآن عن جزء كبر منها.

إن شرط «عودة الشرعية» الذى يصر عليه الحلف الأمريكى السعودى المصرى يعنى بكل بساطة عودة الأوضاع كما كانت قبل الغزو و (حتى ولو أدخلت عليها بعض الرتوش الجمالية التى يصر عليها الأمريكان ويعارضها ولاة الأمر). وستصبح القوى الحاكمة العائدة، هى وغيرها من القوى الحاكمة فى البلدان الخليجية الأخرى أكثر ارتماء فى أحضان الأمريكان وتنفيذا لسياساتهم السرية والمعلنة حتى فيما يتعلق بموضوعنا الحالى، ستبقى توجهاتهم الاقتصادية الخاصة بالانفتاح وكيفية استخدام الثروات النفطية.. الخ. قائمة وستزداد ضغوطهم، بل إنها تمارس من الآن، لكى تتطابق السياسات والأوضاع الاقتصادية فى مصر مع الأوضاع السائدة فى بلدان الخليج، بحجة تحويل مصر الى كعبة للاستثمارات العربية، بشروط هذه الاستثمارات طبعا، فلسنا الآن الطرف الأقوى، رغم كل ما فعلناه من حشد للجيوش وتعبئة لوسائل الإعلام باختصار، مع بقاء سياسات الانفتاح وسيادة السوق وسيطرة المؤسسات الدولية ومايصاحب ذلك كله من تسيب ونمو للنشاطات الطفيلية، ستبقى ساقية الديون الخارجية دائرة، بل وستزداد سرعة دوراتها: تأخذ القروض و «المعونات الأجنبية» من العرب وغير العرب التى لانعرف أبدا شروطها الاقتصادية والسياسية الحقيقية، ولايحصى أحد أبدا نتائجها البعيدة المدى، لكى تصب فى بحار الأموال المهربة إلى الخارج ألا نرى هنا تناقضا ما بين الدفاع المستميت عن «شرعية» النظم الخليجية. وبين العمل على أن تتحول مصر إلى سياسات الاستقلال الاقتصادى المعتمد على الذات والمتمحور حولها؟

بعد ١٤ عامًا
إعادة محاكمة ١٧٦ مواطنًا
بتهمة معارضة السادات!

في مساء ١٧ يناير ١٩٧٧ القى الدكتور «عبد المنعم القيسوني» نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ورئيس ماسمى بـ «المجموعة الاقتصادية» بيانه امام مجلس الشعب عن الوضع الاقتصادى للدولة. وتلاه وزير التخطيط ببيان عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٧. ثم وزير المالية ببيان عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٧٧. وتحدثوا طويلا عن المشكلة الاقتصادية، وضرورة اتخاذ «اجراءات حاسمة» وسجلت مضابط مجلس الشعب حديث الوزراء الثلاثة في ٨٤ صفحة كاملة.

حسنى مبارك



وسط هذا السيل من الكلمات والارقام جاء الحديث عن الاجراءات الحاسمة والضرورية التى تستهدف تقليل عجز الميزانية، وخفض العجز مع العالم الخارجى، وامتصاص النقود من ايدى الافراد كبحا لجماح التضخم وارتفاع الاسعار وكان لهذه الاجراءات سمات ثلاث رئيسية.

• بحجة مواجهة العجز الداخلى والخارجى وارتفاع الاسعار، اتخذت الحكومة عدة اجراءات لرفع الاسعار.. بزيادة مباشرة فى اسعار بعض السلع مثل السجائر والبنزين والجاز والسكر. والغاء الدعم بما يوفر للدولة (٢٧٧) مليون جنية ويؤدى لرفع أسعار مجموعة اخرى من السلع منها الدقيق الفاخر والذرة والسمسم والحلاوة الطحينية والفاصوليا واللحوم المذبوحة والشاى والارز وصولا الى المنسوجات والملبوسات وزيادة رسوم الدمغة وزيادة الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك بما يؤدى لارتفاع اسعار الثلاجات والغسالات والتليفزيون الملون والنسيج المستورد. وزيادة ضريبة السيارات واستخدام الاسعار التشجيعية للعملة والتى يزيد فيها سعر الدولار من ٤٠ قرشا الى ٧٠ قرشا يدفعها المستورد، وينقل عبئها بالتالى على المستهلك.

كان مجمل هذه الاجراءات تحمل المواطنين عبئا بقرب من ٥٠٠ مليون جنيه تدفع مباشرة او بطريقة غير مباشرة ويتم عن طريقها سحب حوالى ١١٠٠ مليون جنيه من الافراد والاسواق أى نحو ٢٠٪ من قيمة الدخل القومى المتوقع عن نفس العام.

* ولم تكن قسوة القرارات فى اثرها المادى المباشر فحسب، ولكن ايضا فى مفاجأتها للمواطن الذى كان ينتظر انفراج ازمته الاقتصادية فمنذ حرب اكتوبر ٧٣ وبدء انتهاج سياسة الانفتاح وخلال معركة انتخابات مجلس الشعب، دأبت حكومة ممدوح سالم وقادة حزبه والصحف الرسمية الخاضعة له، على تأكيد ان الرخاء قادم بعد اشهر بل وأيام، وترسم له عالماورد ياجميلا، أصبح على وشك التحقيق وارتفعت نغمة الخداع للمواطنين خلال شهر يناير ١٩٧٧، وتكفى قراءة خاطفة لصحف يناير ١٩٧٧ لنعرف هول المفاجأة التى عاشها الناس صباح يوم ١٨ يناير.

كان عنوان الاهرام فى أول يناير «ممدوح سالم» تثبيت اسعار جميع السلع فى عام ١٩٧٧...»

وفى ٢ يناير «.. الرئيس يبحث مع القيادات السياسية توفير الغذاء والكساء للجماهير تثبيت اسعار السلع الحيوية عام ٧٧..»

وفى ٣ يناير تعلن الجمهورية .. «لن ترتفع اسعار السلع الاساسية» وتتوالى هذه الاخبار الكاذبة حتى يوم ١٦ يناير ٧٧ .. فتعلن الاخبار... «اجتماع هام للهيئة البرلمانية لحزب مصر لدراسة تثبيت اسعار عدد من السلع الضرورية».

وهكذا تمضى حملة الخداع الرسمية الى ان يصدم الشعب المصرى بقرارات ١٧ يناير ١٩٧٧

* وكانت السمة الثالثة لهذه القرارات هى عدم ديمقراطيتها فقد فوجئ مجلس الشعب بأن تنفيذها قد بدأ فعلا فى اللحظة التى كان الوزراء يلقون بياناتهم أمام المجلس. وأعلن عدد من الوزراء ان هذه القرارات لم تعرض على مجلس الوزراء تفصيلا، وانهم فوجئوا مثلهم مثل غيرهم حتى الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم والتى ناقشت سياسة الحكومة فى اجتماع خاص يوم ١٦ يناير ٧٧ وايدتها عادت بعد ذلك لتعلن ان قرارات رفع الاسعار لم تعرض فى هذا الاجتماع، والذى سبق تنفيذها بأربع وعشرين ساعة.

امسك شيوعى!

هكذا هيأت الحكومة المسرح لانتفاضة الشعب فى ١٨ ١٩ يناير نام الناس ليلة ١٨ يناير ١٩٧٧ واغلبهم مابين مصدق والكذب وجاءت صحف الصباح بالخبر اليقين واشعلت حكومة ممدوح سالم النار فى الهشيم وانطلقت موجات الغضب فى كل مصر من الاسكندرية الى أسوان.

كانت هتافات المتظاهرين- كما سجلتها

تقارير الأمن- تدور حول سياسة الحكومة المعادية للجماهير الشعبية، وتطالب باستقالتها...

* مش كفاية لبسنا الخيش
جايين ياخدوا رغيف العيش
* ياحكومة الوسط وهز الوسط
كيلو اللحمة بقى بالقسط
* ياحرامية الانفتاح
الشعب جعان مش مرتاح
* يشربوا ويسكى وياكلوا فراخ
والشعب من الجوع أهو داخ
* الصهيونى فوق ترابى
والمباحث على بابى
* يا أمريكا لمى فلوسك
بكره الشعب العربى يدوسك
* احنا الطلبة مع العمال
ضد تحالف رأس المال
* الاضراب هو سلاحنا
ضد السلطة اللى بتدبحنا
* بالطول بالعرض
حنجيب ممدوح الارض
* سيد مرعى دة يبقى مين
يبقى حرامى الفلاحين
* لم كلابك ياممدوح
دم اخوانا مش حيروح
* يا أهالينا يا اهالينا
أدى مطالبنا وادى امانينا
اول مطلب ياشباب
حق تعدد الاحزاب
تانى مطلب ياجماهير
حق النشر والتعبير
تالت مطلب يا أحرار
ربط الاجر بالاسعار
* ياحاكمنا من عابدين
باسم الحق باسم الدين
فين الحق وفين الدين
* هو بيلبس آخر موضة
واحنا بنسكن عشرة فى أوضه
* ياحاكمنا بالمباحث
كل الشعب بظلمك حاسس
* أنور أنور ياجبان
ياعميل الامريكان

وظلت المظاهرات حتى مساء ١٨ يناير سلمية... ولكن فجأة وفى حوالى السابعة مساء، وبعد الصدام المتكرر مع قوات الامن المركزى اتجهت فى بعض المواقع الى العنف والتخريب واتخذ العنف اتجاهات ثلاثة اساسية طبقا لتقارير وزارة الداخلية.

أ- اقسام الشرطة ومديريات الامن ومايرتبط بها.

ب- الملاهى الليلية والفنادق الكبرى وبعض استراحات كبار المسئولين

جـ- المجمعات الاستهلاكية والتى تعرضت للنهب والسرقة من الجوعى والمحرومين، سواء كانوا مواطنين عاديين ام لصوصا محترفين.

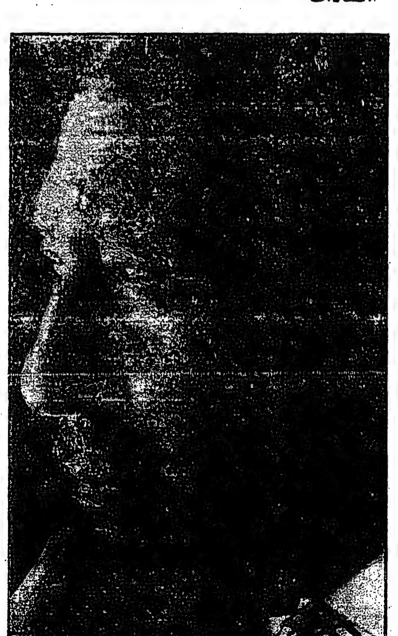
وفى صباح ١٩ يناير أكدت وزارة الداخلية أن الامور عادت لطبيعتها وانها وضعت يدها على القوى المحركة لهذه الأحداث.. و«تأكد لاجهزة الامن ان العناصر الشيوعية التى تعمل فى اطار شيوعى منظم وبعض العناصر من الذين يسمون أنفسهم بالناصريين تصر على تصعيد الموقف واحداث حالة من الفوضى لتنفيذ مخططها».

لكن يوم ١٩ يناير شهد مظاهرات اكثر ضراوة وعنفا. واستخدمت قوات الامن المركزى الذخيرة الحية فى تفريق المتظاهرين.

ولم تتوقف المظاهرات ومعارك الشوارع وعمليات التخريب الابعد اعلان الحكومة الغاء قرارات رفع الاسعار واذاعته الساعة ٢٫٣٠ بعد ظهر يوم ١٩ يناير ٧٧، واعلان حظر التجول ابتداء من الساعة الرابعة ونزول وحدات من المشاة الميكانيكية وقوات الصاعقة والشرطة العسكرية الى الشوارع واشتباكها فى عدد من المواقع مع المظاهرات التى استمرت الى ساعة متأخرة من الليل.

وهكذا ولاول مرة تشهد مصر منذ ثورة ١٩١٩ مظاهرات تنطلق فى كل المدن المصرية فى وقت واحد، تردد نفس الشعارات وترفع نفس المطالب. ولاول مرة ايضا يفرض حظر التجول فى مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢، وتنزل القوات المسلحة الى الشارع، ويسقط خلال يومين- طبقا لبيانات الحكومة -٧٩ قتيلا و٢١٤ جريح.

السادات



براءة.. وإدانة

وردت الحكومة على هذه الاحداث بسلسلة من البلاغات تقدم بها ضباط مباحث امن الدولة «العقيد منير محسن - المقدم أمين اسماعيل. العقيد على حسنى محمود- الرائد محمد اسامة مازن- رئيس مباحث امن الدولة بالاسكندرية- اللواء حسن ابو باشا» اعتبارا من فجر ١٩ يناير وحتى ٢١ يناير ١٩٧٧. وبلغ عدد من قبض عليهم بناء على هذه البلاغات ٤٢٩ مواطنا أضيف اليهم ٣١ أخرون فى الفترة من ٢١ يناير الى ٢١ أبريل ١٩٧٧، ليصل العدد الى ٤٥٠ بتهمة الاشتراك فى أحداث ١٨ و١٩ يناير، والانتماء الى تنظيمات شيوعية سرية هى «الحزب الشيوعى المصرى- التيار الثورى- الحزب الشيوعى ٨ يناير- حزب العمال الشيوعى المصرى» لعبت دورا اساسيا فى تفجير احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

كما القى القبض على الاف آخرين بتهمة الاشتراك فى عمليات التجمهر والشغب وفى ٣١ مايو ١٩٧٧ أصدر النائب العام «أمر احالة» شمل ١٧٦ متهما .وضم أمر الاحالة أحداثا ووقائع تمتد من نهاية ١٩٧٣ وحتى منتصف مايو ١٩٧٧ وتشمل سبع قضايا مختلفة يجمع بينها أنها موجهه ضد عناصر يسارية معارضة للسادات وهى القضايا التى تحمل أرقام ٥٠١ لسنه ٧٤ و١٠ لسنه ٧٥ و٨٥٤ لسنة ٧٦ و٨٨٥ لسنة ٧٦و ١٣٤ لسنة ٧٩، ١٠٠ لسنة ٧٧ و١٠١ لسنة ٧٧.

وبدأت المحاكمة فى أول ابريل ١٩٧٨ الى أن أصدرت المحكمة برئاسة المستشار «حكيم منير صليب» حكمها فى يوم السبت ١٩ أبريل ١٩٨٠. وقضى ببراءة جميع المتهمين من تهم التحريض على انتفاضة ١٨ و١٩ يناير وانشاء منظمات (شيوعية) ترمى الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة باستعمال القوة والارهاب والوسائل الاخرى غير المشروعه وادانت ١٩ متهما بتوزيع أوحيازة منشورات تتضمن اذاعة اخبار وبيانات ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام. فحكمت على كل من



طلعت معاذ رميح، واحمد مصطفى اسماعيل ، وشوقية الكردى، وفاتن السيد عفيفى ، ورزق الله يونس، وماجدة محمد عدلى، وعمر محمود عبد المحسن، ومحمد حسن نبوان، وعدلى محمد عليوه، وخالد السيد القيشاوى، وايمان عطية محمد.. بالسجن لمدة ٣ سنوات وتغريمة مائة جنية. وحكمت على كل من سيد احمد حفنى ، ومحمد هشام عبد الفتاح، ولطفى عزمى مصطفى، ومبارك عبده فضل، ومحد احمد عيد، ومحمد فتحى عبد الجواد، ومحمد محمود جاد النمر، وحسين حافظ جامع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمة ٥٠ جنيها وبراءتهم من باقى التهم

المتهم قرارات... الحكومة

وقالت المحكمة فى حيثياتها «المحكمة وهى تتصدى لتلك الاحداث بالبحث والاستقصاء لعلها أن تستكشف عللها واسبابها وحقيقة امرها لابد ان تذكر ابتداء أن هناك معاناة اقتصادية كانت تأخذ بخناق الامة المصرية فى ذلك الحين وكانت هذه المعاناة تمتد لتشمل مجمل نواحى الحياة والضروريات الاساسية للانسان المصرى. فقد كان المصريون يلاقون العنت وهم يحاولون الحصول على طعامهم وشرابهم. ويجابهون الصعاب وهم يواجهون صعودا مستمرا فى الاسعار مع ثبات فى مقدار الدخول ثم أن المعاناة كانت تختلط بحياتهم اليومية وتمتزج بها امتزاجا فهم مرهقون مكدودون فى تنقلهم من مكان الى آخر بسبب أزمة وسائل النقل ، وهم يقاسون كل يوم وكل ساعة وكل لحظة من نقص فى الخدمات وتعثر فيها. وفوق ذلك كان أن استحكمت أزمة الاسكان وتطرق اليأس الى قلوب الناس والشباب منهم خاصة من الحصول على مسكن وهو مطلب اساس تقوم عليه حياتهم وتنعقد آمالهم فى بناء اسرة ومستقبل

وسط هذه المعاناة والصعاب كان يطرق اسماع المصريين أقوال المسئولين والسياسيين من رجال الحكومة فى ذلك الوقت تبشرهم باقبال الرخاء وتعرض عليهم الحلول الجذرية التى سوف تنهى أزماتهم وتزين لهم الحياة الرغدة الميسرة المقبلة عليهم

وبينما أولاد هذا الشعب غارقون فى بحار الأمل التى تبثها فيهم أجهزة الاعلام صباح مساء اذ بهم وعلى حين غرة يفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع أسعار عديد من السلع الاساسية التى تمس حياتهم وأقواتهم اليومية هكذا دون اعداد او تمهيد فأى انفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس وأى تناقص رهيب بين الآمال وقد بثت فى قلوبهم قبل تلك القرارات وبين الاحباط أصابهم به صدورها، ومن أين لجل هذا الشعب ومعظمهم محدود الدخل أن يوائموا بين دخول ثابتة وبين أسعار اصيبت بالجنون. واذا بفجوة هائلة تمزق قلوب المصريين ونفوسهم بين الآمال المنهارة والواقع المرير. وكان لهذا الانفعال وذلك التمزق أن يجدا لهما متنفسا واذا بالاعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعه الى الطرقات والميادين. وكان هذا الخروج توافقيا وتلقائيا محضا. واذا بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها على تلك القرارات التى وأدت الرجاء وحطمت الآمال. وحاولت جهات الأمن أن تكبح الجماح وتسيطر على النظام ولكن أنى لها هذا والغضب متأجج والآلام مهتاجه.

ووسط هذا البحر الهادر وجد المخربون والصبية سبيلا الى ارضاء شهواتهم الشريرة، فاذا بهم ينطلقون محرقين ومخربين ومتلفين وناهبين للأموال وهم فى مأمن ومنجاة، وقد التهبت انفعالات هاته الجموع وتأجج حماسهم عندما تعرض لهم رجال الامن المركزى بعصيهم ودروعهم وقنابلهم المسيلة للدموع فكان أن اشتعلت الاحداث وسادت الفوضى ولم يكن من سبيل لكبح الجماح واعادة الامن والنظام الا فرض حظر التجول ونزول رجال القوات المسلحة الى الميدان وامكن حينئذ وبعد جهد خارق استعادة الأمن والنظام.

والذى لاشك، فيه وتؤمن به هذه المحكمة ويطمئن اليه ضميرها، ووجد انها أن تلك الاحداث الجسام التى وقعت يومى ١٨ و ١٩ /١٩٧٧/١ كان سببها المباشر والوحيد هو اصدار القرارات الاقتصادية برفع الاسعار فهى متصلة بتلك القرارات اتصال المعلول بالعلة والنتيجة بالاسباب ولايمكن فى مجال العقل والمنطق أن ترد تلك الاحداث الى سبب آخر غير تلك القرارات. فلقد اصدرت على حين غرة وعلى غير توقيع من احد وفوجئ بها الناس جميعا بما فيهم رجال الامن فكيف يكن فى حكم العقل أن يستطيع أحد أن يتنبأ بها ثم يضع خطة لاستغلالها ثم ينزل الى الشارع للناس محرضا ومهيجا. إن هذا الفرض غير مقبول ولامعقول ذلك أنه لم يقع أى فاصل زمنى مابين اعلان القرارات وخروج الناس فما كادوا يقرأون ويسمعون حتى خرجوا مندفعين من تلقاء انفسهم لم يحرضهم أحد ولم يدفعهم فرد أو تنظيم ليعلنوا سخطهم وغضبهم وهذا التلاحم الزمنى بين اعلان القرارات وخروج الناس فما كادوا يقرأون ويسمعون حتى خرجوا مندفعين من تلقاء انفسهم لم يحرضهم أحد ولم يدفعهم فرد أو تنظيم ليعلنوا سخطهم وغضبهم وهذا التلاحم الزمنى بين اعلان القرارات واندفاع الجماهير ينفى تماما احتمالات التحريض أو الاثارة أو استغلال الموقف أو ركوب الموجه لان فردا مهما بلغ قوة ودراية وتنظيما ومهما كانت سرعته ودقه تخطيطه لايستطيع ان يحرك هذه الجموع الحاشدة فى لحظات ولايسيطر على مشاعرها ليوجهها الى تحقيق اغراضه ثم هو لايستطيع أن يدفعها لتقوم بأعمال الحرق والتخريب والنهب والاتلاف ذلك أن مثل هذه الاعمال الشريرة لابد أن تصاحب بطريق اللزوم العقلى

والتلقائية المحضة لابد وأن تصاحب مثل هذا الاضطرابات الامنية الكبيرة فيقع الكثير منها بحكم اندساس اللصوص والمنحرفين ليمارسوا نشاطاتهم فى ذلك الخضم الهائج آمنين مطمئنين أن يمسك بهم أحد.

وإذن فاذا قالت سلطة الاتهام أن هناك من المتهمين من حرضوا على تلك الاحداث مما ادى الى اشتعالها ووقع ماصاحبها من جرائم وانهم كانوا يريدون اشعال الثورة الشعبية فان قولها هذا لايساير مقتضيات المنطق كما ان مجريات الاحداث فى هذين اليومين لاتتفق مع هذه القالة بل أنها تناقضها تماما من ناحية اسبابها وماوقع فيها من أفعال وتنتهى المحكمة من ذلك كله الى أن القول بوقوع تحريض من المتهمين المنسوب اليهم الانتماء الى حزب العمال الشيوعى هو قول لاينهض عليه دليل بالاوراق، ويدحضه تماما ملابسات الاحداث واسبابها ونتائجها ومما يدل على سلامة هذا النظر أن الحكومة قد سارعت واعلنت بكل الوسائل عدولها عن تلك القرارات املا منها فى أن هذا العدول سوف يهدئ النفوس واستنادا الى ذلك فان المحكمة ترى أن ماذهبت اليه سلطة الاتهام حسبما سلف ذكره لايجد له سندا من واقع الاوراق ولا واقع الاحداث ذاتها والتى اخذت فى اسبابها ودوافعها حسبما انتهت اليه المحكمة انفا حكم العلم العام واصبح ذلك حقيقة يقينية لامراء فيها مما يقتضى أن تلفت المحكمة مما ذهبت اليه سلطة الاتهام فى هذا الخصوص.»

إعادة المحاكمة

وطبقا لقانون الطوارئ والذى يعطى رئيس الجمهورية بصفته الحاكم العسكرى العام سلطة التصديق على أحكام محاكم أمن الدولة العليا (طوارئ) ويحرم المتهمين من الطعن على الحكم أمام محكمة النقض، فقد ردت اوراق الدعوى الى المحامى العام لنيابة وسط القاهرة بخطابه من مكتب شئون أمن الدولة فى أبريل ١٩٨١ ورد فيه أنه يعيد معه الجناية المنظورة وذلك بعد رفعها للسيد رئيس الجمهورية وصدور أمر سيادته فيها بالغاء الحكم واعادة محاكمة جميع المتهمين أمام هيئة أخرى.

وقد بدأت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) برئاسة المستشار «محمد مصطفى حسن» فى اجراءات اعادة المحاكمة بجلسة السبت ٢٣ أكتوبر ١٩٨٢ وظلت القضية متداولة أمام عدد من الدوائر الى أن استقرت امام دائرة المستشار «فتحى رياض رزق الله» حيث نظرت القضية بجلسة ١٥ يناير ١٩٨٥ ودفع الاستاذ «عادل أمين» المحامى ببطلان قرار رئيس الجمهورية بالغاء الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا فى ١٩ أبريل ١٩٨٠ واعادة محاكمة جميع المتهمين لمخالفته لأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، والتى ترجب أن يكون القرار مسببا فى حالة الأمر باعادة المحاكمة، حيث جاء أمر الالغاء بهامش الصفحة الأخيرة من هذا الحكم، وهى صفحة ٣١٦ خالية من أى أسباب وغير مؤرخة.

وبجلسة ٢٣ أبريل ١٩٨٣ تقدمت النيابة بما اعتبرته أسبابا لقرار الالغاء وهى عبارة عن مذكرة من مكتب شئون أمن الدولة أعاد فيها مناقشة الحكم بالنسبة لعشرة من المتهمين، وانتهى رأيه الى إلغاء الحكم بالنسبة لهم واعادة محاكمتهم واقرار الحكم بالنسبة لباقى المتهمين، وكذلك مذكرة صادرة من مكتب المستشار القانونى برئاسة الجمهورية وموقعه من المستشار القانونى المساعد لرئاسة الجمهورية ورئيس المحكمة حاتم محمد الشربينى وغير مؤرخ تاريخ تحريرها ومرفق بها مذكرة صادرة من أمين عام رئاسة الجمهورية فى شأن الحكم الصادر فى هذه الدعوى ومؤرخة فى ٢٣ مارس ١٩٨١، أى بعد تقديم الدفع بشهرين.

وأودع الدفاع فى جلسة ١٧ يونية ١٩٨٥ مذكرة تفصيلية بهذا الدفع. وفى جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٨٥ قدم الدفاع مذكرة ثانية ردا على مرافعة النيابة حول الدفع وقدم عبد الله الزغبى المحامى تقريرين بالطعن بالتزوير على توقيع رئيس الجمهورية على الغاء الحكم، وقدم صورة لتوقيع الرئيس السابق أنور السادات على قرار حرب أكتوبر وعلى عدد من القوانين توضح بالعين المجردة تزوير توقيعه للقرار باعادة المحاكمة.

وقررت المحكمة فى نفس الجلسة، وقف نظرا لقضية، واحالة اوراق الطعن بالتزوير على توقيع رئيس الجمهورية السابق الى النيابة العامة لتحقيق الواقعة.

واليوم وبعد ورود تقرير خبراء التزييف فى الطعن بتزوير الرئيس السابق «أنور السادات» تستأنف محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) برئاسة المستشار «صلاح الدين بصير زايد» وعضوية المستشارين «محمد فريد الزراع» ، «محمود شريف محمد» نظر هذه القضية يوم الاحد ٢ ديسمبر بعد مضى مايقرب من ١٣ عاما على صدور قرار الاتهام فيها.

ويحاكم المتهمون فيها على أحداث وقعت فى الفترة من ١٩٧٣ وحتى فبراير ١٩٧٧ وقد توفى خلال هذه الفترة ١١ متهما.

ومن بين المتهمين فى هذه القضية مستشار فى مجلس الدولة هو المستشار «حمدى ياسين» وعشرة من الصحفيين من بينهم «صلاح عيسى» عضو مجلس نقابة





الصحفيين ورئيس تحرير مجلة «الصحفيون» ورئيس تحرير «كتاب الأهالى» و«حسين عبد الرازق» رئيس تحرير مجلة اليسار وعضو الامانة المركزية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، و«عبد القادر شهيب» مدير تحرير مجلة «روز اليوسف» و«محمد يوسف الجندى» مدير دار الثقافة الجديدة و٣٨ من القيادات العمالية النقابية من بينهم «عبد الصبور عبد المنعم سكرتير النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج و«حسن أو الخير» رئيس اللجنة النقابية بالمصانع الحربية و٢٦ مهندسا و٩ أطباء و١٥ محاميا وعدد من المحاسبين والاطباء البيطرين والمهندسين الزراعيين والصيادلة والمدرسين والموظفين والنقاد، والشعراء من بينهم «سمير عبد الباقى» و«أحمد فؤاد نجم» و«زين العابدين فؤاد».

ومن بينهم أيضا ١٣ سيدة هم «نادية شكرى» محامية و«د. شهرت محمود العالم» منظمة التضامن الاسيوى الافريقى «راندة البعثى» مصورة تليفزيونية، «نجوى البعثى» مهندسة، «شوقية الكردى» موظفة بوزارة التموين، «فاتن السيد عفيفى» محامية، «ماجدة عدلى» طبيبة ،سميحة أحمد الكفراوى «منظمة التضامن «اكرام يوسف» مصلحة الاستعلامات، «رحمة محمود رفعت» محامية، «سلوى ميلاد» مهندسة، «ايمان عطية» موظفة «أمال حسين» مهندسة

كذلك فهناك ٤٦ من بين المتهمين من قيادات وأعضاء حزب التجمع مثل «عريان نصيف ناشد» و«محمد السيد» و«مجدى شرابية» وأحمد فهيم» أعضاء الامانة العامة واللجنة المركزية للحزب.

ومن بين المتهمين أيضا اثنان من دولة الامارات العربية.

وكانت منظمة العفو الدولية قد اعتبرت المتهمين فى هذه القضية «سجناء للضمير» وطالبت رئيس الجمهورية باستخدام سلطاته لحفظ هذه القضية باعتبارها من قضايا الرأى، لان المواد المطلوب تطبيقها على المتهمين تتعارض مع حقوق الانسان وحرية التعبير، ولايجوز محاكمة الذين يمارسون حقهم فى التعبير السلمى عن عقائدهم وآرائهم.

وقد أصدرت لجنة الدفاع عن الحريات بحزب التجمع بيانا قالت فيه.

«ولجنة الدفاع عن الحريات اذ تضع هذه الحقائق امام الرأى العام، ومنظمات حقوق الانسان المصرية والعربية والدولية والاحزاب والنقابات.. يهمها أن تلفت نظرهم الى أن المحاكمة وأن كانت تتم أمام مستشارين أجلاء من محكمة الاستئناف الا أنها تنعقد كمحكمة أمن الدولة عليا (طوارئ) أى إنها محكمة استثنائية تمارس مهامها طبقا لقانون الطوارئ وحكمها نهائى لايجوز الطعن فيه أمام أى سلطة قضائية.

وتطالب لجنة الدفاع عن الحريات منظمات حقوق الانسان والهيئات الحقوقية والأحزاب والنقابات أن ترفع صوتها مطالبة رئيس الجمهورية بصفته الحاكم المسكرى العام أن يستخدم صلاحياته والتى تشمل حقه فى إلغاء العقوبة أو وقف تنفيذها، أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى، والعمل عن التصديق أو الغاء التصديق..

لوقف السير فى اجراءات الدعوى وحفظها.

ان هذا الطلب يستند الى مجموعة من الأسباب تتساند مع بعضها البعض..

فالمحاكمة تتم طبقا لمواد فى قانون العقوبات تسربت للقانون المصرى فى العهد الملكى ومن غيبة السلطة التشريعية ونقلت من قانون فاشى أصدره «موسيلينى» دكتاتور ايطاليا عام ١٩٣٠ ، وهى مواد تتعارض مع حقوق الانسان وحرية التعبير.

* وقرار رئيس الجمهورية السابق بالغاء الحكم مطعون فيه بالتزوير، بالاضافة الى بطلانه لتعارضه مع القانون

* كذلك فالمتهمون المطلوب محاكمتهم بتهمة «عضوية الحزب الشيوعى المصرى» من المتهم السادس والثمانين حتى المتهم ١٢٢ «لايجوز محاكمتهم حيث سبق للقضاء أن فصل فى هذه التهمة بحكم نهائى.

* أن المتهمين جميعا يحاكمون على أفعال- أن صحت- تعود الى فترة تتراوح بين ١٤ و١٧ عاما، وقعت فى ظروف صراع سياسى حاد. والاوراق والافعال التى تطالب النيابة ادانتهم بها، أصبحت اليوم مباحة وتمارس علنا فى الصحافة والاحزاب السياسية.

ان اعادة الحياة الى هذه القضية الغريبة بكل مايحيط بها من ملابسات عامل جديد يضاف الى عوامل التوتر السياسى وعدم الاستقرار الذى يعانى منه المجتمع المصرى فى المرحلة الحالية. ولن يستفيد منه الا أعداء الديمقراطية وأنصار العنف، سواء كانوا فى السلطة أو خارجها.»

ومازال هذا الملف مفتوحا.. ولا أحد يدرى أى مفاجآت أخرى ستخرج من بين طياته.



المثقف العربي وأزمة الخليج

د . جلال أمين

قبل أن أتعرض لموقف المثقفين العرب من أزمة الخليج أريد أولا أن أذكر القراء بما كان عليه الحال قبل أزمة الخليج مباشرة، أى فى أول أغسطس ١٩٩٠. وكيف كان تناول المثقفين للوضع العربى آنذاك ذلك لانى لاحظت أن ذاكرتنا ضعيفة جدا، فقد كدنا أن ننسى مثلا أننا منذ أقل من أربعة شهور كنا نتكلم عن صدام حسين وكأنه أصدق الأصدقاء، فصرنا نتكلم عنه وكأنه هو الشيطان بعينه. عكس ذلك حدث لعلاقتنا بالقذافى وحافظ الاسد كان كل منهما الشيطان بعينه، فأصبحا أصدق الأصدقاء. من المفيد اذن ان نحاول ان نتذكر ماكان عليه الحال فى أول اغسطس الماضى.

فى ذلك الوقت كان هناك موقف لكل بلد عربى، يختلف بعض الشيئ عن موقف البلاد العربية الاخرى، وان كانت كلها تشترك فى شيئ واحد أساسى ، وهو التبعية للولايات المتحدة الامريكية. سوف أستعرض بسرعة المواقف الأساسية الخمسة التى كانت سائدة بين الدول العربية قبيل الغزو، لابين الأسباب التى أبنى عليها اعتقادى انها كلها كانت دولا تابعة للولايات المتحدة، ثم أشير الى موقف المثقفين العرب من كل منها قبل الغزو، ثم أتطرق لما حدث لهذا بعد الغزو. وسوف استخدم فى العرض الطريقة المتبعة فى تقديم المسرحيات، وهى تقديم وصف موجز لشخصيات المسرحية. ولكنى سأقتصر بالطبع على القائمين بدور البطولة، ولن أتعرض للشخصيات الثانوية. الشخصيات الاساسية كما كانت فى ٨/١، هى الرئيس صدام حسين، الامير جابر الأحمد، الملك فهد، الرئيس مبارك، والملك حسين.

ولنبدأ بالرئيس صدام حسين:

زعيم عراقى فى نحو الخمسين من عمره. تولى حكم العراق بوصفه المسئول الاول أو الثانى ،طوال الـ٢٢ سنة الماضية ، أى منذ ثورة ١٩٦٨. أى انه بدا يتحمل المسئولية فى العراق بعد نكسة العرب فى ١٩٦٧ مباشرة، ومع ذلك ، وعلى الرغم من كل مزاعمه البطولية، وبأنه حامى حمى العروبة.. الخ، فانه يلاحظ أن الوضع العربى لم يتقدم خلال هذه الـ ٢٢ عاما قيدا ، بل ان الوضع العربى، من كل زاوية تقريبا ، أسوا اليوم مما كان عليه عندما تولى صدام حسين المسئولية، الاولى أو الثانية، فى ١٩٦٨.

يلاحظ أيضا أنه باستثناء بعض الأعمال العمرانية، وزيادة كمية الاسلحة التى يحوزها الجيش العراقى زيادة هائلة، يمكن أن نعتبر أن حالة غالبية الشعب العراقى لم تتحسن كثيرا ان لم تكن أسوا، عما كانت عليه من ٢٢ عاما ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار الخراب المادي الذى أحدثته حرب العراق وايران، وديون العراق الخارجية التى وصلت الان الى مائة ألف مليون دولار (١٠٠ بليون) أى نحو ضعف الديون المصرية، ومافعلته الحكومة العراقية بالاكراد من ناحية والشيعة من ناحية أخرى، والانهيار المعنوى الذى لحق بقية العراقيين بسبب حكم قائم على عبادة الفرد لمدة ٢٢ عاما.

هناك أيضا أسباب تدفعنى الى الاعتقاد بان علاقة الرئيس صدام حسين بكل من الامريكيين والاسرائيليين علاقة مشبوهة الى حد كبير فحرب العراق وايران التى بدأها صدام حسين، ضيعت ٨ سنوات على الاقل من عمر العرب والايرانيين فى نفس الوقت، بينما استفاد منها الامريكيون والاسرائيليون، ببيع الأسلحة من ناحية، والاستيلاء على كمية كبيرة من أموال النفط، وتبديد طاقة ثورة ايران من ناحية أخرى، وهى ثورة كان لديها ، فيما يبدو لى، امكانية النجاح، وصرف نظر العرب عن اسرائيل لمدة ثمانى سنوات ، بزعم وجود خطر اختلقه صدام اختلاقا ، وهو الخطر الفارسى، وهو «خطر» تحول منذ أسابيع قليلة، وياللغرابة إلى صداقة حميمة مع النظام العراقى تشمل تموين العراق بالسلع الغذائية التى يتظاهر الغرب بمنعها عنه.

الشخصية الثانية هى شخصية الشيخ

جابر الأحمد أمير الكويت:

زعيم عائلة تترأس الكويت منذ أكثر من مائة عام. يبلغ حجم شعبه الحقيقى نحو نصف مليون أو أقل قليلا أو أكثر قليلا، وبقية السكان من جنسيات مختلفة ليس لهم أى ولاء لدولة الكويت، كما أن دولة الكويت لاتشعر بأى ولاء تجاههم. لدينا اذن نحو مليون شخص من مواطنى الدرجة الثانية او الثالثة، يتقاضون حقا مرتبات فى غاية الارتفاع اذا قورنت بما كانوا يتقاضونه فى بلادهم، ولكنهم محرومون من كل ماعدا ذلك

من حقوق، سواء تعلق الأمر بملكية أرض أو منزل أو حق انتخاب او ترشيح مهما طالت مدة اقامتهم بالكويت. واذا حدث ودخل أحدهم في خصومة مع كويتي، فالحكومة والشرطة ينحازان في أغلب الاحوال الى جانب الكويتي بالحق أو الباطل.

ويقوم هؤلاء المليون نسمة من غير الكويتيين بمعظم الاعمال، المنتجة وغير المنتجة، من ضخ البترول من الارض الى ادارة الاقتصاد الى كنس الطرقات الى بيع المرطبات اما الكويتيون فمتخصصون في حق الملكية

علاقة حكومة الشيخ جابر الاحمد بأمريكا واسرائيل كانت بدورها علاقة مشبوهة، لا لان الحكومة الكويتية تحب امريكا أو اسرائيل محبة خاصة، بل الارجح أن العكس هو الصحيح، ولكن لان حكومة من هذا النوع، تمثل مصالح أشخاص معظمهم لاينتجون أي شيء من أي نوع لا سلعة ولاخدمة، ومع ذلك يستحوذون على الجزء الاكبر من الثروة- وهم في نفس الوقت أقلية في بلادهم، حكومة من هذا النوع لابدلها ممن يحميها والذى كان يتولى حمايتها هو بالطبع الولايات المتحدة، والولايات المتحدة، كما هو معروف للكافة لها علاقة حميمة باسرائيل، ومن ثم فالعلاقة بين حكومة الكويت والولايات المتحدة لابد أن تكون مشبوهة، وموقفها من اسرائيل لابد أن يكون محكوما بهذه العلاقة المشبوهة.

الشخصية الثالثة هي شخصية الملك فهد ملك السعودية:

والسعودية هي من أكثر الدول الأطراف في الازمة أهمية ان لم تكن في الواقع أهمها على الاطلاق، بالنظر الى ثرائها الشديد من ناحية، وضخامة احتياطيها من النفط من ناحية أخرى. ولكن الملك فهد لاتتناسب أهميته مع أهمية الدولة التي يرأسها. لانستطيع أن نصف المجتمع السعودي بما وصفنا به المجتمع الكويتي. فالسعوديون، بعكس الكويتيين أغلبية في بلادهم، وكثيرون منهم يقومون بنشاط انتاجي. ومع ذلك فرض التاريخ السياسي لهذا الجزء من الجزيرة العربية على سكانه أسرة حاكمة تتسم بصفات نفسية جعلت تبعيتها للولايات المتحدة سمة ثابتة، يتكرر ظهورها في ملك بعد آخر، لم يشذ منهم الا الملك فيصل رحمه الله، ومن ثم جرى التخلص منه بسرعة.

الشخصية الرابعة هي شخصية الرئيس مبارك:

وتبعيته للولايات المتحدة تنبع من اعتبارات مختلفة تماما عن الاعتبارات التي دفعت الكويت أو السعودية الى الوقوع في التبعية. فالمصريين ليسوا أقلية في بلادهم، والجزء الاكبر من المصريين وان كانوا منخفضي الانتاجية، فهم على الاقل يشتغلون بأعمال منتجة والرئيس مبارك رجل مستقيم وجاد. مشكلة الرئيس مبارك أنه يجلس على رأس صفوة من علية القوم، تصرف الامور أحيانا، وتقدم له النصيحة أحيانا بما يتفق دائما مع مصلحة الولايات المتحدة، واسرائيل لان هذا هو مايتفق مع مصالحها الخاصة. ومع ذلك فالرئيس مبارك يصر دائما باخلاص في رأيي على أن سياسته ليست سياسة تابعة للولايات المتحدة، ولكن الحقيقة في رأيي هي عكس ذلك بالضبط.

الشخصية الأخيرة هي شخصية الملك حسين:

وهو شخصية غريبة تختلف عن الاربعة المتقدمين كلهم فلنلاحظ اولا أن مدة حكمه تفوق بكثير مدة حكم أي حاكم عربي حالي آخر. هو جالس على عرش الاردن منذ اكثر من ثلث قرن، عاصر خلاله عبد الناصر والسادات ومبارك، وعاصر من عهد العراق، العهد الملكي والشيوعي والبعثي بكافة انواعه، ومن ملوك السعودية عاصر سعود وفيصل وخالد وفهد.. وهكذا حتى اشتهر الملك حسين بالحنكة السياسية والالمعية وبالقدرة على المحافظة على عرشه في أشد الظروف صعوبة.

على الرغم من كل ذلك، بل وربما بسبب ذلك، لايتردد المرء في وصف النظام الملكي في الاردن بالتبعية، شأنه شأن غيره من النظم العربية، مع فارق واضح. فاذا كانت أي محاولة



للتمرد على التبعية للغرب في العراق، لابد أن تؤدى الى عزل الزعيم البطل عن الحكم، وأي محاولة للتمرد على التبعية في الكويت أو السعودية لابد أن تؤدى الى تغيير الاسرة الحاكمة، وفي مصر الى تغيير النظام، فان أي محاولة للتمرد على التبعية في الاردن لابد أن تؤدى الى زوال الدولة نفسها.

فالدولة الاردنية خلقت أساسا لأهداف بريطانية، ثم استمرت ودعمت لاهداف اسرائيلية وأمريكية وفيما عدا هذا فالدولة ليس لها أي مقومات الوجود المستقل، اقتصاديا او تاريخيا أو جغرافيا أو ثقافيا.

كان هذا الاستمرار في الوجود يتطلب سياسة تتسم بدرجة متناهية في الدقة، والميل يمينا أو يسارا مع كل تغير، مهما كان يسير، في اتجاه الرياح السياسية العربية. ولابد أن يشهد المرء للملك حسين بأنه قام بهذا الدور ببراعة متناهية، فكان يتصالح ويتخاصم مع هذا الزعيم العربي أو ذاك في اللحظة الملائمة بالضبط وبالدرجة الملائمة بالضبط: تخاصم وتصالح مع عبد الناصر والسادات، ومع حافظ الاسد، ومع صدام حسين، ومع عائلة الصباح وأسرة ابن سعود ليس بناء على مبدأ، ولاحتى لتحقيق مصالح اقتصادية للأردن في الاساس، بل دائما لتحقيق هدف واحد ليس هناك غيره: استمرار الاردن كدولة.

كان من الطبيعي أن ينقسم المثقفون العرب الى خمسة أقسام، كل قسم ينتصر لنوع من أنواع التبعية اذ أن الكفاءات والمواهب التي يتطلبها الانتصار لنوع من أنواع التبعية تختلف اختلافا شديدا عن المواهب التي تتطلبها الانواع الاخرى.

فالانتصار لتبعية صدام حسين مثلا، تتطلب درجة عالية من التقدمية أو على الأقل اجادة استخدام الفاظها، كما تتطلب فهما لمزايا القومية العربية والاشتراكية، ولدور البطل في التاريخ، بصرف النظر عما اذا كان هناك أي أمل في تحقيق الوحدة العربية أو الاشتراكية على يد صدام. المهم هو الكلام والحصول على جوائز صدام المختلفة وهدايا من سيارات المرسيدس.. الخ

أما التبعية على الطريقة الكويتية فانها تتطلب من المثقف الذى يقوم بخدمتها درجة معينة من التمسك بالاسلام، (لا يتطلبها النظام العراقي في معظم الاحيان) ولكن دون مبالغة في الجرعة الدينية، فاذا تعلق الأمر بكتابة مسلسلات تليفزيونية فلا مانع من درجة من الترفية ولكن دون اسفاف، ويشرط

أن ياتى الكلام خاليا من أى اشارة للاشتراكية أو القومية العربية.

أما التبعية على الطريقة السعودية فتتطلب مهارات أكثر ندرة، ولهذا لم يفز بالحظوة لدى السعوديين من المثقفين العرب الا عدد قليل جدا من الناس. فهى تتطلب معرفة لاحد لها بمعانى الفاظ القرآن الكريم. لاتطلبها لا العراق ولا الكويت، مع التركيز بوجه خاص على الالفاظ المتعلقة بعذاب القبر وأحداث يوم القيامة والاشكال المختلفة التى قد يتخذها الشيطان فى الحياة اليومية، ومع تجنب أى أشارة من قريب أو بعيد الى السياسة الخارجية او الداخلية، او الى أى شيئ يتعلق باسرائيل، او حتى عامة المسلمين فى السعودية نفسها، أقصى مايسمح به فى هذا الصدد هو الاشارة الى أحوال المسلمين فى الفلبين.

لن أفيض فى الكلام عن صفات المثقف المصرى الذى قرر الانتصار لسياسة الرئيس مبارك، فهى معروفة جيدا للقراء، واكتفى بالقول بأن تبعية المثقف المصرى للسلطة فى مصر هى أهون بكثير من غيرها، فهى لم تصل الى تأليه الحاكم بالدرجة التى وصلت اليها فى العراق، ولا الى الامتناع التام عن الكلام فى الموضوع، كما فى الكويت، ولا الى السخافات التى تقال فى استجداء النظام السعودى. والنفاق على الطريقة المصرية هو على أى حال فيه من الظرف وخفة الدم ماتفتقده الانظمة الأخرى، اذ أن كلامن المنافق (بكسر الفاء) والمنافق (بفتح الفاء) فى مصر، لايأخذ الآخر مأخذ الجد، وكلاهما يعرف أن الكلام غير صحيح وأنه أشبه بما يصدر عن المغنى فى الأفراح الذى يشيد بجمال العروس ويشبهها بالقمر، وهو يعرف وهى تعرف، والمدعون جميعا يعرفون أنها دميمة للغاية.

الشيق هو أن نلاحظ مايتطلبه الحصول على رضا النظام الاردنى، فالمثقف هنا عليه أن يسلك طريقا بالغ الدقة، ويراعى الكثير من التوازنات، كتلك التى يراعيها النظام الاردنى نفسه. فكل الموضوعات مسموح بها، ولكن فى حدود معينة لا يصح تجاوزها. لا مانع من الكلام عن القومية العربية، أو اسرائيل، أو حتى الاشتراكية، بشرط أن يظل الكلام أكاديميا، وبعيدا عن شئون السياسة الجارية، وعن نقد أى حكومة عربية بالذات. يمكن الكلام عن الماضى البعيد، والأفضل منه الكلام عن المستقبل الأبعد، كالحديث عن حالة التعليم فى البلاد العربية فى سنة ٢١٥٠، ولكن يستحسن تجنب الكلام عن حالة العرب الآن، اذ أن هذا قد يعرض دولة الاردن لمشاكل هى فى غنى عنها.

هكذا نرى أن المثقف العربى كان فى وضع لايحسد عليه فى أول أغسطس ١٩٩٠، ومن ثم فانه، عندما قام الرئيس صدام حسين بغزو الكويت، لم يكن لدى الرئيس العراقى مايخشاه من المثقف العربى، فقد خبر الرئيس العراقى المثقفين العرب وعرفهم خير المعرفة، كما لم يكن أيضا لدى الرئيس بوش مايخشاه منهم.

والذى حدث من المثقفين العرب كان لابد أن نتوقعه. فانتصر البعض لصدام. والبعض للشيخ جابر. والبعض للملك فهد... الخ، استمرار النفس المواقف السابقة، مع بعض التعديلات البسيطة: فمثلا هناك بعض اليساريين الذين رأوا من المناسب الانضمام لصفوف الشيخ جابر الاحمد لان اليسار بدا وكأنه لم يعد له مستقبل. هناك بعض المثقفين الذين بالغوا مبالغة مقززة فى تأييد الغزو الامريكى للسعودية ليس فقط لأن هذا هو الموقف المصرى الرسمى، ولكنهم هم ايضا قد أصابهم التعب، أولان فرص اقتناص المزيد من أموال السعودية يسيل لها أى لعاب.

ومع ذلك فانى لاأريد أن ابالغ: فهناك أولا كثير من المثقفين العرب الذين أيدوا هذا الموقف اوذاك بناء على اقتناع حقيقى. هناك وبلاشك من أيد صدام حسين عن اقتناع، وان كنت أعتقد أن هؤلاء على خطأ تام.اذ أننى ارى انه ينفذ مخططا أمريكيا موضوعا سلفا، عن علم به أو عن غير علم تحقيقا لاهداف لن اخوض فيها هنا وهناك من أيد الرئيس مبارك عن اقتناع او بناء على شعور تعاطف حقيقى مع مأساة الكويتيين وهى مأساة حقيقية ليس لها أى مبرر أخلاقى، ويجب الا نهون من أمرها مهما كان انتقادنا للنظام الكويتى نفسه.

هناك ثانيا كثيرون جدا من المثقفين، ممن لم يبيعوا رأيهم لأحد، وعددهم أكبر بكثير من المثقفين الذين باعوا أنفسهم، انهم بالضرورة، وان كانوا أكثر عددا بكثير، لايلفتون الانتباه بنفس الدرجة، وذلك لسببين: الاول بديهى، وهو أن من لايبيع نفسه لوسائل الاعلام لاتتحدث عنه، وسائل الاعلام، والثانى أن الرائحة الكريهة هى التى تزكم الانوف. وقد يبدو غريبا مع ذلك أن هؤلاء الآلاف المؤلفه من المثقفين الشرفاء لازالوا منخفضى الدخل والمرتبات بالرغم من صعوبة الدور الذى يقومون به، فمن أصعب الأمور، فيما يبدو لى أن تكتب مقالا لايرضى لا صدام ولا الشيخ جابر ولا الملك فهد ولا الرئيس مبارك ولا الملك حسين. ربما كان تفسير ذلك أن الطلب هنا أهم من العرض. فعلى الرغم من صعوبة المهمة فانه اذا لم يكن هناك أحد يطلبها وعلى استعداد لدفع ثمن لها فانها ستظل بائرة فى الاسواق.

ولكن حتى فيما يتعلق بالمثقفين الذين سايروا هذا الاتجاه أو ذاك دون اقتناع كامل بصحته، علينا بالطبع أن ننتقدهم، ولكن علينا، فيما أعتقد، أن نحذر من المبالغة فى القسوة عليهم، وذلك لعدة أسباب، منها أننا نعيش فى زمن بالغ القسوة: من انعدام الرؤية وانحسار القوى التقدمية، وعدم ظهور بديل فكرى واضح، فضلا عن التضخم الجامح الذى أذل أعناق الرجال. والمشكلة على أى حال ليست فى المثقفين العرب وحدهم- بل وفى مثقفى العالم بأسره. ولا أظن أن أحدا يحب أن يتكرر ماحدث لمثقفين عظام مثل صلاح جاهين وصلاح عبد الصبور. وعلى أى حال، فمن كان منابلا خطيئة فليرم الآخرين بحجر.

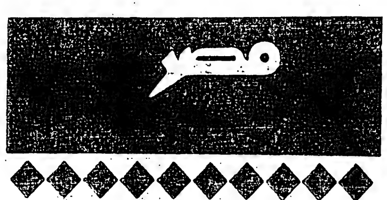
نعم ننتقد المداهنة والكلام بما يخالف الضمير، ولكن علينا الحذر من المبالغة فى الاعجاب بالنفس والقسوة على الآخرين.

ان وضع المثقف العربى اليوم محزن بالطبع، ولكن حال المثقف العربى ليس أسوا من حال رجل السياسة أو رجل الجيش مثلا. والحزن على أى حال ليس جديدا، بل هو قديم. ربما كان الجرح قد نُكئ من جديد، عندما حدثت نكبة الكويت،ولكن الجرح نفسه قديم وعميق، ولم يكن حتى قد التام بعد عندما حدث غزو العراق للكويت. وربما أدت نكبة الخليج الى زيادة الجرح عمقا، بل وربما تلوثا، وربما كانت هى القشة التى قصمت ظهر البعير، ولكن هذا البعير الذى قصم ظهره هو جيلنا فقط، من المثقفين والسياسيين، وهو جيل كان قد عفا عليه الزمن بالفعل، حتى قبل نكبة الكويت.

نحن جيل انهد كيانه فى الستينات بحرب ١٩٦٧، وتحطمت معنوياته فى السبعينات، بخيانات السادات، وذهب التضخم والذل لأمريكا بالبقية الباقية من طاقته فى الثمانينات.

والأمل كان على أى حال، ولايزال، معقودا على جيل جديد من المثقفين والسياسيين: لاينسى شيئا، ولايغفر شيئا. ويفهم كل شئ.





٨ سنوات ويختفى من مصر القطاع العام

محمود الخضرى

انتهت المناقشات فى الحكومة حول قانون القطاع العام الجديد وإحلال الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام بعرض المشروع بالكامل على مجلس الشعب فى دورته الجديدة بعد الانتخابات التى جرت مرحلتها أول أمس (٢٩ نوفمبر).

كلف المهندس «محمد عبد الوهاب» وزير الصناعة بفتح حوار حول مشروع القانون وشكل الشركات القابضة على النقابات والمنظمات الشعبية العمالية، وقطاعات الأعمال مثل جمعية رجال الأعمال واتحادات الغرف التجارية والصناعية.

فشلت محاولات الحكومة على مدى شهرين لاصدار قانون القطاع العام الجديد بقرار جمهورى دون طرحه للنقاش مع الهيئات والشركات المعنية به. واجه هذا الاتجاه اعتراضات واسعه من جانب عدد من الوزراء التى تضم وزاراتهم شركات عامه ضمن هيئاتها كما انتقد المشروع رئيس اتحاد عمال مصر «أحمد العماوى» لعدم وجود اشارة مباشرة أو غير مباشرة عن مشاركة العمال والنقابات فى ادارة الشركات القابضة الجديدة، التى ستحل محل هيئات القطاع العام..

كانت الحكومة قد شكلت لجنة من «د. كمال الجنزورى» نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط و«د. عاطف عبيد» وزير شئون مجلس الوزراء «ود. موريس مكرم الله» وزير التعاون الدولى، «وفؤاد سلطان» وزير السياحة، وعدد من رجال الأعمال وأعضاء أمانة الحزب الوطنى الحاكم... لوضع مشروع قانون القطاع العام الجديد، بدلا من قانون القطاع العام، رقم ٤٧ لسنة ١٩٨، وذلك فى اطار خطة الحكومة مع البنك الدولى لالغاء القطاع العام والوصول به الى قطاع أعمال متكامل... على ان تتلو تلك الخطوة خطوة أخرى تتضمن تعديل القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قانون مشروعات المساهمة).. ثم تأتى الرحلة الثالثة التى تتضمن ضم قانون القطاع العام المزمع اصدارة قريبا، وقانون الشركات المساهمة وقانون الشركات الاستثمارية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.. بحيث يصدر قانون جديد يتضمن كل هذه القوانين.

يخضع لقوى السوق والاستثمار الحر... والغاء دور القطاع العام فى مصر بشكل نهائى.

وجرت مناقشات اللجنة الوزارية الرباعية لمدة شهرين فى سرية تامة ودون مشاركة من الوزارات المعنية أو المسئولين فيها الامر الذى آدى الى قيام عدد من رؤساء الشركات العامه فى والتموين والصناعة والاسكان بطلب توضيحات من وزرائهم عما يجرى وعن شكل قانون القطاع العام وكانت المفاجأة ان الرد من جانب الوزراء جاء بأنهم مثلهم تماما لايعلمون شيئا عن المناقشات.. والمعلومات المتوفرة لديهم لاتتعدى المعلومات المتداولة فى الصحف...

وقال رئيس هيئة صناعية كبيرة فى اجتماعه مع الوزير المختص أن مايجرى أمر بالغ الخطورة، فالحكومة تتعامل معنا «كخيالات مآته» وتبيع مالاتملكه دون

إستشاره القائمين على القطاع العام..

وجرت دعوة تبناها بعض قادة القطاع العام ،لتقديم إستقالات جماعية بعد تجاهلهم فى خطة تطوير القطاع العام... وكان لهذا الموقف تأثيره فى إعاده تشكيل لجان تطوير القطاع العام..فقد تم اشراك المهندس أحمد صالح وكيل أول وزارة الصناعة فى اللجنة ممثلاً عن الصناعة، والمهندس مصطفى رزق وكيل أول وزارة الاسكان عن شركات القطاع العام بالتعمير والاسكان.. ود. أحمد عبد الغفار عن وزارة التموين.

وعقدت اللجنة اجتماعا لبحث تفاصيل المشروع بالكامل.. وأخطر د. عاطف عبيد المجتمعين بأن الحكومة التزمت مع البنك الدولى بتطبيق نظام الشركات القابضة كبديل للهيئات، وذلك فى اطار خطة اصلاح القطاع العام... وتضمن الاتفاق مع البنك الدولى.. الوصول بالقطاع العام للتحرر الكامل من قيود الدوله السعرية والادارية خلال فترة لاتتجاوز ثلاث سنوات.. والوصول بالقطاع العام لاقتصاد السوق «خطة واستثمارا وتسويقا» خلال ذات الفترة.. وبمعنى أدق يستهدف المشروع التعامل مع القطاع العام كقطاع أعمال.. مع الحريه الكاملة فى الادارة واختيار وسائل الاستثمار والتوسعات المناسبة بكل شركه.. حتى لو وصل الأمر لوقف منتج معين.

وتضمن المشروع الذى عرضه د. عاطف عبيد وضع لوائح منفصلة لكل شركه على حسب طبيعة عملها... والغاء صيغة اللائحة الواحدة لجميع الشركات .. على ان يكون العمل بالتعاقد من خلال مسابقة يدخل فيها كل من يرى فى نفسه الكفاءة الادارية... ودون الارتباط بكونه يعمل فى ذات القطاع من عدمه... فمعيار الاداره هو المعيار الوحيد

قال الجنزورى وعاطف عبيد: الحكومة التزمت مع البنك الدولى ولاتراجع

لقبول التعاقد مع المدير ورئيس الشركه الجديد... واشترط مشروع القانون- بعد التعديلات التى طلبها ممثلو الوزارات- أن يكون التعاقد محدود المدة بما لايتجاوز (٢ او ٣) سنوات ومنح الوزير المختص فسخ العقد فى حالة فشل رئيس الشركة فى تحقيق معدلات الانتاج المناسبة، وتحقيق خسائر مع تنحية مجلس الادارة بكامل أعضائه.

ومن شروط التعاقد مع رؤساء الشركات القابضة، أن يكون الاجر بنسبة من الأرباح والانتاج فوق مستوى محدد.... وأن يختار رئيس الشركة القابضة مديرى الشركات التى تقع تحت رئاسته.

وبخصوص وضع العاملين فقد حدد مشروع قانون القطاع العام الجديد والشركات القابضة... أن يتاح للعاملين تملك أسهم شركاتهم بما لايتجاوز ٥٠٪ من قيمة رأسمال الشركة.... وذلك فى مدة لاتتجاوز ٨ سنوات من بداية العمل بالقانون الجديد... ومنح العاملين ١٠٪ من اجمالى الارباح سنويا بشرط تحقيق الشركة أرباحا قابلة للتوزيع.. والغاء النظام السابق الذى كان يتيح لرئيس الهيئة او وزير الصناعة صرف أرباح للعاملين بشركة ما ،رغم عدم تحقيقها ارباحا ... وتضمن المشروع ربط الاجر والحافز بالانتاج دون حد أقصى..

نقاط الخلاف

وكانت نقاط الخلاف بين مشروع اللجنة ووزراء الصناعة والاسكان والتموين حول عدد الشركات القابضة التى ستحل محل الهيئات ودور الوزراء مستقبلا فالمشروع كان يرى تحويل جميع هيئات القطاع العام فى الصناعة والاسكان والتموين الى ٧ شركات قابضة فقط... ثلاثة فى الصناعة واثنتان فى الاسكان واثنتان فى التموين.. وأن يتم تعيين وزير جديد يكون مسئولا عن القطاع العام كله ويكون حلقة اتصال بين الشركات القابضة ومجلس الوزراء... ودون تدخله فى شئون الشركات.. ولم يتعرض المشروع لوضع الوزراء مع هذا النظام الجديد وبعد اعتراضات من جانب وزارات الصناعة والاسكان والتموين... تم التوصل الى احلال شركات قابضة بنفس عدد الهيئات العامه بكل وزاره، على أن تقوم كل جهة باختيار مجموعة الشركات التى يمكن ضمها فى شركة قابضة واحده... وتم اسناد مسئولية الاشراف على كل قطاع الى الوزير المختص... بشرط أن يكون دوره مقصورا فقط على التنسيق بين القطاعات، وحل المشاكل السياسية... وعرض

لجنة سرية ناقشت المشروع لمدة شهرين.. وكشفت أعمالها بعد احتجاج الوزراء المعنيين

تهديد من قادة القطاع العام بالاستقالة الجماعية

السياسات العامة دون التدخل فى شئون ادارة الشركة الداخلية.. وإلغاء رئاسة الوزير للجمعية العمومية للشركه.

أما عن تمثيل العاملين فى مجالس ادارة الشركات القابضة فلم تطرح للنقاش بشكل واسع.. فلم يتقدم سوى رئيس اتحاد العمال «بورقة» تتضمن استفسارا عن وضع العاملين فى النظام الجديد... ولم يرد عليها أحد.. وجرت مناقشات انتهت الى أن الدستور يوجب تمثيل العاملون فى مجالس الادارات.. كما أن الجمعية العمومية للمساهمين الجدد سيكون من بينهم العاملين... الغريب أن التنظيمات العمالية.. لم تتحرك ولم تسأل بشكل مباشر عما يجرى.. ولم يتعد الأمر سوى محاولات فردية... ربما لاتسفر عن شئ.

فالمشكلة مازالت قائمة والوقت يمر رغم أن شهر مارس القادم تم تحديده، لمناقشة المشروع واقراره من مجلس الشعب...

العُنف

حصاد العنف في ١٠ سنوات
١٩٠ قتيلا، ٦٠ ألف معتقل، ٥ وزراء للداخلية

هشام مبارك

فى اكتوبر ١٩٨١ اغتيل السادات وعدد من مرافقيه فى العرض العسكرى وفى اكتوبر ١٩٩٠ اغتيل د. رفعت الحجموب و (٥) من قوة حراسته وبين هذين التاريخين سقط أكثر من ١٩٠ قتيلا من الجماعات المتطرفة واعتقل أكثر من (٦٠) ألف شخص وتولى وزارة الداخلية (٥) وزراء بدءا من النبوى اسماعيل مرورا بحسن ابو باشا واحمد رشدى وزكى بدر انتهاء بعبد الحليم موسى، صرحوا جميعا بأنهم ينوون القضاء على هذه الجماعات ولو بالعنف «فلا بد من اقتلاع جذور الأرهاب»، و«العنف لايردعه ألا العنف» «الضرب فى المليان وفى سويداء القلب»، واخيرا تصريح وزير الداخلية الحالى عقب القبض على قتله المحجوب «لن نكتفى هذه المرة بتطهير الخراج ولكن سنفصرام القيح».

ومع ذلك لاتزال هذه الجماعات منتشرة ولايزال العنف مستمرا.

فأين يكمن الخطأ..؟

وهذا التحقيق يصحبكم فى جولة تاريخية عمرها يقترب من عقد كامل ليلقى الضوء على نشأة التطرف وتطوره ويعرض وقائع العنف المتبادل بين الدولة وهذه الجماعات.

فى البدء كان السادات

فى بداية السبعينات وعلى آثر نمو الحركة الطلابية البازغة بقيادة الطلاب اليساريين اصدر السادات توجيهاته لانشاء جماعات متطرفة ترتدى لباس الدين لمواجهة هؤلاء الطلاب، وعلى الفور بادر محمد عثمان واسماعيل حامد محمود، مسئولا الاتصال للوجهين البحرى والقبلى فى الاتحاد الاشتراكى انذاك، بالالتقاء مع عدد من الطلبة النازحين من الاقاليم وخاصة الصعيد، واتفقا على اسلوب مواجهة الطلاب اليساريين باستخدام المدىّ والقبضات الحديدية فى فض تجمعاتهم فى الجامعة بعد ان يتخندقوا فى اسر لها طابع دينى مثل.. «جماعة شباب محمد» و«الجماعة الدينية» وغيرهما. ثم يتصادموا مع الطلبة اليسارين بزعم انهم ملاحدة وليبدوا الصراع فى الجامعةو بين مسلمين وشيوعين ليسهل القضاء عليهم.

يقول حسن ابو باشا فى مذكراته. «كانت الخطوة الاولى التى اتخذها السادات بعد صدامه مع مجموعة مراكز القوى هى اعطاء الضوء الاخضر لتشكيل مايسمى بالجماعات الاسلامية فى الجامعات، لقد لجأ الى هذه الخطوة لكى يحقق توازنا على الساحة السياسية فى مواجهة التيار الماركسى..»

وهكذا او بقرار من السادات تحولت الدولة واجهزتها الى «فتوة» لايختلف كثيرا عن اقرانه فى الازقة والحوارى فى الزمن الغابر، سوى فى ترفعه عن القيام بمثل هذه الاعمال الصغيرة، فيستأجرلها عددا من الصبيان» سلحهم بأسلحة بيضاء ووضع لهم خطط الهجوم مقابل مبلغ مالى..

يعترف احد هؤلاء الصبية قائلا: «اتصلنا بالمباحث وبأمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى وبعدد كبير من المسئولين وفى احدى هذه الزيارات عرض عليهم الأمين العام للجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكى استعداده لوضع مبلغ مائة مليون ونصف من الجنيهات تحت تصرفهم لمقاومة الشيوعين فى الجامعة» وائل عثمان- اسرار الحركة الطلابية ٦٨/١٩٧٥»

اعداؤنا.. الدولة والشيوعيون

ومنذ هذه اللحظة ارتضت الدولة بأن يستخدم بعض الافراد سنج وخناجر وغيره فى ضرب عدد من الطلاب، كل هذا يتم باتفاق معها!!

لكن ماذا يمنع ان تتحول هذه الأسلحة البيضاء الى أسلحة نارية؟ وبدلاً من ان يكون العدو واحدا هو الشيوعين، يصبح اثنين الدولة والشيوعين..؟ هكذا فكر عدد من عناصر هذه الجماعات داخل الجامعة، وسرعان مادبت الانشقاقات فى تلك الجماعات التى أنشأتها الدولة ومن خلالها تشكل مجرى جديد..

يقول د. رفعت سيد احمد: فى عام ١٩٧٣ أنشأ شخص يدعى «علوى مصطفى» وآخرين تنظيما جديدا أسمى بالجهاد وانضم اليه الملازم «عصام القمرى» الذى اصبح فيما بعد من ابرز واخطر عناصر جماعة الجهاد الذى اغتال السادات. وفى عام ١٩٧٥ أنشأ وكيل نيابة ذو اتجاهات اسلامية يدعى «يحيى هاشم» تنظيما ضم حوالى (٣٠٠) عضو من الاسكندرية حاول بهم اقتحام السجن الموجود به الدكتور «صالح سرية» وزملاءه الذى سبق وان انشأ حزب التحرير الاسلامى الذى قام بعملية الفنية العسكرية، وقتل فى الاشتباك «يحيى هاشم» وفى عام ١٩٧٧ ظهر للوجود تنظيم التكفير والهجرة «لشكرى مصطفى» الذى اغتال وزير الاوقاف الشيخ الذهبى. وفى ١٩٧٧ تكونت جماعة «الجهاد الاسلامى» من ثلاث مجموعات، الاولى بقيادة محمد عبد السلام وعبود الزمر، والثانية بالوجه القبلى بزعامة امراء الجماعة الاسلامية فى الصعيد «ناجح ابراهيم وكرم زهدى وفؤاد الدواليبى»، الثالثة بقيادة «سالم الرحال» الاردنى الجنسية وتولى «كمال السعيد حبيب» القيادة خلفا له بعد ترحليه الى الاردن وانضم اليهم الرائد «عصام القمرى»..

وهم السياسة الامنية

هذه التنظيمات جميعها، شكل اعضاء الجماعة الاسلامية الذين تربوا فى احضان السلطة فى بداية السبعينات اغلب عناصرها وقياداتها.. يقول حسن ابو باشا: أصبحت الجماعة الاسلامية- التى انشأها السادات هى

المفرخة التي يتنافس على استقطاب عناصرها جميع التنظيمات الدينية المتطرفة وتطورت الامور لكى تصبح هذه الجماعات هى اداة جميع التنظميات على المستوى القاعدى فى الجامعات وخارجها فى المحافظات».

ولم يدرك السادات خطورة مافعله بفتح الباب على مصراعيه لهذا التيار وتشيكلاته العسكرية، ألا فى المنصة بتاريخ ١٦ أكتوبر عندما انهمر الرصاص عليه من كل جانب وليدفع حياته ثمنا لهذا الخطأ..

وبعد اغتيال السادات سنحت فرصة تاريخية للدولة واجهزتها لعلاج المشكلة، لكن تكرر الخطأ بشكل مختلف.. فالدولة توهمت بأن نشأة هذه الجماعة كان لضرورات امنية. ومن ثم فأن المواجهة لابد ان تكون بأساليب امنية ايضا..

ولم تدرك انها لم تنشأ فحسب هذه الجماعات. بل قيما وفكرا واسلوبا فى التعامل مع المعارضين تفاعلت وامتدت فى التربة المصرية للتفاعل مع مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

فعقب عملية الاغتيال انطلقت اجهزة الامن في حملات مسعورة لتقبض ليس فقط على عناصر الجهاد بل على كل من تحوم كل حوله شبهات فبلغ عدد المعتقلين فى ايام قليله أكثر من (٥) آلاف زج بهم فى سجون واختلط الحابل بالنابل والمتهم والبرىء، واصبح التعذيب عملاً روتينياً ويمارس على نطاق واسع على الجميع دون تفرقة. وتصورت اجهزة الامن خطأ بأن هذه الاساليب كافية للقضاء على التطرف وعناصره، وزاد من هذا الوهم انه خلال عام ٨٢، ١٩٨٣ لم ترد اية احداث عنف على الاطلاق وشهدعاما ٨٤ , ١٩٨٥ احداث عنف محدودة تكاد لاتذكر. لكن هذا الوهم سرعان ماتبدد تحت طلقات رصاص هذه الجماعات التى عادت للظهور مرة اخرى. فلم يكن سكونها طوال هذه الفترة دليلا على موتها، بل مهلة من الوقت لتربية وتدريب الصف الثانى من الكادر بعد ان قُتل وسُجن قيادات الصف الاول محمد عبد السلام، وكرم زهدى وعبود الزمر وغيرهم.. باختصار لم تكن هذه الفترة سوى السكون الذى يسبق العاصفة..

العنف فى المدن

فوفقا للدراسات المنشورة وقعت ٩٣ مظاهرة واحداث شغب واشتباكات مع الشرطة خلال سنوات ٨٦ , ٨٧ , ١٩٨٨ «تقرير الاهرام الاستراتيجى عام ١٩٨٩ »وبلغ نصيب الجماعات المتطرفة منها ٩٠٪ تقريبا. ولم تكن هذه الوقائع كافية لتنبيه اجهزة الامن، بل استمرت فى ذات السياسة الامنية الفاشلة لتزداد المشكلة تفاقما.. وبحلول عام ١٩٨٧ بدأ يعود مسلسل الاغتيالات وعلى يد ذات التنظيمات، فتعرض كل من حسن ابوباشا (٦/٥/٨٧) والنبوى اسماعيل (٨/١٢) لمحاولة اغتيال فاشلة، كذلك الصحفى مكرم محمد احمد (٦/٣٠) وكان حق الامتياز لاعتقالات عام ١٩٨٧ تنظيم منشق عن الجهاد عرف باسم «الناجون من النار».. وركبت الدولة رأسها وفوضت اجهزة الامن لتولى ذات القضية التى فشلت فيها من قبل مرارا وكررت نفس الاساليب، فانطلقت حملة الاعتقالات بلغت نحو ٢٥٠٠ معتقل فضلا عن التعذيب كأمر اعتيادى ومرافق للاعتقال. وللحق فأن اجهزة الامن ابتدعت اساليب جديدة كأضافة لأساليبها العتيقة، تمثلت فى اختطاف الرهائن من أهالى المطلوب اعتقالهم الهاربين وبلغوا نحو (٤٠٠) رهينة وفقا لبيان صادر عن نقابة المحامين. والاسلوب الثانى هو «التلفيق بغباء». فعقب هذه الحملات الواسعة النطاق من اعتقال وتعذيب وبحث وتحرى، شاهد المواطنون وزير الداخليلة زكى بدر يمشى فى خيلاء يذهو بنفسه، معلنا امام مجلس الشعب الموقر بأن اجهزة الامن بعد جهد عظيم ومشكور استطاعت القبض على الجناة الذين ارتكبوا عمليات الاغتيال وهم «فاروق عاشور ومجدى غريب ومحمد البحيرى» وايضا ضبطت اجهزة الأمن السلاح المستخدم. وجاء تقرير المعمل الجنائى- ادارة تابعة لقسم التلفيق الفنى بالوازرة- ليؤكد انه بمضاهاة بصمات الجناة مع البصمات المرفوعة من مسرح الجريمة فى اغتيال حسن ابو باشا- تطابقت مع



بصحة المتهم فارق عاشور. كما تطابقت اعتراف المتهمين بارتكابهم لمحاولات الاغتيال. وبعد (٥) شهور وبعد ان شبع المتهمون الثلاث الاوائل تعذيب واعتقال اعلنت ذات الاجهزة وذات الوزير نبأ القبض على الجناة الحقيقين وأفرج عن المتهمين «الزور» بعد ان كاد يطولهم حبل المشنقة.

ومع استمرار الاجهزة فى اتباع ذات السياسة الامنية الفاشلة والتى تتلخص فى ركن القانون على الرف، وارتفعت معدلات العنف. فخلال عام ١٩٨٨ قامت الجماعة الاسلامية ب ١٦ مظاهرة و (٥) احداث شغب استخدمت فيها القنابل والاسلحة البيضاء واشتبكت مع الشرطة فى (٩) منها وسقط قتلى وجرحى.

وفى عام ١٩٨٩ قامت ب ١٩ مظاهرة و (٣) احداث شغب كبرى واشتبكت مع الشرطة فى (١٤) منها فى مصادمات دموية، واعلنت الاجهزة الامنية عن أكتشافها لخمسة مخابئ اسلحة للجماعات واعتقلت (٨٠٠٠) آلاف معتقل «تقرير منظمة العفو عن عام ١٩٨٩». واتخذ عنف الجماعات هذا العام منحى جديدا حيث قامت بهجوم بالقنابل والاسلحة وغيرها، على هيئات للشرطة مثل مبنى الأدلة الجنائية بالمنيا والفيوم ومديرية الامن بالقاهرة ومكتب مباحث امن الدولة بشبرا وقسم الساحل «تقرير الاهرام عن عام ١٩٨٩»

وفى عام ١٩٩٠ قامت الجماعات الاسلامية ب (٢٠) مظاهرة واحداث شغب واشتبكت مع الشرطة فى (١٤) من هذه الاحداث، واعلنت اجهزة الامن عن اكتشافها مخبىء اسلحة للجماعات فى العمرانية كما اغتالت (٦) من الشرطة، حيث قتل مخبر سرى بالمنيا والمساعد شرطة «كمال متولى» حارس كنيسه العذراء والخفير «محمد حامد» بالفيوم، وقتلت مخبر بديروط، كما قتل المقدم «عصام شمس» من مباحث شرطة عين شمس. وفى أكتوبر الماضى اغتيل (٦) من بينهم د. رفعت المحجوب. كما قامت بمحاولات فاشلة لقتل جندى فى المعادى واخر فى المهندسين، واعتدت بالسنج والقنابل على اتوبيس كان يقل (١٤) ضابطا.

اساليب جديدة

وعلى الجانب الاخر قامت اجهزة الامن بإدخال تعديلات على أساليبها الامنية، فابتدعت اسلوب الاعتقال المتكرر ومقتضاه يمضى المعتقل فترات طويلة قد تصل ألى أكثر من عام رغم صدور الاحكام القضائية بالافراج عنه وذلك عن طريق اصدارها قرارت اعتقال جديدة. وبهذا الاسلوب استمر احتجاز (١٥٠) معتقل لفترة تراوحت ما بين ١٠-١٨ شهور، مما دفع عددا من المعتقلين الى الهروب ومن بينهم «طلعت فؤاد قاسم» صفوت عبد الغنى» و «حمدى الكيكى» و «بركات هريدى». ومع حياة الهروب والتخفى لايجد هؤلاء شيئا سوى التخطيط لاعمال عنف بهدف الانتقام..

والاسلوب الثانى هو اقتحام المساجد وتجمعات لهذه الجماعات باطلاق القنابل والاسلحة النارية عليهم. فقد اقتحمت اجهزة الامن اكثر من (٥٠) مسجد فى الفترة من ٨٦- ٩٠ ويبدو ان هذه الاجهزة تعمدت فى عمليات الاقتحام استخدام أكبر قدر ممكن من العنف. ففى مسجد «السايح» اسفر الاقتحام عن مصرع (٤) على الاقل فى يونيو قتلوا فى عمليات اقتحام مسابهه خلال الـ٥فترة من ٨١- ٩٠.

والاسلوب الثالث مقتبس من دول امريكا اللاتينية فى إطار الخبرات المتبادلة بين اجهزة الامن فى بلدان العالم الثالث، وهو اسلوب التصفيه الجسدية. فقد اغتيل «ماجد المطيفى» من قيادات الصف الاول فى الجهاد بشارع الاسعاف فى ١٩٨٩، كما اغتيل ايضا «احمد كامل» المسئول عن الجماعة الاسلامية بعين شمس فى مطلع هذا العام، وفى ٣ سبتمبر الماضى اغتيل احد اهم قيادات الجماعة فى الهرم على طريق «الكابوى» الامريكى باستخدام اسلحة كاتمة للصوت وهو «د. علاء محيى الدين» المتحدث الرسمى بأسم الجماعة الاسلامية بمصر. ويبدو ان موجة الاغتيالات والتصفية ازعجت دوائر حقوق الانسان، مما دفع المنظمة المصرية لحقوق الانسان لان تصدر بيانا عن اغتيال د. علاء محيى الدين بعنوان «شكوك حول اغتيال معارض سياسى بارز على يد رجال الامن..»

حوار بين زعماء المشكلة

هكذا استمر مسلسل العنف المتبادل، واجهزة الامن لاتزال مصرة على أن سياسة امنية قوامها الاعتقال المتكرر والتعذيب والتصفية الجسدية قادرة على وأد التطرف، لكن الواقع يخبىء على العكس تماما بأن مثل هذه السياسات يساعد على نمو هذه الجماعات. ودعونا لنأخذ مقتطف من مقال د. علاء محيى الدين نشرته احد الجرائد الحزبية ردا على حوار لوزير الداخلية السابق «زكى بدر» قال فيه انه اعاد للشرطة هيبتها واعرب عن رضاه وعدم ندمه على سياسته الامنية تجاه الجماعة الاسلامية فقال د. علاء فى مقاله: «.. ما الذى ينتظر من شاب تقتحم عليه الشرطة شقته.. وماذا ينتظر من شاب تعتقله المباحث عاما او عامين بدلا من شهر او شهرين ويتعرض لابشع صور التعذيب.. فهل



يلام اذا قاوم هذا الوضع.. وماذا ينتظر من شاب تختطف الشرطة امه واباه كرهينه.. هل يحل هذا الموضوع الصدام المروع ويضيف: «انَ الجماعة الاسلامية تعتقد انها إستفادت من عهده- زكى بدر- مالم تستفده من عهد وزير اخر. فانتشرت فى عهده وانتقلت دعوتها من الصعيد الى القاهرة وجميع محافظات الوجه البحرى، وساعدت ممارسات زكى بدر فى تخريج الاف من الاعتقال والتعذيب.. وكسرت الجماعة فى عهده حاجز الاعتقال والتعذيب وانتشر فكرها فلا يوجد احد لم يسمع عن كفر الحاكم المبدل لشرع الله وجواز تغيير المنكر.. ايضا برزت الجماعة فى عهده اعلاميا وحركيا كقوة مؤثرة فاعلة لها وزنها وثقلها..» «الحقيقة ٧/٧/٩٠»

حُقا لقد ادت سياسة الدولة واجزة الامن الى كافة النتائج التى ساقها د. علاء فى مقاله.. ولم تأتى بثمارها كما كانت تتوقع الدولة بأنها بذلك ستقضى على التطرف والعنف.

ويعود فشل الدولة فى جانب منه الى تركيزها على الاساليب الامنية فى مواجهة هذا الفكر وهى بدورها اساليب باليه وفاشلة فضلا عن الانتهاكات العديدة لابسط مبادىء حقوق الانسان والجانب الثانى أن الدولة عندما حاولت أن ترى مشكلة التطرف فى سياق اخر غير امنى ركزت على اسلوب الحوار مع هذه الجماعات.

فالدولة هدفت من الحوار الى تصحيح أفكار هذه الجماعات وشبابها، فعمدت الى إقامة النودات واللقاءات فى السجن معهم كما توسعت فى قوافل الدعوة التى تجوب المحافظات لشرح تعاليم السلام. لكنها محاولات لن تسفر عن شىء. فمن الصعب ان يكون هناك حوار ايجابى واحد اطراف الحوار مقيدة حريته والاخر من علماء الدين المشكوك فى ولاءهم للسلطة فمثلا عقب بيان اصدره علماء الآزهر والشيخ متولى الشعراوى فى عام ١٩٨٩ اوضحوا فيه موقف الدين من العنف واكدوا على أن «الاسلام يرفض اللجوء الى العنف والاكراه واستباحة حقوق الاخرين باسم الدين»، رد د. عمر عبد الرحمن قائلا: «.. ان الجماعة ترفض البيان جملة وتفصيلا وانها لن تعمل باى حرف منه» ووصف هؤلاء العلماء بانهم «علماء السلطة».

الاتفاقيات السرية

لكن الطريف حقا ان الدولة احيانا ماتتخذ سياسة اخرى للتعامل مع الجماعات المتطرفة وهو اسلوب التفاوض السرى ويقول «د. محمد سيد سعيد» الخبير بمركز الاهرام الاستراتيجى، ان هناك فترات تبدو فيها الدولة وكأنها بدون سياسة على الاطلاق واثناءها لاتتسامح الدولة وفقط مع انشطة الجماعات المتطرفة وفقط بعد المواجهات العنيفة معها دون التقيد ألا بالحدود الدنيا من الضوابط القانونية، بل انها تتفاوض مع الجماعات حول تأمين مناطق معينه وفى الحالتين لاتتصرف الدولة باعتبارها دولة حقيقية انما باعتبارها عصابة مسلحة!..

وهناك وقائع عديدة تؤيد ماذهب اليه د. محمد، نوردها هنا وهى تبين ان الدولة تعيش حالة انفصام فى الشخصية. فبينما تصدع رؤسنا ليل نهار باخطار التطرف تتفاوض مع جماعات التطرف سرا وترتضى بأن تتقاسم معهم بعض سلطاتها فى بعض القرى والمناطق، تطبق فيها الجماعات قانونها الخاص وتحرم وتحلل ماتراه هى، كل ذلك مقابل ان تلتزم الجماعات بعدم استعمال العنف مع اجهزة الامن.

ففى المنيا كان هذا التعاون المشترك بين اجهزة الدولة والجماعات يجرى على قدم وأثناء احداث الفتنة الطائفية التى شهدتها المحافظة فى مارس. فهناك كان للجماعة مراقبة الانحرافات والمنحرفين ليلقوا القبض عليهم لتقديهم الى الشرطة ثم تقدمهم الاخيرة الى النيابة. فالشرطة اكتفت بدور ساعى البريد وتركت سلطتى التحرى والضبط والاحضار لشرطة الجماعات الاسلامية ويشير الى ذلك بيان وزعته الجماعة الاسلامية عقب الصدام بينها وبين الشرطة بعد ان خرقت الأولى الاتفاق المبرم بينهم فقامت الجماعة بالتحقيق مع عدد من الفتيات شاركن فى شبكة دعارة كان يديرها مسيحين على حد زعمهم، فيقول البيان: «...الم يعترف امامكم- اجهزة الامن- وكنا معكم فلماذا تنكرون الان؟ الم تتصلو بنا ياضباط المباحث لتخبرونا انكم قد ضبطتم شرائط جنسية وحبوب منشطة تكفى لاعطاءهم المؤيد؟» «بيان بعنوان من الأعراض بعد قتل الشباب الغيور؟»

الجماعات تقبض على الشرطة!

الواقعة الثانية فى احداث منفلوط الدموية بين الشرطة والجماعة الاسامية عقب مسيرة تعرف باسم المحمل دأب الاهالى على القيام بها فى اول يوم العيد، وهذه الواقعة



حسن أبو باشا يعترف: السادات أعطى الضوء الأخضر لتكوين الجماعات الاسلامية فى الجامعات

ايضا توضح ان الشرطة كانت تغض الطرف على اعمال تعد قانونا جرائم ارتكبتها الجماعة. فعقب هذه الاحداث قال عميد شرطة «محمود ابو رية» مأمور مركز منفلوط: «.. ان هذه المسيرات- المحمل- تكررت فى العام الماضى وتم تحطيم ونهب ممتلكات المسيحين ولم يتدخل الامن..» «الوفد ٢٩/٤/٩٠». ويشير مأمور المركز الى: «.. ان هجرة المسيحين من المدينة فى يوم العيد مرعد مسيرة المحمل- ١٠٠٪..» «الاهالى ٢/٥/٩٠» اى أن المسئول الاول عن الامن فى منفلوط كان يعلم أن هناك مخالفات قانونية تمثلت فى نهب الممتلكات والاعتداء على المسيحين ولم يتدخل على حد قوله، رغم انه يعلم ان هذه الاعتداءات قد ادت الى هجرة كافة المواطنين المسيحين من ديارهم خوفا من البطش بهم ولم يوفر لهم حماية!!.

الواقعة الثالثة فى الفيوم بقرية كحك تحديداً التى أحداث فيها ادحاث دمرية ولقى ١٩ مصرعهم، كان هناك اتفاق سرى ايضا لم

ينكشف الابعد هذه الاحداث.. يقول عبد الحليم موسى فى تصريح له «.. فرضوا اتاوات «الشوقين» على الفلاحين فى القرية لتسليح الجماعة ومن لم يكن يدفع غالبا مائتى جنية او أكثر كان يتم خطف بقرته او اتلاف زراعته..» ويضيف الوزير: «كان يركب «شوقى الشيخ» سيارته البيك اب وفى خلفية فى صندوق السيارة (٦) اشخاص مدججون بالسلاح الآلى يجوبون البلدة.. «لقد تصوروا انهم يستطيعون ان يضربوا الامن وهم معذورون فى ذلك لانهم ظلوا فترة يحكمون ويأمرون..» «تصريحات وزير الداخلية» لقاء مع الوزير نقابة الصحفين الوفد ٥/٨/ المصور ٥/١٠/١٠

ونتساءل مجرد تساؤل اليس قرية «كحك» تابعة للدولة المصرية ويتمتع مواطنيها بالجنسية المصرية. ام انها على خريطة اجهزة الامن فى بلادنا تابعة لدولة رواندى؟!.. فكيف تتركهم اجهزة الامن النشطة للغاية فريسة سهلة فى يد جماعة الشوقيين يتحكمون فيهم ويأمرون على حد تعبير الوزير.

ويضيف عبد الحليم موسى: «.. الاجهزة الامنية كانت ترصد «شوقى الشيخ» باعتباره يمثل تيارا دينيا متطرفا بعد ان انشق عن الشيخ عمر عبد الرحمن.. وهناك رؤى كانت ترى ترك جماعة شوقى لانهاء جماعة «عمر عبد الرحمن» ستصفى إحداهما الاخرى.. وانا مش بتاع الكلام ده..» «المصور ١١/٥/٩٠» فوفقا لتصريحات الوزير فالأجهزة تطنش على مخالفات جماعة «شوقى» لا لشىء سوى انها تسعى لتصفية جماعة «عمر عبد الرحمن»، نفس لعبة التوازنات التى ابتكرها السادات لكن بشكل مختلف

قانون ديروط

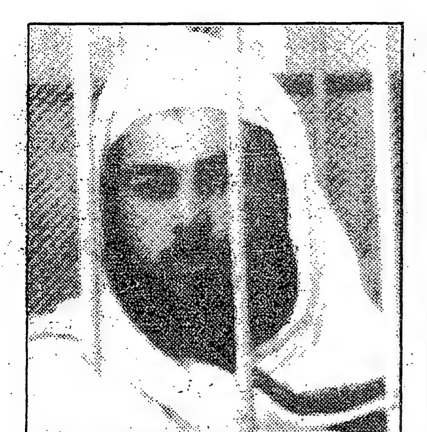
الواقعة الرابعة عقب المصادمات الدامية فى ديروط فى يونيو الماضى حيث لقى (٤) مصرعهم، اتضح فيها أيضا وجود اتفاق عن سرى بين الاجهزة والجماعات يقول: «محمود زهران» امير الجماعة بديروط: «.. هناك اتفاق بيننا وبين اجهزة الامن بمنع دخول الفرق الموسيقية المركز- ديروط- وكان اى حفل بالميكروفونات والموسيقى يقام نتصل بالمأمور ورؤساء المباحث فتقوم الشرطة بمنع الفرقة ورفع الميكروفونات.. الا انه قبل الاحداث الاخيرة لم يمنع الامن الميكروفونات والفرق الموسيقية فقام الاخوة باعتراض الفرقة ولم يتعدى على اى منهم وكل ماتم هو تحطيم الالات الموسيقية..» الشعب ٢٤/٧»

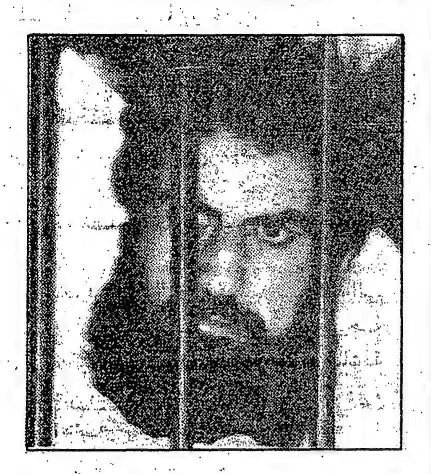
ان اغلب المصادمات الدموية الكبرى التى جرت خلال هذا العام وهى احداث الفتنة الطائفية بالمنيا، واحداث منفلوط والفيوم وديروط تعود أسبابها الى تواطئ أجهزة الامن مع الجماعات والسماح لها بتطبيق قانونها الخاص بهدف تأمين هذه المنطقة وتلك من عنف الجماعات تجاه الشرطة. لكن الجماعات تشعر وكأنها اصبحت دولة ازالت الهيئات والمؤسسات للدولة السابقة عليها وتشعر ايضا بعنفوانها وقوتها امام أجهزة تتقاعس وتسلم لها مقاليد الامور، لذلك فغالبا مايحدث صدام جديد نتيجة خرق الاتفاق وتجاوزه من قبل الجماعة، لكن الصدام هذه المرة اكثر ضراوة وعنفا بعد ان تمت الجماعات بحكم سيطرتها وبرضاء الامن.. ففى المنيا دعت الجماعة فى عدد من منشوراتها اثناء احداث الفتنة للهجوم على الشرطة بسبب تقاعسها عن الكشف على شبكة الدعارة المذعومة وتقديمها الى المحاكم. وفى الفيوم حدث نفس الشىء بعد تصادم الشوقين مع الامن واطلقوا الرصاص على قوة حراسة كنيسة العذراء وقتل مساعد شرطة وفى منفلوط اصرت الجماعة والاهالى على القيام بمسيرة المحمل والتظاهر والاعتداء على المسيحين رغم طلبات الامن المتكررة بأن الوضع هذا العام لايحتمل وخاصة بعد احداث الفتنة فى المنيا وماتعرض له المسيحيون هناك والضغوط التى حدثت على رجال الامن هناك بسبب تقاعسهم فى الحفاظ على ممتلكات وارواح المسيحين. وفى ديروط حدث الصدام عندما استحوذت الجماعة على سلطتى الابلاغ عن مخالفات قانون تحريم الموسيقى!!، وسلطة تحطيم الالات وهو ما اعتبرته الشرطة عدوانا على سلطاتها وخاصة سلطة التحطيم!!...

تطرف ضباط الشرطة

ان هذه الاتفاقيات السرية بينما الشرطة والجماعات فى عدد من المواقع لاتعد فقط اهدار للقانون واستهتارا به، فضلا عن سقوط شرعية مواجهة الشرطة للجماعات لخروجها عن القانون، بل ايضا يحرث ارض الشرطة ايضا للتطرف. فضباط الشرطة، وخاصة الرتب الصغيرة- ستطلب منهم قياداتهم التغاضى على ماتقوم به الجماعات من مخالفات للقانون ومن ثم فان حامية هؤلاء الضباط فى تطبيق القانون والتزامهم به وسنزول امام ممارسات قياداتهم- وهم قدوة لهم- التى ركنت هذا القانون. وهنا سيبدو لمثل هؤلاء الضباط ان ما تقوم به الجماعة وقانونها الخاص الذى يطبق- باتفاق مع قياداتهم- هو الاولى بالرعاية والسهر على تنفيذه.

وربما يفسر ذلك فضيحة المنيا اثناء الفتنة الطائفية، عندما تبلد ضباط الشرطة هناك







عمر عبد الرحمن

وتركوا- ولو لفترة- لهذه الجماعات ومتعاطفيها حرية الاعتداء على ممتلكات المسيحين وارواحهم ونستطيع القول ان عوامل التطرف والفتنة لم تكن لدى الجماعات فقط بل ايضا امتدت لعدد من ضباط الشرطة كشف عنها تقاعسهم المذهل، لذلك اعلن عبد الحليم موسى فى محاولة منه لطمأنة الاخوة المسيحيين، نقل مدير الامن بالمنيا الى ديوان الوزارة «كنوع من التكدير» وهو مايعنى» ان مهمته كرجل امن انتهت» على حد تعبير الوزير، ايضا اعلن «ان كل القيادات التى شاركت فى الاحداث قد تمت محاكمتها ونقل افراد المباحث هناك الى مناطق بعيدة»

كما قرر الوزير« عمل مجالس تأديب لجميع هؤلاء الضباط« «المصور- ٥/١١»

وهكذا تثبت الدولة انها فشلت للمرة العشرين فى مواجهة تطرف الجماعات رغم عنفها الدائم الذى وصل الى حد التصفية الجسدية لعدد من قيادات هذه الجماعة، ورغم توقيعها على اتفاقيات سرية فى احيانا أخرى مع هذه الجماعات، فلا يزال التطرف يشتد وينتظر.. فكيف نفسر ذلك..؟

نظرة جديدة

تكمن المشكلة فى تحليل الدولة لظاهرة التطرف وقصر مواجهته على اساليب امنيه، فالتحليل الخاطئ يستتبع وجود سياسه خاطئة. فالدولة تغمض اعينها عن أن هذه المشكلة لها ابعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية. ان دراسات عديدة اجريت فى هذا المجال وتوصلت نتائجها الى ضرورة ايجاد حل شامل يراعى هذه الابعاد المختلفة. فقد اثبتت الدراسات أن أغلب عناصر هذه الجماعات من فئة المتعلمين والسبب فى ذلك يعود كما يقول د. رفيق جبيب الى: ان هذه الفئات كانت تتوقع تحقيق مستقبل جيد من خلال تعليمها ولكنها لم تجد الظروف المتاحة والملائمة ، فبعد سنوات طويلة يقبل فيها الشباب الانعزال عن الحياة بعد ذلك يتوقع تحقيق النتائج الواقعة، فالشاب يتوقع ان المثابرة فى العملية التعليمية تؤدى الى مستقبل جيد لهذا فخلال ضياع الامل والطموح سواء اثناء الدراسة الجامعية او بعد تخرجه يدرك الواقع العملى ومايعنيه من تجارب واحباط وفشل يمر بها أو سيمر بها فيدرك الشباب ازمتهم على انها رفض من المجتمع لهم، فمن اداركهم يتصورون رفض الواقع لهم فلا مكانه لهم وعندما يرفضهم الواقع يبادلونه الرفض بالرفض ويظل الطموح الجامع رغبة بدون اشباع فالحركات الدينية لاترفض الواقع فى البداية ، بل البداية الحقيقية هى رفض الواقع للشباب والفئات الهامشية «الاحتجاج الدينى فى مصر..»

وفى هذا الاطار اثبتت دراسة ميدانية اجريت فى عام ١٩٨٩ ان ٦٩٪ من اجمالى العينه لايتوقعون الحصول على عمل مناسب بعد التخرج وان ٨٣٪ لايتوقعون امكانية الحصول على دخل مناسب بعد التخرج وان ٨٣٪ يعتقدون انه ليس امامهم فرصه للزواج بعد فترة وجيزة من التخرج، كما اوضحت الدراسة أن ٦٩٪ يقعون فى دائرة التشاؤم بالنسبة للمستقبل «أمينه الجندى. التطرف بين الشباب- المنار مارس ٨٩»

لذلك نستطيع ان نفسر أغلبية الفئة العمرية فى هذه الجماعات التى تقع بين ١٨-٣٠ سنة وكثرة العناصر الطلابية فى هذه الجماعات.

فمثلا بلغ عدد الذين صدرت ضدهم أحكام فى قضية الجهاد (١٠١) كان من بينهم (٨٦) شخص تحت سن ٣٠ سنه بنسبة ٨٥،٥٪ بينما بلغ عدد الذين زادت اعمارهم عن ٣٠ سنة (١٥) شخصا بنسبة ١٤،٥٪ وبلغ عدد الطلبة فى هذه القضية (٤٥) شخصا و(٤) عاطلون بنسبة ٥ر٥٠٪، و(١٥) عامل و(٢٥) من اصحاب المهن المتنوعة، و(٦) اصحاب مكتبات ، (٤) شرطة وجيش ، (٢) فلاحون - ويتضح أن أكثر من (٨٥٪) من المتهمين اما طلابا أو تخرجوا من الجامعات والمدارس الثانوية.

الاحياء الفقيرة والعنف

ومن ناحية ثانية لوحظ ان المناطق التى انتشرت وتركزت فيها هذه الجماعات فى الاطراف والضواحى اى فى مناطق عمرانية جديدة تعانى من نقص حاد فى الخدمات. ففى القاهرة والجيزة يتركزون فى مناطق امبابة وبولاق الدكرور والمطرية والزيتون وعين شمس، واقليميا فى الصعيد وخاصة المنيا واسيوط لوجود جامعتين هناك وبالمقارنة لم يكن لهم نفس النشاط العالمى فى المناطق العمرانية القديمة ، والمستقرة رغم كثافتها السكانية «تقرير الاهرام عن عام ١٩٨٦»

ففى عام ١٩٨٨ كان النطاق الجغرافى لـ (٢١) مظاهرة واحداث شغب لهذه الجماعات كالاتى: (٨) فى القاهرة الكبرى اعلبها فى الاطراف مثل عين شمس وامبابة و(٥) أسيوط ، و(٦) المنيا، (٢) بنى سويف

وفى عام ١٩٨٩ قامت بـ (٢٢) مظاهرة واحداث شغب، (٨) منها فى القاهرة الكبرى، (٥) اسيوط ، (٣) الفيوم، (٣) المنيا ، (١) بنى سويف ، (١) سوهاج ، (١) الزقازيق

«حصر من خلال تقارير الاهرام الاستراتيجية..»



نستطيع القول ان ظاهرة التطرف لها اسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وان حل المشكلة لابد وان ينطلق من هذه الاسباب التى انشأت هذه الظاهرة. وتقول المدرسة «نعمة جنينة» بالجامعة الامريكية: ان الحل يكمن فى التغلب على هذه المشكلات الاجتماعية والسياسية وهى المشاكل التى تعمقت فى السبعينات بسبب تبنى نظام الحكم اتجاهات سياسية واقتصادية تعد تحولا عن سياسات الستينات: ولكن هذا الحل يتطلب امكانيات زمنية ومادية ليست متوفرة لدى النظام وبالتالى فان الحل الاسعافى والواقعى فى هذه الظروف يتمثل فى التزام النظام المصرى بالديمقراطية حيث سيكون هذا الالتزام بمثابة صمام يتم من خلاله التنفيس عن الاحباط الناتج عن المشاكل التى يعانى منها قطاع عريض من الشعب المصرى وفى الوقت نفسه يتم وضع اسس مشروع قومى يساهم فيه الشباب.



فؤاد مرسى

مؤسس الحزب الشيوعى المصرى أواخر ١٩٤٩ من أجل ثورة تحريرية ديمقراطية

داود عزيز

كان الطريق السهل مفتوحا امامه- وهو المثقف المتميز- ليصبح نجما يشار اليه فى درجات المجتمع العليا، ولكنه اختار بوعى دقيق، الطريق الصعب، بل والأكثر صعوبة، » طريق الأنحياز الي الشعب.

كانت شعوب المستعمرات تتطلع الى الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، وترى فى انتصار الاتحاد السوفيتى على جحافل الفاشية حافزا على النضال.

ولبى فؤاد مرسى نداء التحرر وعكف على دراسة الماركسية اللينينية وما أن عاد من البعثة وتلقد وظيفته كأستاذ للاقتصاد السياسى بجامعة الاسكندرية حتى كرس جهدا اساسياً لقضية مصر.

مشكلة الثورة

واجهته مشكلة الثورة المقبلة فى مصر. فانكب على دراسة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى البلاد. وخرج بتقرير مشهور وهام هو تقرير «تطور الراسمالية وصراع الطبقات فى مصر» وفى مايلى محاولة لتلخيص ما جاء فى هذا التقرير من افكار أساسية:

من الحملة الفرنسية الى الثورة العرابية

مع مجىء الحملة الفرنسية، حملت معها افكارا تنويرية ساعدت حركة التجار ورجال الدين المستنيرين على الاهتمام بهذه الدعوات.

ثم لعب محمد على دوره فى التخلص من الاقطاع المملوكى وعمل على تحديث مصر. وتصدت القوى الاجنبية لهذه المحاولة فاجهضتها. ومن بعدها تصدت ايضا لاسماعيل، فاغرقت البلاد بالديون والنفوذ الاجنبى ثم خلعت اسماعيل ونصبت الخديو توفيق.

وتحركت القوى الديمقراطية واحتدم الصراع فقامت حركة الجيش بزعامة عرابى. بدأت بمطالب لرجال الجيش وانتهت بمطالب دستورية- وديمقراطية ثم كان التدخل الأجنبى والغزو البريطانى واحتلال البلاد بعد أن تحالف توفيق مع المستعمرين.

الثورة العرابية أذن، ثورة برجوازية ديمقراطية قادها مثقفو البرجوازية وعبر عنهم ضباط الجيش فى مواجهة الحلف الاستعمارى والحكم الاقطاعى. وهى ثورة فشلت لاسباب عالمية اهمها سعى الاستعمار العالمى الى السيطرة على المستعمرات واقتسام الاسواق واسباب محلية منها خيانة الخديو توفيق واستعانته بالمستعمر الغازى وايضا تخلف قيادة الثورة وعجزها عن اشراك الفلاحين فيها. وقد أدت هزيمة الثورة الى نكسة عميقة.

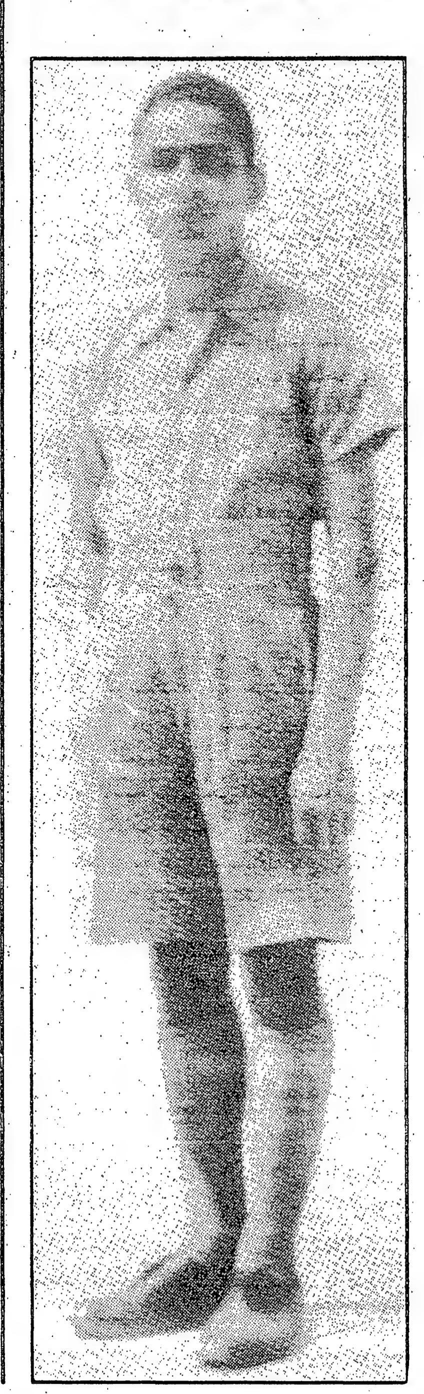
ثورة ١٩
ثورة تحررية وقفت فى منتصف الطريق

حاول الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل استنهاض الحركة الوطنية والمطالبة بجلاء المستعمرين. حتى قامت الحرب العالمية الاولى، وكانت شريحة من التجار والاعيان قد اثرت من تجارة القطن. وحاول هؤلاء الاستقلال بموقفهم الوطنى فى اعقاب حرب ١٩١٩. واشعلت قيادة حزب الوفد الثورة الوطنية- ونجحت طلائع البراجوازية المصرية فى تحقيق بعض المكاسب، باقرار دستور للبلاد وحكم تشارك فيه البرجوازية سلطة كبار الملاك والسراى من خلفهم السيطرة الاجنبية. لم تتمكن الرأسمالية المصرية من الاستقرار فى الحكم وظلت فترة ما بين الحربين صورة لاشكال الصراع بين حزب الوفد (حزب البرجوازية المصرية اساسا) من ناحية وبين السراى واحزاب الاقلية الرجعية من ناحية أخرى صراع حول المطالب الوطنية والديمقراطية من ناحية ومحاولة الانتكاس بها من جانب آخر.

تفاقم الصراع الطبقى
بعد الحرب العالمية الثانية

كان لانتصار الاتحاد السوفيتى الاشتراكى فى الحرب العالمية الثانية على جحافل الفاشية اثره على حركات التحرر عموما ومصر ايضا. وازاء الدور الممالىء للفاشية من جانب السراى وبعض العناصر الأخرى وازاء خطر الغزو الالمانى لمصر، اضطر الانجليز الى الاتيان بحكومة وفدية يرضى عنها الشعب ويضمن الانجليز تعاونها معهم

فؤاد مرسى مؤسس الحزب الشيوعى المصرى أواخر ١٩٤٩



في المجهود الحزبي. ولكن ما أن انتهت الحرب حتى تخلصت السراى والانجليز من الحكومة الوفدية والمجيء بحكومات رجعية متواليه.

وانطلقت الجماهير التي عانت من الاحتلال وكبت الحريات واعباء الغلاء تتقدم بمطالبها. وساعد المعسكر الاشتراكي كثيرا من المثقفين والعمال على شحذ أساليب النضال.

الطبقة العاملة طبقة طليعية

ومع تصاعد الحركة الوطنية والجماهيرية تشكلت قيادة جديدة ١٩٤٦، هي «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة. دعت هذه اللجنة «جميع هيئات الشعب وطوائفه» للاضراب العام استنكارا لاسلوب المفاوضات مع المستعمرين. واستجاب المصريون جميعا للنداء. وولدت هذه القيادة الجديدة من قلب المعركة.

وبينما اثبتت البرجوازية عجزها عن قيادة الحركة الوطنية في الظروف الجديدة، تصدت الطبقة العاملة متحالفة مع الطلبة للقيادة. فبرز على المسرح السياسي مضمون طبقي جديد. غير أن القيادة الجديدة كان ينقصها النضج السياسي فعجزت عن أن تتحول الى حزب سياسي وعن تكوين تحالف واسع يجذب الفلاحين الى المعركة للربط بين الاهداف الوطنية والديمقراطية ضمانا لاستمرار الحركة الثورية وفق برنامج ثوري.

وتمكنت الرجعية من البطش بالحركة. وتغيرت اساليب الكفاح الجماهيرية ولجأت الى الكفاح الاقتصادي. وتقدمت مختلف الفئات بمطالبها اليومية.

واستغلت الرجعية ظروف القضية الفلسطينية وصدور قرار التقسيم ودخلت حرب فلسطين واعلنت الاحكام العرفية. وتوالى الارهاب على البلاد. وامتلأت السجون والمعتقلات بالمناضلين والوطنيين.

وساد اسلوب الارهاب الفردي والأغتيالات حتى الحكومة هي الاخرى لجأت الى هذا الاسلوب للتخلص من مرشد الاخوان.

الطبقات الثورية والحليف.

اثبت تاريخ الطبقة العاملة انها طبقة مناضلة. حاولت تأسيس نقاباتها منذ أواخر القرن ١٩. واشتركت في احداث ١٩١٩ وتصادمت مع ديكتاتورية صدقي ١٩٣٠.



وسعت الى الاعتراف بنشاطها النقابي ١٩٤٢ وقادت الحركة الوطنية ١٩٤٦ بالتحالف مع الطلبة.

أن الطبقة العاملة المصرية قد مرت باشكال الوعي المتدرج: الوعي المهني ثم الطبقي ثم السياسي. فالنشاط النقابي بدل على وعي مهني. السعي الى تكوين اتحاد نقابي يدل على الوعي الطبقي بغض النظر عن المهنة. اما الوعي السياسي فيدل عليه الكفاح السياسي بمشاركة الطبقات الاخرى. وعن طريق الأحزاب السياسية. وهذه الاشكال من الوعي تتم بالخبرة وعن طريق الحركة التلقائية غير انه لكي تصل الطبقة العاملة الى درجة أعلى من الوعي. درجة الوعي الاشتراكي فانه لابد لها من الارتباط بالنظرية الاشتراكية العلمية.

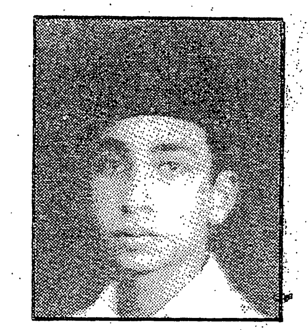
وذلك بقيام حزبها السياسي المسلح بالعلم. بالنظرية الاشتراكية. بالماركسية اللينينية حتى يمكن تحقيق هدف الطبقة العاملة النهائي في انهاء الاستغلال.

الفلاحون جيش الثورة

الفلاقات الاقطاعية تشكل قطاعا رئيسيا في الانتاج وقد بلغ تركيز الملكية الزراعية في الريف درجة عاليه تدل عليها الاحصاءات.

كان من يملكون اكثر من ٥٠ فدانا عددهم ١٢.٥٩٩ مالكا ومجموع مايملكونه ٢/٢٨٥/٣٠٥ فدانا من مساحة الاراضي التي لم تكن تزيد على ٦ ملايين فدان. وهذا التركيز في الملكية كان معناه حرمان سكان الريف عامة من ملكية الأرض.

كان مطلب توزيع الأرض على الفلاحين شعارا هاما وثوريا لجذب سكان الريف الى الثورة وكذلك كان مطلب الحرية للفلاحين





الذين يعانون من الاستبداد السائد فى الريف. فالفلاحون هم جيش الثورة وهم حلفاء العمال الأساسيون غير أنه من المهم تبين فئات الفلاحين ودور كل فئة فى الثورة.

آ- اشباه البروليتاريا: هم أخوه لعمال المدينة. لايملكون شيئا. ولكن حل مشكلتهم يكمن فى حيازة وملكية فردية لجانب من الارض على عكس عمال المدينة الذين تتحدد مصلحتهم فى الملكية العامة لوسائل الانتاج.

ب- فقراء الفلاحين: يملكون ملكية صغيرة لاتكفيهم سد الاحتياجات الاساسية فيضطرون الى بيع جانب من قوة عملهم لدى الملاك. وهم يتطلعون الى مزيد من الارض والحرية.

ج- الفلاحون المتوسطون: هم القوة المحركة فى الريف يملكون مايسد حاجتهم أو يزيد. هم ديموقراطيون. ويدور الصراع الاساسى فى الريف حول كسب الفلاح المتوسط. وبينما يعمل اغنياء الفلاحين على كسبه فانه واجب رئيسى على الطبقة العاملة أن تجذبه الى جانبها. ذلك أن كسبه يضمن كسب أغلبية سكان الريف.

د- اغنياء الفلاحين: تكونت ثرواتهم ليس من ملكية الارض فقط وانما من الوساطة والتجارة واستغلال الارض استغلالا رأسماليا. وهم قاعدة اساسية للاحزاب البرجوازية فى الريف هذه هى شرائح الفئات الفلاحية وسكان الريف. اما كبار ملاك الاراضى فهم أشد فئات المجتمع عداء للفلاحين والشعب عموما هم ضد أى اصلاح ويعيشون على هامش العلاقات الانتاجية. القيادة اذن للطبقة العاملة والحليف هو جماهير الفلاحين ويتم ذلك بالتركيز على كسب الفلاح المتوسط بعزل نفوذ البرجوازية الكبيرة واغنياء الفلاحين عن الحلفاء، عن جماهير الفلاحين.

من اجل ثورة ديمقراطية.

الثورة المقبلة اذن هى ثورة ديموقراطية تحريرية، ثورة فلاحية فى جوهرها. برنامجها يدور حول الكفاح ضد الاستعمار الاجنبى وضد الاستيراد الاقطاعى.

والنظام الملكى هو رمز لهذا النظام.

البرنامج يطالب اذن باسقاط النظام الملكى واحلال الجمهورية الديمقراطية بدلا منه مع توزيع الملكيات الكبيرة للارض على الفلاحين دون مقابل. وكذا تحقيق حلم الاغلبية فى الحريات السياسية والاجتماعية.

هذا تلخيص لتلك الدراسة الهامة كما تعيها الذاكره بعد اندثار الاصل. وقد أدت هذه الدراسه الى القاء الضوء على العمل الثورى فى مصر. ونشير هنا الى تميز هذه الدراسه بالنقاط التالية.

(١) كانت الافكار الماركسية السائدة تتحدث عن الاشتراكية وفى اقصى تحديد لشكل الكفاح، أنه كفاح ضد الاستعمار والرجعية. لم يكن هناك تحديد بأن الثورة هى ثورة وطنية ديمقراطية ضد الاستعمار وبقايا الاقطاع والرأسمالية الاحتكارية المتعاونه مع الاجنبى. وانها مرحلة ضرورية لتفتح الطريق امام مرحلة ثورية تاليه هى مرحلة الثورة الاشتراكية.

(٢) كان مضمون العمل الكفاحى غامضا. كانت تفهم الديمقراطية على أنها تحقيق للحريات السياسية والدستورية. وغاب عن الفكر تماما أن المضمون الديمقراطى معناه تغيير جذرى فى شكل السلطة. فالمشكلة الرئيسية فى كل ثورة هى مشكلة السلطة. والديمقراطية واحدة من انواع السلطة والديمقراطية وجه آخر للديكتاتورية. فالديمقراطية التى تهدف اليها الثورة المقبلة هى ديمقراطية شعبية أى سلطة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين. ديمقراطية لهذه الطبقات الشعبية وديكتاتورية ضد اعداء الشعب. الاستعمار والاقطاع والاحتكار.

(٣) لم يدرك المكافحون من قبل أنه لابد من وضع برنامج يجمع حوله الطبقات الثورية ومطالبها الاستراتيجية. برنامج يهدى الجماهير ويقف معها فى مطالبها اليومية مع ربط ذلك بالمطالب النهائية للثورة.

وان المطالب الجزئية والاصلاحية مسألة مهمة باعتبارها جزءا من المطالب النهائية الاستراتيجية.

(٤) انه لكى ينهض الكفاح من اجل تحقيق هذا البرنامج لابد من حزب للطبقة العاملة. مسلح بنظريتها الماركسية اللينينية. مسلح بنظرية تنظيمية جوهرها مبادىء المركزية الديمقراطية والنقد والنقد الذاتى وكادر قادر على تحويله الى حزب جماهيرى. هو الحزب الشيوعى. وأن تأسيس هذا الحزب هو الخطوة التكتيكية المباشرة. وان اى ارجاء لهذه الخطوة هو موقف انتهازى.

وتولى مناقشة وثائق الحزب، تقرير تطور الرأسمالية. البرنامج، اللائحة مجموعة من المناضلين واستغرقت المناقشه من مايو ١٩٤٩ حتى أواخر ١٩٤٩ وادخلت تعديلات عديدة على التقرير والبرنامج حتى اخذ شكله الاخير. ثم بدأت دعاية الحزب تتدفق وخاصة جريدته «راية الشعب» و«العديد من التقارير السياسية والتنظيمية وفى ظروف ارهاب قاسية حتى يمكن تغذية الجماهير بوعى جديد وطاقات كفاحية.

على انه من الانصاف القول ايضا أن الحزب قد وقع فى انحراف يسارى هو اهمال القطاعات الثورية لدى طبقة البرجوازية الوطنية.

وبالرغم من أن هذا الانحراف كان سائدا فى الفكر الاشتراكى على نطاق عالمى الا أن هذا ليس عزرا. وانما، نظرا لخطورة الموضوع فانه يتطلب تفصيلا نظريا وسياسيا واسعا ودقيقا يساعد على تجنب الاخطاء والاخطار، واخيرا اذ نذكر لفؤاد مرسى دوره الطليعى. وقدراته النظرية والسياسية والتى استمرت لمراحل متعاقبة حتى كرس جهده السياسى اساسا للعمل فى حزب التجمع فاننا نحتاج الى تقدير جهوده الجبارة.. ونحييها فى ذكراه بمقدار مابذل من طاقات فكرية وكفاحية من اجل الشعب.

داود عزيز

سكرتير الدعاية فى الحزب الشيوعى المصرى فى الخمسينات والمشرف على جريدة «راية الشعب» سجن ١٩٥٤ وامضى عشر سنوات فى المنافى.

معركة فاصلة بين عهدين

د. فؤاد مرسى و شهادة حول شارع الشواربى

عندما قال ممدوح سالم: شارع الشواربى أفاد الأمن الداخلى!

سهام بيومى

كان اول ظهور للبضائع المستوردة فى مصر قبل إعلان سياسة الانفتاح رسميا عام ٧٢ فى شارع الشواربى الذى بدأت تظهر فيه وكانت تمثل سلعا كمالية فى الوقت الذى كانت مصر تمر بمرحلة الإعداد للحرب واعادة بناء القوات المسلحة واعداد الجبهة الداخلية.

وخاض المرحوم د. فؤاد مرسى وزير التموين والتجارة الداخلية وقتها حربا ضد تجار شارع الشواربى، ولم يكن مجرد صراع بين مسؤول كبير فى الدولة ومجموعة من المخالفين للقانون فى دائرة اختصاصه قدر مايكشف هذا الصراع فى جوهره، صراعا بين عهدين وبين سياستين بين التنمية والهدم، واذا كانت دوائر السلطة وقتها والمحطيين بها قد حسمت المعركة فيما بعد لصالح الشواربى وغيرهم ممن ظهروا بعد ذلك، فالنتيجة هى ماوصل اليه الامر الان.

وقد امكننى قبل وفاة الدكتور فؤاد مرسى بأيام ان احصل منه على تلك الشهادة التاريخية التى تكشف الكثير، وتجيب عن تساؤلات عديده حول تلك الفترة..

«.. الشواربى هو احد كبار ملاك العقارات المصريين الذى تمثلت ثروته اساسا فى صورة عمارات بدلا من الاراضى الزراعية.

وفى هذا الشارع او الزقاق بدأت تتجمع محلات صغيرة جدا لعرض البضائع المستوردة بعد هزيمة ٦٧ مستفيدين من اللعب على نصوص قوانين وقرارات حكومية تسمح بالاستيراد من الخارج حيث اقتصر لاستيراد منذ ٦١ على الحكومة وبدأ هؤلاء التجار يلتمسون ثغرات فى قوانين وقرارات الاستيراد الاستيراد سلع كمالية نادره فى السوق المصرى وبأسعار خرافية فى ذلك الوقت مثل ادوات التجميل والعطور وانواع من الملابس.

وقبل هزيمة يونيو كانت هناك مقدمات من خلال تجربتين، الأولى كانت حرب اليمن حيث عاد بعض الضباط والجنود ببضائع مستورده وتم طرح بعضها فى السوق ولكن بنسبة ضئيلة، والثانية هى تجار الشنطة الذين كانوا يترددون على قطاع غزه عندما كان تحت الادارة المصرية وبعد الحرب انتقل تجار الشنطة الى بيروت وقبرص وبدلا ان كان يعود الشخص بشنطتين اصبح يعود بعشرين شنطه ويسافر كل اسبوع.

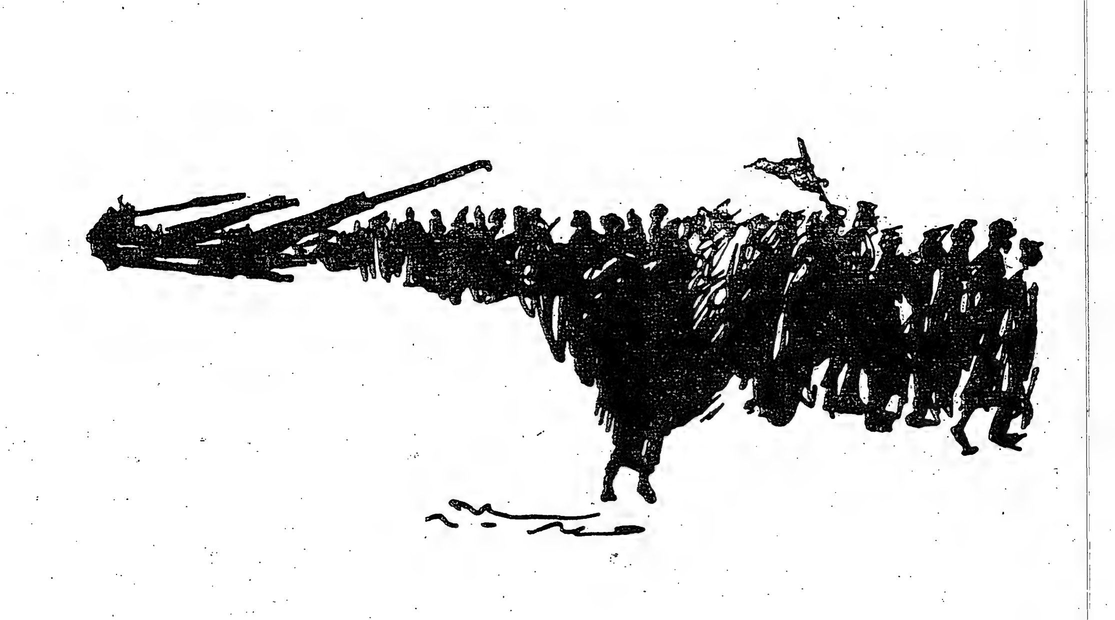
فى عام ١٩٦٨ سمح لاصحاب الورش باستيراد مواد وأدوات انتاج فى حدود ١٠٠٠ جنيه زيدت الى ثلاثة ثم خمسه آلاف جنيه وبدأت تجارة الأذونات عن طريق اشخاص يقومون بتجميعها وبدأت تنتظم تجاره الشنطة على نطاق واسع

كان هذا التحايل لجلب البضائع اما التحايل لعرضها فقد فرضت نفسها كأمر واقع كان من خلال بوتيكات شارع الشواربى لاول مره حيث تركت فى البداية بلا مواجهة وكان من ضمن هذه التحايلات ماقام به بسيونى جمعه الذى استطاع ان يجمع بضائع عده مرات فى فترة حكم عبد الناصر فقام عبد الناصر بمصادرتها فى عام ٧٢ بدأ من الصفر واستطاع ان يتحايل باستيراد بالات ملابس مستعمله معفاه من الضرائب لاحدى الجمعيات الخيرية وكان بداخلها ملابس فاخرة، وفراء معاطف واصبح بعد ذلك من مليونيرات الانفتاح)

كانت التحايلات يقوم بها أنواع من العصابات المحلية من المجرمين واصحاب السوابق، نصف على قرادين نصف تجار، حاولت الحكومه مواجهتهم بالاساليب البوليسية لكنها فشلت لأنها كانت تظهر من جديد.

فى عام ٧٢ اتخذنا عده قرارات من خلال مجلس الوزراء الذى كان يتولاه عندئذ عزيز صدقى من واقع مهمتنا كوزاره اعداد للحرب ان نأخذ عده قرارات تثبت طابع الجدية والتقشف والعمل المسئول فى الداخل لطمأنه ابنائنا المقاتلين فى خط القنال ووصل الجبهة الداخلية بالجبهة الخارجية وكان ضمن هذه القرارات تصفيه شارع الشواربى فى هذا الوقت كانت هناك دوائر عديده داخل الحكم وعلى راسها الرئيس السادات وزوجته تشجع هذه التجارة بصور مختلفة وبدأت تدخل الموانى تحت اسماء شتى والسماح ايضا لقبائل أولاد على بالتهريب عبر الحدود الليبية، واستفاده بعض الاشخاص الملتفين حول الحكم بتحقيق ثراء سريع

ودخل شارع الشواربى فى اختصاصى كوزير تموين وكلفت من مجلس الوزراء بتنفيذ قرار تصفية شارع الشواربى، وكان مفروضا ان تساند وزارة الداخلية هذه الاجراءات وكانت هناك مهله ثلاثة شهور، لكن ممدوح سالم وكان من المقربين من الرئيس السادات قال: انا غير مستعد ان اعرض رجال الداخلية وزراة الداخلية لهذه المهمة ويجب ان نظل بعيدين عنها فى الاول وفى الآخر وقال ان شارع



الشوارب افاد الأمن الداخلى لانه جمع بين بلطجية وقوادين ولصوص سابقين وارباب سوابق وبدلا أن يخرجوا على القانون فهم الآن رجال وسيدات محترمون يمارسون التجارة ولو حاربناهم سوف يرجعون مجرمين ثانية ويخلون بالامن ثانيا وسوف يقومون بتهريب البضائع ثم يبيعونها فى البيوت ولذا يجب ان تقوم بها وزارة التموين بالكامل.

كان ذلك تحديا بالنسبة لى كوزير تموين، وبالرغم من كلام ممدوح سالم فأنا مستعد لتنفيذه بالوسائل الاقتصادية وكنت صاحب التفكير الاساسى أن المسألة كانت تحتاج إلى عقل اقتصادى سياسى فقلت الاتى

تمنح مهلة ٣ شهور تنتهى فى ٣٠ ابريل للتجار لتصفية البضائع لديهم،واذا طلبوا مهلة أخرها بعدها نستجيب لها فى طريق التصفية بمعنى ان البضائع غير المباعة حتى ٣٠ ابريل تشتريها الدولة لحسابها ابتداء من ١مايو بعملية شراء وليست مصادرة والثمن تحدده لجنة مكونه من ممثل الفرقة التجارية للقاهرة والتاجر المختص وممثل وزارة التموين فأسقط فى يد الجميع من الملتفين حول الحكم لانه ضيع الحجه الاساسية أن البضاعه لم تبع، واذا قيل «اين سنعمل قفلتوا بيوتنا» فتضمن القرار تمكن محلات شارع الشوارع بالحصول على اى بضاعة لازمة لإستمرار نشاطها من محلات القطاع العام بالكميات والنوعيات المطلوبة بالاتفاق مع وزارة الصناعه لتوفير هذه الكميات ومقابل ذلك اى بضاعة مستورده توجد بعد يوم ١ مايو سيتم مصادرتها

فى ١ مايو نزلت شارع الشورابى بعد ان نصحنى البعض الا اذهب فوجدت بعض المحلات نصف مغلق وبعضها مغلق وفى بعض الفاترينات الفاضية قرأت مفتوح على أيات شايفينها مناسبه كدعاء على «دعاء على الدولة» حاولوا رشوتى ثم لجأوا إلى القضاء وصرفوا فلوس الرشوه بطريقتهم ولجأوا الى المخازن والبيوت واصبح لمباحث التموين مهمة هامه جدا هى مطاردتهم ووصلنا الى بيوت ومخازن سريه كثيرة لأنه كان نشاط كبير ونجحوا عن طريق القضاء فى الغاء القرار الذى اتخذته فى مجلس الوزراء بدعوى حرية التجارة.

ملحوظة: نجح تجار الشواربى بعد هذه الواقعه باستخدام نفوذهم لدى السلطة فى عزل د. فؤاد مرسى عن وزارة التموين







تشريح جثة مجلس التعاون العربى

د. عبد العظيم أنيس

هذه محاولة أولى فى تشريح جثمان مجلس التعاون العربى بعد وفاته وانعدام الاهتمام حتى بتشييع جنازته، لعلها تستثير محاولات أخرى من الباحثين فى مثل هذه الامور.

يدفعنى الى هذه المحاولة ماكتبته صحيفة «نيويورك تايمز» الامريكية مؤخرا- نقلا عن مصادر مصرية- عن «مؤامرة» الاردن واليمن لتحويل هذا المجلس الى حلف عسكرى رغم أنف القاهرة، كما يدفعنى أيضا أن سبب وفاة هذا المجلس - وهو مايزال وليدا- ليس واضحا بالمرة وأن هناك شبهات عديدة ووساوس كثيرة حول الاسباب الحقيقية لوفاته.

ومع أنه لم يكن قد مضى على مولده- عند وفاته فى أغسطس الماضى- أكثر من عام ونصف، ورغم أنه قد جرت عند مولده احتفالات صاخبة ووزعت بهذه المناسبة السعيدة سيارات المرسيدس باسم صدام على رؤساء الوزارات والوزراء وكبار العاملين فى رئاسة الجمهورية ورؤساء تحرير الصحف حتى بلغت فى بعض الروايات ٣٢ سيارة مرسيدس ، ومع أن الصحفيين المصريين- سواء فى صحف الحكومة أو فى معظم صحف المعارضة- قد طبلوا وزمروا فى هذه المناسبة، واحتفوا أعظم احتفاء بالمولود الجديد وأشادوا بأمجاد «الرئيس البطل صدام حسين حامى حمى البوابة الشرقية للأمة العربية» ، الا أننى كنت واحدا من قلائل عبروا عن تحفظهم إزاء هذا المخلوق الجديد وذلك فى مقال بصحيفة الاهالى فى أول مارس سنة ١٩٨٩.

وكان مبعث قلقى، وتحفظى هو أولا أثر مثل هذه التكتلات الاقليمية على حاضر ومستقبل الجامعة العربية، فضلا عن أننى تصورت أن هذا المجلس هو تعبير عن محور سياسى مؤقت بين الدول الاربع المكونة له التقت مصالحها فى لحظة معينة على إنشائه وإن كنت على قناعة أن هذا اللقاء هو وقتى ليس الا، لأن توجهات الدول الاربع متباينة اكثر منها متقاربة فى المدى الطويل. هذا بالاضافة الى قناعتى بأن أزمة الديمقراطية فى العراق كانت فى عنفوانها خصوصا بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية، وأن تشكيل هذا المجلس ربما يوفر غطاءا ملائما للتستر على جرائم نظام صدام فيما يتعلق بحقوق للانسان وفى قمع معارضية عربا كانوا أو أكرادا.

والآن وقد انتهى كل شيئ ولم يعد هناك خلاف بين الجميع على أن هذا المجلس قد مات وشبع موتا، أعتقد أن من واجبنا أن نبحث عن السبب او الاسباب الحقيقية لوفاته، على الاقل حتى المولد.. وبذر الفناء لانفاجأ فى المستقبل بمجالس أخرى تولد لتموت بعد فترة وجيزة

المولد... وبذر الفناء

وثمة إغراء بأن يقال إن المجلس قد مات بالسكته القلبية يوم ٢ أغسطس الماضى عندما قام العراق بغزو الكويت واتضح انحياز اليمن والاردن تجاه بغداد. وعلى السطح قد يبدو هذا كلاما معقولا، الا أن قناعتى هو أن هذا المجلس كان يحمل منذ مولده عناصر انهياره وفشله لأن المؤسسين لهذا المجلس كانت تحكمهم فى العمل السياسى والتصور الاستراتيجى توجهات متباينة وربما متضاربة.

أما أن الدول العربية الاربع قد التقت مصالحها فى لحظة تاريخية معينة على إنشاء هذا المجلس فواضح تماما إذا بحثنا حالة كل دولة من الدول الاربع على حدة.

لقد كانت مصر معزولة عربيا بعد أبرام اتفاقية الصلح مع اسرائيل، وكانت الجامعة العربية قد انتقلت الى تونس، وكان لهذه العزلة آثار اقتصادية وسياسية خانقه. ولذا بدا إنشاء هذا المجلس بمثابة رد اعتبار لمصر كامب دافيد عربيا، وخطوة كبيرة على طريق إعادة الجامعة العربية الى القاهرة، فضلا عن أحلام حكام مصر فى أن يكون هذا المجلس معبرا للوصول الى حل للقضية الفلسطينية على الطريقة المصرية التى تسير بمحاذاة سياسة واشنطن ولاتتقاطع معها.

أما العراق فقد بدا له أن ثمة محاولات خليجية بقيادة السعودية لعزله عن مجاله الطبيعى فى الخليج وفى صناعة النفط، تتمثل فى إنشاء مجلس تعاون خليجى له أنياب عسكرية وأمنية. وزاد من مرارة العراق وقتئذ شعوره أنه هو الذى حمى أنظمة الخليج من أن تصل إليها شرارات الثورة الايرانية الشيعية بدخوله الحرب ضد طهران لمدة ثمان سنوات. ومن هنا بدا لبغداد أن إنشاء مجلس التعاون العربى هو الرد الطبيعى على تجاوزات حكام الخليج، وأنه قد يكون مدخلا ملائما لزعامة عربية يحلم بها حكام العراق بعد انكسار دور مصر عربيا بسبب معاهدة الصلح مع اسرائيل.

ثم نأتى الى دور الاردن والملك حسين. لقد قيل آنذاك إن صاحب اقتراح إنشاء هذا المجلس هو الاردن، وقد يكون هذا صحيحا. إن من السهل أن نفهم حماس الاردن لانشاء وهذا المجلس على ضوء تدهور ظروف الاردن الاقتصادية فى السنوات الاخيرة، وحاجته وهذا البلد الصغير- الى ان يكون ضمن إطار أكبر ربما يساعده على تجاوز هذه الظروف الاقتصادية السيئة والتى كان من الواضح لمن يعرفونها أنها سوف تزداد سوءا.

تشريح جثة

مجلس التعاون العربي

لكن بواعث الاردن وحماسه لانشاء هذا المجلس تتجاوز هذه الاعتبارات بكثير. كان الزعيم عبد الناصر يقول دائما إن الملك حسين كراكب الدراجة عليه أن يستمر فى الحركة والا سقط من فوق دراجته (انظر كتاب هيكل «سنوات الغليان») والى حد كبير فان هذا التشبيه صحيح متى لاحظنا أن الاردن وعرشه كانا دائما مهددين من جانب اسرائيل. وفى لحظة تاريخية انتهى هذا التهديد باستيلاء اسرائيل على الضفة العربية عام ١٩٦٧. واليوم يتحدث العديد من الساسة الاسرائيليين بأن الاردن هو الوطن الطبيعى للفلسطينيين، كما يدعو الكثير منهم الى سياسة «الترانسفير» أى طرد سكان الضفة الغرب الى الاردن. والاردن بلد صغير له حدود تمتد لاكثر من ٦٥٠ كيلو متر مع اسرائيل، ولا قبل له يدفع هذه المخاطر الوشيكة على وجوده وعرشه الا فى إطار عربى أكبر. وربما من هنا جاء حماسه لانشاء المجلس وحرصه على أن يكون لهذا المجلس درع عسكرى يساهم فى حماية الاردن.

وعلى طوال التاريخ العربى الحديث لايمكن فهم مواقف الملك حسين الا فى هذا الاطار. كان الملك مثلا فى طليعة القوى التى حاربت الوجود المصرى فى اليمن فى الستينيات، وكانت عمان هى مركز التقاء الاسلحة الغربية والمرتزقة الاجانب الذاهبين لمحاربة الجيش المصرى على الحدود اليمنية السعودية، ولعبت الطائرات الاردنية دورا مرموقا فى كل هذا. فلما تجمعت سحب الحرب بين مصر واسرائيل فى الاشهر الاولى من عام ١٩٦٧، واستشعر الملك أن اسرائيل قد تنتهز هذه الفرصة للاستيلاء على الضفة الغربية وتحقيق حلمها الثابت فى استعادة اسرائيل التوراتية بعاصمتها القدس.. سارع الملك فى أول مايو ١٩٦٧ الى استدعاء الفريق عبد المنعم رياض (رئيس أركان القيادة العربية الموحدة) الى عمان وحمله رسالة تحذير الى عبد الناصر بأن الحرب قادمة. ولم يلبث الملك أن استقل طائرته وسافر الى القاهرة فى محاولة لمحو مرارات الماضى القريب وليضع قواته تحت إمرة عبد المنعم رياض أى أن الملك دار دورة ١٨٠ درجة فى موقفه السياسى خلال أيام بهدف تأمين مملكته وعرشه من خطر داهم جديد.

ومع أن الامريكيين كانوا يطمئنونه ويحاولون تهدئة مخاوفة الا أنه ثبت من الناحية العملية أن اسرائيل قد حققت فى يونيو سنة ١٩٦٧ ماكانت تريده واشنطن من تأديب عبد الناصر، لكنها انتهزت تلك الفرصة واستولت على الضفة الغربية حلمها التاريخى. وفى كتاب (الانفجار ١٩٦٧) يقول هيكل إنه لايعرف إن كان هذا التحول المفاجئ فى موقف الملك حسين فى مايو سنة ١٩٦٧ كان بسبب وصول معلومات محددة له عن المشروع الامريكى الاسرائيلى لاصطياد عبد الناصر، أم أن الملك تحول بسبب الحاسة السياسية السادسة لديه.

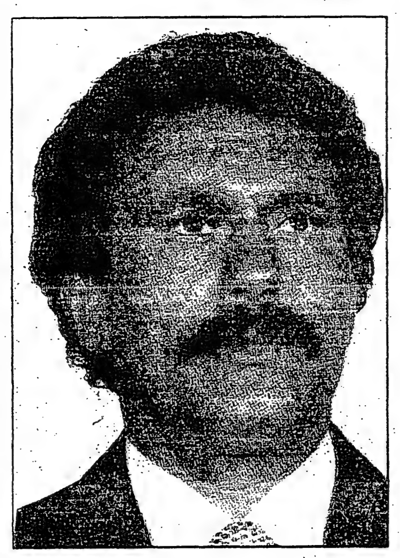
أما اليمن فقد كان حافزه الى مجلس التعاون العربى واضحا من أول لحظة على ضوء توتر علاقاتها مع السعودية فى نزاعات الحدود والنفط، فضلا عن أن قضية الوحدة اليمنية كانت مطروحه آنذاك وهو آمر لاترتاح له السعودية أبدا.

مصر.. وكيل واشنطون.

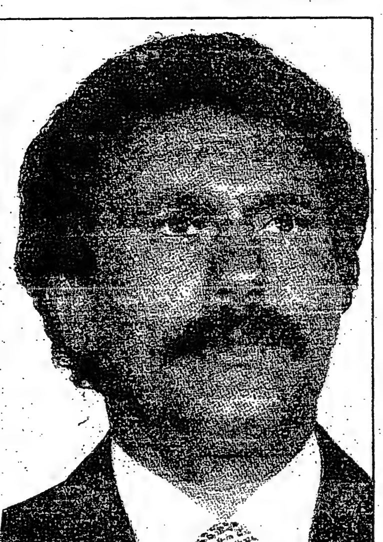
ربما يكفى هذا لتوضيح ظروف إلتقاء الدول الاربع فى لحظة تاريخية على فكرة إنشاء هذا المجلس. لكنه اتضح بعد فترة وجيزة من انشائه أن عوامل التباين والخلاف داخل هذا الحلف أكبر من عوامل التآلف والانسجام.

وربما نستطيع أن نرصد بعد عوامل التباين فى فهم دور المجلس ورسالته فى قضيتين رئيسيتين : أولا هما الموقف من السعودية خصوصا ودول الخليج عموما. فبينما تتجه مصر المباركية فى سياستها العربية الى توثيق علاقاتها بالسعودية خصوصا والخليج عموما كجزء من طموحها بأن تلعب دور وكيل واشنطون الذى لايمكن الاستغناء عن خدماته فى المنطقة خصوصا فى الجانب العسكرى ، وباعتبار أن دول الخليج هى إحدى مجالات العمالة المصرية ومصدر محتمل للقروض والهبات المخففة لقسوة أزمة مصر الاقتصادية وأزمة ديونها.. نقول بينما تفعل مصر هذا نجد أن علاقات العراق بالسعودية ودول الخليج محفوفة

الملك حسين



على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية



بالتوتر والصراع. ولأن العراق دولة منتجة للنفط، وتمتلك احتياطات هائلة لاتنافسها فيها غير السعودية فانها تستشعر دائما- عن حق- أن دول الخليج فى علاقاتها النفطية الوثيقة بواشنطن قادرة على إهدار طموح العراق لاعادة بناء هياكل الانتاجية وذلك عن طريق التلاعب فى كميات النفط المعروضة بالسوق العالمى وبالتالى بأسعاره. والعراق لاينسى بالطبع أن من أوائل أهداف إنشاء مجلس التعاون الخليجى هو مواجهة العراق بالذات رغم أن العراق بكل المقاييس دولة عربية تطل على الخليج هى الأخرى. ومهما كان استنكارنا لاقدام العراق على غزو الكويت الا أن هذا العمل فى الحقيقة كان موجها ضد السعودية قدر ماهو موجه ضد الكويت. ولاشك أن دول الخليج بعلاقاتها الوثيقة بالغرب الذى يعتمد على نفط الخليج كشريان حيوى لهياكله الانتاجية وآلته العسكرية قد تم استيعابها بالكامل فى إطار مصالح النظام الرأسمالى الدولى، وأخذت بالتالى فى الابتعاد اكثر فاكثر عن الجسم العربى العام، ولم يعد لها فى الاطار الجديد اهتمام جدى لابقضية الوحدة العربية ولا بقضية الصراع العربى الاسرائيلى.

الخوف من إسرائيل

والعامل الثانى للخلاف داخل مجلس التعاون العربى هو الجانب العسكرى، فمصر كانت حريصة على أن يكون هذا المجلس مجالا لتعاون اقتصادى وتنسيق سياسى لاكثر. وصحيح أن الصحف المصرية امتلأت أحيانا بالحديث عن التكامل الاقتصادى على مراحل ،لكن من الصحيح أيضا أن مثل هذا التكامل صعب التحقيق عمليا لاعتبارات عديدة لا مجال للدخول فيها هنا. بينما اتضح من مقالات جوديت بيللر، مراسلة صحيفة نيويورك تايمز الاخيرة أن الاردن واليمن كانا يسعيان الى أن يكون التعاون العسكرى هو أحد عناصر مهمات هذا المجلس. وهو أمر طبيعى من جانب الاردن واليمن، اذ أن الأول مهدد تهديدا مباشرا من اسرائيل بينما يستشعر الثانى الخطر من الجانب السعودى.

واذا كان اعتراض مصر على التعاون العسكرى قد لبس زى الحرص على عدم أغضاب السعودية. الا أن الحقيقة وراء هذا الموقف المصرى هى علم المسئولين بالقاهرة أن اسرائيل هى التى سوف تعترض على هذا التعاون باعتباره مخالفا لنصوص معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل.



محمد حسنين هيكل

ولعل هذا هو السبب الحقيقى فى أن مصر رفضت التوقيع على مشروع ميثاق المجلس الذى أعد فى اجتماع يوليو سنة ١٩٩٠ بالاسكندرية عندما تضمن اضافة للعنصر العسكرى فى تعاون دول المجلس، فأعيدت صياغة الميثاق بعد حذف كل إشارة الى هذا الموضوع.

خلاف حول فلسطين

ولعل هذا يؤدى بنا الى اشارة أخيرة لتباين مواقف بلدان المجلس من القضية الفلسطينية ووسائل حلها. فمعاهدة الصلح مع اسرائيل لم تجعل أمام مصر الرسمية من سبيل تمضى فيه غير الحوار مع واشنطن واسرائيل بأمل الوصول الى اتفاق ماحول هذه القضية ، دون أن يرتبط هذا الحوار بأى آليات أخرى ذات فعالية فى الضغط على واشنطن أو اسرائيل.

ولقد ثبت أن هذا السبيل لايؤدى الى أى شيئ، وربما تورطت قيادة منظمة التحرير لبعض الوقت فى الظن أن هذا السبيل ربما يؤدى الى شيئ ولكنها استخلصت غير ذلك من تجاربها المرة مع القاهرة التى حاولت دائما الضغط على المنظمة لمزيد من التنازلات.

وقبل غزو الكويت بزمن طويل كان واضحا أن قادة مجلس التعاون الخليجى يعبرون عن تطورات متعارضة فى فهم القضية الفلسطينية وآفاق حلولها. فبينما كان الرئيس صدام حسين يعلو صوته فى الحديث عن الامبريالية وتآمرها على القضية الفلسطينية كان الرئيس مبارك يعلن أن ادارة الرئيس بوش هى من أحسن الادارات الامريكية التى نتعامل معها، فالرئيس بوش متفهم لقضية الشرق الاوسط. وهو رجل تقلد مناصب كثيرة قبل رئاسة الجمهورية مما يتيح له فهم مجريات الامور. وكان عصمت عبد المجيد يبعث بالرسائل الى وزير خارجية اسرائيل دافيد ليفى يؤكد فيها استعداد حكومته لمواصلة التحرك فى المفاوضات مع حكومة شامير اليمينية، على الرغم من مواقفها المعلنة بأنه لامكان لمنظمة التحرير فى المفاوضات وعلى الرغم من عملها بكل همة فى توطين اليهود السوفييت فى الاراضى المحتلة. والاغرب أن رسالة عبد المجيد تحدثت عن قناعته بامكانية ايجاد أرضية تفاهم مشتركة مع ليفى باعتبار أنهما ينتميان لمنطقة واحدة وتتقارب أساليب تفكيرهما!

الضربة الأخيرة

من الواضح إذن ان حسابات الدول الاربع عند انشاء هذا المجلس كانت متباينة وأن التوجهات السياسية لمصر من ناحية والدول الثلاث الاخرى من ناحية أخرى كانت فى المدى الطويل متعارضة وليست متجانسة، وبالتالى فان هذا الذى حدث للمجلس الذى أنشأت له أمانة فى عمان لم يكن غريبا من ناحية المبدأ وان كانت وفاته المبكرة بعد سنة ونصف من إنشائه هى الامر الذى لم يكن متوقعا. ولاشك أن غزو العراق للكويت قد ساعد على التعجيل بنهايته.

لكن أحد الاعتبارات الجديرة بالتأمل الطويل فى رأيى هو أن كل محاولة عربية للتعامل مع مصر الرسمية قفزا على قضية معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية وقيودها الضاغطة وانعكاساتها السلبية سوف تنتهى الى الاحباط وخيبة الامل.

إن هذه حقيقة تفرض نفسها على السياسة العربية مهما تمنينا غير ذلك، وقد لاتكون هذه الحقيقة ذات أهمية عند الدول العربية التى لم تعد لمسألة الصراع العربى الاسرائيلى أهمية خاصة لديها، لكنها جديرة بالتفكير العميق لدى قوى التحرر العربى التى مازالت تنظر لتلك المسألة باعتبارها المحور الرئيسى لكافة الصراعات الاخرى بالمنطقة ولمسئولياتها فى الحاضر والمستقبل.

الكاتب الكويتي أحمد النفيسي:
ليس هناك وحدة بالضم العسكري .. بل .. بالإرادة الشعبية

حوار مجدي حسنين

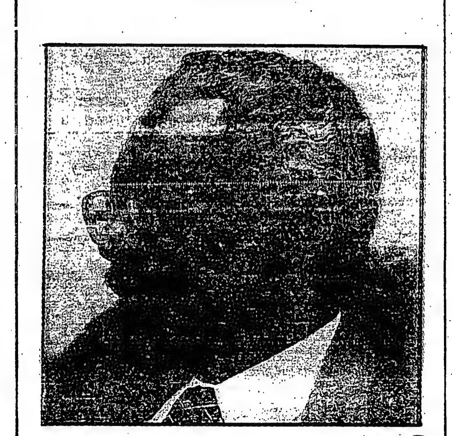
الكاتب والصحفي الكويتي «أحمد النفيسي» هو رئيس تحرير مجلة الطليعة وأحد المؤسسين لحركة القوميين العرب في الكويت، التي شكلت جبهة معارضة قوية لحكم أسرة آل الصباح قبل الغزو العراقي. مارس «النفيسي» الصحافة كمحترف، فهي عنده ليست مهنة، بل بعض النضال السياسي، والمعروف أن مجلة الطليعة كانت إحدى المنابر الهامة التي قامت بدور فاعل ورئيسي في تحريك الشارع الكويتي منذ صدورها عام ١٩٦٢، الأمر الذي أوقع المجلة تحت طائلة المصادرة مرات عديدة، أمتد بعضها لسنوات، وانتخب «النفيسي» عضوا بمجلس الأمة الكويتي عام ١٩٧١ لمدة أربع سنوات، وترأس نادي الاستقلال الذي اعتبر الوعاء الجماهيري للقومية في الكويت، وكان بمثابة منارة ثقافية ووطنية وسياسية، وأستمر في تأدية دوره الى أن صدر قرار اداري بحله عام ١٩٧٧. وشاهد «النفيسي» الغزو العراقي للكويت، واستطاع الخروج بعد ١٣ يوما من بداية الغزو، وجاء الى القاهرة سابحا في أوساط المثقفين.. مدافعا عن حقوق بلاده، كمواطن له وجهة نظر مختلفة في تفسير مايحدث، قد لاتتفق مع الآراء الرسمية في كثير من بنودها، لكنها تنطلق من مبدأ التحرير وعودة الكويتيين المشردين إلى ديارهم.

دستور شعبي

سألت أحمد النفيسي

ماذا حدث في مؤتمر جدة، الذى شاركت فيه المعارضة الكويتية؟

دعني أولا أتحدث عن دستور الكويت الصادر باجماع شعبي عام ١٩٦٢، وعطله الأمير قبل الغزو، وينفرد هذا الدستوور بين دساتير الأمة العربية، لانه نابع من ارادة شعبية، ولم يأت كفرمان أنزله السلطان، ولاتفضلا من ضابط امتطى ظهر دبابه ولم يأت كذلك نتيجة لمجلس زورت انتخاباته، بل وضع على يد مجلس تأسيسي، انتخب أعضاؤه انتخابا حرا مباشرا. ولاأستطيع أن أنكر موقع الأسرة الحاكمة في هذا الدستور، اذ ينص على أن يأتي الأمير من أسرة الصباح، وينص في الوقت ذاته على أن نظام الحكم ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا، كما يحدد الدستور اختصاصات الأمير في أختيار نائب الأمير، وترشيح ولي العهد بعد موافقة مجلس الامة عليه، وتعيين رئيس مجلس الوزراء. وفي المقابل هناك ضوابط للتعامل مع الحكومة. اذ من حق المجلس أن يسقط الوزارة ويعلن عدم التعاون معها. أضف الى ذلك أن الدستور الكويتي قابل للتعديل في اتجاه واحد، أعني أتجاه المزيد من الحرية والديمقراطية كما نصت مواده. ولذلك عندما ذهبنا إلى جدة، وطرح في أروقة المؤتمر الشعبي أن السبيل إلى وحدة الكويتيين



وتكاتفهم في بوتقة واحدة من أجل التحرير.. هو الرجوع الى دستور ١٩٦٢، وكان في ذهن الجميع أن هذا الدستور- رغم تقدميته- الا أنه لايشكل سوى الحد الأدنى بالنسبة لشعب ذاق مرارة الاحتلال وقدم الشهداء دفاعا عن الوطن.

وكان أمام المؤتمر موضوعان، كلاهما يصب في هدف التحرير، دار الموضوع الاول حول تمتين صمود ودعم الابناء في الداخل في مواجهة الاحتلال، والثاني هو العمل الفعال من أجل كسب أكبر تأييد ممكن على النطاقين العربي والدولي لانجاز مسألة التحرير.

الاعلام الزائف

ألم يناقش المؤتمر أشكال الترف السفية التي ينفق فيها أموال النفط؟

الحقيقة أن صورة الكويت والشعب الكويتي شوهت تماما من قبل الاعلام العراقي، ومن قبل الاعلام المرتزق والمغرر به. فقد جاء تصويرها على أنها قطعة من الصحراء، تضم حقولا نفطية يحكمها المشايخ، وهي صورة كاريكاتورية صنعها الغرب بتراثه الاعلامي الصهيوني المعادي للعرب وصورها لنا، وترتب على ذلك كثير من المواقف، وفي المؤتمر أردنا أن نطرح الصورة الحقيقية للشعب الكويتي كماهو، الشعب الديمقراطي المكافح من أجل الحرية على امتداد أكثر من سبعين عاما وهو الشعب الذى التصق بنبض الأمة العربية على مر السنين، وكان بحق ترمومترا للمشاعر العربية من المحيط للخليج، وهذا ليس تيها ولكننا نفتخر بأننا الشعب الذى بادر بجمع التبرعات لشراء السلاح وتهريبه على ظهور الجمال الى الثوار الفلسطينيين عام ١٩٣٦ ونحن أول شعب عربي على الاطلاق ساند الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، ولدينا من الأمين العام لجبهة التحرير الجزائرية المرحوم «محمد خيضر» رسائل تشهد بذلك، كما نفتخر بالدعم الذى كان متصلا في حرب السويس من أجل تعمير بورسعيد، وكذلك في أعادة بناء القوات المسلحة المصرية عام ١٩٦٧، وكل هذا فعله الشعب الكويتي. وهذا أمر طبيعي، ويوضح أن هؤلاء الكويتيين ليسوا بحاجة الى اعادة صياغة بعد ماخربتهم الأسرة الحاكمة كما يقول صدام حسين، وجاءت هذه الاعادة في الصياغة على شكل قمع وحشي لم تشهده المنطقة من قبل نقول أن هذا الشعب يستحق الحياة، وأن هذه البقعة الصغيرة على ضفاف الخليج ليست نفطاوتر فا فقط.

المعضلة الكبرى

هل ناقش المؤتمر فكرة تخلى أسرة الصباح عن العرش؟

لا لم تناقش لاننا نطالب بعودة الدستور الذى عطل قبل الاحتلال، والحقيقة أننا أمام معضلة وطنيه كبرى، ونحن نتمسك جميعا بحقنا فى تركيز جهودنا من أجل مواجهتها وتصفيتها لذلك لم يطرح موضوع عودة الأسرة الحاكمة من عدمه أما فيما يتعلق بمسألة الحكم فى الكويت، فهذا موضوع كويتى بحت، ونحن نرفض رفضا باتا أن يأتينا صدام حسين أو غيره ليعلمنا كيف نحكم وطننا وكيف نعيش فوق أرضه.

هل معنى ذلك أن هناك أرتباطا بين تحرير الأرض وعودة الأمير؟!

لا أرى أن مسألة التحرير مرتبطة بعودة الأسرة من عدمها، على الاطلاق، الا اذا كنت تريد أن تخضع لارادة صدام حسين فى تشكيل مسار حياتنا، وهذا مانرفضه، خصوصا أن الكويتيين الذين دخلوا مجلس الأمة أقسموا على احترام الدستور الكويتى، ونحن ملتزمين بهذا القسم، ولسنا فى أوقات ترف لندخل فى موضوعات جانبية، وللعلم هذا القسم يشتمل أيضا الى جانب صياغة حق الامير فى الحكم، على صياغة أراضى وطننا وعدم التفريط فى شبر منها.

ماهو رأيك فى تركيز الاعلام الغربى على تبديد اسرة الصباح لثروات الكويت؟

أريد أن أجيب على هذا السؤال بكل صراحة ،فنحن مفاجئون بما يقال عن الكويت عامة فى الخارج، وعن الأسرة الحاكمة بشكل خاص، وأرجو الايفهم كلامى هنا على أنه دفاع عن الاسرة الحاكمة، لكن كل ماصرح به فى هذا الصدد هو كلام فى الهوا و الأرقام التى تتناقلها الصحافة ليست محل ثقة ومن ناحية أخرى أوضح اننا شديدو المراقبة لأموال وطننا، ولقد أثيرت مسألة الرقابة المالية والحرص على أموال الدولة فى مؤتمر جدة بكل وضوح وقوة خصوصا بعد أن نما الى علمنا كثير من المخالفات المالية التى ارتكبت، ولكن على أية حال فان الكويتيين وخصوصا أولئك الذين تحت الاحتلال لن يتسامحوا، وستكون محاسبتهم للمخالفين عسيرة واذا كانت المخالفة المالية هى مثار حساب شديد فى الاوقات العادية... فما بالك عندما نكون فى زمن الحرب والاحتلال؟!

رصيد القومية

هل تتفق الدعوة للقومية العربية مع انتشار تلك الكيانات العربية الصغيرة؟

لنتفق أولا على تسمية هذه الكيانات مهما كانت بأنها دول لها شكل قانونى ومعترف بها دوليا ولها عضوية بجامعة الدول العربية. ولها مقاعد فى منظمات أقليمية ودولية وشعوب هذه الكيانات لاذنب لها بل هى مثل الشعوب الأخرى الموجودة على ساحة الوطن العربى صغرت أو كبرت، لها حجمها الأأننى أستطيع أن أقول ان الشكل الدستورى الموجود فى الكويت أرقى كثيرا مماهو موجود فى كثير من الأنظمة العربية التى لاتتصف بصفة الممالك أو الأمارات أنا لا أدافع عن جميع الكيانات العربية القائمة ،فجميعها ظاهرة مرضية، وتشكو منها أمتنا العربية، وأغلبها من مخلفات عهود الاستعمار، الا أن المسألة الأساسية فى الوطن العربى، والتى جعلته يعيش هذه المأساة هو غياب الديمقراطية، وأنا على يقين أنه فى حالة تحقيق الديمقراطية عن طريق نضال شعبى وليس بمرسوم جمهورى أو ملكى ، ستزول هذه الكيانات من تلقاء نفسها ، لانه بالديمقراطية سوف تكتشف الجماهير العربية التى تحكم نفسها بنفسها مصلحتها الحقيقية سواء على مستوى التنمية أو على مستوى الأمن القومى.. أن الوحدة هى طريقها لتحقيق أمانيها .بخصوص مسألة الوحدة هذه.. هناك رأى يجيز أصحابة الوحدة بالضم ،فما هى وجهة نظرك كقومى فى هذا الرأى؟أساسا هذا المنظور للوحدة العربية عن طريق الضم غير مطروح الآن للرد عليه، لأن ماحدث ليس وحدة، وصدام حسين نفسه أكد أن هذه أرادة عراقية وليست وحدة عربية حسب ادعاءاته،وأرجع بفعلته الفرع الى الأصل، وبالطبع أنا لدى ايمان راسخ أن الأمة العربية واحدة والأرض العربية واحدة، لكن الآن ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، هل نحن فى زمن صلاح الدين الأيوبى أو ابراهيم باشا ، وهل منطق السلاطين هو الذى يحكمنا الآن بعيدا عن ارادات الشعوب؟!.. أعتقد أن هذا سخف وهذيان، ومن المؤسف أن يطرح هذا السؤال أيضا فى أوساط المثقفين المصريين، واعتقد أن الغائب عن الموضوع هو عدم احترامنا للانسان وتقييمنا للفرد وحقوقه وإرادته، والذى آراه أن الوحدة الحقيقية لاتتم الا بالديمقراطية ولايمكن أن تقوم بارادة الديكتاتور، لانها سوف تنتهى بانتهائه ، بل تأتى من خلال فهم جماهيرى لمتطلبات الوحدة وقناعة تامة بها ، أنه لامفر من أجل ازدهار وتقدم المجتمع الذى نعيش فيه، وتحسين مستوى المواطن العربى ورفعه الى مصاف الدول المتحضرة.. ولن يتحقق ذلك الا بتحقيق الوحدة بالارادة الشعبية وهذه القناعة هى الضمانة لتعميق الوحدة وترسيخها والمحافظة عليها وليست هناك شئ آخر.

الشعب الكويتى ليس بحاجة لاعادة صياغة ولسنا فى زمن صلاح الدين

الديمقراطية الكويتية

هل يمكن الحديث عن ديمقراطية كويتية بدون تعددية حزبية؟

أود أن اوضح أن الديمقراطية بالفعل فى نسيج المجتمع الكويتى، ولايعنى هذا أن الطريق معبد تماما أمام النضال الديمقراطى فى الكويت، بل على العكس فالطريق محفوف بالمخاطر والعقبات وكانت لنا نجاحات.. كما كانت لنا أيضا كبوات، ولكن الذى يحشد المجتمع الكويتى أن الشعور العام يؤكد أن الطريق الحتمى الذى لامفر منه هو الطريق الديمقراطى وكنا قبل الاحتلال بفترة وجيزة نناضل من أجل استعادة الدستور، ولقد بلغ الزخم الشعبى الديمقراطى مداه لفرض هذا النهج، وكنا على يقين أننا سنحققها على شكل أفضل وأكثر رسوخا، بقواعد أكثر ثباتا ، وهذه طبيعة الشعوب وكفاحها لا يأتى على طبق من ذهب، ونحن لم نكن فى مواجهة السلطة الكويتية فقط فى معركة الديمقراطية، بل فى مواجهة النظام العربى الذى يرفض أى نموذج حى ديمقراطى، يحكم فيه الشعب بالشعب ومن أجل الشعب، وقد استطاع هذا الشعب الكويتى الصغيران يحقق مالم تحققه الشعوب العربية الأخرى طوال تاريخها النضالى، فقد توحد الشعب الكويتى من أقصاه الى أقصاه من أجل الدفاع عن الديمقراطية وعودة دستور ١٩٦٢، وضم التكتل الجماهيرى جميع الشرائح الاجتماعية والسياسية والطائفية والمذهبية.. وهذا لم يحدث فى أى بلد من بلدان الأمة العربية، واعتقد أنها تجربة نضالية غنية ونموذج فذ للابداع التحررى سوف يؤتى ثماره بعد عودة المشردين الى ديارهم!

مخرج من الأزمة بلا حرب

بقلم جورج ويلسون مراسل الشئون العسكرية في صحيفة واشنطن بوست

محمد يونس

قد يطلق صدام حسين بدافع من اليأس صواريخ الغاز السام على اسرائيل ليفتت بذلك التحالف الهش المناهض للعراق، وقد ترد اسرائيل على ذلك باستخدام الاسلحة النووية. هذا واحد من الاحتمالات المقلقة التى يعكف القائمون على وضع الخطط العسكرية فى الولايات المتحدة على دراستها وذلك فى الوقت الذى يقترب فيه الرئيس بوش من اتخاذ قراره بالمضى قدما فى مهاجمة القوات العراقية أو بعدم المضى فى ذلك.

ويقول احد القائمين على وضع الخطط الخاصة بالخليج الفارسى فى سياق حديثه عن امكانية ان تؤدى الأزمة الى تخطى «حاجز النار» بين الاسلحة التقليدية والاسلحة النووية الذى ظل قائما لمدة ٤٥ عاما: «لقد كان من المتعين بطبيعة الحال أن نناقش ذلك» ويضيف «ان هذه هى اسوا نتيجة ممكنة بالنسبة للجميع. وهذا هو السبب فى اننى اعتقد ان الأمر برمته جنون».

ووجهة نظر المخططين هذه، يشاركهم فيها عدد من العسكريين الصامتين ولكنهم معنيون بالأمر فهم يخشون من ان تدفع بعض الأعمال اليائسة أو حوادث اسقاط الطائرات بالاحداث فى الخليج الى ان يفلت زمام السيطرة على الامور من أيدى الجميع. الا أن هؤلاء يبدو انهم لايشكلون قطاعا سائدا. فقد انتهت هيئة رؤساء الاركان المشتركة تقريبا من الاستعدادات العسكرية التى تتيح للرئيس بوش خيار اصدار امر للقوات الامريكية بمهاجمة القوات العراقية فى الكويت، بما فى ذلك حشد امدادات تكفى للقيام بقتال متواصل على مدى ٤٥ يوما.

وليس سراً أن خطة الحرب التى اعدها الخبراء التابعون للاركان المشتركة والقيادة المركزية التى ستدير حرب الخليج، تؤكد على القصف بالقنابل والقتال فى الظلام حيث تتيح قدرات الرصد الليلى لدى الولايات المتحدة لقواتنا تفوقا كبيرا على العراقيين.

الا ان مثل هذه العمليات تنطوى على مخاطر كبيرة بنفس القدر الذى يمكن ان تسفر عن مكاسب كبيرة فقد اثبتت التدريبات على حرب الصحراء فى الولايات المتحدة والتى اجريت فى مركز التدريب القومى فى كاليفورنيا، اثبتت باطراد يدعو للقلق ان قواتنا وآلاتها الخلابة للغاية كثيرا ماتضل طريقها فى الظلام وتقع فى منطقة نيران العدو، وهذا اكثر احتمالا فى الكويت التى لم يعتادوها الامر الذى يمكن المدفعية العراقية من ان توقع بينهم خسائر بشرية باهظة.

وقبل ان تصل المواجهة الى نقطة اللاعودة، فان من حق الالاف من الشبان الذين يحتمل ان يلقوا حتفهم فى حرب الصحراء، أن ندرس أسوا الحالات هذه، وان نفكر فى سبل لتفادى الصراع المسلح دون ان نتخلى عن هدف بوش الرئيس الاوهو خروج القوات العراقية من الكويت.

الا ان سجل مايجرى من احداث يبين ان الحكومة الامريكية وكثيرا من الصحف لم تسلك طريق الدرس المدقق هذا قبل ان نقفز الى استخدام اسلحه دمار مثل صاروخ ميرف النووى المتعدد الرؤوس او الى مغامرة عسكرية مثل حرب فيتنام، تلك الصواريخ التى قال كيسنجر- وزير الخارجية الامريكية السابق - الذى يدافع الآن بشدة عن القيام بعمل حاسم ضد العراق- انه تمنى لوتروى وتأمل عواقب صاروخ ميرف قبل ان يدافع عنه. ان ادارته ابان حرب فيتنام، التى تضمنت غزو كمبوديا تلقى مزيدا من الضوء على مدى الخطأ الذى يمكن ان يقع فيه اكثر الناس تأنقا فى تقديرهم للنتائج التى تترتب على المدى البعيد على قيام الولايات المتحدة بعمل عسكرى ولكن نتفهم وجهة نظر واضعى الخطط عندما يقلبون النظر فى أمر ما يسمونه «سيناريو اسوأ الحالات»، فلنفرض ان صدام توصل الى انه دفع فى شرك وتصور ان المخرج الوحيد هو تفتيت التحالف غير المستقر المناهض له والذى يضم بخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والسعودية ومصر وسوريا وايران، فانه يقرر تحويل المواجهة من المواجهة بين العراق والعالم الى مواجهة بين العرب واسرائيل. عندئذ يطلق صواريخ على اسرائيل وهو يعلم أن الاسرائيليين سيردون، مما يتسبب فى حرب عربية مقدسة ضد اسرائيل وحاميتها الولايات المتحدة، مثل هذه النتيجة قد تترك النيران وراءها مشتعله فى المنطقة برمتها لسنوات وتبدد الآمال البراقة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى العمل سويا على حفظ النظام فى عالم مابعد الحرب الباردة.

اما عن الكيفية التى سترد بها اسرائيل على هجوم عراقى محدود فهذا أمر لايمكن أن نقطع فيه برأى، مثله فى ذلك مثل كل شئ فى الشرق الأوسط. ولكن ماصرح به وزير الخارجية الامريكية الأسبق «دين راسك» لمجموعة صغيرة من المراسلين منذ عقدين أمر مفيد فى هذا الصدد. حيث ابلغهم بانه حذر مبعوثا اسرائيليا من أن تصبح اسرائيل أول بلد يستخدم الاسلحة النووية فى الشرق الأوسط.

ونبه راسك المبعوث قائلا: «لانرغب فى أن تكون الأولى بل نرغب فى ان تكون الثانية». اما الآن فان الحكومة الاسرائيلية أكثر تشددا الى حد بعيد من الحكومة التى حذرها راسك فى الستينات، كما أنها تملك تحت تصرفها ترسانة نووية متنوعة.

واستخدام الصواريخ النووية فى دك منشآت صدام الكيماوية والنووية لابد أن يكون رد فعل مغر. وسوف يؤدى ذلك الى خروج عفريت الاسلحة النووية التكتيكية من القمقم وذلك فى وقت يمتلك فيه عدد من دول العالم الثالث هذه الاسلحة او بسبيلها الى ذلك، ومن امثلة ذلك الهند وباكستان عندئذ تصبح الحرب النووية التكتيكية مشروعة.

ومن بين الأسباب التى يبديها بعض واضعى الخطط لرفض «سيناريو اسوأ الحالات» هذا ان صدام يعلم تمام العلم ان اسرائيل قد ترد بضربة نووية لايمكنه الرد عليها بالمثل وان ذلك يردعه عن ضرب اسرائيل باسلحة استفزازية مثل صواريخ الغاز السام. ولكن الأمر الهام هو أن أحدا لايمكنه ان يجزم بما سيفعله صدام ولا ماستفعله اسرائيل فور بدء القتال فى الخليج «الفارسى» او بجزم بالكيفية التى سينتهى بها الامر برمته.

فما الخطأ أذن فى ان نقدم نسخة حديثة مما أصبح معروفا بخطة «أيكن» ابان حرب فيتنام وذلك للحيلولة دون بدء القتال؟ لقد اقترح السناتور «جورج ايكن» وهو جمهورى من ميرمونت أن يعلن الطرفان النصر ويعودا الى بلديهما. وكانت حكومة الولايات المتحدة فى هذه الفترة واثقة من انها بقليل من الدم والمال يمكنها أن تحقق النصر فى حرب فيتنام ومن ثم فقد سخرت من خطة «ايكن» وخسرت الحرب فى نهاية المطاف بعد أن خسرت ٥٨ ألف قتيل من الجنود الامريكيين، وقبل أن نرفض هذه المرة خطة «أيكن» دعنا نتأمل كيف يمكن وضعها موضع التنفيذ فى الخليج، تتفق الولايات المتحدة والعراق على انسحاب متبادل على مراحل من المنطقة القابلة للاشتعال تحت اشراف الامم المتحدة.

تعين الامم المتحدة- بموافقة من حكومة الكويت المخلوعة- منطقة مختارة لتستخدم كقاعدة تدريب لقوات حفظ السلام. أو ربما يكون بمقدور الولايات المتحدة وحدها ان تتفاوض للحصول على حق دخول مثل هذه القاعدة والاحتفاظ بقوات كافية فقط للعمل «كحاجز زجاجى» مثل ذلك الذى استفدنا منه على نحو طيب فى اوربا خلال الأيام الاولى لحلف شمال الاطلنطى حينما كانت قوات حلف وارسو تمثل تهديدا لنا اكثر مما يمثل العراق فى الوقت الراهن. وتخطى مثل هذا الحد وكسر ذلك الحاجز الزجاجى سوف يعد مخاطرة بالدخول فى حرب مع الولايات المتحدة لامع الكويت او السعودية فحسب وسوف يمثل ذلك شكلا من اشكال الردع.

وكانت الكويت قد رفضت فى الماضى السماح للعسكريين الامريكيين باستخدام تلك المنطقة حتى فى الوقت الذى كنا نقوم فيه بحراسة الناقلات الكويتية عبر الخليج. ولكن فى حكم المؤكد ان الغزو العراقى غير ذلك برمته.

اما القيادة المركزية التى احتفظت بمقرها فى فلوريدا نظرا لعدم توفر قاعدة فى الخليج الفارسى فانها ستحظى بالترحيب فى الكويت اذا عاد أميرها المجروح الى السلطة. ولقد قال واحد من قدامى المحاربين وهو قائد الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا الموجودة الان بالسعودية ان لواء على الارض سوف يكون كافيا وزيادة لردع صدام عن مهاجمة السعودية وان قوة مماثلة تضم نحو ثلاثة الاف جندى فى الكويت مدعومة بقوة جويه وبحرية سوف تكون كبيرة بما يكفى لتشكل «حاجزا زجاجيا» يمنع صدام من العودة الى الكويت،

بوش



على حد اعتقاده وبمقدور بوش اذا تم التفاوض على الانسحاب المتبادل واقامة قوة حفظ سلام ان يقول انه قد انجز أهدافه باجبار العراق على الخروج من الكويت وتوفير رادع على اراضيها لاى أعمال عدائية اخرى وتمهيد السبيل للشعب الكويتى لاقامة حكومته من جديد. ويمكنه ايضا ان يضغط لاستمرار الحظر على العراق فيما يختص بمستلزمات آلته الحربية وبخاصة الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ويمكن ان تقوم الاقمار الصناعية وغيرها من اجهزة المراقبة بمراقبة دائمة للقوات العراقية وتبلغ الدول العربية وكذلك للدول الغربية الحليفة بالنتائج التى تتوصل اليها.

وحتى لوتمكنا من اغتيال صدام أو من ضرب منشآته العسكرية فاننا قد لانحرز بذلك تفوقا فقد يكون صدام الاتى أسوأ والمصانع التى ستدمر يمكن اعادة بنائها وبخاصة اذا قرر السوفيت المساعدة نظرا لان الولايات المتحدة رفضت نصيحتهم بالتفاوض لايجاد مخرج من ازمة الخليج. كما ان الفرصة الذهبية للتعاون السوفيتى الامريكى تتجاوز فقد ان بلد صغير كالكويت.

ومن جانب صدام فان بامكانه ان يقول لشعبه أنه واجه الشيطان الامريكى فى الخليج وأنه حصل على تأكيدات من الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بأن مشاكل الفلسطينيين سوف ينكب على دراستها مؤتمر فى موسكو وانه علم الكويت التى مارست الغش فى مجال البترول درسا لن تنساه واذا كان صدام قد تمكن من ان يقاتل الايرانيين لمدة ثمانية أعوام وعاد أدراجه ودون أن يحصل على شئ ومازال يعلن أنه انتصر فما الصعوبة فى أن يعلن النصر بعد ثلاثة شهور من وجوده فى الكويت؟

وكما قال لى احد قادة مشاة البحرية السابقين فانه عندما ارسل الرئيس ريجان مشاة البحرية الامريكية الى لبنان «كنت اعرف كيف ادخل بهم الى هناك ولكنى لم أكن اعرف الطريقة التى سأخرجهم بها. ولقد ارسل بوش مشاة البحرية وآلافا من القوات الاخرى الى الخليج، ويتعين عليه الآن أن يجد سبيلا لاخراجهم من هناك. ان المضى فى الحرب قبل ان تفقد القوات الامريكية حماسها وقبل أن تصبح العواصف الرملية فى ديسمبر شديدة الوطأة ربما بدا هو أيسر مخرج، ولكن تجربة حرب فيتنام علمتنا أن الطريق غير المباشر ربما كان اقرب الطرق.

انهم يناطحون الجبل

انهم يناطحون الجبل

فالح العطاونة

كان قرص الشمس يلهب ظهيرة النهار، وفى خطى الناس كانت تبدو المدينة ذابلة.. وكان «اسماعيل» الطاعن فى العمر يقود حماره المجهد ويتعثر فى وهن قدميه..

ذلك الرجل الذى مرت عليه ثلاث دول وبقى حيا تعثرت خطاه فى سبعة جنود- فتيان «جميلون» انتعلوا البساطير وامتشقوا البنادق والهراوات كانوا عصبيى المزاج اوقفوا الرجل وجربوا ان «يغبطوا انفسهم» احدهم لطم الرجل الطاعن فى العمر على وجهه.. وآخر اغراه ضحك زملائه فأمسك رأس الرجل يرغمه على تقبيل مؤخرة الحمار.. لحظات وسقط الرجل المهان فى عراك الجنود مع المارة!

.. الذين انتشلوا الرجل قالوا ان دما كان يسيل خلال شفتيه.. وعلى وجهه كانت الدموع تعلن بكاءا صامتا.. ومن الكلام القليل الذى نطقة الرجل سمعوه يلعن «دول العرب»!

حدث ذلك فى «الخليل» (٢٦ كم جنوب القدس) قبل عام واحد من بدء الانتفاضة.

وفى واقع الحال- قبل الانتفاضة- لم يكن ذلك الذى حدث فى «الخليل» احد الحوادث الشاذة» ولم يكن «العراك» مع الجنود ايضا حدثا شاذا!

وقبل عام من بدء الانتفاضة سئل الجنرال «شموئيل غورن» مسؤول «الامن» الاسرائيلى فى المناطق الفلسطينية المحتلة عن «الوضع» ونشرت اجوبته صحيفة اسرائيلية:

«متى سيبدأ التمرد فى المناطق؟ وكان الصحفى يقصد الضفة وقطاع غزة.

«لن يكون هناك تمرد ابدا! اجاب «غورن»

«هل انت واثق مما تقول؟». عاد الصحفى يسأله. وباعتداد لايخلو من عجرفة، اجاب غورن الواثق من «معلوماته الامنية» قال «انتراهن؟».

ولابد ان غورن فى ذلك الحين، اعتبر هذا النوع من الاسئلة سذاجة مهنية لصحفى لم يتعلم بعد اصول المهنة لكن منذ ذلك الحين «دماء كثيرة جرت تحت الجسر!

وغورن هذا كان فى الحقيقة منسجما مع رؤية صناع السياسة الكبار فى اسرائيل الذين رأوا «النظام العربى» جاهزا لتعميم «كامب ديفيد جديدة».. ورأوا ان الرياح مواتية لفرض الهوان مرة اخيرة والى الابد على الشعب الفلسطينى.

ولكن فى غمرة انشغال حكام اسرائيل باذلال البشر وصبغ حياتهم بالجحيم مطمئنين للصورة «الكاريكاتورية» التى بدا فيها حكام العرب فى قمة «الوفاق والاتفاق».. كانت الحياة الفلسطينية تمور تحت السطح الذى تراءى لشموئيل غورن «هادئا» رغم الاحداث العرضية هنا او هناك.. حسب التعبير الاسرائيلى!

* * *

واستراحوا

كانما ضبطوا الحياة على عقارب وقتهم!

لكن ريح البحر لاكما يشتهى لصوص البحر..

والارض وحدها ترصد مواعيد الزلازل!

وما كان يختبئ تحت السطح- فى الحياة الفلسطينية التى تراءت لهم راكدة- صعد على وجه الحياة.. وانقلبت «الموائد» وفتح العالم عينيه على الوجع والبطولة. وحكام اسرائيل الذين اشبعوا العالم كلاما عن «افضليتهم الاخلاقية وسط عالم ليس كذلك»، سقطت عنهم «اوراق التوت» وفتحوا للعالم من اقصاه الى اقصاه بابا واسعا «للفرجة»!

بشر «مشاغبون» يصرعهم الرصاص وهم يهتفون للحرية.. نساء تقذف المواليد من الارحام قبل الاوان احيانا بجريرة زغرودة للنشيد.. الاف تجر ادميتهم الى القاع، ويجرون الى معسكرات الاعتقال، التى تحولت الى «مدن يسكنها الاف الرجال..!.. طواقم من «الخبراء فى اجتماعات طارئة لصنع قاذفات حجارة وهراوات لتكسير العظام.. بيوت تتحول الى ركام.. اشجار تنخلع وتتمدد كاشلاء الموتى ... مدارس تتحول الى سجون و.. و.. واشياء اخرى كثيرة فى وطن حولوه الى «صندوق للعجب»!!

وتستمر الانتفاضة..

ويفلت العربى الفلسطينى من الاطار الذى رسمته فيه الدعاية الاسرائيلية وقدمته للعالم.. والعالم يتغير لكن حكام اسرائيل اثبتوا انهم لم يتعلموا شيئا.. واثبت حكام العرب انهم مخلصون لطبع حياتهم.. اما الولايات المتحدة الاميركية الموقعه على «مذكرة تفاهم» مع اسرائيل فقد تفهمت المسألة ودعت الضحية والجانى كالعادة الى «ضبط النفس»!!

وزير الدفاع الاسرائيلى الذى اطلق عليه فيما بعد لقب «وزير تكسير العظام»- اسحق رابين- اعلن انها مسألة وقت وسيقضى على اعمال الشغب خلال ايام اعلن ذلك فى الولايات المتحدة وعاد الى القدس واثقا من نجاحه.. والرجل ظل يجرب كل الادوات.. حتى اقر «بضرورة التحرك فى تسوية سياسية لانهاء الانتفاضة»!! لكن الرجل العبقرى فى تجريب مختلف وسائل القمع لتهيئة الجو لتسوية سياسية على «الهوى الاسرائيلى»!! خلعته الانتفاضة وانكفأ على فشله!

واسحق رابين احد «الصقرين» الكبار فى دولة اسرائيل- الرجل الذى أوقع نفسه فى مفارقة مخجلة بين «ضرورة التسوية السياسية» و«سياسة تكسير العظام»- كان واضحا فى التعبير عن ماهية الرغبة الاسرائيلية فى حمل الشعب الفلسطينى على قبول الدعوة الى «مائدة تعفنت»!

وتستمر الانتفاضة.. ويستمر حكام اسرائيل فى مناطحة الجبل!

والحكومة الاكثر يمينية فى تاريخ اسرائيل تخرج على العالم «عارية» والحديث عن «اسرائيل الكبرى» لم يعد يحتاج الى مراوغة امام العالم.. واسرائيل الكبرى لاتملك شيئا تعطيه .. وفى سبيلها لابد لها ان تقفز من مذبحة .. الى مذبحة!

وتستمر الانتفاضة

وفى مواجهة طموحات شعب لابد لاسرائيل من معين. والحق يقال ان الولايات المتحدة الاميركية اجهدت نفسها فى محاولة



اصطياد وعى العالم والاثبات له بان اسرائيل دولة مسكينة وفى حاجة الى «الامن».. ولم تأل جهدا فى مد الحبال لانتشال حكام اسرائيل من الوحل وحتى بعض الاشقاء العرب الوسطاء - هم الاخرون شاركوا فى مد حبال الانقاذ لكن رجال المؤسسة الحاكمة فى اسرائيل يصرون على مناطحة الجبل!

وتستمر الانتفاضة

والشعب الفلسطينى الذى يقاتل باعلى وجهه يثبت انه يتعلم .. ويثبت انه مخلص لطبع الشعوب.. وفى مجرى الانتفاضة يتطهر من عادات كثيرة ويعيد ترتيب اولويات الحياة الفلسطينية

يذود عن الحلم بالدم ويفشل مشاريع المراوغة.. ويحول معسكرات الاعتقال الى مدارس سياسية.. تتعلم نساؤه، الى جانب الاف الوصفات للاقتصاد المنزلى. دورات للاسعاف الاولى.. ويتعلم تحويل الارض البور الى حدائق .. وانشاء مدارس للتعليم الشعبى- السرى فى السقائف المهجورة ويتعلم- عبر مدرسة اللجان الشعبية- كيف ينشئ فى كل بلدة دولة!

نعم الشعب يتعلم.. والشعب لايصاب بنرجسية الرضى عن النفس.. وفى لهيب الانتفاضة/ النار المطهرة، يصلح خطأ هنا او هناك والجميع قطرات عذبة فى سيل الانتفاضة الجارف..

.. وحكام اسرائيل «يناطحون الجبل!

* * * *

.. ولان!

اما وقد اقتربت الانتفاضة من اول السنة الرابعة، يحق للذين اجهدوا انفسهم فى سبيل إغراقها ان ينصبوا خيمة للعزاء ينطوون فيها على خيباتهم.. او ليغرقوا فى البحث عن افكار جديدة للقمع تخلصهم من العار التاريخى بسبب الفشل فى مواجهة شعب اعزل، لعل فى الذاكرة- ذاكرتهم، افكار او خططا سقطت سهوا فى حمى المواجهة!

اما الذين اجتهدوا فى رسم مشاريع لانتشال اسرائيل من خيباتها الكثيرة خلال المواجهة. فيحق لهم- بالمناسبة- ان يتأسوا على عدم تعاونها معهم.. ويحق لهم، ايضا ان يعلنوا غضبهم على الشعب الفلسطينى الناكر للجميل!

وفى واقع الحال-حال المجهدين والمجتهدين، بعد ثلاث سنوات من معركة مضنية مع شعب يقاتل بحجارة وصدور عارية افضى بهم الطريق الى وحل جديد!

الحكومة الاسرائيلية، من جانبها وصلت فيما يبدو الى مرحلة لم يبق لها فيها سوى تحويل الوطن الفلسطينى الى غابة صيد. تتوغل فيها الى درجة اشبه بذلك الصياد الذى اصابه الذعر عندما رأى نفسه وحيدا فبدأ يطلق النار على الشجر والحجر والحياة فى محاولة للخلاص من «الكابوس»!

ان حكومة المذابح الاسرائيلية المجهدة تنتظر الفرج الان من حرب كبيرة فى الخليج تبتلع حربها ضد الشعب الفلسطينى وعندئذ (ومن يمنع اسرائيل ان تحلم على هذا النحو) ستكون الفرصة مواتية لاكساب المذبحة القادمة ميزة النسيان من الرأى العام العالمى!

وفيما يتعلق بأمال حكام اسرائيل فالولايات المتحدة وبصرف النظر عن طبيعة النهاية التى ترتبها لانهاء «ازمة الخليج» عيناها ترنوان، وهى تعد قوافل العسكر وعدة الحرب الى رمال الجزيرة، الى اسرائيل التى اجهدتها ثلاث سنوات من محاولات الفكاك من شبكة الانتفاضة وايا كانت النهاية فستمنح اسرائيل نصيبها من قطعة الحلوى!!

وتستمر الانتفاضة

واسرائيل التى نزلت بطموحها من وقف الانتفاضة الى التعايش معها فى مستويات متدنية من العنف تطلق ايدى مشعلى النيران من مهاويس اليمين الاسرائيلى ليعبروا عن رغباتهم علنا فها هو الناطق بلسان حركة «كاخ» العنصرية يقول الان «الرشاشات ستتكلم مع العرب الفلسطينيين!!

اما الولايات المتحدة- والحق يقال- تثبت اقتدارا كبيرا على «الهاء العالم» عما يجرى فى الاراضى الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك الهاء مريديها من العرب.. وتثبت انها زعيمة ليس فقط للعالم الحر المتحضر بل وزعيمه ايضا للعالم الجائع والمتخلف وغير الحر فهى المعلم البارع فى تأنيب الولد الشاطر - اسرائيل- عندما يسبب لها حرجا.. وهى التى تفرك اذان اتباعها من العرب اذا ماتمادوا فى اعجابهم بالبطولة الدامية للشعب الفلسطينى الشقيق وهى اضافة الى ذلك كله قاضى قضاة العالم والماسك بميزان العدل على الارض!!

وتستمر الانتفاضة..

والشعب الفلسطينى يواصل مسيرته الشاقة نحو الشمس.. ويثبت بالدم بديهة العصر وكل عصر... سلام الشعوب رهن بحق الشعوب.. ورغم سحب الدخان المعتمة التى تثيرها الولايات المتحدة وحلفاؤها فى سماء المنطقة تخطو الانتفاضة الى أول السنة الرابعة وقد ازدحمت «الرزنامة الفلسطينية» بمناسبات الدم... واخصبت الذاكرة الجماعية للشعب بما يبعث على الفخار!

وتستمر الانتفاضة.. والذين يشددون الخناق على شعبها كأنما «يشربون البحر» ويدفعون باتجاه لايبقى فيه للفلسطينى ملاذ الا دمه.. ومع ذلك لن تخطئ بوصلة التاريخ هذه المرة وتبقى ام الحقائق وهى ان الذين يناطحون الجبل تتكسر قرونهم على صخوره وعلى طريق الشعوب لابد سيصل شعب فلسطين الى طموحه فى الحرية وحق تقرير المصير والعودة وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية.»

العرب الغارقون في أزمة الخليج يساهمون في صنع طوفان اسرائيل

نظير مجلي

في الوقت الذي يغرق فيه عالمنا العربي «حتى شوشته» بأزمة الخليج باعتبار انها أخطر مشكلة في العالم العربي، وبالعمل على قصقصة اجنحة صدام حسين، باعتبار أنه زعيم متطرف يهدف الى السيطرة بالقوة على العالم العربي، تجري في اسرائيل تطورات بالغة الخطورة ومن شأنها ان تعود على العالم العربي والمنطقة باسرها بالوبال. بما هو أشد خطورة واضرارا.

فاليمين الرجعي الحاكم في اسرائيل يزداد قوة ونفوذا ويمينية وتطرفا واذا استمرت الاحوال في البلاد والمنطقة على هذا النحو.. قد نجد انفسنا ازاء حكم ذي اهداف وممارسات عدوانية واعمال ومؤامرات توسعية.. سيبدو صدام حسين واهدافه امامها قزما.

واذا كان هناك من يطمئن نفسه والاخرين من زعماء العالم العربي الذين محوا من جدول اعمالهم كل القضايا ولا ينشغلون الا بأزمة الخليج، يطمئن بأن اسرائيل تقف على الحياد وامريكا تضمن ابعادها عن ساحة الصراع، فان ما يفعله حكام اسرائيل اليوم لايقل خطورة ابدا عما كان سيفعلونه لو تدخلوا مباشره في أزمة الخليج.

وما يجري في اسرائيل هو التطور السريع باتجاه سيطرة قوى اليمين مؤججي الحروب والتوسع وذوي النزعات العسكرية الفاشية واصحاب سياسة الترانسفير (ترحيل العرب)، الذين يعتمدون على إلهاء العالم كله، خصوصا العرب والمسلمين، بأزمة الخليج...

يعززون القوة العسكرية المتعاظمة أصلا... يرسخون الاستيطان اليهودي يعودون الى مبادئ الصهيونية منذ بداية هذا القرن «العمل العبري» (اي طرد العمال العرب واستبدالهم باليهود) و«تهويد الأرض» (اي مصادرة الارض العربية ووضعها تحت تصرف المستوطنين اليهود) ينفذون الاعتداءات الدموية على العرب... في اماكن العمل وفي الشوارع ومحطات الباصات ويرتكبون المذابح والهتاف «الموت للعرب»، أصبح لازمة موسيقية لكل اعتداء

يدنسون المقدسات الاسلامية والمسيحية. يصبون جام جهودهم واموال حليفهم الاكبر، العم سام، لاستيعاب اكبر واضخم هجرة في التاريخ البشري ولم يعد اليوم ادنى مجال للشك في ان الهجرة اليهودية تأتي على حساب العرب، ارضا وعملا وسكنا وتعليما..

وبكل هذه الوسائل والممارسات يمدون، عمليا لاقامة وتثبيت أخطر حكم في تاريخ المنطقة أقسى وادهى بما لا يقاس من النظام الذي عرفناه عام ١٩٦٧ (عرفناه جيدا.. اليس كذلك؟!) وعام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٢ وغيرها...

** صورة التطور

لقد سبق وقلنا (في اعداد «اليسار» السابقة) ان الحكومة الاسرائيلية الحالية هي أسوأ حكومة في كل تاريخ اسرائيل. فهي الحكومة الأشد يمينية وتطرفا. تعتمد اليوم على دعم ٦٠ عضو كنيست (من مجموع ١٢٠). وعندما تخرج هذه الكلمات الى النور تكون قاعدتها البرلمانية قد اتسعت أكثر بانضمام حزب «اغودات اسرائيل»، الديني المتطرف اليها وهكذا تصبح قاعدتها البرلمانية مؤلفه من ٦٥ عضوا.. ،وتنزل قوة المعارضة الى ٥٥ عضوا.

لكن... خلال الاشهر الخمسة الماضية، التي انفرد فيها اليمين في الحكم (بعد ان خرج حزب العمل من الحكومة في محاولة فاشلة لاسقاطها في ايار الماضي) تمكن اليمين من زيادة نفوذه في الشارع وقد اكد آخر استطلاع للرأي (اجراه معهد «واحف» برئاسة مينا تسيمح لصالح جريدة «يديعوت احرونوت» ونشر في ١٦/١١/١٩٩٠) ان قوة اليمين في الشارع تزيد عن قوته في الكنيست وتبلغ اليوم بمعدل ٦٨ عضو كنيست

ويتضح من هذا الاستطلاع ليس فقط ان اليمين زادت قوته بل زادت يمينيته فلو جرت انتخابات للكنيست في الوقت الحاضر يخسر حزب العمل من قوته ٤ أعضاء كنيست (حوالي ١٠٠ الف صوت) تذهب الى الليكود. والليكود يخسر من قوته عشرات الوف الاصوات لصالح احزاب اليمين المتطرف. ويشير الاستطلاع الى ان حزبين اساسيين

سيحصلان في هذه الحالة على زيادة كبرى في اصواتها هما: «موليدت» (الوطن)، وهو حزب الترانسفير (الترحيل)، الذي تأسس فقط في سنة ١٩٨٨ وحصل في الانتخابات على عضوين.. يؤسس برنامجه وسياسته على اساس مبدأ ترحيل العرب من البلاد واقامة دولة ارض اسرائيل الكاملة و«الطاهرة» من العرب. وكذلك حزب «تسومت» (مفترق) بزعامة رئيس اركان الجيش الاسبق (ابان حرب لبنان) رفائيل ايتان، وهو الشهير بمقولته: «العرب صراصير في قنينة» لكل واحد من هذين الحزبين يوجد الآن عضوا كنيست، والاستطلاع المذكور يشير الى ان كلا منهما سيحصل على ٥ أعضاء كنيست، اى انه سيضاعف قوته مرتين ونصف مرة.

وفي استطلاع سابق اجرته الصحيفة نفسها قبل اسبوع من الأخير (٩/١١/٩٠) اتضح ان ٢٠٪ من المواطنين الاسرائيليين اليهود يؤيدون سياسة الترانسفير.

من الواضح ان الليكود، الحزب الرئيسي الحاكم (له ٤٠ عضو كنيست)، لا يستطيع ان يحكم بدون قوى اليمين الفاشي وهذا اليمين ليس غبيا او قصير النظر انما يستغل قوته الى أقصى الحدود ورئيس الحكومة شامير وزملاؤه المتطرفون أمثال شارون وارنس وموداعي وليفي، لا يترددون في التجاوب مع ضغوط المعسكر الفاشي والمتطرف لانهم - اولا - هم بأنفسهم متطرفون ولا يسمحون لأحد ان يزايد عليهم في التطرف. وثانيا - يريدون بذلك تحطيم حزب العمل تماما. فهو المنافس الرئيسي. وفي الشهر الماضي حاول قادة حزب العمل (خصوصا اسحاق رابين) جس نبض الليكود بخصوص امكانية العودة الى مشاركته في الحكم.. فقام شامير بتوجيه صفعه طنانه له، اذ كشف محاولات حزب العمل على الملأ وقدم جوابا على اقتراحه علانية. فقال: ليس في الحسبان الدخول اليوم في ائتلاف .. مع هذا الحزب..

وبالمقابل اكمل شامير دائرة تحالفه مع الاحزاب الدينية (١٨ عضو كنيست) وهي كلها معادية للعرب، وللديمقراطية، فتجاوب مع بقية المطالب التي عرضتها «اغودات باسرائيل» (٥ أعضاء كنيست) لتعميق الاكراه الديني وتضييق الحريات المكتسبة، وبهذا اكد شامير اختياره ليس فقط في قضية التحالف الشكلية انما في القضية الجوهرية فبين تحالف الحرب والعدوان والكراهية ومواصلة الاحتلال وتعزيز سياسة العسكرة والقطرسة العسكرية في المنطقة والعداء للشعب الفلسطيني والعرب وبين التحالف المبني على برنامج سياسي يفتح ولو طاقة صغيرة على شارع المفاوضات السلمية والمبني على تخفيف اجواء العداء والعنصرية والتمسك بالمكتسبات الديمقراطية... بين هذه التحالفين اختار شامير الأول.

ولم يأت هذا التوجه صدفه ولا من فراغ انما هو استمرار لنهج متواصل يتطور باتجاه يميني طول الوقت. واليوم، يتغذى بشكل خاص من أزمة الخليج وما قلبته من موازين ومسلمات في محيطنا.

**.. وهكذا انعكست أزمة الخليج

كما هو معروف فان حكام اسرائيل، ومع بداية ازمة الخليج واصطفاف القوى الجديد، حاولوا اخذ دور مباشر بهدف تحطيم القوة العسكرية العراقية.

فهم يريدون استغلال الفرصة الذهبية الناشئة بفضل التأييد العالمي الواسع لمعاقبة العراق على احتلال الكويت من اجل تصفية القوة العراقية بحيث لاتبقى في المنطقة كلها اية قوة عسكرية جدية سوى القوة الاسرائيلية. وبهذا تضمن لنفسها تفوقا لعدة عقود قادمة. وبهذا التفوق تضمن فرض ارادتها وهيمنتها واستمرار احتلالها.

والتدخل في حرب الخليج كان سيعطي اسرائيل موقعا في التحالف العربي الامريكي، يمكنها من قلب المعادلات السياسية والعسكرية وربما الاقتصادية ايضا فتصبح بمكانة دولة شقيقة كبرى ومقررة، لاتحمي الانظمة الرجعية الموالية للغرب فحسب، بل وتستغلها ايضا سياسيا واقتصاديا ومثل هذا الامر يتوافق بالطبع مع الرغبة الامريكية الا ان الانظمة العربية الموالية للغرب المجندة في مساعية لضرب العراق لم تستطع قبول ذلك لما يلحقه من غضب شعبي قد يتحول الى ثورة عارمة

وليس سرا ان حكام اسرائيل لم يقتنعوا بالرفض العربي وجهة نظرهم فان هذه الانظمة يجب ان تدفع ثمنا مقابل التجند الامريكي ضد العراق ولا يكفي ان يكون الثمن بالنقود والمال او البترول. واكثر من ذلك، فقد أراد حكام اسرائيل ان تكون هذه العلاقة علنية. فلماذا اللعب من تحت الطاولة، طالما ان الامر الاساسي يجرى من فوق الطاولة (التحالف الامريكي - الغربي - العربي ضد بلد عربي وحشد قوات مشتركة غربية ومصرية وسورية ومغربية و«اسلامية» من باكستان.. وغيرها..)؟!

وهنا اختلف حكام اسرائيل مع شقيقهم الاكبر في البيت الابيض. واتهموه بانه يضيع



شارون



شامير

العرب الغارقون فى أزمة الخليج يساهمون فى صنع طوفان إسرائيل

الفرصة الذهبية ومع كل يوم يمر بدون حرب فى الخليج يزداد قلقهم اكثر فيواصلون الضغط والعمل.

وفى الوقت نفسه، لايترك حكام اسرائيل الفرصة تضيع عليهم فيما يتعلق بالامور الخاصة بهم: -فقد ضغطوا لأخذ ثمن سكوتهم وكان الثمن عسكريا (اسلحة بمليار دولار وزيادة التواجد الامريكى فى قواعدهم واخذ اسلحة مطورة للقوات الجوية) ونقديا (٤٠٠ مليون دولار منحه لدعم الهجرة اليهودية وكفالة لأخذ ٣ مليار دولار أخرى فى البنوك الامريكية والغربية ودعم مالى وتقنى لتطوير صاروخ «حيتس» الاسرائيلى الامريكى).

- اخترقوا كل حصارات «المقاطعة العربية» من الشركات اليابانية حتى الارجنتينيه، بفضل الضغط الامريكى وكسروا ماتبقى من مقاطعة سياسية فى اوروبا وافريقيا وبعض الدول العربية. وانتشروا فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى لعقد الصفقات التجارية وتقديم الخبرات التقنية فى الزراعة والصناعة وغيرهما.

- استفردوا بالشعب الفلسطينى الرازح تحت نير الاحتلال.. ووصل بهم الحال الى ارتكاب المجازر وهذه المرة ليس بأيدى، عنصرى منفلت (كما حصل فى ايار ١٩٩٠) بل بأيدى قوات الشرطة وحرس الحدود وفى قلب باحة الاقصى المبارك (اقرأ المادة داخل الاطار عن مقتل كهانا وازدهار الكهانية) ومما لاشك فيه ان الرد العربى البارد على مجزرة الاقصى واسقاط العرب هذا الموضوع عن بساط البحث (مع انه مازال ماثلا على جدول عدة دول من الغرب والشرق والعالم الثالث) ساعد وشجع حكام اسرائيل على رؤية المستقبل. وهم ونحن نشاهد التليفزيون العربية ونسمع الاذاعات ونقرأ الصحافة العربية ونرى كيف أصبحت الانتفاضة الفلسطينية موضوعا ثانويا بعد ان صار الهم الان تحرير الكويت واصبح نبأ عن مغص فى معدة مارادونا يحظى بمكانة ارفع من مكانة قتل طفل فلسطينى او امرأة او مسن او شاب او فتى فى نابلس او القدس او خان يونس. لقد اعلن وزير الامن الاسرائيلى المسؤول عن المناطق المحتلة، موشيه ارنس، انه يحقق الانتصارات على الانتفاضة حاليا (التليفزيون الاسرائيلى بالعبرية- مساء ٩٠/١١/١٤).

وقال بصراحة ان احد عناصر الانتصار يراها ليس فقط فى سقوط الانتفاضة عن عناوين الصحف فى العالم بل وايضا فى انشغال العرب عنها بأزمة الخليج واعرب عن اعتقاده ان مفاوضات سلام ستتم حتما مع الدول العربية التى يجمعنا بها موقف واحد من ازمة الخليج.

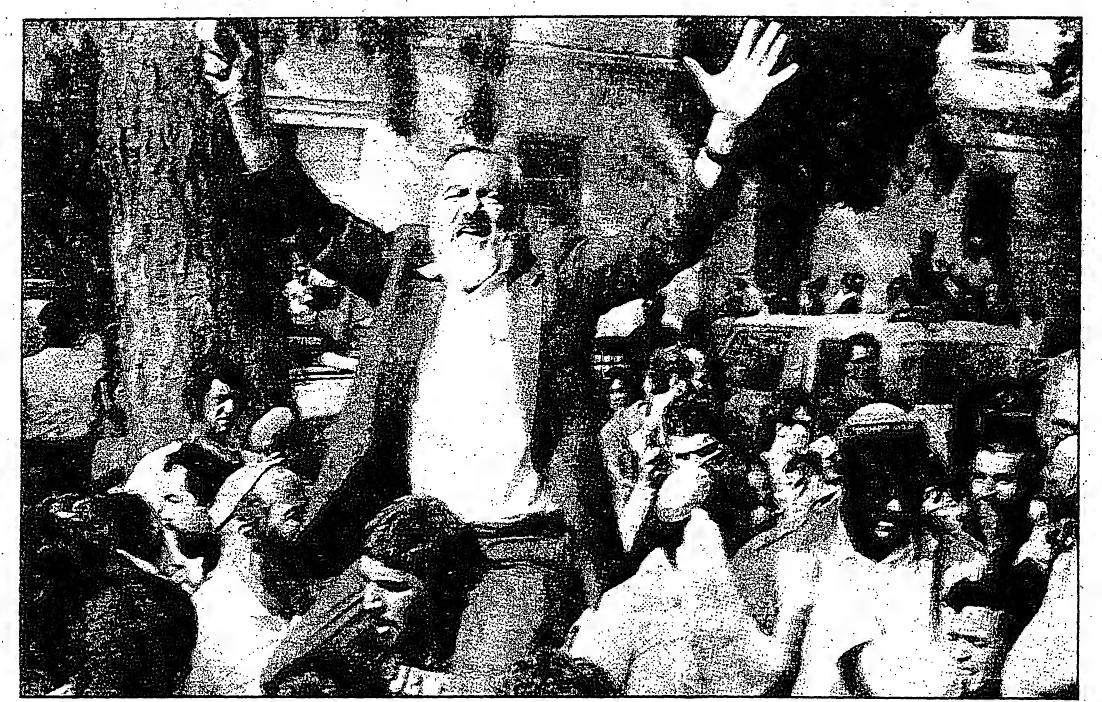
- استيعاب الهجرة اليهودية الكبرى بمعدل ٣٠ الف مهاجر فى كل شهر. وهولاء يملأون البلاد تهويدا. وعلى حساب العرب بالاساس، فالارض العربية تصادر صراحة من اجل الاستيطان اليهودى (وعلى هذا الامر يوجد اجماع قومى بين جميع الاحزاب الصهيونية) ومكان العمل للعامل العربى (او الطبيب والمهندس والالكترونى... العربى) يسحب من تحت ويطرد لكى يحل محله يهودى. ولم يعد هذا التوجه العنصرى خافيا، بل ان زعماء كبار، وزراء واعضاء كنيست ورؤساء بلديات، يتحدثون عن ذلك جهارا فرئيس بلدية نتسيرت (مدينة استيطانيه اقيمت على اراضى الناصرة العربية وقراها) مناجم ارياب، وهو من حزب العمل ويشغل منصب رئيس منظمة مدن التطوير (٢٥ مدينة) فى اسرائيل، دعا صراحة الى مصادرة ماتبقى من الاراضى العربية المحيطة بمدينته «لكى نقيم عليها اماكن السكن والعمل لليهود المهاجرين الجدد» ورئيس بلدية مجدال هعيق (مدينة اقيمت على انقاض القرية العربية المهدومة منذ العام ١٩٤٨، المجيدل) وهو عضو كنيست من الليكود، شاؤول عمور، تباح بأنه توجه الى اصحاب ومديرى المصانع فى بلدته يطالبهم باستيعاب عمال يهود ومهاجرين جدد ليحلوا محل العمال الغرباء (يقصد العرب..)

- الذهاب الى أقصى حد فى السياسة الاقتصادية الرأسمالية البشعة، التى تلغى كل ميزانيات الدعم للمواد الغذائية وتوسع من البطالة وتخفض الاجور وترفع الاسعار وتجعل مايسمى بالتنافس الحر عملية لهاث مذلة وراء المال وفى احيان كثيرة وراء رغيف الخبز. وهذه السياسة التى تخلق جيشا من الفقراء والعاطلين عن العمل الناقمين المتذمرين. وجنبا الى جنب مع هذه السياسة يبثون سموم التحريض العنصرى على العرب فتتحول نقمة هؤلاء الى العرب عموما ويصبحون بمثابة جيش من المتطرفين العنصريين الذين يمكن اطلاقهم بسهولة، لكن من شبه المستحيل لجمهم وتقييدهم وهؤلاء، ان ساروا حاليا وراء الليكود وكرهوا حزب العمل مثلا، فانهم يتحولون قريبا الى جيش فى خدمة الاحزاب الفاشية. لن تكفيهم يمينية الليكود. ويصبح اعداؤهم ليس فقط العرب. بل قوى اليسار الصهيونى ايضا، بما فى ذلك حزب العمل الذى هو حزب وسط. والقادة الذين يكون وراءهم مثل هذا الجيش لن تتوقف اطماعهم عند حد المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وسيشكلون تهديدا لكل المنطقة العربية وعندئذ.. سيبدو «خطر صدام حسين» امامهم امرا بسيطا جدا.

من هنا، فان الانشغال العربى فى ازمة الخليج، دون رؤية الاخطار من ترك القضية الفلسطينية، سيكون مدمرا لا أقل من حرب كارثيه قد تقع فى الخليج وقد آن الاوان لرؤية هذه الاخطار. وهى فى الحقيقة لاتهدد فقط الشعوب العربية وشعوب المنطقة كلها فحسب انما تهدد حتى العروش العربية التى تقف حاليا فى صف واحد مع حكام اسرائيل ضد العراق.

كهانا مات.. والكهانية باقية

* لايمكن لأى انسان ديمقراطى ان يوافق على أسلوب الاغتيال السياسى. حتى لو كان الزعيم المقتول زعيم عصابة ارهاب عنصرية حقيرة ومجرمة مثل كهانا خصوصا وان كهانا



كاهانا... فوق اكتاف أنصاره

هذا ليس مجرد شخص او زعيم مات فماتت فكرته معه. بل بالعكس فالكهانية من بعده آخذة فى الازدهار والتفشى

لقد اعتاد كهانا على القول ان «فى قلب كل يهودى فى اسرائيل يوجد كهانا صغير» (يؤمن مثله فى ضرورة تفريغ البلاد كلها من العرب). وهذا ضرب من المبالغة الشديدة ولكن... ليس هناك شك فى ان الكهانية، الفكرة والاسلوب الحق العنصرى الدموى والفاشية التقليدية والارهاب الفكرى والجسدى والعداء البهيمى للعرب.. كل هذه سمات موجودة وبكثرة فى مختلف جوانب وحياة المجتمع الاسرائيلى بين الناس الشرطة الجيش الرياضيين العمال المثقفين السياسيين وما مجزرة الاقصى التى نفذت فى ٨ أكتوبر، سوى برهان واحد على ذلك فلم يرتكب هذه المجزرة رجال عصابة كهانا بل رجال شرطة وحرس حدود ولجنة الفحص التى أقامها رئيس الحكومة شامير برأت ساحة اولئك القتلة. وقام وزير الشرطة بترقية ضباط الشرطة المسؤولين عن المجزرة.

والكهانية ليست ظاهرة قومية عنصرية موسمية انما هى تطور اجتماعى- سياسى- اقتصادية ضرب جذورا عميقة فى المجتمع الاسرائيلى. وكهانا ليس ذلك المأفون، كما يحلو لطيبى القلوب والسذج ان يسموه انما هو فاشى خالص، بدأ نشاطه الفاشى فى الولايات المتحدة الامريكية فى نهاية الستينات فوجهه ضد المواطنين السود وضد الضيوف السوفييت. ثم نشط ضد حركة الاحتجاج على حرب فيتنام مستهدفا العمل على استمرار الحرب. وعندما قامت اسرائيل باحتلالها للاراضى العربية عام ١٩٦٧ وبدأت بترسيخ احتلالها وجد كهانا الارضية خصبة للقدوم الى اسرائيل وتطوير نشاطه الفاشى فيها. وماهى الا بضع سنوات حتى تحولت حركته الى حركة جماهيرية تستقطب وراءها عشرات الوف المؤيدين الامر الذى جعل السلطة المحرجة الى الاقدام على منعه من الانتخاب للكنيست ولكن كهانيين آخرين دخلوا الكنيست بدلا منه واكسبوا نشاطه وافكاره الشرعية وهاهم انصار كهانا فى اثناء جنازته لا ينفذون الاعتداءات الدموية فقط على العرب. بل يعتدون على رجال الصحافة ومبنى التلفزيون الاسرائيلى ايضا وحتى على رجال الشرطة.

لقد نجح كهانا فى استغلال كل الثغرات التى فتحها النظام الحاكم فى اسرائيل، لخدمة افكاره وسياسته. عمل بين المستوطنين اليهود فى المناطق الفلسطينية المحتلة فهؤلاء نهبوا الارض العربية وشاركوا فى قمع اصحابها ودنسوا المقدسات الاسلامية والمسيحية واحتلوا بعضا منها (الحرم الابراهيمى فى الخليل ، اجزاء من الحرم القدسى الشريف، قبر النبى يوسف فى نابلس وغيرها..) والمستوطنون كانوا وما زالوا مسلمين وجيش الاحتلال أطلق ايديهم كلما كان الضحية عربا. عمل بين العمال العاطلين عن العمل فاستغل مرارتهم واحباطهم وقام بتحويل نقمتهم نحو العرب ،بدلا من النقمة على الحكومة واصحاب العمل. كان يقول لهم: انتم منصولون من العمل والعمال العرب يعملون فى كل مكان ويأكلون لقمة خبزكم.

عمل بين الشبيبة والطلبة مستثيرا حماسهم الطبيعى ليترجمه الى هوس عنصرى ومن ثم ارهاب.

عمل بين المتدينين، وهو رجل الدين الذى ظهر متمسكا بالتوراة وبما جاء فيها عن الشعب المختار الذى منحه الله ارض اسرائيل الكبرى» وألهمه النصر على الاعداء بين العالمين..

استغل كل حادثه مأساوية لمقتل يهودى بايدى عربى، مهما تكن الاسباب فكان يأتى الى الجنازات مطلقا الشعارات والدعوات الدموية وعارضا النقود للمساعدة على الثأر وغير ذلك.. كل هذه الصفات موجودة ومتنامية ايضا بغياب كهانا بل يتكشف الآن ان كهانا بكل مايحمله من مواقف ارهابية عنصرية فاشية يبدو الآن انه كان معتدلا نكان يلجم أيا من اعضاء حركته لكى لاينفذ جرائم اكثر.

والانتفاضة تدخل عامها الرابع
جماهيرها أوفر خبرة وأصلب مراسا

عبد المجيد حمدان

غدت احتفالات عيد الاستقلال الفلسطيني، والتي تسبق الذكرى السنوية لاندلاع الانتفاضة بقليل، تشكل مؤشرا لا غنى عنه لمستطلعي مسيرة الانتفاضة في عامها الجديد، ذلك ان الاحتفالات تقدم صورة لعمق وعي جماهير الانتفاضة لمنجزاتها ولمدى الصلابة في التمسك بهذه المنجزات والحفاظ عليها ومراكمتها. كما تعكس استعداد الجماهير وعزمها على المضي قدما في طريق الكفاح من اجل تحقيق كامل اهداف الشعب الفلسطيني. وفي التحرر والاستقلال والعودة.

واحتفالات هذا العام بحجم المشاركة الجماهيرية الضخم. رغم اجراءات القمع والمنع الاسرائيليين غير العادية، والتنوع الخصب للتعبير عن الفرح والاعتزاز بالهوية الوطنية، أشارت إلى ان الانتفاضة تدخل عامها الرابع وجماهيرها تمتلك عزيمة أمضى وعزما وتصميما اشد، على الوصول بالنضال الى غاياته. كما تملك وعيا اعمق بأن اهدافها باتت اقرب الى المنال من اي وقت مضى.

ان هذه العزيمة والعزم والتصميم مستمد من النضال البطولي- القاسي والمضني- الذي خاضته جماهير الانتفاضة على مدى ثلاث سنوات. وهي بصنوف الارهاب والقمع التي تعرضت له وبالمعاناة والالام التي تكبدتها. وبالتضحيات الجسام التي قدمتها وخيبات الامل المريرة من مواقف الاشقاء، قد عبر هذه السنوات وهي اوفر تجربة واصلب مراسا.

وليس من قبيل الصدف ان حكومة اليمين المتطرف التي دأب رئيسها وكبار المسؤولين فيها على اطلاق التصريح تلو التصريح بأن الانتفاضة لن تحقق لجماهيرها غير مزيد من المعاناة والآلام، وغير ماتجود به حكومته من حكم ذاتي. هزيل حسب اتفاقات كامب ديفيد، وما اتصفت به من عناد في مواجهة الارادة الدولية. هذه الحكومة قدمت على عتبة السنة الرابعة للانتفاضة برهانا على ان عنادها بلا رصيد وان الرياح التي تطلقها ليست هي التي تدفع باشرعة الانتفاضة. وذلك ان اجراءات القمع الجديدة، وبضمنها الحاق مزيد من الاضرار بمستوى معيشة جماهير الانتفاضة، جاءت اقرارا بضرورة الفصل بين الشعبين واحياء لخط الحدود بين الدولتين.

وقبل تشكيل حكومة اليمين المتطرف تعرضت جماهير الانتفاضة لحملة تخويف وترهيب واسعة لم تقتصر على الطرف الاسرائيلي وحده. لكن تجربة الجماهير النضالية علمتها بأن الحكومات السابقة، وقد رئسها شامير نفسه استنفذت كافة وسائل العقاب وليس في مقدور الجديدة الاتيان بجديد سوى التشديد او التطوير لهذا الاجراء او ذاك والان فان صيحات تتعالى داخل الحكومة الاسرائيلية، بعد مذبحة الاقصى بضرورة اللجوء الى عقوبات اشد بينها الطرد الجماعي، تشديد العقوبات الجماعية والفردية، تقييد حركة السكان ومنع العمل في اسرائيل والحاق مزيد من الاذى الاقتصادي بجماهير الضفة والقطاع. الا ان هذه الصيحات تحمل في ذات الوقت اعترافا صريحا بعدم قدرة هذه الحكومة المتطرفة على مواجهة الانتفاضة بالاجراءات التي كانت معتمدة حتى ماقبل مذبحة الاقصى.

والى جانب ذلك تتزايد ايضا وداخل الحكومة نفسها. كما في أوساط الشعب الاسرائيلي القناعة بانعدام فرص التعايش بين الفلسطينيين بالصيغة التي كانت سائدة ماقبل اندلاع الانتفاضة. وهذا المكسب، هذا الانجاز تنظر اليه جماهير الانتفاضة كأحد ابرز انجازات العام الثالث من نضالها.

ولقد كانت الحكومات الاسرائيلية التي تصدت لمعالجة الانتفاضة محقة في افتراضاتها بأن ماتدخله الى حيز الممارسة من اجراءات جديدة كفيل بقصم ظهر الانتفاضة وعليه ظلت تسارع الى استباق النتائج وتعلن عن خبو الانتفاضة وقرب انطفاء شعلتها استنادا الى هدوء نسبي ومؤقت اعقب تطبيق الاجراءات الجديدة.. لكنها ظلت ايضا تفاجأ بنهوض جديد قوي وفاعل بعد اكمال الجماهير لدورة تكيفها في مواجهة عنف القمع الجديد.. ذلك ان الحكومة الاسرائيلية. وحتى اصدقاء غربيين للشعب الفلسطيني ظلت تستند في تقويم فاعلية اجراءاتها القمعية الى مقاييس ومعايير خاصة بالشعب الاسرائيلي وربما الشعوب الاوروبية ايضا. كما ظلت تتجاهل التمايز في الطباع والصفات والتقاليد بين الشعب الفلسطيني والاسرائيلي، وقدرات كل منهما على تحمل المعاناة وتقبل الالام والاستعداد للتضحية.

هكذا كان دعاة الترانسفير- الترحيل- محقين في بناء امالهم على ان تراكم الاجراءات والممارسات القمعية بتنوعها سيجعل حياة المواطنين الفلسطينيين مستحيلة وسيدفع بهم الى الهجرة الاختيارية. ولما لم يتحقق شيئ من هذه الامال اعرب اسحق رابين وزير القمع آنذاك عن دهشته من فشل بربرية اجراءاته القمعية في دفع اي من مواطني الارض المحتلة الى تركها. وكذلك تأكيد بين بيغن، عضو الكنيست ونجل رئيس الحكومة الاسبق بأن دعوات الترانسفير

التى تطلقها احزاب موليدت وتسومت وهتحيا غير قابلة للتطبيق وان طرد عائلة واحدة يحتاج لقوة عسكرية كبيرة. ويمكن تفسير دهشة رابين وغيره بأن اجراءاته لو طبقت على الشعب الاسرائيلى لكان فى حكم المؤكد ان قسما كبيرا منه سيبحث عن موطن اخر.

كما يمكن تفسير مسألة المفاجأة من نهوض جديد قوى وفاعل لجماهير الانتفاضة عقب كل موجة قمع اسرائيلية، والتى لاتقتصر على الاسرائيليين وحدهم. بأن المستطلعين لمسيرة الانتفاضة وتطورها وقدرتها على الاستمرار حافظوا خلال السنوات الثلاث الماضية والحافلة بالبطولات المتنوعة لجماهير الانتفاضة على الالتصاق بالصورة التى روجت لها وسائل الاعلام ولم يولوا ما صار يعرف بمنهج حياة الانتفاضة بما يكشف من قدرات ابداعية خلاقة للجماهير، وبما يلهم من قابليات للتجدد والعطاء بما يمنح من قدرة على تحمل المعاناة والالام ومن استعداد لتقديم ما يتطلبه سير النضال من تضحيات، لم يولوه ما يستحقه من اهتمام وامعان فكر للاهتداء فالتعرف على مسار الانتفاضة اللاحق.

فالحجارة والمصادمات.. والشهداء والجرحى تشكل الجانب الاكثر جذبا لوسائل الاعلام حسب مقتضيات السوق، لانها الاكثر اثارة بين فعاليات الانتفاضة لكن اعتمادها للحكم على مسار الانتفاضة صار خطأ شائعا ومتداولا، ومنه انطلق هذا التقدير المبالغ فيه لاطفال الحجارة وجنرالات الحجارة.. وما الى غير ذلك من الاوصاف..

لكن النظرة المدققة تكتشف ان اعتماد هذه الفعالية وحدها يشير بصورة لا لبس فيها الى قدرة الانتفاضة غير المحدودة على المواصلة، الاستمرار والارتقاء فالجميع لابد يتذكر ان حكومة اسرائيل تحدثت عن ضرورة ما اسمته بكسر النواة الصعبة للانتفاضة تمهيدا لاطفائها. وفى السنة الاولى قدرت هذه النواة بحجم خمسة الاف شاب بين نشيط ومطارد مطلوب للسلطة . وفى السنة الثانية قدرتها بعشرة الاف وفى اخر تقدير قالت انها تتكون من ٢٠ الفا غير ١٥ الفا محتجزين خلف الاسلاك الشائكة للمعتقلات الثلاثة والعشرين وظلت الحكومة الاسرائيلية تفاجأ بأن حملات الاعتقال الواسعة والاخراج اليومى لمئات الشبان من ميدان المواجهة بالاستشهاد والجراح ظلت بدون فاعلية فى التأثير على هذه النواة التى تكبر مع الايام كما ظلت الحكومة الاسرائيلية ترفض تقبل الاستخلاصات العقلانية والمنطقية بعد فحص نتائج اجراءاتها. فلو صحت تقديراتها فان تفرغ ٢٠ الف شاب للعمل النضالى النشيط يحتاج عون ومساندة عشرات ان لم يكن مئات الوف اخرين نتخرطون بهذا الشكل او ذاك فى عمل الانتفاضة وهكذا مرت بالمسؤلين، وبينهم اسحق رابين والجنرال دان شومرون رئيس الاركان لحظات صدق مع النفس اعترفوا فيها بأن مايواجهه الجيش الاسرائيلى ليس غير ثورة شعب لايمكن معالجتها بالوسائل العسكرية وحدها. ثورة شعب صمم ويملك من العزم والصلابة والتصميم مايؤهله لاسترداد عزته القومية وكسب حريته وحقه فى تقرير المصير.

ولعله من نافل القول التذكير بأمور بديهية ففى ثورة شعبية بحجم وعمق الانتفاضة تقضى الضرورة بتوزيع الاعمال النضالية بين فئات الاعمار والفئات الاجتماعية بما يتناسب وقدراتها ولذلك كان طبيعيا فى ضوء قدرة القمع العسكرى الاسرائيلى ان تقع على عاتق الشباب مهمات المواجهة بالحجارة وغيرها. ذلك انها مهمة تتطلب لياقة بدنية معينة ومرونة وسرعة فى الحركة تتناسب ومقتضيات الكر والفر. اما ضمان تنفيذ هذه المهمة يحتاج دعما ومساندة وتغطية جماهيرية واسعة بما فى ذلك تحمل تبعات المواجهة وتوفير الحماية من بطش السلطة ورعاية من يقع بين براثنها ان هذا التوزيع وتكييف وسائل العيش حسب مقتضياته هو بالتحديد ماصار يعرف بمنهج حياة الانتفاضة

لقد شكل هذا المنهج البوتقة التى تنصهر فيها ارادة الجماهير كما تصنع مكاسبه ويبرز بينها القدرة الشعبية على التكيف فى مواجهة اجراءات القمع الوحشية وجعلها عديمة الجدوى. وكذلك ابداع اشكال واساليب للنضال تواكب النهوض المتجدد للانتفاضة ، وهو ملهم الجماهير قدرة التعايش مع المعاناة والالام وتحمل وطأة الحرمانات المتنوعة، والذى يمدها بالعزيمة على مواصلة تقديم ماتتطلبه مواصلة النضال من تضحيات لقد منح هذا المنهج الجماهير اكبر منجزاتها اى الكشف عن قدراتها الذاتية الفعلية ومايمكن تحقيقه اعتمادا على تفعيل هذه القدرة. كما زودها بالمرونه اللازمة والفاعلية فى تصحيح المسار ومعالجة الاخطاء والتحديد الدقيق للاهداف واساليب النضال. واليه يرجع الفضل فى تحصين الجماهير واكسابها المناعة اللازمة ضد خيبات الامل العميقة جراء فشل التضامن العربى فى دعمها ثم انهياره فيما بعد. ومن المتغيرات الدولية التى لم تصب فى صالح الانتفاضة فى الوقت الراهن على الاقل.

ان منهج حياة الانتفاضة هذا ولد من القناعة التى هى نتاج عشرين عاما من المعاناة، بانعدام اى فرصة لاستمرار الحياة بالصورة التى كانت قائمة قبل الانتفاضة. ذلك التعايش الذى كان جوهره قبول الذل والتطويع ومحو الكرامة الشخصية والقومية والتسليم بسلم الحقوق والارض والممتلكات.. التعايش بين الحصان وراكبه.

وفى التطبيق يتجسد هذا المنهج الذى عمقه الطابع الديمقراطى الشامل للانتفاضة فى اقدام الجماهير على التنازل طواعية وبدون تذمر عن اساليب عيش وعادات وسبل تعامل وخدمات اعتادوها وتمتعوا بها مثال ذلك ان الشعب الفلسطينى المعروف باقباله على الحياة وبعشقه للمتعة والمرح تخلى عن مباهج الحياة طواعيه وطوال السنوات الثلاثة الماضية حتى ألتنزه صار لا وجود له ودور السينما والملاهى وحتى المقاهى الشعبية والمطاعم والفنادق مغلقة والحياة بسائر انشطتها تصاب بشلل شبه التام يوميا بعد الواحدة ظهرا وتعود الناس على الاكتفاء بالاساسيات المعيشية. واختفت مثلا عادة ملاحقة الموضة وتتم الاعراس بلا حفلات وبلا فرح وباختصار تخلى الناس عن سائر الكماليات تقريبا وذلك ماجعل العقوبات الاقتصادية التى الحقت اضرارا بالغة بالمداخيل ومستوى المعيشقبلا جدوى وهى ايضا الدرع المعول عليه لامتصاص اثار العقوبات الاقتصادية الجديدة والمتمثلة فى منع قرابة ٧٠ الف عامل من العمل فى اسرائيل وعودة عشرات الاف اخرين من الخليج بجيوب فارغة والى هذا الاسلوب المعيشى يرجع الفضل فى افشال عقوبات شديدة القسوة وبربرية مثل حظر التجول الطويل بما يصاحبه من نقص فى الاساسيات وبينها حليب الاطفال.والادوية ، ومثل حشر المخيمات داخل اسيجة الاسلاك الشائكة وقتل نشاط مراكز الحركة التجارية فى المدن بسدود البراميل الاسمنتية..

ان منهج الحياة هذا هو الذى خلق البنى الاساسية اللازمة لتصريف الشوون الحياتية للمواطنين بديلا عن ادارات الاحتلال مثل الصحة، الزراعة وتصريف المنتجات التعامل فى السوق فض الخلافات ورعاية اسر الشهداء الجرحى والمعتقلين التكافل الاجتماعى.. الخ مما جعل العقوبات الادارية ايضا بلا فاعلية... وهكذا فان استمرار الاذلال والاهانة فى المراجعات الاجبارية للدوائر الحكومية لايفعل غير اشعال مزيد من نار الكراهية للاحتلال وتصليب للارادة فى مقاومته.

ولما كانت الانتفاضة عملية احتجاج ورفض لوجود الاحتلال وافعال نضالية لانهاء وجوده فهى تواجه عدوا قويا ومتمرسا يملك قدرات كبيرة على القمع والعقاب وذلك يقتضى ان تملك الانتفاضة مايكفى من المرونه اللازمة للتراجع المنظم فى ميادين يملك الاحتلال اسباب الغلبة فيها وان تنتقل للعمل في ميادين اخرى محافظة على شعلة الكراهية للاحتلال والتصميم على الخلاص منه.

لقد راكم الاحتلال اجراءات وممارسات قمع هائلة فى سائر ميادين الحياة وخلال السنوات الثلاث لم يتوقف عن اضافة اجراءات جديدة مجاراة لوقع ان الاجراءات السابقة لم تعد كافية لمواجهة التطور الصاعد للانتفاضة وفى مستهل السنة الرابعة ماهو يجهد نفسه فى البحث لوضع اجراءات جديدة. ومن المحتم ان تكون كسابقاتها من حيث الجدوى رغم عدم نكران ما ستفسر عنه من تضخم حجم المعاناة وما ستنزله من الام وما ستنتزعه من تضحيات عزيزة وغالية

نقول هذا لمجرد التذكير بان العمل النضالى لايتم فى ساحة حيث المناضلين هم اللاعبون الوحيدون فيها وقيادته لا تنفرد بالتفكير والتخطيط والتنفيذ ومن البديهى ان يصطدم فعلها وتخطيطها بارادة العدو وفعله ومن الضرورى كذلك ان تمتلك هذه القيادة المرونه اللازمة للانتقال من شكل الى اخر ومن اسلوب نضالى الى آخر وان تراجعها عن شعار اظهرت الممارسة انعدام امكانية تطبيقه ليس دليل انكفاء او ضعف كما تحب الدعاية المضادة تصوير الامر.

وللتذكير ايضا نقول إن من لايعمل هو وحده الذى لايخطئ وعليه فان معالجة الاخطاء والانحرافات والتجاوزات دليل حيوية اكدت الانتفاضة ومنهج حياتها قدرتها على التعامل معه. ان اهمية ذلك يمكن تبيانها من خلال التمعن فى خصوصية النضال الوطنى الفلسطينى فتجربة القيادات وخبراتها ولدت وترسخت فى ظروف مغايرة لظروف الوطن المحتل وانطبع تفكيرها بما صار يشبه قوة العادة، او تقليدا ثابتا من غير السهل تجاوزه او التخلى عن نقله الى الارض المحتلة ولعله لايقل اهمية عن ذلك تأثر هذه القيادات او وقوع بعضها تحت تأثير فعل «النصائح» العربية التى لاتتفق ومتطلبات نضال الانتفاضة

وكما اشرنا فى موضع سابق كان اكتشاف جماهير الانتفاضة لاهمية الاعتماد على قدراتها الذاتية، على تضحياتها، قد شكل احد ابرز منجزات الانتفاضة لكن هذا الاكتشاف جاء عبر ولادة عسيرة وواكبه الكثير من المرارة والالام كما هو الحال مع كل انجاز كبير.

فمنذ البداية وعت جماهير الانتفاضة حقيقة أن فعلها النضالى يتطلب ان يجاريه ويعبر عنه برنامج سياسى فلسطينى متقدم، ويدعمه تضامن عربى فاعل فتضامن دولى فاعل ايضا لضمان تحقيق الانتفاضة لاهدافها.

هكذا استعجلت الجماهير فى شهور الانتفاضة الاولى هبات جماهيرية عربية تدعمها وتحركا سياسيا نشطا للانظمة يساندها، وبدأت تشعر بالمراره لان ذلك لم يحدث لكنها تعلمت الصبر.. وتنازلت عن

مطالبة الانظمة بالدعم الى عدم التآمر وتعبأت بالغضب وهى ترى انظمة تسوق مشاريع التآمر الاسرائيلية الاميركية وتقايض على مقدراتها. وكانت خيبة أملها كبيرة بانهيار التضامن العربى بعد ازمة الخليج واستعارة نظم عربية للاساليب الاسرائيلية فى الصاق التهم والتهجم على الشعب الفلسطينى كله بدعوى مساندته لشعب العراق وازدادت خيبة الامل مرارة وهى ترى وسائل اعلام ومجموعات كالتى فى اسرائيل تطالب بترحيل الجاليات الفلسطينية عن اراضيها ووصل الامر بهذه الانظمة التى تفاخر بدورها فى ازمة الخليج من منطلق المصالح القومية، حد تجاهل مذبحة الاقصى الشريف، ومحاولة منع استغلالها لفضح جرائم العدو واعادة القضية الفلسطينية الى مكانها الطبيعى فى صدارة الاحداث الدولية لقد وعت جماهير الانتفاضة الحقيقة التى طالما عملت فصائلها الوطنية على ايضاحها، وهى ان انظمة تقبل المشاركة بدور تحت الراية الاميركية لتدمير القوة البشرية والصناعية والعسكرية لشعب من ١٧ مليونا هو شعب العراق لن يقلقها مصير ١٫٧ مليون فلسطينى ضمته اسرائيل او نهبت حقوقه او فعلت به ما شاءت.

لا أحد يمكنه تقدير الانعكاس السلبى لمثل هذه الحقيقة على جماهير الانتفاضة لو لم تطور منهجها الخاص منهج حياة الانتفاضة، ان اكتشافها لفعالية فعلها الذاتى جعلها تتجاوز عضات الاشقاء.. كما منحها القدرة على تجاوز الاثار السلبية الانية لما جرى فى دول الاصدقاء وما افرزه من طوفان الهجرة والتسابق على النفاق لاسرائيل باسترداد العلاقات معها والتجاوز عن جرائمها.

ان الانتفاضة وهى تدخل عامها الرابع تدخل مسلحة بكل ذلك بهذه الخبرة الرفيرة من تجاربها.. بتصميمها على مزيد من الاعتماد على الذات وان كانت مازالت فى انتظار نصرة الشعوب العربية الشقيقة.. نصرة محبى السلم والعدالة فى العالم، ولانغالى ان قلنا ان اصغر طفل فلسطينى مثله مثل اكبر مسن قانع تماما بان اهدافه فى الحرية والعدل والسلام فى الاستقلال والوطن.. فى العودة وجمع الشتات فى حياة حرة كريمة وبهوية وطنية عزيزة باتت اقرب منالا من اى وقت مضى وهكذا يمكن الوصول بثقة الى الاستخلاص الاكثر اهمية وهو ان الشعب الفلسطينى سيواصل انتفاضته فى سنتها الرابعة بعزم اشد وتصميم لايلين وحتى تحقيق كامل الاهداف...

من احتفالات الفلسطينيين بعيد الاستقلال

أسامة محيسن العيسة

اعتبر عدد من المراقبين هنا بأن ماشهدته الاراضى الفلسطينية المحتلة من احتفالات، على طريقتها الخاصة، بذكرى الاستقلال واعلان الدولة الفلسطينية فى ١٤و١٥/١١ يشكل رسالة واضحة بأن الانتفاضة الفلسطينية المستمرة منذ ثلاثة أعوام تستعد لدخول عامها الرابع فى الشهر المقبل وهى اكثر زخما وعفيه وتغلغلا فى جدران هذا الجزء الحى والمعطاء من الشعب الفلسطينى.

باغلاق المدارس لمدة يومين من قبل سلطات الاحتلال، واعلان حظر التجول على اكثر من مليون فلسطينى.. هكذا بدأت السلطات يوم ١١/١٤ تحسبا لاى نشاط بمناسبة الذكرى..

وعلى الجانب الفلسطينى، بدأت المجموعات النشطة ممارسة أحد طقوس عيد الاستقلال وهو زيارة الجرحى واهالى الشهداء والمعتقلين.. لتقديم الحلوى والتهانى وتجديد العهد...

انطلقت واحد زملائى الى حى «واد الجوز» فى مدينة القدس لزيارة اهالى الشهداء وتقديم التهانى.. دلنا الاهالى على منزل الشهيد «نمر الدويك» احد شهداء الاقصى.. وهناك استقبلتنا ام الشهيد وبعض الجارات، جلسنا فى غرفة استقبال تزينها الاعلام الفلسطينية وصور للشهيد نمر ابن ال ٢٥ ربيعا ودروع مقدمة للشهيد من مختلف المؤسسات النسوية والنقابية والطلابية.. باركنا لأم الشهيد وللحضور بحلول عيد الاستقلال وبعد ان ضيفتنا أخت للشهيد الحلوى، قالت ام نمر: «الله يرضى عليه، طلب الشهادة ونالها، نمر ابنى البكر فى الاولاد. ومكانته عندى وعند أخوته واخواته.. كبيرة كان نمر يعمل فى الليل.. وليلة المجزرة، جلس فى غرفته مع اخوته الصغار قرابة الساعتين ثم ذهب الى عمله الليلى، ومن هناك توجه الى الاقصى.. ولم يعد الى البيت، كان يقول لى ذيه نفسى اموت شهيدا»..

وتستطرد ام نمر، بعد توقف بصوت بطئ:

«فى اليوم التالى لم استطع الجلوس فى البيت كان قلبى حاسس بشئ ذهبت الى الجارات وحين بدأت تأتى انباء المجزرة... اسرعت الى مستشفى المقاصد.. ولم اظفر بشئ عن نمر ولكن هاجسا كان يخبرنى بأن ابنى استشهد.. وعندما عدت الى البيت عصرا كنت منهارة تماما مما رأيته من بشاعة المجزرة، وجاء استشهاد نمر. طوقت المخابرات البيت للحصول على الجثة. وجاء عدد منهم يلبسون لباس الاطباء ليتحايلوا علينا ويأخذوا الجثة اما نمر، الله يرضى عليه فقد دفنه الشباب بسرعة قبل ان اودعه».

بعد ان صمتت الام قالت احدى الفتيات:

«انا سماهر اخت الشهيد عمرى ١٤ سنة قبل استشهاده اجلسنا نمر فى غرفته واوصانا بكمال تعليمنا كى نستطيع خدمة الاهل والوطن، وقال اذا استشهدت .. لاتبكوا على وذهب ولم نره بعد ذلك، أتمنى ان نرى هذا اليوم، فى العام القادم وقد تحققت احلام نمر ورفاقه فى الدولة والتحرير» بعد ان انهت سماهر كلامها اتجهت الانظار الى ام نمر: «ماذا سأقول بعد، احد الشباب المتطوعين قال لى: لاتحزنى يا ام نمر عندما حملت ابنك كانت تفوح منه رائحة مسك.. واستحال دمه الذى على قميصى الى اللون الاخضر فى مساء يوم الاستشهاد».

ودعنا ام الشهيد واهله واحباءه واتجهنا الى بيت الشهيد «ابراهيم غراب» ٣٢ عاما. بنفس كلمات ام نمر استقبلتنا ام الشهيد

ابراهيم وهى سيدة فى السبعين من عمرها تبدو عليها مظاهر الوهن والارهاق «ابراهيم طلب الشهادة ونالها....، الله يقدرنى انا واخوته على تربية اولاده.. الله يرحمه ويرحم الشهيدة نجلاء وكل شهدائنا».

واشارت لابنها فتحى بأن يكمل «ابراهيم هو الاخ الثالث الذى شرفنا بالشهادة، الاول استشهد فى عام ١٩٤٨، والثانى كان من المتطوعين عام ١٩٦٧، وبقينا اثنين من الذكور، خرجت انا من المعتقل قبل فترة وبعثوا لى اليوم طلبا لمقابلة المخابرات فى المسكوبية.. والاخر مازال فى المعتقل»

وتحدث فتحى (٣٠ عاما) عن مضايقة السلطات لهم عقب استشهاد ابراهيم والتى شملت اعتقاله هو وشقيقه واقتحام المنزل وتخويفهم والطلب منهم عدم الحديث للصحافة.. ثم عاد ليقول: «ذهب الشهيد ابراهيم الى اميركا عند اختى التى تعيش هناك منذ ١٢ عاما. ولم يمكث سوى شهر. قال لهم «ريحه القدس بتسوى كل اميركا» اريد ان استشهد فى القدس وعاد. وقبل يومين من استشهاده قال لى: اعرف بأنك يافتحى اكثر واحد بتحب اولادى. دير بالك عليهم بعد استشهادى. وفى اليوم المقرر لدخول جماعة الهيكل لم يذهب الى العمل... وتوجه الى الاقصى.. حيث نال ماطلبه ونقل الى مستشفى المقاصد. مفارقا الحياة ومع ذلك كانت يده ماتزال تقبض على الحجر..»

اشعل فتحى سيجارة واكمل:

«اتى الشباب بابراهيم لكى نودعه، وحين رأته جارتنا السيدة نجلاء صيام... لم تحتمل.. اصابتها سكتة قلبية لتنضم الى قافلة شهداء المجزرة.. وأخذه الشباب ليدفنوه قبل ان يحضر الجيش والمخابرات.. وفعلا تم دفنه بسرعة.. وفى اليوم التالى ذهبت الى قبره لكى أصلح من رقدته. وجدت دمه مازال اخضرا.. ويده تشكلت وكأنها مازالت تمسك الحجر الذى انتزعه اطباء المستشفى.. وابتسامته مشرعة.. لم يكن ميتا... وهل الشهيد يموت...؟!

بعد شرب القهوة وتناول حلوى صنع بيتى، كررنا تهانينا بالعيد وسلمنا ونحن ننوى الخروج وام الشهيد تقول: قدمت ثلاثة شهداء... ويقى عندى اثنين.. واذا الوطن عايز نحن سدادين.. لعيون الوطن... وشباب الوطن».

١١/١٤ مساء...

احكام فصل العاصمة الفلسطينية عن باقى المناطق، انتشار مكثف لرجال الشرطة والمخابرات فى احياء القدس المختلفة التحركش بالشباب ومضايقتهم وتوجيه الاهانات لهم.

تم توقيفى من قبل رجلين وسيدة بلباسهم المدنى يضعون على اكتافهم الكوفيات الفلسطينية للتمويه.. عملية تفتيش دقيقة وتسجيل الاسم والعنوان..

الخروج من القدس اسهل بما لايقاس من الدخول اليها. توجهت الى رام الله. اكثر من حاجز احتلالى للتفتيش لمنع الدخول للعاصمة الفلسطينية. نزلت بجوار مخيم الامعرى، وهناك عرفت من بعض الشباب المتسللين للتو من المخيم بان حظرا للتجول قد فرض على المخيم منذ ساعات الصباح الباكر.. ويشن عساكر الاحتلال الان حملة اقتحامات للبيوت بعد ان خرق الاهالى حظر التجول حاملين البالونات والاعلام احتفالا بيومهم الوطنى..

توجهت برفقة الشباب الى «عين ام الشرايط» احد احياء مدينة البيرة، لحضور احتفالات بالمناسبة سيجرى فى الساعة السادسة مساء كما علمت من مرافقى...

وبعد وصولنا بدقائق، وفى الوقت المحدد، تحول الحى الذى بدا لنا هادئا الى مهرجان كرنفالى كبير الشباب والبنات والاطفال يعلقون المئات من الاعلام الفلسطينية والبالونات بالوانها المزركشة المختلفة على أسطح البيوت والابواب واسلاك الكهرباء.

دوت الصفارات علامات للبهجة والفرح وبدأت الصواريخ والفتاشات تندفع لتضئ السماء. جموع الشبيبة فى شارع الحى الرئيسى يرقصون ويهللون وبينما اصطف باقى الاهالى أمام الابواب وفوق المنازل يطلقون الزغاريد ويرشون الملح على الراقصين، فتيان يضعون على اكتافهم الاعلام الفلسطينية يوزعون اكياس الحلوى على المنازل وفجأة بدأت تدوى فى الحفل اصوات لها قوة مماينتج عن قنابل الصوت الاحتلالية. قال الشباب:

- فعلا هى قنابل صوتية.

- وكيف حصل المحتفلون عليها، هل غنموها من جنود الاحتلال؟

- لا.. وانما يصنعونها محليا.. زجاجات يضعون فيها حامض ليمون وكربون وماء.

الفتاشات تضئ الحى وبدأ البعض باشعال «ليف الخريص» المستعمل فى البيوت للجلى.. والتلويح بها ثم قذفها فى الجو... اقتربت من احد المحتفلين وطلبت التحدث معه وافق بشرط ان لايذكر اسمه قال بان عمره ١٤ عاما، نشيط فى مجموعة شبابية شبه علنية منذ ستة أشهر، اعتقل لمرة واحدة لمدة شهر..

سألته عن مهمات المجموعة التى ينتمى اليها فأجاب «تقوم بنشاطات تطوعية مختلفة لمساعدة الاهالى فى شؤونهم اليومية وننظم زيارات دورية للجرحى واهالى الشهداء والمعتقلين.. ونوكل محاميا بسرعة عندما نعلم باعتقال احد السكان..»

- ماذا عن دوركم فى حفل اليوم...؟

- قمنا بتوزيع الصواريخ والاعلام وقنابل الصوت والبلالين على الاهالى قبل الاحتفال بيوم.. واخذنا الاحتياط للتصدى للجيش اذا فكر بالعدوان علينا...

- ماذا يعنى لكم هذا اليوم؟

- يوم يختلف عن كل الايام العادية والاعياد الدينية.. بدلا من شراء الملابس الجديدة، نشترى الحلوى والهدايا للاهل والاطفال الجرحى والمعتقلين واهل الشهداء لنقول لهم بان قيام الدولة مسألة وقت...

تدخل احد الشباب فى الحديث، بعد ان استأذن قائلا: «انا لاتهمنى الاسماء... ولا الصفات التى تطلق على المراحل، ومع ذلك ففى يوم الاستقلال نشعر باننا كباقى البشر لنا الحق فى أن يكون لنا دولة... وعلم... وهذا اليوم تعتبره جموع الناس يومهم الذين يرون فيه تحقيق حلمهم بقيام دولة فلسطينية لاول مرة فى التاريخ».

سرت همهمة «الجيش الشعبى» انقسم المحتفلون على الجانبين وبدأت تظهر طلائع شبابية تخبط الارض بمشية عسكرية. ملثمون يرتدون بزات خضراء متشابهة ومسلحون بالات حادة وعصى... ويرفعون الاعلام الفلسطينية انطلقت الزغاريد وغرغرت فى العيون دموع الفرح، وبعد ان لفوا الحى عدة مرات انتظم الجميع فى حلقات يؤدون الدبكة الفلسطينية حتى ساعة متأخرة.

وفى اليوم التالى ١١/١٥، كان الجو صافيا ومشرقا على غير العادة فى مثل هذا الوقت من السنة واكثر من مليون فلسطينى تحت حظر التجول واعلان باقى المناطق.. مناطق عسكرية مغلقة بالاضافة الى الفصل التام بين الضفة وقطاع غزة وعاصمة الدولة الفلسطينية..

تقدم النهار.. وبدأت الانباء تتوالى:

اختراق حظر التجول ومسيرات.. اشتباكات مع الجيش.. الالاف ينظمون المسيرات فى القدس وضواحيها.. مواجهات فى الثورى، شعفاط والرام..

قطاع غزة يتحدى الحصار.... ومخيمات الضفة تشتعل.. هكذا احتفل الفلسطينيون بعيد الاستقلال.....

هل تستعيد العلاقات المصرية السودانية سخونتها؟!

حسن بدوى

تصاعد التوتر فى العلاقات بين النظامين المصرى والسودانى وبسبب مايمثله الحكم العسكرى السودانى من خطورة على الأمن القومى المصرى، خاصة بعد استضافة ١٨٢ من الأصوليين الاسلاميين المصريين المحكوم عليهم بأحكام بالسجن والذين هربوا الى الخرطوم ليتعانوا مع أجهزة الأمن القومى السودانى، ويتلقون تدريباتهم العسكرية هناك، وعلى رأسهم مفتى تنظيم الجهاد المصرى د. عمر عبد الرحمن..

بدأ التوتر بالخلاف حول سبل حل مشكلة الجنوب السودانى، وتصاعد بالموقف من الأصوليين الاسلاميين، ثم الخلاف حول أزمة الخليج الراهنة الى الحد الذى دفع الرئيس مبارك الى التهديد بضرب أى صواريخ عراقية تنصب فى أرض السودان، قائلا «أنا لا أعرف الهزار فى مثل هذه المسائل التى تؤثر على الأمن القومى المصرى».. كان هذا التهديد يوم ٢٧ سبتمبر الماضى فى المؤتمر الصحفى المفاجىء الذى عقدة الرئيس مبارك على ظهر اليخت «سالم اكسبريس» بعدما التقى بأفراد وحدة عسكرية جديدة متوجهة الى السعودية.

كان قد سبق هذا التهديد بأيام اتصال هاتفى بين الرئيسين مبارك والبشير، ولم يفصح الرئيس المصرى عما دار فى هذا الاتصال عندما سئل عنه فى المؤتمر الصحفى.

ورغم كل هذا مازال النظام المصرى حائراً متذبذباً فى التعامل بين حكم البشير من جهة، والتجمع الوطنى الديمقراطى السودانى من جهة ثانية وبقايا نظام مايو (نميرى ورجالة المقيمين فى مصر) من جهة ثالثة.

ولنتابع سويا تطورات الموقف المصرى من الأطراف السودانية الثلاثة قبيل وبعد انقلاب البشير فى ٣٠ يونية ١٩٨٩.

تأييد العسكر

فور نجاح البشير فى الاستيلاء على السلطة، أبدى النظام المصرى واعلامه حماساً وتأييداً شديداً له، واعتبروه نظاما وطنيا أتى ليطهر البلاد من «مفاسد الديمقراطية!» وينتشلها من أزمتها الاقتصادية!!

وقبيل الانقلاب مباشرة كان النظام المصرى يشن هجوما متواصلا على حكومة الصادق المهدى رئيس حزب الأمة السودانى..

ولم يكن ذلك غريبا على النظام المصرى الذى لم يألف التعامل مع نظم تقوم على حكم مؤسسات، والذى اعتاد بحكم ممارساته نفسه على التعامل مع النظم الرئاسية، التى يكون لدور الفرد الرئيسى فيها الثقل الأكبر بما له من صلاحيات دستورية وغير دستورية، واستناداً الى بروز دور الفرد فى المجتمعات المتخلفة..

الا أن شهر العسل كان قصيرا للغاية فى العلاقات بين النظامين المصرى والسودانى.. وبدأت الخلافات... ومن ثم التوترات تتوالى حول قضايا أساسية عديدة..

نصائح مبارك

بدأ نظام البشير عهده بحل الأحزاب والنقابات (ماعدا الجبهة الاسلامية التى يقودها حسن الترابى) واعتقال الزعماء السياسيين والقادة النقابيين وآلاف العمال والمواطنين، وتوسع فى استخدام العنف والتعذيب ضد المعتقلين، وصادر الصحف.. وأصدر أحكاما بالاعدام بعد محاكمات صورية على عدد من الشخصيات البارزة فى السودان على رأسهم د. مأمون حسين نقيب الأطباء السابق.

وفى ٣١ ديسمبر الماضى، وأثناء زيارته للخرطوم طالب مبارك البشير بالغاء حكم الاعدام على د. مأمون، والاسراع باعادة نشاط النقابات المهنية والعمالية وتحديد موقف السياسيين المعتقلين وكانت هذه الممارسات قد أثارت الرأى العام المصرى والعربى والدولى، فضلا عن أثارتها لسخط فئات أوسع من الشعب السودانى ضد نظام البشير وأكد مبارك للرئيس السودانى أيضا، أن ممارسات حكمة تزيد عزلة السودان وتؤدى لاحجام الدول الأجنبية عن تقديم المساعدة الاقتصادية للسودان.

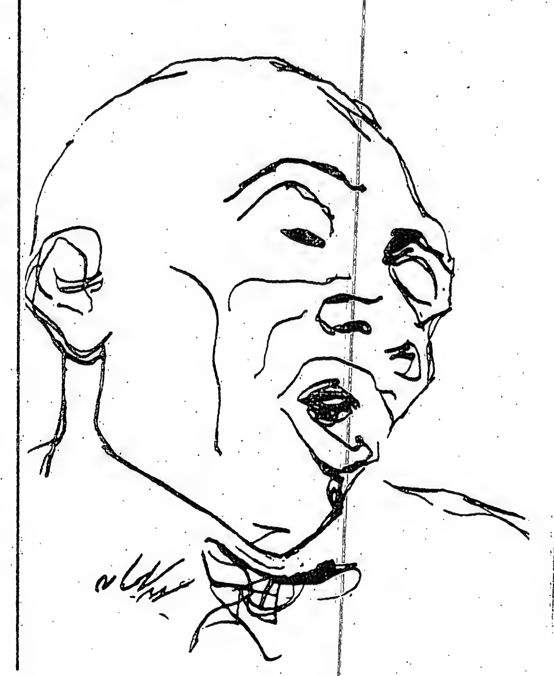
وفى ٢٠ فبراير الماضى، وأثناء زيارة البشير للقاهرة أبدى الجانب المصرى تخوفه من تصاعد حالات العنف والتعذيب فى السودان تجاه المعتقلين السياسيين، وتحفظه على اتجاه الحكومة السودانية لفرض الحزب الواحد وعلى سياسة الحكومة تجاه مشكلة الجنوب- واعترض بعض أعضاء المجلس العسكرى

الحاكم فى السودان على ابداء القاهرة لتلك التحفظات واعتبرها تدخلا فى الشئون الداخلية للسودان.

البشير يطلب ويتراجع

فى ذلك الوقت كانت القاهرة تستضيف وفداً من الحركة الشعبية لتحرير السودان فى اطار المفاوضات للتوصل إلى حل سلمى لمشكلة الجنوب، والتى طلب البشير من الرئيس مبارك القيام بها.. وطرحت مبادرتان احداهما مصرية والأخرى أمريكية، تقوم على تدويل المشكلة ونزع سلاح الجيش السودانى فى الجنوب ونشر قوات فصل متعددة الجنسية هناك. وقبل جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية بهذه المبادرة. الا أن العميد محمد الأمين خليفة عضو المجلس العسكرى الحاكم فى السودان، انتقد فى تصريحات صحفية يوم ٥ يونيو الماضى ائتلاف أحزاب المعارضة السودانية (فى المنفى) والجيش الشعبى لتحرير السودان، وكانا يجتمعان فى القاهرة وقتها، واتهمهما بالسعى لتسميم العلاقات السودانية المصرية، التى كانت ممارسات نظام البشير قد سممتها من قبل بالفعل..

وكانت الحكومة المصرية قد أكدت للبشير رفضها التدخل المسكرى فى جنوب السودان، بينما انتقد النظام السودانى موقف حكومة مصر باعتباره محايداً بين الطرفين.



وأعلن ابراهيم آدم عضو المجلس العسكرى الحاكم فى السودان، فى حديث «للسياسة» الكويتية فى مايو الماضى، ان استضافة عمر عبد الرحمن فى الخرطوم مثل استضافة القاهرة لوفد قرنق. وتجاهل الحديث أن البشير كان قد طلب من مبارك اجراء مباحثات سلام بعد أن وصلت المحادثات بينه وبين قرنق الى طريق مسدود، وبعد تصاعد الحرب فى الجنوب وسقوط بعض القرى فى أيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان.

اعدام بالجملة

فى ابريل الماضى كان نظام البشير قد أعدم ٣٤ من كبار القادة والضباط فى الجيش السودانى بتهمة محاولة القيام بانقلاب، وبعد محاكمة لم تستغرق سوى ساعتين!! الأمر الذى أحدث ردود أفعال واسعة فى السودان وخارجها..

فى مصر وقع ١٥٠ مثقفا ونقابيا مصريا على بيان أدانوا فيه هذه الاعدامات، فوصف مصدر رسمى سودانى فى تصريحات صحفية فى يوليو الماضى المثقفين المصريين بأنهم سبب نكسة الأمة العربية، وشنت أجهزة اعلام البشير حملة على المثقفين المصريين، حتى أن أحد المذيعين وصف الشعب المصرى بأنه يضم ٥٠ مليون «شمام»! مما دفع السفير المصرى فى السودان تقى الدين الشربينى الى تقديم احتجاج على اهانة الشعب المصرى، فاقتصر الاعتذار الرسمى السودانى على وصف هذا المذيع وأمثاله بأنهم عناصر غير مسئولة!!

وأبلغت السلطات المصرية عبر سفارتها فى الخرطوم استياءها الشديد من الأجراءات التعسفية التى أعقبت محاولة الانقلاب الفاشلة هناك فى أبريل الماضى. وصدرت تصريحات رسمية مصرية تستنكر هذا الاتجاه وتعلن ان مصر ترفض التعامل الا مع النظم الديمقراطية.

ميليشيات فى مصر!!

فى أواخر يوليو الماضى، عقدت الجبهة الاسلامية السودانية مؤتمراً لها فى منزل السفير السودانى بالقاهرة وحضره العميد محمد الأمين خليفة وتحدث عن توجه حكومته ونادى بالوحدة الاسلامية بين السودان ومصر، وقاطعة أعضاء الجبهة بالهتاف.

وفى رسالة نشرتها «الأهالى» فى ١٨ يوليو الماضى، حذر الصحفى السودانى محمد النعيم من مخطط سودانى يهدف الى نقل العنف للساحة المصرية، وانه تم الاعداد له داخل أجهزة الجبهة الاسلامية السودانية، وان هناك شققا استأجرت فى القاهرة وخلايا أقيمت، واستخدمت مجندات للاستدراج، اما للاغتيال، أو لنسج دراما الاغتيال المعنوى. وأضاف الصحفى السودانى، ان هذه الممارسات لنظام البشير دفعت السفير السودانى فى المغرب الى الاستقالة.

وكانت مجموعة من هذه الميليشيات قد اعتدت على الحاضرين فى ندوة أقامها حزب التجمع المصرى للتضامن مع عمال وشعب السودان، وشارك فيها منظمات مصرية وعربية ودولية للدفاع عن حقوق الانسان ونقابات عمالية ومهنية مصرية، وأصدرت السفارة السودانية وقتها بيانا نفت فيها تورطها فى الاعتداء، وهاجمت صحيفتى الأهالى والوفد، ولم تشر بكلمة الى المعتدين.

وكر الارهاب

وفى مايو الماضى أبلغت السلطات المصرية نظام البشير عبر سفارتها بالسودان، عدم ارتياحها لتزايد أعداد الجماعات الاسلامية المصرية الهاربين من أحكام صدرت ضدهم، واللاجئين الى السودان، وتلقيهم تدريباً عسكرياً على أيدى عناصر موالية لحسن الترابى زعيم الجبهة الاسلامية.

وكان عمر عبد الرحمن قد ظهر على شاشة التليفزيون السودانى فى ذلك الوقت، وأدلى بحديث مطول عن مشروع الدولة الدينية فى مصر والسودان، كما سمحت له السلطات السودانية بالقاء محاضرات عامة وأحاديث تليفزيونية أخرى.

وكان د. عز الدين على عامر المتحدث باسم التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى (فى الخارج) قد أعلن فى تصريحات صحفية فى مارس الماضى أن هؤلاء السلفيين المصريين يقومون بالعمل فى جهاز الأمن السودانى الذى يرأسه أحد كوادر الجبهة الاسلامية واسمه د. نافع. ومعه مستشار أمنى ايرانى يدعى أمير خوست.

قمة التوتر

وبلغ التوتر قمته بعد غزو العراق للكويت وماتلاه من أحداث فى الخليج، وما تردد عن وجود صواريخ عراقية فى السودان موجهة ضد مصر، وتهديدات الرئيس مبارك بضربها..

وعقب هذه التهديدات زار القاهرة العقيد صلاح كرار عضو المجلس العسكرى الحاكم فى السودان، أوائل أكتوبر الماضى، وأدلى بتصريحات تمثل تراجعا نسبيا فى الموقف السودانى من أزمة الخليج. أدان كرار ضم العراق للكويت، لكنه أعلن ان الادانه لاتخدم التحرك نحو ايجاد الحل.

وصول وجود صواريخ عراقية فى السودان موجهة ضد مصر قال «فى الحقيقة لم يحدث فى تاريخ السودان أن هددت أمن مصر».. لكنه لم ينف وجود صواريخ... ولم ينف التهديد المستقبلى..

المخلوع.. والتجمع الديمقراطى

وبعد خمس سنوات من خلع نميرى بثورة شعبية عارمة، مازال الجنرال يستمتع بقاءً على الساحة من الاتصالات التى تتردد أنباء عن استمرارها بينه وبين رجالاته من جهة، وبين الحكام المصريين من جهة أخرى فى محاولة منهم لاستخدامه فى ضرب البشير. وتفتيت التجمع الديمقراطى السودانى فى وقت واحد...

وكانت قيادة التجمع الوطنى الديمقراطى قد سلمت الرئيس مبارك فى أواخر فبراير الماضيرسالة، تشرح الأوضاع فى السودان وتؤكد على أهمية خلق علاقات طيبة مع مصر حكومة وشعبا، وتطالب بعلاقات جادة وواضحة بين التجمع والحكومة المصرية اذا اتفق الطرفان حول ضرورة اسقاط نظام البشير، واستبداله بنظام ديمقراطى تمثل فيه كل القوى السياسية والنقابات العمالية والمهنية واتحادات المزارعين والقوات المسلحة والحركة الشعبية لتحرير السودان، ليشاركوا فى كافة مستويات اتخاذ القرار، تنفيذية أو تشريعية أو سيادية، ويقوم هذا النظام على اشاعة الديمقراطية ووضع اطار تصور للسوان الجديد عن طريق مقررات المؤتمر القومى الدستورى الذى كان المفترض أن يكمل أعماله فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٩، ويجرى العمل حاليا- وفقا لتصريحات د. عز الدين على عامر «لليسار» خلال زيارته للقاهرة فى منتصف أكتوبر الماضى- لاتمام قيام هذا المؤتمر خلال الشهر الحالى (نوفمبر)

اتصالات مستمرة.. ولكن)

وكان د. عز الدين قد حمل رسالة للرئيس مبارك فى مارس الماضى، من قادة التجمع الديمقراطى السودانى، حول نفس المضمون، تشرح التطورات على الأوضاع السودانية، بعد انضمام الحركة الشعبية لتحرير السودان الى التجمع الديمقراطى فى تلك الفترة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى السودان بعد ١٠ شهور من حكم البشير.

وفى أواخر سبتمبر الماضى أرسل قادة التجمع مذكرة أخرى للرئيس مبارك... فى نفس الاتجاه..

وفى تصريحاته «لليسار» دعا د. عز الدين على عامر الى تجاوز الحساسيات القديمة بين الحكومة المصرية وبعض أطراف التجمع الديمقراطى السودانى.. وطالب الحكومة المصرية بأن تعتبر التجمع حليفها الطبيعى

النميرى



لازالة النظام القائم فى السودان وتصحيح مسار العلاقات المصرية السودانية على أساس المصالح المشتركة والقضايا ذات الأهمية للبلدين مثل مياه النيل والحدود والتنمية وغيرها.

تحذير

وأكد د. عز الدين أن التجمع الديمقراطى السودانى قد اكتملت أركانه بانضمام القيادة الشرعية للجيش السودانى اليه أواخر سبتمبر الماضى، ومن قبلها الحركة الشعبية لتحرير السودان فى مارس الماضى.. ولهذا فقد بدأت حملة منظمة لترويج الشائعات ومحاولات التسلل الى داخل التجمع من بعض الأطراف بهدف احداث شرخ داخله، وجزء من هذا المخطط اتصالات بعض رجال نميرى) فى القاهرة بأطراف من التجمع.

وأضاف المتحدث د. عز الدين على عامر.

ان التجمع الديمقراطى فى الداخل والخارج (بكل فروعه) يرفض أى حوار مع النظام القائم لأن هذا الحوار يتنافى مع الأهداف المعلنة للتجمع وهى الاطاحة بنظام البشير الفاشى الذى يسعى لالصاق فاشيته بالاسلام.

بنفس القدر يرفض التجمع. أى تعاون مع المشير نميرى لأنه مرفوض شعبياً، كما أنه من غير المعقول اشراكه فى العمل السياسى ضد النظام القائم، لأن التجمع يرى التعددية السياسية والحزبية والنقابية والعرقية هى الأساس، بينما نميرى لايزال يتحدث عن الحكم الشمولى بشكل أو بأخر.

كل الوسائل ممكنة

ويؤكد عز الدين على عامر أن التجمع الديمقراطى السودانى قد أنتقل فى أواخر سبتمبر الماضى الى مرحلة ثالثة.. فى نضالة لاسقاط نظام البشير، بانضمام القوات المسلحة، مما جعل العمل العسكرى اضافة جديدة لأساليب النضال التى يستخدمها التجمع..

الى جانب وسائل المرحلة الأولى كالتحركات الشعبية والاضرابات والعصيان المدنى، والمرحلة الثانية التى بدأت فى مارس الماضى بانضمام الحركة الشعبية لتحرير السودان، التى أضفت بعدا مسلحا للتجمع فكلها أصبحت وسائل ممكنة التنفيذ، ومعتمدة من قبل التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى لاسقاط الفاشية الحاكمة فى السودان.

•

رجال نميرى فى القاهرة يحاولون تخريب التجمع من الداخل

•

الجنوب بداية الأزمة وقمتها استقطابات أزمة الخليج



رسالة

أشتراكى في الكونجرس الأمريكى

سمير كرم

يعرف كل متابع للعملية السياسية فى الولايات المتحدة ان الاميركيين - منذ وقت طويل- لم يعودوا يعيرون اهتماما كبيرا للانتخابات فى مرحلتها الاخيرة.. المرحلة التى يفترض منهم أن يلعبوا فيها الدور الحاسم حين يتجهون الى صناديق الانتخاب للادلاء بأصواتهم.

منذ أوائل الستينات لوحظ أن الاميركيين يتابعون باهتمام واضح كل المراحل الاولية للانتخابات المراحل التى تستغرقها الحملات الانتخابية فهى حافلة بالاثارة فيها كل مايشد الاميركيى العادى الى اى من المسلسلات «الميلودرامية» الناجحة التى نعرفها فى خارج الولايات المتحدة مثل «دالاس» و«نوتس لانديج» «وفالكون كريست» فلاتكاد حملة انتخابية تخلو من الفضائح مال ونساء وانحراف ومخدرات.. كل العناصر اللازمة لعل اية مسلسل تليفزيونى اميركى يعد ناجحا.

ودون أن يشعر الامريكيون . مع الوقت انخفضت نسبة المواطنين الذين يشاركون فى عملية الاقتراع تدريجيا على مدى السنوات الثلاثين الماضية حتى اصبحت الولايات المتحدة الاميركية فى ذيل القائمة فى المقارنة مع نسب التصويت بين مواطنى «الديمقراطيات الغربية الاخرى المانيا- فرنسا- هولندا- بلجيكا- ايطاليا- السويد- حتى كندا التى لاتفصلها عن الولايات المتحدة سوى حدود مرسومة على الخرائط فقط.

وفى الثلاثين سنه الماضية كانت ظاهرة «اللجان الحالية» وهو الوصف الذى أصبح المحللون السياسيون يطلقونه على اللجان الانتخابية التى لايرتادها الاقلة من الناخبين- ظاهرة خاصة بانتخابات الرئاسة.. فقد كان الاميركيون قد ادركوا ان دورهم فى انتخاب الرئيس لايقدم ولا يؤخر كثيرا فعملية انتخاب الرئيس بالغة التعقيد يخفق فى شرحها اكثر اساتذة العلوم السياسية والقانون الدستورى المناما بـ «ميكانيزمات» العملية السياسية الاميركية والرئيس فى النهاية ينتخبه المجمع الانتخابى بعد ان تكون الحملة الانتخابية فى مرحلتها الاولى قد اوجدت مرشحا واحدا من كل من الحزبين الاساسين، الجمهورى والديمقراطى من بين عشرات المرشحين.. وبعد ان تكون المرحلة الثانية من الحملة قد ارهقت الجميع مواطنين وسياسيين واعلاميين ومرشحين.

فاز برنارد ساندرز بمقعد ولاية فيرمونت دون أن يقدم تنازلا واحدا ايديولوجيا أو سياسيا أو اجتماعيا

تضاءل اهتمام الاميركيين بالمشاركة فى انتخاب الرئيس.. وبقى اهتمامهم بانتخاب النواب والشيوخ الذين ينوبون عنهم فى الكونجرس .. صانع القوانين والتشريعات الممسك بالميزانية المتحكم فى ارقامها.. الموجه للسياسة الداخلية والخارجية قبل البيت الابيض وبعده. فقد بقى الشعور لدى المواطنين بأنهم ينتخبون لعضوية الكونجرس اشخاصا منهم. ومن ولاياتهم من دوائرهم ليرعوا مصالحهم المباشرة. على الاقل- فى العاصمة واشنطن.

ولم تتأثر كثيرا اهتمامات الناخبين بمايعرفونه عن تأثيرات اللوبى الآتى من الشركات الكبرى، وحتى الأتى من المصالح الاجنبية (اسرائيل- اليابان- كوريا- جنوب افريقيا..الخ) فى عملية انتخاب الشيوخ والنواب كما لم تتأثر كثيرا باستمرار احتكار الحزبين الكبيرين للمقاعد... ولا حتى بعزلة أولئك الاعضاء المزمنين فى الكونجرس عن دوائرهم وولاياتهم.

أو هكذا بدا. فقد ظلت نسبة مشاركة الناخبين فى عملية انتخاب الكونجرس (النواب كل عامين والشيوخ كل ستة اعوام) اعلى بكثير من نسبة المشاركين فى عملية انتخاب الرئيس (مرة كل اربعة أعوام)...

إلى أن جاءت انتخابات الكونجرس الاخيرة فى ٦ نوفمبر الماضى..

كانت الظروف المحيطة بالحملة الانتخابية طوال الشهور الستة السابقة ظروفا بالغة الصعوبة بالنسبة للأغلبية الساحقة من الناخبين الاميركيين. شبح الانكماش الاقتصادى تحول الى مارد مخيف. وعود انتخابات الرئاسة التى أتت بجورج بوش الى البيت الابيض فى نوفمبر ١٩٨٨ تبخرت

بسرعة قياسية. كل وعود الرؤساء الاميركيين تتبخر بدرجة او بأخرى.. لكن وعود بوش- وخاصة بأن لاضرائب جديدة على الفقراء والطبقة المتوسطة- تبخرت بأسرع مما تصور اكثر المتشائمين تشاؤما. وفوق هذا كله جاءت أزمة الخليج.. وجاء الانتشار السريع للقوات الاميركية لينبئ بحرب طاحنة وتصاعدت اسعار البترول تصاعدا جنونيا لتجر وراءها اسعار كل شيئ.. من الخبز الى المواصلات الى الهواء..

وفي مثل هذه الظروف يحتم المنطق أن يقول الناخبون كلمتهم انها فرصتهم- على الاقل- لتقييم اداء الرئيس وقد امضى نصف مدة رئاسته فى البيت الابيض.. وتقييم أداء النواب والشيوخ الذين دخلوا معه فى معركة حول الميزانية تركزت على نقطة واحدة: الرئيس لايريد زيادة الضرائب على الشريحة الأكثر ثراء بين كل الاميركيين.. والكونجرس يريد زيادة الضرائب على الجميع (..)

ما الذى حدث؟

توقع المحللون السياسيون المتخصصون فى مراقبة الانتخابات أن يصوت الناخبون ضد الشيوخ والنواب الذين قضوا فترات طويلة مقاعد الكونجرس فى واشنطن.. بل ذهبوا الى حد توقع سقوط كل الاعضاء الحاليين الذين رشحوا أنفسهم لمدد جديدة فى العضوية وكان هذا هو المسار الذى اتخذته الحملة الانتخابية فى جانبها الجماهيرى... اذ ظهرت شعارات تدعو الى اسقاط كل الاعضاء الحاليين وانتخاب مرشحين جدد بصرف النظر عن انتمائهم الحزبى.. ديمقراطيين كانوا أو جمهوريين.

وعندما جاء يوم التصويت فوجئ «المراقبون المتخصصون» بان ظاهرة «اللجان الخالية» قد امتدت من انتخابات الرئاسة الى انتخابات الكونجرس. وكان هذا يحدث لاول مرة فى تاريخ انتخابات الكونجرس. اذا بنسبة الناخبين الذين تكبدوا مشقة الذهاب الى صناديق الاقتراع لاتتجاوز الثلاثين بالمائه الا قليلا..

ثم جاء اليوم التالى ليوم الانتخاب- أى يوم النتائج- واذا به يحمل مفاجأة ثانية الاصوات فى معظمها ذهبت الى الاعضاء الحاليين فى غالبية الحالات.. ولكن بنسب ضئيلة حتى أن اكثرهم نجح فى الاحتفاظ بمقعدة بفارق اثنين او ثلاثة بالمئة فقط. بدا كان الناخبين ارادوا ان يقولوا لاعضاء الكونجرس هذه المرة تدفعكم الى حافة السقوط.. وفى المرة القادمة تسقطون.

ولم يكن هذا أكثر من تفسير نفسى. ولكن الحقيقة بعيدا عن التفسيرات الأخاذة- كانت تأكيد انضمام الناخبين الاميركيين الى «حزب الممتنعين»،... الحزب غير الرسمي او لنقل الحزب السرى لكن الجماهيرى الذى كسب الاغلبية فى انتخابات الكونجرس لاول مرة بالامتناع عن التصويت. ولم يكن لهذا سوى معنى واحد. ان الاميركيين ادركوا ان العملية الانتخابية بوجهها الرئاسي والبرلماني تتم بعيدا من ارادتهم واختيارهم السياسي تقررها قوى اخرى لها مصالح مختلفة عن مصالح غالبية الاميركيين ولايختلف الحال فى اختيار الرئيس عن الحال فى اختيار اعضاء الكونجرس.. على الرغم من أن الرئيس لاينتخب بالتصويت الشعبى المباشر.. بينما الكونجرس ينتخب بالتصويت الشعبى المباشر.

اما أن الحزب الديمقراطى قد فاز فى هذه الانتخابات الاخيرة بعدد اضافى من المقاعد فى مجلس النواب ومقعد إضافى واحد فى مجلس الشيوخ، فذادت نسبة الاغلبية التى يتمتع بها فى المجلسين فلابد من النظر الى هذه النتيجة فى ضوء توقعات الديمقراطيين أثناء الحملة الانتخابية فهؤلاء توقعوا اجتياحا ديمقراطيا لم يسبق له مثيل... وعندما ظهرت النتيجة كانوا كمن وعد نفسه بالعثور على كنز بعد تنقيب شاق.. فاذا به يحصل على عدة دولارات قليلة. ولم تكن تلك أنباء مشجعة لحزب يصارع كل قدراته من أجل استعادة البيت الابيض الذى فقده- وافتقده- منذ انتخابات ١٩٨٠ ولم يشغله رئيس ديمقراطى سوى لاربع سنوات هى فترة رئاسة جيمى كارتر منذ نهاية رئاسة جونسون عام ١٩٦٨.

فى هذا المناخ السياسى الغامض المضطرب معا اللانتخابات الاميركيون حائرون فى تفسير المعانى التى تنطوى عليها، وقعت مفاجأة أكبر مفاجأة من نوع آخر حدودها حتى الان هى حدود واحدة من اصغر الولايات الاميركية اسمها ولاية «فيرمونت» حجمها لايسمح لها بالتأثير فى انتخابات الرئاسة مثل الولايات الضخمة كاليفونيا وتكساس وبنسلفانيا... ولاية زراعية فى بلد لايتجاوز نسبة النشاط الزراعى فى الاقتصاد ستة بالمئة ولايتجاوز تعداد سكانها نصف مليون نسمة بقعة صغيرة على الخريطة الجغرافية للولايات المتحدة.. وربما أصغر على الخريطة السياسية، وان كانت قد أعطت لاميركا رئيسها الثلاثين كالفين كولدج فى عام ١٩٢٣.

لقد حطمت هذه الولايه الصغيرة الجدار الحديدى الذى لاينفذ منه الى الكونجرس الاديمقراطى أو جمهورى.... وانتخبت مرشحا ليس من أى من هؤلاء الحزبين والأسوأ» - هكذا قالت مجلة «تايم» وهى تصف انتخاب برنارد ساندرز نائبا- «وانه اشتراكى» (...)

وربما تكون مجلة «تايم» محقة فى استخدام هذا التعبير.. فان تنتخب ولايه أميركية اشتراكيا صريحا يتمسك بمبادئ وشعارات الدفاع عن الفقراء وعن اهمية تذويب الفوارق الطبقية عن دور الطبقة العاملة وحقوقها، عن الصراع الطبقى كحقيقة لايكمن انكارها هذا فوق احتمال كل من يكتبون فى «تايم»... وكل من تكتب لهم... وكل ما تكتب.. وكل ما تكتب من أجله.

ومتى انتخبت «ميرمونت» الاشتراكى ساندرز؟ فى زمن يوصف بأنه زمن انهيار الاشتراكية وافلاس الافكار الاشتراكية النهائى زمن تراجع الاشتراكيين فى انتخابات البلدان التى كانت الى ماقبل «ثورة ١٩٨٩» اشتراكية.. بدءا من بولندا والمانيا وتشيكوسلوفاكيا.. وانتهاء بالاتحاد السوفياتى.

ساندرز نفسه وصف فوزه الانتخابى بأنه «التعبير الطبيعى عن اغتراب الناخبين عن واشنطن (العاصمة) لقد قال الناخبون انهم يعتقدون ان الكونجرس فقد اتصاله بحاجات الاميركيين العاديين الشعب العامل الناس الفقراء، المسنين انهم يشعرون بأن الكونجرس واقع تحت سيطرة أصحاب الثروات الضخمة وهم يريدون أن يرسلوا الى الكونجرس واحدا ليناضل من اجلهم».

ظاهرة اللجان الخالية فى الأنتخابات الاميركية تزحف- لأول مرة- من انتخابات الرئاسة الى انتخابات الكونجرس

هذا رأى ساندرز نفسه أما «تايم» فتتساءل بلهجة لاتخلو من الخوف لكنها مشبعة في الوقت نفسه بالاحتقار «سينجح ساندرز تحت قبة الكابيتول .. لكن هل ستستطيع أن يعض؟» وتكمل واشنطن بوست» الصورة غير المعتادة لعضو الكونجرس في هيئة ساندرز فتقول انه لايرتدى رباط العنق ابدا.. مع ذلك فقد وجد نفسه فجأة غارقا في طلبات الصحفيين الاميركيين والاجانب لاجراء أحاديث معه انه يجد انتباها كبيرا بحديثه الصريح عن الصراع الطبقي في أحد الاحاديث التي اجراها بعد انتخابة قال: اننا في فيرمونت نعتقد أن ثمة خطأ حين نرى أن الواحد بالمائة من السكان قد ضاعفوا دخولهم الحقيقية خلال السنوات العشر الاخيرة بينما الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة تميد الارض تحت اقدامها.

كلام غريب... في زمن كان يبدو للجميع أنه ليس زمانه على ذلك لابد من أن نعرف حقيقة بسيطة هي ان ساندرز لم يفز بعضوية الكونجرس «رغم انه اشتراكي» انما لانه اشتراكي ومالدليل على ذلك؟ الدليل أنه ليس سياسيا محدثا. ساندرز هو عمدة مدينة «برلنجتون» أكبر مدن فيرمونت وقد فاز بهذا المنصب تحت الرايات نفسها.. وبرنامج يتحدث عن الفقراء والطبقة العاملة والاقليات والحقوق المدنية، اكثر من هذا أن ساندرز بقي عمدة المدينة لاربع فترات متوالية...أي لثماني سنوات وقد سبق له أن أخفق في انتخابات الكونجرس مرات عديدة، كان آخرها انتخابات عام ١٩٨٨ وعندما فاز في انتخابات الشهر الماضي فاز بفارق ١٧ بالمئة على منافسه الاول، وهو مرشح جمهوري كان يعتبر أن فوزه بمقعد الولاية في الكونجرس مضمون في جيبه- لان الولاية تاريخيا تعد جمهورية الولاء والانتماء.

واجدر الامور بالذكر أن ساندرز لم يغير برنامجه أو شعاراته مارده خلال حملاته الانتخابية -في مواجهة مرشحين يملكون اموالا طائلة- التي تمكن بها من الفوز بمنصب العمدة أربع مرات متوالية بقيت كما هي. تمسك- بعد هزيمته في انتخابات الكونجرس عام ١٩٨٨. بالمواقف الايديولوجية ذاتها التزم بتركيز على مصالح الطبقة العاملة.. واحتفظ بحرصه على أن يعبر باستمرار الخطوط الفاصلة بين الثقافات المختلفة في المجتمع... اي واصل اهتمامه بالاقليات السود اللاتينيون الآسيويون... لم يتوقف عن الحاحه على العدالة الاقتصادية مطالبا رفع نسب الضرائب على المؤسسات وعلى الاغنياء تصاعديا واكد ضرورة وضع نظام شامل للتأمين الصحي يحمي عشرات الملايين غير القادرين على تحمل النفقات الباهظة للتأمين الصحي في هذا البلد.. اي انه دعا الى مسؤولية الدولة عن صحة الشعب في بلد تعتنق فيه السلطة مبدأ ان الدولة لادخل لها بالتعليم والصحة والثقافة.. في بلد انتخب رونالد ريجان قبل عشر سنوات وهو يرفع شعار« رفع أعباء الحكومة عن كاهل الآخرون هم الشعب» ولم يكن يعني إلا اعفاء الحكومة من كل مسئولياتها الاجتماعية(..)

الذين اضطروا لتقديم تنازلات «ايديولوجية» و«سياسية» امام ساندرز الاشتراكي، كيف؟

معظم الشخصيات الديمقراطية البارزة في ولايته «فيرمونت» أدركوا الى أي حد ضاق الناخبون بالحزب الديمقراطي والجمهوري على السواء فساندوا ساندرز انتخابيا رغم علمهم بأنه على «يسار الحزب الديمقراطي وبمسافة كبيرة» ومع ذلك فقد كان دور الديمقراطيين ثانويا في نجاحه الكبير لقد نجح ساندرز بجهود «الجذور» او «الاعشاب» أو «ملح الارض» .. وهي تعبيرات تطلق في الحياة السياسية الاميركية على «القواعد» .. وتعني غالبا البسطاء الذين لايملكون مالا لتقديمه لمرشحهم كما يفعل الاغنياء للانفاق على حملته انما يملكون اقتناعهم به وحماسهم ورغبتهم الاكيدة في التغيير.

لقد عبأت عشرات من المنظمات «القاعدية» او الجماهيرية في ولاية فيرمونت نفسها لحملة ساندرز.. وتجمعت في ائتلاف نادر الحدوث ضم ألافا من المتطوعين كانت مهمتهم توزيع المنشورات في الشوارع وفي محطات المترو وخارج المتاجر الضخمة (السوبر ماركت) وفي المزارع ايضا.. بينما كان المرشحون المنافسون يشترون الاعلانات بمئات الآلاف من الدولارات للاعلان الواحد لتذاع على التليفزيون.. كلها تحمل مضمونا واحدا: انظروا ماذا حدث للاشتراكي والاشتراكيين بعد سور برلين.. هل ننتخب اشتراكيا للكونجرس الاميركي بعد كل ما حدث؟

مجلة تايم مندهشة لانتخاب عضو كونجرس لايرتدي ابدا رابطة عنق..

وحتى عندما بدا في الايام الاخيرة من الحملة الانتخابية في فيرمونت أن اشتراكية ساندرز ليست عبئا عليه بل رصيد له انحدرت حملة المنافس الجمهوري الى المستوى الادنى التقليدي اتجهت اعلانات الحملة التليفزيونية الباهظة النفقات للمرشح الجمهورية واشن بيترسميث وهو عضو في الكونجرس كان يسعى لتجديد فترة عضويته الى التشكيك في وطنية ساندرز و«القيم» التي يدعو اليها.

حتى تلك اللحظة كانت استطلاعات الرأي تظهر تقارب نسب التأييد بين ساندرز وسميث.. لكن ما ان انحطت حملة اعلانات المرشح الجمهوري الى مستوى التشكيك في وطنية المرشح الاشتراكي وقيمه حتى بدأت عمليات الاستطلاع تتنبأ بماحدث فعلا يوم الانتخابات: فاز الاشتراكي وخسر الجمهوري.. وانطلقت الصيحات وانتشرت عناوين الصحف (في الصفحات الداخلية طبعا) إلى جميع انحاء الولايات المتحدة تدق نواقيس الخطر: اشتراكي في الكونجرس الاميركي(..)

ويقول اليساريون الاميركيون المخضرمون انهم لايذكرون حماسا لانتخاب اشتراكي في الكونجرس، مثل هذا الحماس الذي أثاره انتخاب ساندرز منذ ايام التي كان فيه الزعيم الاشتراكي الاميركي يوجين ديبس مرشحا للرئاسة من داخل السجن عام ١٩٢٠ وفاز وقتها بمليون من الاصوات الشعبية.. دون أن يعطيه ذلك صوتا واحدا من اصوات المجمع الانتخابي صاحب الكلمة الاخيرة في انتخاب الرئيس.

ولاتكتمل صورة الحدث- حدث انتخاب اشتراكي في البيت الابيض في زمن يطلقون عليه زمن هزيمة الاشتراكية- الا حين نعرف ان ساندرز هو اشتراكي اميركي يمثل مقعدا في الكونجرس..

أخرهم- قبله- كان فكتور بيرجر (عن ولاية ويسكونسين) وقد شغل مقعده مرة في الفترة من ١٩١١ الى ١٩١٣ .. وثلاث مرات متتالية في الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٢٩.

وبعد... فحتى أولئك الذين قرروا تجاهل هذا الحدث بانتظار اداء ساندرز في الكونجرس عندما يجلس بين اكثر السياسيين الاميركيين أناقه وخطابة تحت قبة «الكابيتول» يعرفون في اعماقهم ان لانتخاب اشتراكي لعضوية الكونجرس الآن دلالة عميقة لا يعرفون ماهي على وجه التحديد، يريحهم فقط اقتناعهم بأن تأثيراتها ستحدث في الامد البعيد... وتدريجيا.

لغز ١٧ نوفمبر
من أشعل الثورة المخملية؟

أحمد خضر

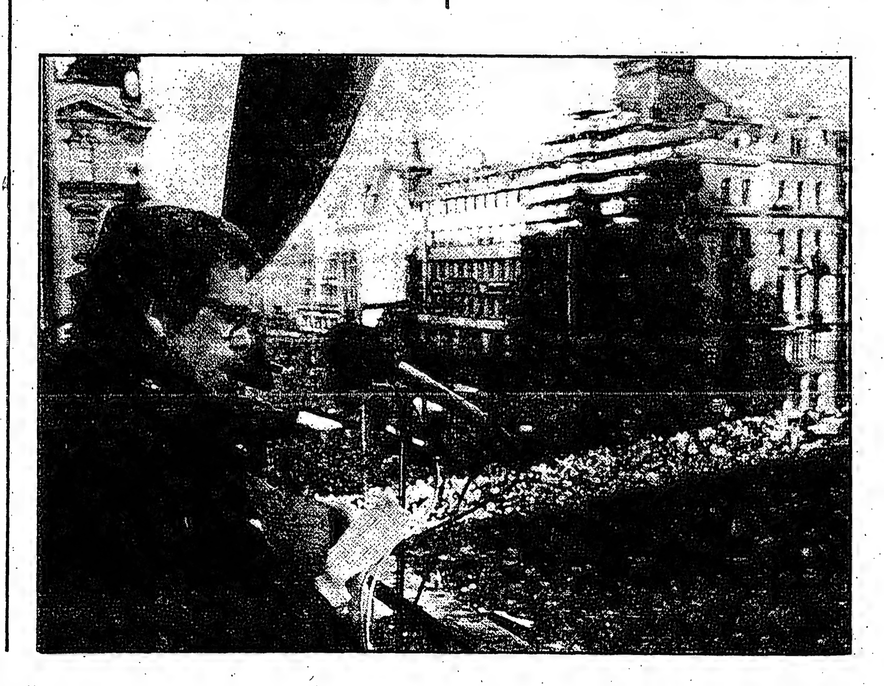
١٧نوفمبر ١٩٨٩، يوم مشهود فى تاريخ تشيكوسلوفاكيا. ففى هذا اليوم قمع البوليس بصورة وحشية المظاهرة التى نظمها الطلاب فى ذكرى يوم الطالب العالمى. وهو القمع الذى ألهب مشاعر الجماهير وفجر مظاهرات واحتجاجات واسعة تطالب بمحاسبة المسؤولين عن هذا العمل الاجرامى تطورت لتصبح ثورة شعبية حقيقية أطاحت بالطغمة الحاكمة وقادت البلاد الى أول انتخابات ديموقراطية منذ أربعين عاما.

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩، شكل المجلس الوطنى (البرلمان) لجنة برلمانية للتحقيق فى أحداث ١٧ نوفمبر وتحديد المسؤولين عنها. وقدمت هذه اللجنة تقريرها الى البرلمان فى ١٠/ ٥/ ١٩٩٠. وبين هذين التاريخين، تكشفت حقائق ما كان من الممكن تخيلها حتى لأكثر الخيالات جموحا. وهو ما أدى بالبرلمان الجديد الاعلان فى ١١/ ٧/ ١٩٩٠ فتح التحقيق مجددا فى هذه القضية. والآن نعود الى القصة من بدايتها.

١٧ نوفمبر، يوم الطالب العالمى، ذكرى انتفاضة طلاب براغ ضد النازية، والتى سقط فيها الطالب يان أوبليتال شهيدا برصاص قوات الاحتلال النازية.

١٧ نوفمبر ١٩٨٩، قرر اتحاد الشباب الاشتراكى، المنظمة الشبابية للحزب الشيوعى التى يترأسها الشاب الطموح فاسيل موهموريتا، تنظيم مظاهرة تنطلق من الجامعة الى قبر يان أوبليتال فى حديقة فيشهراد. والخط المرسوم لهذه المسيرة التقليدية المصرح بها أبعد ما يكون عن قلب المدينة. لكن لسبب لم يتصوره أحد فى ذلك الوقت، تحولت المسيرة الى وسط المدينة باتجاه شارع فاتسلاف. وفى شارع نارودنى (أى الشارع الوطنى)، وجدت فى انتظارها صفوفا متراصة من القوات الخاصة بمكافحة الشغب. وسرعان ما قمعت هذه القوات المظاهرة بوحشية شديدة أذهلت المراقبين. وانطلقت اشاعة رددتها الاذاعات الغربية الموجهة الى تشيكوسلوفاكيا عن مصرع طالب اسمه مارتين شميد. وسرعان ما اندلعت مظاهرات جديدة فى الأيام التالية تطالب بمعاقبة المسؤولين عن «المذبحة على حد تعبير المعارضة» وعن مصرع الطالب شميد. لكن العجيب أن الشرطة التى قمعت مظاهرة سلمية محدودة ومصرح بها يوم ١٧نوفمبر اختفت تماما منذ ١٨ نوفمبر وحتى الاطاحة الكاملة بالنظام القديم، وتغيير قيادة الحزب الشيوعى وانتخاب قيادة جديدة تولى موهوريتا فيها منصب السكرتير الأول للحزب.

وطوال الأيام التالية، وحتى الآن، يطالب الجميع، حكومة ومعارضة، بالتحقيق فى أحداث ١٧نوفمبر التى أشعلت الثورة المخملية. وبدأت لجنة التحقيق البرلمانية نشاطها. لكن التحقيقات كلها أخفقت فى التوصل الى وثيقة واحدة تحدد هوية المسؤولين عن تحرك قوات الأمن، سواء قادة الشرطة أو القادة السياسيين. ويعود هذا الاخفاق الى اختفاء وثائق وزارة الداخلية وجهاز المخابرات المتعلقة بالأحداث. وأخذت تتردد اشاعات هنا وهناك عن مؤامرة دبرها جهاز المخابرات التشيكوسلوفاكية بالتعاون مع جهاز المخابرات السوفيتية، وبدا أن عمل اللجنة ستقتصر على التحقيق فى هذه الاشاعات الى حد أن أحد أعضاء اللجنة سافر الى موسكو للاستماع الى أقوال الجنرال تسليتكو المسؤول بوزارة الداخلية السوفييتية، والذى كان يعمل وقت الأحداث مستشارا لوزارة الداخلية التشيكوسلوفاكية. حيث قيل أنه كان موجودا فى مقر قيادة القوات التى قمعت الطلاب. وقد تم اللقاء معه فى مقر سفارة تشيكوسلوفاكيا فى موسكو. لكن الجنرال أنكر معرفته بأى شئ



ضابط فى أمن الدولة
يقود مظاهرات الطلاب..
وتقع المذبحة!!



عن العملية. وانه كان يشاهد مايجرى فقط وسرعان ماغادر مقر القيادة. (صحيفة زميدلسكه نوفينى،١٢مارس ١٩٩٠).

وبدا وكأن التحقيقات تسير فى طريق مسدود. لكن المفاجأة تفجرت فى ٢٩مارس ١٩٩٠. اذ اعترف ملازم أمن الدولة ريفتشاك بأنه هو الذى قاد مظاهرة الطلبة، تحت اسم مستعار هو الطالب روجيتشكا، وأنه كان مكلفا بتحويل خط سيرها لتسلك طريق الشارع الوطنى حيث تنتظرها قوات الأمن (من تصريحات النائب العام فى مؤتمر صحفى نشرت وقائعه صحيفة ملادا فرونتا فى ١/ ٤/ ١٩٩٠). وقال المدعى العام أيضا أن مكتب النائب العام فى وسط بوهيميا قد بدأ التحقيق مع د. دراهوميرا دراجيسكا التى نشرت نبأ مصرع الطالب مارتين شميد والتى تثور الشكوك حول علاقتها مع زيفتشاك.

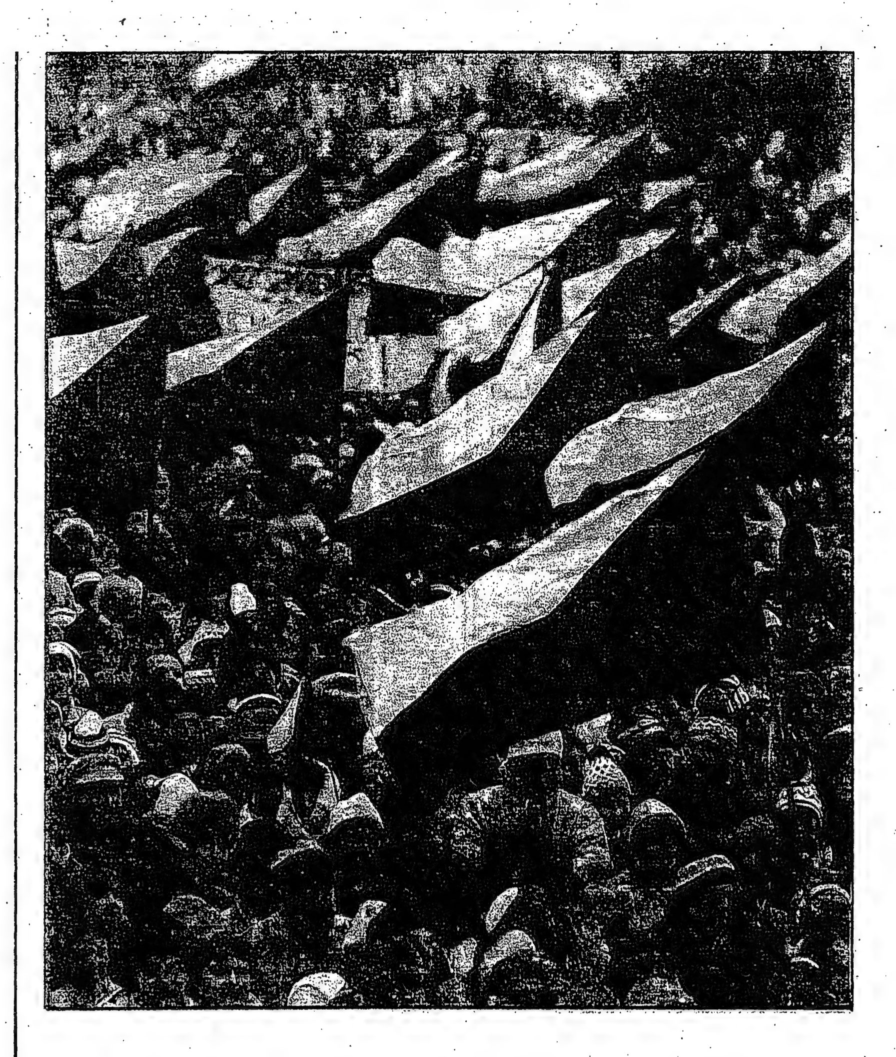
وفى نفس اليوم، أجرت صحيفة سفوبودنى سلوفر حديثا مع جنرال أمن الدولة السابق ب. ياك، المسؤول السابق عن التنظيمات غير المشروعة، وقال فى حديثه «ان جهاز أمن الدولة تعود قبل أى أيام خطرة على تلقى تعليمات تفصيلية من اللجنة المركزية للحزب حول كيفية التصرف- لكننا لم نتلق أى شئ على الاطلاق قبل ١٧ نوفمبر، وعلاوة على ذلك، غادر براغ كل الأشخاص الذين بيدهم اصدار الاوامر بحيث عجزنا عن الاتصال بأى مسؤول أثناء المظاهرة».

وفى ٥/ ٤، نشرت الصحف نبأ القاء القبض على الجنرال لورنتس، النائب الأول لوزير الداخلية، وجهت اليه تهما تتعلق بسؤ استخدامه للسلطة، على حد تعبير التصريح الرسمى. لكن صحيفة ليدوفى نوفينى قالت أنه بالاضافة الى الجنرال لورنتس والملازم زفيتشكا، تم القاء القبض على ثلاثة آخرين من مسؤولى جهاز أمن الدولة. وفى نفس اليوم عقد وزير الداخلية ر.صخر مؤتمرا صحفيا قال فيه «كان السيد زفيتشاك، الذى انتحل اسم الطالب روجيتشكا، هو المفتاح الذى قاد الى القاء القبض على الجنرال لورنتس. فى يوم الاثنين ٢/ ٤، التقيت بالسيد زفيتشاك وأطلعته على بعض الحقائق. وأطلعنى هو بدوره على بعض الحقائق. وقال لى بعض الأشياء عن أحداث ١٧ نوفمبر، أسبابها ومن دبرها. وهو ما أدى الى القاء القبض على الجنرال لورنتس على الفور» (صحيفة ليدوفا ديموكراتسيا).

وفى ٢٥/ ٤، نشرت الصحف أنباء اعتراف الجنرال لورنتس، الذى أعلن فى مؤتمر صحفى، بأنه هو الذى أشرف على تحركات الأمن ضد المتظاهرين وأنه هو الذى أمر بتدمير وثائق وزارة الداخلية، وبدا وكأن الأمر انتهى الى هذا الحد، وأن الجنرال لورنتس باعترافه هذا أراد اغلاق الملف وقصر القضية على اتهامه بسؤ استغلال السلطة.

لكن التقرير النهائى للجنة التحقيق البرلمانية فجر مفاجآت جديدة، فقد أكد التقرير أنه رغم كل الجهود التى بذلت، لم يكن بالامكان الكشف عن الجناة، ولا عن «مركز القيادة الثانى» الذى أدار العملية، ولا عن كل الذين وجهوا التحرك الأمنى

وقال التقرير «فى التحقيقات التى أجراها أعضاء اللجنة مع العشرات من ضباط أمن الدولة توصلوا الى العديد من الحقائق. لكن هذه الحقائق لاتصلح كدليل قاطع يمكن للمدعى العام أن يستخدمه ضد المسؤولين. فعلى سبيل المثال، اجتمع الجنرال لورنتس مع الجنرال جروشكو، نائب رئيس هيئة المخابرات السوفييتية، على العشاء يوم ١٧ نوفمبر



(أى أثناء الأحداث). وخلال اجتماعهما الذى استمر ٩٠ دقيقة، أجرى الجنرال لورنتس والعقيد فيكيل (أحد قادة جهاز أمن الدولة) حوالى ٤٠مكالمة هاتفية. ووفقا للمعلومات المتوفرة، زار الجنرال لورنتس موسكو فى نهاية أغسطس ومطلع سبتمبر، حيث أجرى مباحثات مع الجنرال كريخكوف، رئيس جهاز المخابرات السوفييتية ونوابه».

ويضم الجزء الثانى من هذا التقرير النتائج التى توصل اليها ف. بارتوشكا ور.كريج، اللذان طلبت منهما اللجنة التحقيق فى مسؤولية جهاز أمن الدولة عن أحداث ١٧نوفمبر. وقد جاء فى هذا الجزء الذى نشرته صحيفة ليدوفى نوفينى» فى / ٤/ ١٩٩٠ ١٢، مايلى:

«أن مفتاح فهم ماحدث فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٩هو أولا إشاعة مصرع الطالب شميد، وثانيا، وهو العنصر الأساسى، العجز التام غير المنطقى لوزارة الداخلية بعد ١٧ نوفمبر. اذ أن جهاز أمن الدولة لم يفعل شيئا تقريبا، رغم أنه كان يعلم بدقة مايجرى بالفعل. وسمح للمنشقين (الذين كانوا يعتقلون سابقا عند كل مناسبة هامة) بتكوين المنبر المدنى والاطاحة بالنظام. ولاتكفى الحجة الشائعة عن التفسخ الداخلى للسلطة الشيوعية لتبرير ماحدث بشكل كاف. ففرقة الأمن الوطنى فرقة منظمة تنظيما عسكريا ومهمتها ليست مناقشة الأوامر بل تنفيذها. لكن فى هذه اللحظة لم تصدر أى أوامر. لماذا ؟».

ويعتقد باتوشكا وكريج أن بعض الدوائر معنية بعدم الكشف عن الحقيقة كاملة بالنسبة لخلفية أحداث ١٧نوفمبر. ويعتقدان أن كشف الحقيقة كاملة قد يهدد الاستقرار السياسى الداخلى والخارجى الراهن لتشيكوسلوفاكيا.

ويصل التقرير الى تصور له ما يبرره، وهو أن القمع كان مخططا بشكل مسبق وتم تنفيذه وفقا لهذه الخطة. وتتوفر بعض المعلومات حول الاشراف على العملية من جانب موقعين كانا يتلقيان أوامر متضاربة. ومن المنطقى، حسب التقرير، أن المخابرات السوفييتية كانت تعلم بالتطورات رغم أن دورها فى الاعداد للعملية وتنفيذها لم يثبت بالدليل المادى.

«ويظل الأمر غامضا بالنسبة للنشاط العام لجهاز أمن الدولة فى التحضير لعملية الشارع الوطنى والأهم من هذا بالنسبة لشلله فى أعقابها.

«ومن خلال بعض الشهادات، يمكن تصور سيناريو ملخصه أن أحداث الشارع الوطنى كانت معدة للاطاحة بقيادة الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى آنذاك. وبما أن جهاز أمن الدولة جهاز كبير منظم تنظيما عسكريا، ينفذ الاوامر ويطيع التعليمات الواردة اليه من القيادة السياسية، تثور التساؤلات حول من كان يسيطر على الجهاز حينئذ. وتفترض مجمل التطورات أن وحدات الجهاز لم تكن تحت سيطرة القيادة السياسية».

وفى نهاية تقريرها، أوصت اللجنة البرلمان الجديد بتشكيل لجنة تحقيق جديدة.

وفى أعقاب نشر التقرير، اجتاحت فوبيا المخابرات كل المراقبين. ففى ١٥/ ٥، نشرت صحيفة الاندبندنت مقالة لمراسلها ادوارد لوكاس من براغ قال فيها ان ثورة براغ ربما تكون نتيجة لمؤامرة لجهاز المخابرات السوفييتية. وبالاضافة الى استشهاده بالتقرير، قال ان الرجل الذى وقف وراء الأحداث هو رودلف هيجنبارت، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى والمسؤول السابق عن الاتصال بين الحزب وجهاز الأمن، الذى تربطة علاقات وثيقة بموسكو وانتقد علنا فى مناسبات عديدة السياسات الخاملة لقيادة الحزب.

ونشرت صحيفة براتسه، لسان حال النقابات، فى ١٦/ ٥/ ١٩٩٠، مقاله لمراسل وكالة تانيوغ اليوغوسلافية فى براغ، ب.ستوشيتش، ناقش فيها خلفية أحداث ١٧نوفمبر، وأشار فى مقالته الى «روايات شائعة بين الأجانب فى براغ» لا تستبعد وجود دور لجهاز الكى.جى.بى، لكنه زعم أن الدور الرئيسى فى الاحداث لعبته المخابرات المركزية الأمريكية (السى.آى. ايه).

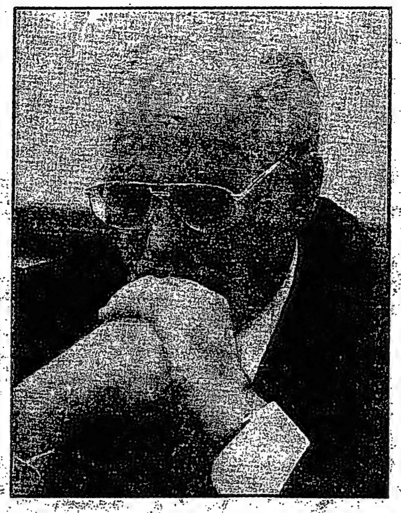
وفى ٣١/ ٥، غطت كل الصحف التشيكوسلوفاكية آنباء البرنامج التليفزيونى الذى أعده ج.سيمبسون لهيئة الاذاعة البريطانية، وأذيع فى اليوم السابق، حول خلفية أحداث ١٧ نوفمبر فى تشيكوسلوفاكيا. وقال البرنامج أن تحرك الطلبة كان معدا لاستخدامه للاطاحه بنظام ياكيش والاستعاضة عنه بحكومة تتفق مع

خط جورباتشوف بمساعدة جهاز أمن الدولة وجهاز المخابرات السوفييتية. وقال ان الخطة الأصلية كانت تفترض أن يجئ البروفيسور زدينك ملينار، أصفر أعضاء المكتب السياسى أثناء ربيع براغ، والمقيم فى النمسا، على رأس الحكومة التشيكوسلوفاكية الجديدة، لكن الخطة أخفقت عندما رفض ملينار العرض وتطورت الأحداث الى ثورة سلمية حقيقية.

ويتضح السيناريو بجلاء من الحديث الذى أدلى به م.هوليك، عضو لجنة حماية المواطنين التابعة للمجلس الوطنى التشيكوسلوفاكى (البرلمان)، لصحيفة سفوبودنى سلوفو فى ١٥/٧حول استئناف التحقيقات فى أحداث ١٧نوفمبر.

ردا على سؤال حول ضباط أمن الدولة الذين ينتظرون المحاكمة، وهل هم «أسماك صغيرة أم لا، قال هوليك «هؤلاء الذين ينتظرون المحاكمة هم بالفعل أسماك صغيرة. والسمكة الكبيرة هى الجنرال لورنتس الذى اجتمع على العشاء فى ١٧نوفمبر١٩٨٩مع نائب رئيس الكى.جى بى ورئيس إدارة مكافحة التجسس بها، الجنرال جروشكو، وحضر هذا العشاء أيضا العقيد فيسكيبيل رئيس الادارة الثانية لقسم مكافحة التجسس فى وزارة الداخلية الفدرالية.

«الجنرال لورنتس لم يكن وحده بالتأكيد. لابد أن يكون له حلفاء فى الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى. فرغم أن ١٧نوفمبر كانت محاولة انقلاب ضد الحزب، الا أنها كانت مع الحزب أيضا. ربما يعرف العقيد فيكيبيل



والعقيد بيتشانيك والعميد خوفانتس بعض الأشياء.

وساله الصحفى «لقد قيل الكثير عن الطالب المزيف روجيتشكا، ملازم أمن الدولة زيفتشاك، ماذا كان دوره بالتحديد؟ وماذا كان دور الدكتورة دراجسكا؟». «كان دور زيفتشاك توجيه المظاهرة نحو الشارع الوطنى وتمثيل دور الطالب القتيل شميد. واذا لم تثبت اشاعة مصرع الطالب كفايتها، كانت ستظهر الدكتورة دراجسكا ومعها تقرير ملموس يتضمن تفصيلات ملموسة». ويساله الصحفى «وماذا عن العقيد فيكيبيل؟» فيجيبه «فصل من وزارة الداخلية». ويسأله ثانية «هل تم التحقيق مع لادسلاف آدامتى رئيس الوزراء حينئذ (والرئيس الحالى للحزب الشيوعى)؟». فيجيب «نعم. وقال ان وزارة الداخلية الفدرالية كانت تابعة للحزب ولم يكن للوزارة أى سيطرة عليها. وكانت وزارة الداخلية والجيش ووسائل الاعلام والسلك الدبلوماسى تابعين تماما للحزب».

لكن مع مرور الأيام، تم الافراج كل المتهمين على ذمة القضية. وفى ٧/٨، اعلنت وكالة الأنباء التشيكوسلوفاكيا حفظ التحقيق فى قضية دراهزميرا دراجسكا. لكن اعفاءها من التهم المنسوبة اليها جاء مستندا الى العفو الرئاسى عن المساجين الجنائيين الصادر بمناسبة تولى هافل لمقاليد الرئاسة وبدء العام الجديد فى ١/١ الماضى، أى قبل حفظ القضية بسبعة أشهر وقبل القاء القبض عليها وكشف دورها بثلاثة أشهر.

لكن صحيفة زميدسكى نوفينى فجرت قنبلة جديدة فى ٢٥/٨ عندما نشرت حديثا مع زدينك تشروفسكى، العقيد السابق فى الجيش واحد الموقعين على الميثاق ٧٧، قال فيه انه اطلع على أمر صادر عن القيادة العامة للجيش بتاريخ ١٥ نوفمبر الماضى يتضمن تكليف قوات بتحرك محتمل ضد قوى معادية للاشتراكية والدولة، وقال ان الامر مرتبط على الأرجح بمظاهرات الطلبة فى ١٧ نوفمبر. وقال انه مقتنع بعكس وجهة النظر الشائعة والتى تقول ان الجيش لم يكن مستعدا لاى تحرك ازاء المظاهرات. وردا على سؤال حول عدم تنفيذ الأمر وبالتالى انهيار النظام، قال تشروفسكى انه مع القائلين هناك سيناريو خرج من ايدى واضعيه. وأن تغيير الوضع تلاه أيضا تغيير القرارات. وهو مايفسر عدم استخدام الجيش أو الميليشيا.

صحيح أن الجيش أنكر وجود مثل هذا الامر، وصحيح أيضا أن الصحف تنشر كل يوم أنباء واشاعات جديدة، لكن تبقى الحقيقة الساطعة أن ١٧ نوفمبر كان عملا مدبرا أعد مسبقا للاطاحة بقيادة الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى على أدنى تقدير. وبغض النظر عن المنفذ الحقيقى، وبغض النظر عن السيناريو الحقيقى، فان أحداث ١٧ نوفمبر تكشف أنه فى غياب الديمقراطية يمكن للأجهزة أن تدبر اى شئ، بل وأن تغير ببساطة مستقبل أمة.

وأنا أزعم أن التحقيقات لن تنتهى الى شئ وان أجريت محاكمات، وأنا أزعم أنها لن تجرى أيضا، فلن تطال سوى الأسماك الصغيرة، فالاسماك الكبيرة تعرف الحقيقة، وهذه الحقيقة ستضر الكثيرين، سواء فى صفوف الحكومة أو فى صفوف المعارضة، التى يقف الشيوعيون فى صفوفها الآن.



رسالة موسكو

حزب نينا أندرييفا

أحمد الخميسى

فى خطاب لجورباتشوف فى أوديسا (١٨/٨/٩٠) قال: «ان السمة المميزة لنموذج الاشتراكية الذى نتقدم نحوه هى- كما قلت ذات مرة- : خطوية الاشتراكية على الحرية».

لكن هناك امرأة عنيدة ترفض هذه الخطوية وتأبى الا أن تثير كافة المنغصات، بل ووصل الأمر بها حد تشكيل حزب سياسى تتزعمه وتقول أنه: «حزب البلاشفة «الذى سيتصدى لبعث الرأسمالية»... انها «نينا أندرييفا» السيدة التى توجه للبيرسترويكا أعنف الاتهامات، بابتسامة رقيقة ودافئة وكأنها تقدم الحلوى لضيوفها، وهى السيدة التى شنت عليها اذاعات الغرب حملة متصلة لمدة ثلاثة أشهر باعتبارها صاحبة أشهر بيان سياسى قالت عنه البرافدا أنه «بيان القوى المحافظة المعادية للبيرسترويكا»، وبسببها عقد المكتب السياسى اجتماعا خصص لمناقشة مانشرته فى «سوفيتسكايا روسيا».

والسيدة التى أثارت هذه الضجة مدرسة متواضعة فى معهد للعلوم التقنية فى لينينجراد، أتمت فى أكتوبر من هذا العام الثانية والخمسين، من أسرة عمالية فقيرة، ولم تشغل أبدا موقعا بارزا فى الحزب أو الدولة. وقد بدأت قصتها بمقالتها التى نشرت فى ١٣ مارس عام ٨٨ فى «سوفيتسكايا روسيا» تحت عنوان: «لن أتنازل عن مبادئى»!. وكانت تلك الصحيفة فى حينه لسان حال اللجنة المركزية للحزب، وكان جورباتشوف فى زيارة ليوغسلافيا، وكان «ليجاتشوف» هو المسئول الايديولوجى حينذاك، ولهذا قيل فيما بعد أن ليجاتشوف هو الذى أوعز اليها بكتابة تلك المقالة، وقيل انه هو الذى كتبها، وقيل انه ليس هناك من تدعى «نينا أندرييفا» أصلا!. وانه اسم مستعار تختفى من ورائه القوى المحافظة.

وفى تلك المقالة تهاجم نينا أندرييفا سعى الصحافة لتشويه تاريخ الاتحاد السوفيتى، والحملة التى شنها الاعلام على ستالين، وعلى لينين، والثقافة التى راجت، والطريق الذى تقترحه البيرسترويكا لتطوير المجتمع. وتقول



أن أحدا لم يقدم دليلا واحدا على صحة الاتهامات التى تكال لستالين وأهونها أنه أمر باغتيال تروتسكى، وكيروف، وغيرهما. وتقول ان الجميع يردون تدهور الزراعة الى «المزارع الجماعية» والى ان ستالين قد صفى «الكولاك» (أغنياء الفلاحين) بقسوة، ويتناسون أنه لم يكن بوسع ستالين- مهما فعل- أن يلحق بالزراعة ما ألحقته بها الحرب العالمية التى سوت المدن بالارض وهدمت كل شئ. وتقول: «ان الاكاديميين الان يشيعون أن الصراع، والدور القيادى للطبقة العاملة، مفاهيم قد عفى عليها الزمن.. وأن العلاقة بين دول النظامين الاجتماعيين المختلفين قد فقدت محتواها الطبقى «وتتساءل نينا أندريفا :« إلا تتناقض الان مصالح الطبقة العاملة فى العالم مع مصالح الرأسمالية العالمية؟ والا يتجسد هذا التناقض فى دول وهيئات سياسية؟» وتتساءل : «أية طبقة أو فئة تقف الان وراء البيرسترويكا وتدفعها للأمام؟» وتمضى قائلة: «يجيب عن هذا السؤال الكاتب «بروخونوف» فيقول ان وراء البيرسترويكا تيارين اجتماعيين الاول هو التيار الذى يطمح لاشتراكية ليبرالية، والثانى هو الذى يود العودة بالمجتمع الى الوراء.. وان الاتجاهين يتصارعات لكسب البيرتسترويكا «وتقول ان طرح القضية على هذا النحو يتجاهل المسألة الاساسية وهى: الاعتراف أو عدم الاعتراف بالصراع الطبقى، الاعتراف أو عدم الاعتراف بدور الطبقة العاملة، الاعتراف أو عدم الاعتراف بالملكية الخاصة.

كانت تلك أولى المقالات الجريئة والواضحة التى دفعت الصحافة السوفيتية كلها للصمت ثلاثة أسابيع تحسست خلالها الأوضاع، واجتمع حينذاك المكتب السياسى بحضور جورباتشوف ، ثم خرج الرد على نينا أندريفا بعد ثلاثة أسابيع فى البرافدا فى مقالة افتتاحية مطولة فى ٥ أبريل بعنوان: «مبادئ البيرسترويكا: ثورية العمل والفكر». توالت من بعدها المقالات والهجوم والاقلام التى سجل أحدها : «لقد عشنا فى فزع خلال تلك الاسابيع خشية أن تعود البلاد الى ماكانت عليه »! وأصبحت نينا اندريفا علامة على موقف متكامل وتيار واسع، وراحت مختلف المنظمات الحزبية تتناقل مقالتها وتستنسخها وتوزعها فى كل مكان. ولم يمر وقت طويل الا وكان زوج نينا أندريفا- رئيس قسم الفلسفة بأحد معاهد لينينجراد- قد فصل من عمله، أما هى فقد زادتها الحملة تصميما على التمسك بما جعلته عنوانا لمقالتها: «لن أتخلى عن مبادئى».


باكر شيف


حفيد ستالين


بوريس ميخائيلوفيتش

وتجمع حول نينا أندريفا عدد كبير من الحزبيين والمثقفين، فقامت فى ١٨ مايو ١٩٨٩ بعقد المؤتمر التأسيسى الاول لمجموعة «الوحدة» فى موسكو، وحضره مندوبون عن ستين مدينة سوفيتية من مختلف الجمهوريات. وأقر المؤتمر برنامج «الوحدة» والهيكل التنظيمى ، والعضويات ، والاشتراكات ، واسم الجريدة ، كما انتخب بالاجماع نينا أندريفا رئيسه لمنظمة الوحدة. وأنشئت ثلاثة أقسام: الايديولوجية، والتنظيم ، والسكرتارية. وهيئة قيادية تتكون من ممثلين لتلك الاقسام الثلاثة. وقد ضمت «الوحدة» حفيد ستالين، الذى تجمعه الصورة المنشورة مع انينا اندريفا. ويشير البرنامج الى ان: «المستقبل الذى تدعونا اليه البيرسترويكا ليس سوى بعث للرأسمالية، كما ان علاقات السوق تتنافى مع مبادئ الاشتراكية،و وما من مخرج لبلادنا الا بالاقتصاد الموجه، والملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج. وتؤكد منظمة الوحدة على تمسكها بالدور القيادي للطبقة العاملة وحلفائها». (مجلة الحقائق والوقائع ١ سبتمبر ١٩٩٠).

وحينما تناقش نينا أندريفا قضية «السوق» فانها تقول :«لقد كانت السوق موجودة دائما، سواء السوق الرأسمالية أو السوق الاشتراكية.. لكن السوق فى البلدان الاشتراكية تتميز عن سوق الرأسمالية بأمرين اثنين: ١- اليد العاملة ٢- وسائل الانتاج لايمكن أن تكونا سلعة فى بلد اشتراكى. ونحن نرى ونثق أن النظرية الماركسية لاتعانى من أزمة ، فالازمة كلها فى القيادة».

وفى أبريل ١٩٩٠ تعقد نينا أندريفا المؤتمر الثانى لمنظمة الوحدة وتتخذ فيه قرارها الثانى بتحويل منظمة «الوحدة» الى «حزب البلاشفة».

وحينما تنشر صحيفة «الكومسومولسكايا برافدا» فى ١١/١٤ الحالي صورا من لينينجراد ويافطات يرفعها متظاهرون وقد كتب عليها : «فلتخرج القوات الأجنبية من الخليج والعالم العربى»، ويخمن القراء على الفور أن وراء تلك الشعارات هذه السيدة العنيدة التى تتزعم البلاشفة الجدد وتمارس مع انصارها العمل السياسى بالكتابة للصحف، وبالمظاهرات، والاجتماعات، وداخل البرلمان.

وقد تحدثت نينا أندريفا عبر شاشة التليفزيون السوفيتى وقتا طويلا، أضاعت القسم الأكبر منه فى الدفاع عن ستالين، وعن عصر الاشتراكية الذهبى الذى امتد من بعد الحرب ١٩٤٧ حتى ١٩٥٤، وعلى الرغم من الجاذبية الخاصة لسيدة لم تشغل مواقع فى الحزب أو الدولة، وعلى الرغم من الصدق المتهدج فى صوتها، الا أنك لاتدرى ان كانت وجها للمستقبل القادم، أم ملمحا من الماضى العزيز..

فكر

ألتوسير... والبحث عن ماركس

الفيلسوف الذى قتل زوجته المريضة وحاول قتل الانحراف الهيجلى اليمينى فى الماركسية

ابراهيم فتحى

ليس اسم «لوى التوسير» (١٩١٨-١٩٩٠) معروفا فى العالم العربى إلا وسط المثقفين الماركسيين، على الرغم من ذيوع هذا الاسم فى بلاد كثيرة أوروبية وأمريكية (لاتينية). وتحيط بهذا الاسم هالات غامضة طريفة أحيانا ومأسوية أحيانا أخرى تجعله مادة لتناول الصحف واسعة الانتشار. فهذا الفيلسوف الشيوعى (انضم للحزب الفرنسى عام ١٩٤٨) يقدم نظريات ابتداء من أوائل الستينات تبدو سباحة ضد التيار السائد فى الحركة الشيوعية الرسمية (السوفيتية).

فحينما كانت الصحافة البورجوازية تتغنى بمديح خروشوف لأنه أبرز أو أضاف الوجه الانسانى للماركسية (وكأن الانسانية وقف على الاستغلال الرأسمالى الاستعمارى) كان التوسير ينشر مقاله الشهير «الماركسية والانسانية» (١٩٦٤)، مستعملا مصطلحات عويصة ليقول إن الماركسية «معادية للنزعة الانسانية النظرية» ثم يؤكد رفضه لمقولة «عبادة الفرد» الشهيرة فى المؤتمر العشرين للحزب السوفيتى بالنسبة لستالين، فهى مقولة لاتفسر شيئا ولايمكن أن تنتسب إلى الماركسية أصلا، وحينما يصدر كتابه «من أجل ماركس» تتوالى أفكاره غير التقليدية فهو يرفض القول الشائع إن ماركس قام بعملية «قلب» للديالكتيك الهيجلى ويؤكد إنه رفضه رفضا كاملا عن طريق «قطيعة معرفيه» ويستعين صراحة ببعض مفهومات فرويد فى كتاب «تفسير الاحلام» حول التحديد المتضافر (المتعدد والخاضع لتحديد أساسى فى نهاية المطاف) ليقدم تفسيرا مبتكرا لنظرية التناقض فى الماركسية. وهو يستعمل فى هذا الكتاب مصطلحات تنتهك العرف السائد عند الشيوعيين، فهو ضد «النزعة التاريخية»، والماركسية ليست نزعة تاريخية وضد نظرية الانعكاس المعرفية فهى عنده «تجريبية» وفى كتابه الشهير «قراءة رأس المال» مع عدد من تلامذته يواصل إنضاج فلسفة ماركسية متخلصة من الرواسب «الايديولوجية» والانحرافات «الوضعية». لذلك قام الفكر الأكاديمى بسطحيته التقليدية بتصنيف التوسير تحت خانة «البنيوية الماركسية» لأنه غازل بعض مفهومات النبيوية بعد تعديلها.

حالة المريض التوسير

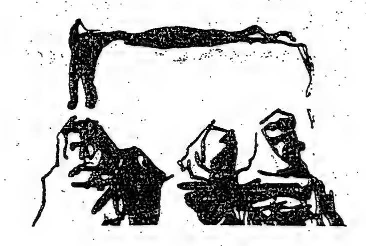
ومن المقالات الشهيرة التى تتعرض لفلسفة التوسير بالنقد دراسة الفيلسوف البريطانى «جون لويس» التى أعطاها عنوانا هو «حالة التوسير» فى مجلة الماركسية اليوم (فى عددى يناير وفبراير ١٩٧٢). وقد رد عليها التوسير ردا تفصيليا تضمن نقدا ذاتيا لبعض نقاط فلسفته مع تمسكه بأسسها.

وهذا الرد يحتوى على قضية محورية أكبر من موضوعات المناقشة، هى قضية البحث عن الماركسية نفسها وراء «الماركسيات» المختلفة، وإسهام التوسير فى طرح هذه القضية ومحاولة حلها.

ان جون لويس ينتقد ألتوسير المصاب بمرض «الدوجماطيقا» فى أقصى حدته وارتفاع درجة حرارته لايستطيع الارتفاع فوق مستوى الاقتباسات والاستشهادات والنصوص وكأنه يحول الماركسية إلى عقيدة تنتمى إلى القرون الوسطى، كتلة من النصوص وتفريعاتها وتقسيم كل «شعرة» إلى اقسام، وشرح المتن وشرح الشرح.

وللخروج من الدوجماطيقا، ولعلاج المريض بواسطة الطب الماركسى الحق، يقدم جون لويس ملخصا بسيطا للفلسفة الماركسية يعتقد انه واضح للغاية مع أن التوسير لايفهمه وتتجلى قيمة تحليل التوسير فى أنه يكشف خداع تلك البساطة الواضحة فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية للماركسية وهل هناك أوضح من النص الماركسى الذى يؤكد أن الانسان هو الذى يصنع التاريخ؟ أو أنه يصنعه بتجاوز التاريخ السابق؟ وأنه لايعرف إلا ما يصنعه؟

هنا يقدم التوسير نقدا على أساس «نصوص» أخرى «فالجماهير هى التى تصنع التاريخ» وليس الانسان المجرد كأنه إله صغير عند أصحاب النزعة الانسانية البورجوازية الذين حاربوا أفكار الاقطاع القائلة بأن المطلق الغيبى هو صانع التاريخ. أما الجماهير عند ماركس فهى «تصنع» التاريخ (مجازا) باسهامها فى الصراع الطبقى الذى هو «محرك» التاريخ فحسب بالمعنى الدقيق ويوضح التوسير أن القضية لاتتعلق باجابة مختلفة عن نفس السؤال: من يصنع التاريخ؟ وكان التاريخ نتاج لصنع صانع كما يصنع النجار منضدة أو لفعل فاعل (أو ذات)، وكأن الخلاف مقصور على البحث عن الفاعل أهو الانسان أم الجماهير؟ هنا يوضح التوسير أن الجماهير طبقات وشرائح اجتماعية متعددة تتجمع معا بطريقة مركبة ودائمة التغير، فمواقع الطبقات والشرائح تتغير فى مجرى عملية ثورية طويلة المدى تضم الملايين لسنا بصدد «فاعل» أو «ذات» نتعرف عليه بوحدة



شخصية مثل الانسان البسيط الأنيق، ولن يستطيع أحد الامساك بالجماهير بيديه او الاشارة اليها باصبعة ها هي تلك «لقد مرت من هنا».

وبالتالى تتم إزاحة السؤال عن مكانه. لم يعد من يصنع التاريخ بل عن آلية مختلفة، عن الصراع الطبقى (مفهوم جديد) عن محرك التاريخ (مفهوم جديد) أى محرك يدفع التاريخ إلى أمام، ويؤدى إلى ثورات. لقد تغير وضع السؤال، فالصراع الطبقى يقفز إلى الصدارة وتوضع الجماهير بعد ذلك. ويقول ألتوسير هذا هو الحد الفاصل بين الاصلاحية والثورية. والاصلاحيون يضعون الطبقات لا الصراع فى المحل الأول. فالاصلاحيون يتوهمون عند التوسير ان الطبقات توجد قبل الصراع، وكأن الطبقة العاملة والبورجوازية فريقا كرة قدم قبل المباراة، كل طبقة فى معسكرها تحيا داخل شروط وجودها، وقد تستغل احداهما الأخرى، فليس «الاستغلال» عند الاصلاحيين هو الصراع الطبقى بعينه. وذات يوم تتحرك الطبقات كل فى مواجهة الأخرى، وتدخلان فى صراع هنا فقط عند الاصلاحيين نسمع صفارة الحكم ايذانا ببداية المباراة والصراع، الطبقى.. الخ. فالطبقات عند الاصلاحيين كما ينتقدهم التوسير توجد قبل الصراع الطبقى مستقلة عنه. أما الماركسية كما يستشهد التوسير كعادته دائما بنص لماركس (خطاب إلى ويديميير ٥ مارس ١٨٥٢) فتضع الصراع فى الصدارة، وتقول بأسبقية التناقض على طرفيه. فالصراع ليس ناتجا عن وجود الطبقات وجودا سابقا على الصراع، بل أن الصراع هو الشكل التاريخى للتناقض الماثل، الباطن الكامن، فى نمط الامنتاج (نمط الاستغلال) يقسم الطبقات أصلا إلى طبقات كما أن الطاقة الثورية للجماهير مستمدة من الصراع الطبقى. ويختفى عند التوسير سؤال فاعل التاريخ (ذات التاريخ باللغة الفلسفية). فالتاريخ فى تفسير التوسير لماركس نظام طبيعى اجتماعى هائل فى حركة دائمة ومحركة هو الصراع الطبقى ويطلق التوسير صيحته المميزة له «التاريخ عملية بلا فاعل (ذات) وهكذا يقول التوسير إنه يرجع مقولة «الانسان يصنع التاريخ» إلى المخزن، إلى موطنه الأصلى فى الايديولوجية البورجوازية.

وهو هنا فى حربه الفلسفية ضد تجريد الانسان لايضع الناس الواقعيين أبدا ولو لحظة واحدة بعيدا عن اهتمامه، بل يعتقد إنه يحررهم من ايديولوجية بورجوازية تختفى وراء كلمة «انسان» باعتباره فاعلا للتاريخ إن المجتمع كما ينقل التوسير عن ماركس لايتألف من افراد» (نص من الجروندريسة أو أسس الاقتصاد السياسى ١٩٥٧-١٩٥٩) بل هو نظام من علاقات اجتماعية يعيش فيها افراد (الانسان) ويعملون ويتصارعون. وكل مجتمع «افراده»، أى نوعيات مختلفة من افراد يتحدون تاريخيا واجتماعيا (عبد- قن- عامل.. الخ)

وعند هذه النقطة يقول التوسير إن نصوص ماركس عن الانسان والجوهر الانسانى والاغتراب التجاوز ترجع إلى فترة الشباب قبل عام ١٨٤٥. وفى هذا العام حدثت قطيعة وانقطاع مع هذه المفهومات. وبدأت هذه القطيعة بتأسيس ماركس «لقارة التاريخ» لعلم للتاريخ على العكس من تأكيد جون لويس أن شيئا لم يحدث عام ١٨٤٥. وبدلا من النزعة الانسانية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة القائلة بأن الناس (الجنس البشرى/ الانسانية) هم فاعل التاريخ (ذاته) وهدفه، أو أن جوهر الانسان هو أصل التاريخ وعلته وهدفه، وصل ماركس إلى الناس داخل أشكال وجود تاريخية، فى علاقات واعادة انتاج، وتقسيم عمل وصراع طبقى، أى علاقات اجتماعية وقانونية وايديولوجية... الخ. ويؤكد التوسير إن الايديولوجية البورجوازية جعلت من الذات الفردية الانسانية فى نسخها المتعددة المكررة أصلا وجوهرا وعلة مسئولة فى داخليتها الباطنة عن كل تحديدات الموضوع الخارجى فى تالتاريخ (الهدف). أما «القطيعة» الماركسية مع الفلسفة البورجوازية فهى تقول بالتحديد (أى القوة المحددة «بالكسر») بواسطة العلاقات الانتاجية والتناقض، والعملية وتراكم التغيرات الكمية والنقاط العقدية فى ترتيب لهذه المفهومات مختلف. وكالمعتاد يعتمد التوسير على نص لماركس يفرق فيه بين منهجه ومنهج الآخرين. ليصل إلى ان التاريخ عملية بلا ذات (فاعل) ولا هدف.

نقد الانحراف العقلانى التأملى

وينتقد التوسير نفسه فى أطواء ماسبق على انحرافاته الخاصة، وهو يجمعها تحت عنوان «الاسراف النظرى» ويشرحه بأنه الانحراف العقلانى التأملى. وقد أطلت فى توضيح طريقته فى المناقشة بعد النقد الذاتى لكى يبرز السؤال هل تخلص حقا من هذه التأملية ونسج الحجج المنطقية من مجموعات من النصوص؟

ولكن المسألة لاتقف عند هذا الجانب السلبى.. إنه يؤكد جوانب شديدة الأهمية على الرغم من غرقه فى «النصوص»

ففى غمرة الصراع بين الاتجاهات داخل الماركسية (عاصرت أولى كتابات التوسير الانقسام الحاد فى الحركة الشيوعية التى كانت موحدة بين الاتجاه السوفيتى والصينى) برز سؤال ساذج عن الماركسية الحقة فى مصدرها النقى بالعودة إلى ماركس. وقد حاول التوسير التخلص من سذاجة السؤال عند العودة الى المنابع وارتبط اسمه بنظرية «القراءة» قراءة ماركس (وانجلز أحيانا عندما لا يعتبر انجلز الولد الوضعى التبسيطى الشرير) ماركس الشاب وماركس الناضج ولم يقع التوسير فى مصيدة تقديم ماركسية بقلم ماركس فى صيغة مركزة. لقد رفض الفهم الذى كان سائدا والذى كان يقدم ماركسية ماركس متجانسة تسير قدما فى خط مستقيم من الشباب إلى النضج دون انقطاع، فى طريقها التطورى الصاعد المحتم سلفا، حلقه بعد حلقه وفق ضرورة منطقية تقضى باكتمال النظرية.

وقد انتقد التوسير أن تؤخذ كل هذه الكتلة الهائلة من النصوص فى متوالية خطية، لكى تشف فى هذا الزعم عن اتجاه تراكمى نحو غاية محتومة. فما تم اكتشافه عند الكثير من الماركسيين فى «رأس المال» كان موجودا بصورة جنينية فى مخطوطات ١٨٤٤، وفى البيان الشيوعى ١٨٤٨. الفرق

عند هؤلاء مزيد كمى من النضج والتدقيق بتوالى السنين، ويلاحظ التوسير أن الاقتباسات والاستشهادات من ماركس افترضت تجاوزا تلفيقيا بين نصوص مجمل أعماله وكأنها نص واحد. التوسير من النزعة التجريبية التى تعتبر الماركسية مخزنا من التعميمات أو القوانين، الصحيح منها هو مايتفق مع أكبر قدر من الوقائع. أما مادلت الوقائع على أنه تعميم متسرع فهو افتراض خاطىء يمكن أن تتركه الماركسية وراءها كما تنسلخ الحية عن جلدها العتيق. إنه لم يكف عن رفض اعتبار كومة النصوص أو سلسلتها المزعومة نظرية كما لم يكف عن رفض أن تكون النظرية زائدة ملحقة بالممارسة تخدمها وتجعلها أسهل أو أن يحكم على كل قضية نظرية مفردة على حدة بنتائجها العملية المؤقتة الظاهرية على نحو مباشر، فالنظرية لايمكن أن يحل محلها أى تسجيل دقيق للوقائع إذ ينبغى أن تسبق الممارسة، فهى نظرة أوسع وأعمق، تنتج موضوعاتها.

إن مفهوم التوسير فى القراءة غير البريئة التى تتبع «الأعراض» (أى مايشبه أمارات المرض) وتكشف عن الثغرات ونقاط الصمت (مثل تحليل فرويد لبنية الحلم اعتمادا على ظاهره المرئى) يرى فى نصوص ماركس ترابطا متناقضا من الصيغ والتحليلات والتعبيرات الانتقالية المؤقتة، فى الحالة العملية لا النظرية، وهو على أي حال يحكم عليها وفقا لاتساق شكلى منطقى صارم وفقا لعلاقتها بالتحويل الاجتماعى بعد ذلك (وكان يسمى الاتساق الشكلى الممارسة النظرية المكتفية بذاتها ثم نقد ذلك)

الإشكالية الماركسية

ومن الطريف أن التوسير سكب مدادا غزيرا لنقد مقولة «قلب» الجدل الهيجلى عند ماركس ليصل إلى رفض استعارة القلب، والقول بأن ما فعله ماركس هو تغيير طبيعة عناصر هذا الجدل والعلاقات بينها واتجاهها، وكان انجلز «المعجوز» قد سبقه (حتى قبل أن يولد) فى تشبيه ايقاف الكيمياء على قدميها بالنسبة للكيمياء القديمة عند لافوازية، بما فعله ماركس بأسلافه الاقتصاديين، أى تغيير طبيعة المفهومات وعلاقاتها الداخلية واتجاه حركتها. (مقدمة المجلد الثانى من رأس المال). ولم يضف التوسير شيئا وأخذا جديدا هنا. ولكنه أضاف وجهة نظر جديدة فى مسألة النصوص الماركسية وطريقة قراءتها.

فلكى نفهم نصا ماركسيا لابد أن نبحث عن النظرية العاملة داخل النص، ولاتوجد النظرية فى قضايا بعينها ولا داخل نية المؤلف ومقاصده، بل على مستوى مايسميه «الإشكالية» والإشكالية هى إطار شامل لايمكن اختزاله إلى نظرة العالم أو إلى جوهر أفكار المؤلف أو جوهر فترة تاريخية. انها طريقة طرح الاسئلة التى تهدف النظرية إلى حلها، المرجع الاشارى الموضوعى الداخلى لمواد تناولها (تيماتها) النوعية أو هى نظام الاسئلة التى تتطلب اجابات معينة وتوجهها، والبنية الأساسية التى تجعل من الممكن طرح اسئلة معينة فى أشكال محدده وتحظر طرح اسئلة اخرى. والتوسير يستعيد هذه التحديدات من استاذه جاستون باشيلار ولكنه عند تطبيقها على الماركسية يوضح أن هذه البنية من الأسئلة تبدأ من «نهاية» فكر ماركس (لأن تشريح الانسان هو مفتاح تشريح القرد) من حالته الناضجة وتدرس تاريخه السابق من منظور طوره الأعلى. فالبنية النظرية للماركسية فى اتساقها المنطقى الداخلى متمايزة مستقلة نسبيا عن نصوص ماركس فى كتاباته المتوالية بكل تفصيلاتها وأحداثها الجوهرية والعرضية ومساراتها المتعرجة طرقها الجانبية المضللة فى بعض الأحيان. وهو يرى أن لينين وفى التدليل على أن من الخطأ الوقوف عند كل نص مفرد وسياقه التاريخى الفعلى على الرغم من أهمية ذلك بل لابد من مواصلة السير نحو تحديد موقع المفهوم العام المجرد الذى تؤدى إليه «القراءة» التى تتبع «الاعراض» داخل بنية المفهومات المترابطة متعددة المستويات فى تكامل النظرية. فالإشكالية الماركسية أو الاطار النظرى للماركسية اذ تعيد انتاج الكتابات الماركسية على نحو مجرد متخلص من المصادفات والصيغ «الايديولوجية» والتعرجات والتخبطات فى تحديد الاتجاه والأخطاء فى التقدير والاستنتاج يقوم بتعديل كبير فى دلالة النصوص ويسقط بعض المفهومات مثل «عبادة الفرد»، والثنائى نزعة اقتصادية/ انسانية، والكلية البسيطة المتجانسه ذات الجوهر الأصيل وراء الظاهر المركب، والايديولوجية بوصفها مجرد وعى زائف (فهى عنده واقعية منقوشه دائما فى ممارسات اجتماعية ويعبر عنها فى أشكال موضوعية (لغات وشعائر). إن التوسير فى قراءته للماركسية قد أشار إلى كثير من «الثغرات» وربما كانت تلك مأثرته، ولكن اقتراحاته لملء هذه الثغرات قد لاتكون أكثر جوانبه أهمية وماتزال الإشكالية الماركسية مطروحة للبحث والمناقشه



مرة أخرى
الماركسية ليست عدوًا للدين

فريدة النقاش

كانت العلاقة بين الماركسية والدين، ولاتزال وستبقى لزمن طويل، موضوعا لجدل لايتوقف على مستويات عديدة فلسفية وسياسية، وفى ميدان الفكر وميدان الممارسة العملية على السواء.

وقد اختار أعداء الماركسية الطبقيون منذ ظهورها فى منتصف القرن التاسع عشر، أن يخوضوا المعركة ضدها فى ميدان الدين الذى يختلف جذريا عن ميدان فعاليتها كمنهج لتحليل الواقع وتفسيره، ونظرية لتغيير العالم. وكانوا بذلك يشوشون على سحرها لدى الجماهير الكادحة البسيطة والمؤمنة، فيبعدون هذه الجماهير عن الماركسية ويضعون الجسور بينهما بخلق هذا التشوش.

ولايزال عدد من قراء اليسار يرسل لنا بأسئلته- قلقا- هل تدعو الماركسية حقا للالحاد؟ وهل هى فلسفة قرينة اللادينية؟

وتتضح فى الأسئلة رغبة صادقة فى الالتقاء مع الماركسية مع الاحتفاظ بالايمان الدينى نقيا دون أن يمس ، وهو الشيئ الممكن واقعيا ، والذى مارسه فى النضال العملى قساوسة فى أمريكا اللاتينية أسسوا «لاهوت التحرير» والتقوا مع الفكر الاقتصادى الاجتماعى للماركسية دون أن يتخلوا عن ايمانهم الدينى كما مارسه آلاف المسلمين فى آسيا الوسطى انضموا الى الحزب الشيوعى السوفيتى وناضلوا فى صفوفه وبقوا كما هم مسلمون

وتنتمى «الفلسفة» الماركسية بطبيعة الحال لمجموعة الفلسفات المادية التى عرف تاريخ تطور الفكر البشرى فى الحضارات المختلفة نماذج متباينة منها. وتختلف الفلسفات المادية عن الفلسفات المثالية، وعن الدين أيضا فى مقولتها بأولوية وتقدم تفسيرا ماديا كاملا لمسألة الخلق، تسعى للبرهنة عليه مع تقدم العلوم واتساع نطاق المعلوم الذى يقلص المجهول بطبيعة الحال حتى أن الكثير من رجال الدين العقلانيين والمستنيرين من كافة الديانات، أقروا بضرورة فصل العلم كلية عن الدين حفاظا على قدسية الدين او تماسكه وبهذا المعنى فالماركسية كفلسفة مادية، الحادية شأنها فى ذلك شأن كثير من الفلسفات مثل بعض مدارس الفلسفة الوضعية والوجودية وغيرهما. بالمقابل يشكل الايمان بعالم الغيب محور أى دين وجوهره، بدءا من الديانات البدائية وما قبل السماوية وحتى الآن وتتطور شكل العلاقة بالغيب طبقا للتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية السائدة. يقول «بليخانوف».. «إن كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد لها فهمها الخاص عن دور الاله، ومفهوم الخلود ، كما هو مفهوم من قبل أى مسيحى معاصر، هو نتاج التطور التاريخى الطويل. ومثال على هذا ، كان الاله جوبيتر اله الزراعة وحامى المحاصيل، ثم مع تطور العلاقات أصبح حافظ العهود وحارس الحدود والأملاك..»

ومع تطور المجتمع الانسانى نشط الابداع الفلسفى ودخل ميادين جديدة، بينما حافظت الديانات على ثباتها وان تباينت نظره معتنقيها لها طبقا لموقعهم الاجتماعى ودورهم فى الصراع الطبقى. فكان هناك دين شعبى ودين سلطوى، دين للاقطاعيين ودين للفلاحين الفقراء ،دين للمالكين بعامة ودين لغير للمالكين وان بقيت النصوص المقدسة واحدة.

ولم يتوقف الابداع الفلسفى الا فى فترات الظلام فى تاريخ كل الشعوب، وتسعى الموجات السلفية الظلامية التى تتستر بالدين فى الوطن العربى الآن لخنق هذا السؤال (سؤال الوجود) واستباقه بتعميم جوابها اليقينى الخالص القاطع وفرضه على الناس أحيانا بالارهاب لحرمان العقل الانسانى من فضيلة الاجتهاد والجدل كعلامات على حيوية العقل الخلاق الذى عرفته الحضارة العربية الاسلامية فى أزهى عصورها وأغناها ، وقبل أن تخرج أوروبا من سبات العصور المظلمة التى فرض فيها الكهنوت الكنسى جوابا تعميميا مشابها على أسئلة العقل ، حين ناصب كلا من العلم والفلسفة العداء

« الماركسية كعلم للتغيير الاقتصادى والاجتماعى وكمنهج لفهم المجتمع وتغييره، أى نظرية لقوى سياسية متقدمة علم من العلوم، ولمناصبته العداء الآن كما كان الحال فى السابق، أسس طبقية تكمن فى الصراع الاجتماعى الذى يدور على أشده فى كل الميادين بين مالكى الثروة والسلطة من جهة والمنتجين من جهة أخرى.

وقد تعاملت هذه الماركسية دائما مع المؤمنين والملحدين على أساس طبقى «فهناك ملحدون كثيرون يستثمرون عمل الآخرين ويكدسون الثروات من عرقهم وتقف الماركسية ضدهم، وهناك مؤمنون كثيرون يتعرضون للاستغلال والقهر تقف الماركسية معهم تنظمهم وتحرضهم لكى ينتصرواعلى الاستغلال هى اذن نظرية اقتصادية اجتماعية ليست قرين الالحاد ولاتدعو له وفى الواقع المصرى المحدد لم يحدث أبدا أن قامت الحلقات الماركسية والمنظمات الشيوعية المختلفة بنشر دعاية ضد الدين أو حتى نشر الكتابات الفلسفية الاوروبية الشائعة فى نقد الدين وترويجها لانها أحزاب تمارس عملها فى منطقة يلعب فيها الوعى الدينى دورا حاسما.

يقول الأستاذ أحمد نبيل الهلالى فى مرافعته فى قضية الحزب الشيوعى المصرى امام محكمة أمن الدولة العليا

«لقد ظهرت الحركة الشيوعية فى مصر منذ عام ١٩٢١ ، ومنذ ذلك التاريخ ضبط

رجال الأمن مئات ومئات القضايا الشيوعية، وقبضوا على آلاف من المواطنين بتهمة الشيوعية، وضبطوا أطنانا وأطنانا من الوثائق والمطبوعات. لقد كنت ولازلت فى كل قضية شيوعية مثلت فيها متهما، أو ترافعت فيها محاميا أتحدى المباحث أو النيابة أن تبرز وثيقة واحدة صدرت بتوقيع تنظيم شيوعى عبر الستين عاما السابقة تتهجم على الدين او تنكر الدين أو تدعو للالحاد»

وفى كل لوائح الأحزاب والمنظمات الشيوعية التى عرفتها مصر خلال السبعين عاما الأخيرة نصوص صريحة تدعو لاحترام الاديان والتعامل مع تقاليد الشعب الايجابية بما تستحقه من تبجيل وتمثلها فى سلوك المناضلين اليومى بين الجماهير الكادحة، وهم يختبرون فى مواجهتهم للدعاية السوداء المضادة للماركسية باعتبارها قرينا للالحاد، صحه القول الثابت للينين «لقد كان الناس وسيظلون أبدا فى حقل السياسة ضحايا ساذجة يخدعها الآخرون، بل ويخدعون أنفسهم مالم يتعلموا استقراء المصالح الطبقية بين أسطر الخطب والبيانات والمواعظ والدعاوى الدينية والاخلاقية والسياسية والاجتماعية»

وعلى الذين يؤرقهم هذا السؤال حول الماركسية والالحاد أن يتعلموا استقراء المصالح الطبقية فى هذه الدعاية السوداء وأن يواجهوها بشجاعة عقلية لائقة بروح النقد التى تسلحهم بها الماركسية، وان يتمسكوا بايمانهم بالدين، كما فعل مناضلون شيوعيون عظماء فى مصر والعالم العربى.

وهم ليسوا مطالبين بأى حال أن يعقدوا مصالحة بين الأسس الفلسفية للماركسية كفلسفة مادية، وبين الاسس اللاهوتيه للدين ولكنهم يستطيعون باطمئنان كامل أن يفصلوا بين الفلسفة الماركسية وبين الاساس الاقتصادى الاجتماعى للمادية التاريخية التى تقرأ تطور المجتمعات عبر الصراع الطبقى فيها.

كذلك فان الماركسية التى «نشأت على قيم روحية وأخلاقية عظمى لن تحل الدين أبدا محل كامل تراثها فى هذين الميدانين وان كانت تجد فى كل الاديان منبعا لقيم روحية وأخلاقية عظيمة، بل وملهما لاحتجاجات الكادحين ضد الاستغلال والظلم..»

وهكذا نرى أن هناك مساحة واسعة للالتقاء بين الشيوعيين والمتدينين وانما أيضا لكى يبقى الشيوعيون مؤمنين دون قلق ويناضل الجميع من أجل تحرير الانسان على هذه الارض فى هذا الوادى الغارق فى الدموع

بدعوة من الحزب الشيوعى الفرنسى، انعقد فى باريس فى يومى ٢٧-٢٨ اكتوبر الماضى، لقاء بين أكثر من مائة مثقف من ثلاث وعشرين بلدا من مختلف قارات العالم، فضلا عن عشرات المثقفين الفرنسيين. وكان موضوع اللقاء هو «قضية التحرر الإنسانى» فى الوضع العالمى الراهن.

وقد شارك فى هذا اللقاء والحوار من العالم العربى: فؤاد نعمة من لبنان. وماهر شريف وتوفيق زياد من فلسطين ومصطفى بن عليج من الجزائر ومحمود أمين العالم من مصر.

وفيما يلى النص العربى لمداخلة. محمود أمين العالم:

اسمحوا لى فى البداية أن أحيى الحزب الشيوعى الفرنسى على دعوته إلى هذا اللقاء بين مثقفى القارات الخمس فى هذه المرحلة الدقيقة من حياة العالم.

طريق التحرر الانسانى فى عصرنا

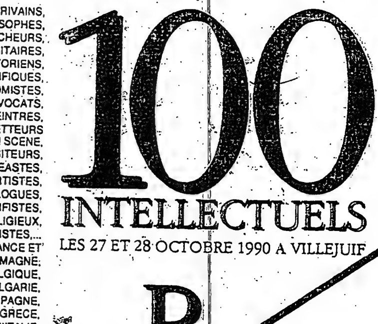
محمود أمين العالم

ولأدخل مباشرة فى الموضوع المطروح بتساؤل عام: لاشك أن الحضارة الإنسانية الراهنة تعانى من أزمة حادة شاملة. على أن القول بالأزمة فى ذاتها لايعنى شيئا. وإنما المهم هو دلالة الأزمة واتجاه حركتها. وهنا أتساءل: ما هى اتجاهات هذه الأزمة؟ هل تتجه إلى حالة من التدهور والانهيار والتحلل لحضارتنا الانسانية؟ أم تعبر عن مرحلة شاقة من مراحل الانتقال والتحول إلى ما هو أرقى وأفضل؟

والحق، أن هناك من المظاهر ما يكاد يجيب بالإيجاب على كلا الاتجاهين. ولعل هذا هو مصدر ما فى وقائع الأزمة والأفكار والمواقف المتعلقة بها من التباس وتعقد. ولهذا فنحن فى حاجة إلى وضوح وتحديد.

حقا، هناك العديد من الظواهر السلبية التى تنذر بالاتجاه إلى التدهور. ولعل هذا يتمثل أساسا فى تحلل وفشل النموذج الاشتراكى الذى كان سائدا فى الاتحاد السوفيتى وفى كل البلاد الاشتراكية بلا استثناء، والذى كان يتسم بالبيروقراطية والارادوية والأوامرية والمركزية المطلقة، لقد انفرط عقد المنظومة الاشتراكية وتحلل حلف وارسو بل انقلب بعض الأنظمة الاشتراكية وأخذت تتجه إلى نقيضها الرأسمالى. وضعف بشكل عام وزن النظام الاشتراكى فى الساحة الدولية، فى الوقت الذى أخذ يزداد وزن النظام الرأسمالى العالمى، الذى أخذ يجدد نفسه بفضل المكتشفات العلمية والتكنولوجية وأخذ يسعى- متجسدا فى الولايات المتحدة الأمريكية- إلى محاولة السيطرة على العالم وتنميطه سياسيا واقتصاديا وثقافيا لمصلحته. ولعل الوضع الراهن فى أزمة الخليج أن يكون نموذجا بليغا لذلك. فالتواجد المكثف للقوات الأمريكية، إلى جانب الأهداف المباشرة الظاهرة المتمثلة فى مساندة السعودية واستعادة السيادة للدولة الكويتية، هو من ناحية دعم لمصالحها البترولية فى المنطقة ومحاولة للخروج من أزمتها الاقتصادية وهو من ناحية ثانية محاولة لتأكيد الهيمنة الأمريكية على أوربا الغربية واليابان. وفى ظل هذه الأوضاع الجديدة، فقدت بلدان العالم الثالث سندها الاشتراكى، وانتهت الاستراتيجية السياسية المثلثة الأضلاع التقليدية التى كانت تجمع بين النظام الاشتراكى والطبقات العاملة فى البلاد الرأسمالية، وحركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث، وذلك بسبب انتهاء المواجهة بين النظام الاشتراكى [أو المتبقى منه] والنظام الرأسمالى، واستيعاب كثير من القوى العاملة فى البلاد الرأسمالية، وانفراد النظام الرأسمالى العالمى ببلدان العالم الثالث. والنتيجة التى يخلص إليها بعض الباحثين من هذا هو انتقال الصراع فى العالم من صراع بين الشرق الاشتراكى والغرب الرأسمالى، إلى صراع بين الشمال والجنوب.

على أن هذا الوجه السلبى من صورة الأوضاع العالمية الراهنة، قد يعبر فى الوقت نفسه عن وجه إيجابى. فهو يعنى الاتجاه إلى دمقرطه التجارب الاشتراكية والفكر الاشتراكى نفسه، وسيادة روح النقد وارادة التجدد الفكرى والعملى. كما يعنى تحول المواجهة بين الاشتراكية والرأسمالية وتوازن القوى العسكرية بينها، إلى مرحلة جديدة من توازن المصالح، دون إلغاء توازن القوى



بالمعنى الحضارى العام غير العسكرى، والوصول بهذا إلى اتفاقات خاصة بنزع السلاح، وخاصة السلاح النووى تمهيدا لتدميره ووقف انتاجه، إلى جانب التنبه إلى الأخطار التى تتعرض لها البيئة الطبيعية بسبب الطابع التكنولوجى المتطور لقوى الانتاج والمغالاة فى استخدامها، والسعى إلى إقامة العلاقات الدولية على أساس من الاعتماد المتبادل ودعم المشروعية الدولية عامة. وهكذا برزت مقولة المصالح الانسانية المشتركة بصرف النظر عن الخلافات الطبقية والايديولوجية.

وإزاء هذين الوجهين السلبى والايجابى المتداخلين فى الوضع العالمى الراهن، تبرز عدة تساؤلات:

هل انتهى الصراع العالمى بين الاشتراكية والرأسمالية لصالح الرأسمالية، وتحقق مايسمية «فرانسيس فوكوياما» نهاية التاريخ والانتصار النهائى للنسق الليبرالى الرأسمالى؟ وهل أصبحت النظم والتجارب الاشتراكية (أو التى كانت تُعد اشتراكية) خاضعة تابعة- كما يقال- للنظام الرأسمالى المهيمن السائد عالميا، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الايدلوجية؟ وبالتالى هل انتهى الصراع الطبقى والايديولوجى ببروز وسيادة هذه المصالح الانسانية المشتركة؟

فى تقديرى أن ماحدث فى البلاد الاشتراكية من انهيار لايعنى انهياراً للاشتراكية بقدر ما هو انهيار لنموذج بيروقراطى للاشتراكية ثبت فساده. وهو يعنى كذلك ضرورة تجديد الاشتراكية كمفهوم وكمنهج لممارسات وسياسات فى ضوء الخبرات السابقة ومستجدات العصر. إن الصراع الطبقى والإيديولوجى بين الفكرين الاشتراكى والرأسمالى مايزال متصلا وإن اتخذ شكلا عمليا جديداً يقوم على التعاون والتنافس السلمى لا الواجهة العسكرية.

وهنا يبرز تساؤل آخر: هل انتهاء مرحلة الواجهة العسكرية بين الشرق الاشتراكى والغرب الرأسمالى، قد حول التناقض الرئيسى الدولى فى عالم اليوم من تناقض بين الشرق وهذا الغرب إلى تناقض بين الشمال والجنوب؟ أى بين الشمال الشرقى والغربى والجنوب المتمثل فى البلاد النامية؟

حقا، هناك العديد من الظواهر التى تؤيد هذا القول. فالولايات المتحدة الأمريكية لم يتوقف عدوانها على حركات التحرر الوطنى ومحاولتها لاستتباعها لسيطرتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والعمل على توسيع وتعميق هيمنتها الاستغلالية على بلدان العالم الثالث عامة، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر فى صورة الديون المجحفة أو الشروط غير المتكافئة للتجارة إلى غير ذلك. وهناك مواقف جديدة للاتحاد السوفيتى يمكن تفسيرها بالتهاون أو التخلى عن مساندة حركات التحرر الوطنى على خلاف شأنها من قبل، واكتفى بعرض نموذج واحد مرتبط بالشرق والأوسط هو تهجير السوفييت تهجيرا مكثفا إلى إسرائيل فى وقت تسعى فيه اسرائيل لتصفية الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة بالعسف الدموى، والعمل على طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة تنفيذا لسياستها المسماة الترانسفير. ولاشك أن تفسير ذلك باحترام حقوق الانسان وحقه فى التنقل ليس تفسيرا مقنعا. وقضية حقوق الانسان ليست مجردة عن ملابساتها الموضوعية، ولاتكون من طرف على حساب طرف آخر، ولاتكون حقا لطرف سوفيتى يهاجر إلى بلد آخر ويحرم منها طرف فلسطينى يطرد من بلده.

وفى تقديرى أن المسألة ترتبط بسياسة المصالح المشتركة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية التى تسهم بدورها فى عملية التهجير هذه بقفل باب الهجرة اليهودية إلى بلادها. ولا أشير إلى إقرار الاتحاد السوفيتى ارسال قوات أمريكية وغربية عامة إلى السعودية لمواجهة الغزو العراقى للكويت لأن هذا الإقرار يمكن أن يفسر بالحرص على دعم المشروعية الدولية إلا أن هذه المشروعية الدولية يتم التراخى عنها فى قضايا أخرى وفى مقدمتها قضية احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزه ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، ورفض اسرائيل المتكرر لاحترام قرارات هيئة الأمم المتحدة. وبرغم هذا، فلا أستطيع أن أخلص من هذا إلى تعميم القول بأن الاتحاد السوفيتى يتحالف مع الغرب الرأسمالى أو يتواطأ معه ضد حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث. فلاشك أن هناك ظروفا آنية تفسر بعض مواقفه هذه، التى لاتشكل موقفا مبدئيا عدائيا لحركات التحرر الوطنى فهناك بين الاتحاد السوفيتى والعديد من بلدان العالم الثالث علاقات وطيدة فى مجال التنمية الاقتصادية وخاصة فى مجال الانتاج الصناعى والسلعى عامة فضلا عن المواقف السياسية السوفيتية المساندة والمؤيدة لحركات التحرر الوطنى عامة.

ولهذا ففى تقديرى أن التناقض ليس بين الشمال والجنوب وإنما مايزال أساسا- بين حركات التحرر الوطنى وبلدان العالم الثالث عامة، وبين الرأسمالية والامبريالية العالمية. واعتقد أن تضخيم مقولة التناقض بين الشمال والجنوب هو موقف إيديولوجى لإخفاء أو تغييب حقيقة التناقض القائم والمستمر بين حركات التحرر الوطنى والامبريالية والرأسمالية العالمية.

وهكذا نستطيع أن نخلص إلى القول بأن هناك ثلاث دوائر من الصراع فى عالم اليوم. الدائره الأولى تمثل الصراع على المستوى الكوكبى العالمى، وهو صراع يتم باسم المصالح الانسانية المشتركة، كنزع السلاح النووى وحماية البيئة والتصدى للمخدرات والامراض الوبائية وظواهر المجاعات والتصحّر إلى غير ذلك. وهو صراع لايقوم لمصلحة طبقة أو إيديولوجية معينة.

وإنما لمصلحة الانسانية المشتركة. ولهذا فهو لايتحقق بالمواجهات العسكرية وإنما بالتعاون السلمى وبتبادل المنجزات العلمية والتكنولوجية وبالمبادرات الجماهيرية وبتنمية الوعى وبتوسيع آفاق الديمقراطية.

وهناك الدائرة الثانية من الصراع وهو الصراع بين حركات التحرر الوطنى والامبريالية من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى والاقتصادى والخروج من رقعة التخلف والتبعية، وتعديل شروط العلاقات الدولية السياسية منها والاقتصادية على أساس الاعتماد المتبادل المتكافئ بين بلدان العالم الثالث ومختلف البلدان المتطورة فى العالم.

وهناك الدائره الثالثة من الصراع وهو

الصراع الطبقي الذي يتم داخل بلدان العالم عامة والذي يتخذ شكل الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية. وهو صراع لايتوقف مادام هناك استغلال واغتراب، وهو يتم في إطار الأوضاع العالمية وفي غير عزلة عنها.

وهناك بين هذه الدوائر الثلاث من الصراعات، تداخلات وتناقضات. فقد يقوم تناقض بين الدائرة الأولى دائرة الصراع على مستوى الكوكب ودائرة الصراع الوطني التحرري. فقد تكون النقطة الأولى في جدول أعمال حركات التحرر الوطني هو الخروج من التخلف والتبعية للرأسمالية. على حين أن النقطة الأولى في جدول أعمال دائرة الصراع من أجل المصالح الانسانية المشتركة هي حماية السلام العالمي من القنابل النووية، وتجنب أخطار تلوث البيئة الطبيعية. والحقيقة أن أخطار التخلف والتبعية في العالم الثالث لاتقل مأساة عند شعوب هذا العالم عن الأخطار النووية والبيئية.

ففي بلدان العالم الثالث يموت جوعا كل عام ما لايقل عن ٤٠ مليون نسمة، إلى جانب مايقرب من ٥٠٠ مليون نسمة تقترب من الموت بسبب من سوء التغذية. وهذه النسبة تقترب من عدد من سيقتلون لو أسقطنا ٤٠٠ قنبلة ذرية من طراز قنبلة هيروشيما كل عام على بلدان العالم الثالث. ولهذا فإذا كانت القنابل الذرية يمكن أن تسقط من أعلى، فإن القنابل الذرية الاجتماعية تنفجر بالفعل من اسفل في جسد مجتمعات العالم الثالث. المسئولون عن صناعة القنابل الذرية التي تهدد اليوم البشرية بالدمار هم أنفسهم كذلك المسئولون عن تلك القنابل الذرية الاجتماعية التي تفتك بشعوب العالم الثالث. ولهذا فإن النضال من أجل التحرر الوطني ضد الاحتلال والاستعمار والتخلف والاستبداد والتعسف والقهر والاستغلال لايقل أهمية عن النضال ضد خطر التلوث البيئي وخطر القنابل الذرية. ولايمكن تجميد الصراع الطبقي والصراع من أجل التحرر الوطني والصراع ضد التخلف والتبعية لحساب الصراع من أجل المصالح الإنسانية المشتركة. على أنه لاشك أن النضال الوطني التحريري هو بعد من أبعاد السلام بشكل غير مباشر، بل بشكل مباشر كذلك في كثير من الأحيان. فالنضال العربي الفلسطيني مثلا- ضد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية مرتبط بالنضال من أجل تطهير هذه المنطقة من العالم من القنابل الذرية التي تملكها اسرائيل.

ولاشك في ضرورة تطهير هذه المنطقة من العالم من القنابل الكيماوية والجرثومية كذلك ولكن من التعسف مطالبة حركات التحرر الوطني بالتخلي عن قنابلها الكيماوية والجرثومية- وهي كما يقال أسلحة الفقراء- في الوقت الذي يتم السكوت عن القنابل الذرية التي يمتلكها الأغنياء العدوانيون المحتلون لأراضي الغير!

هناك تداخل وتناقض بين دوائر الصراع الثلاث. ولايمكن إغفال دائرة لمصلحة دائرة أخرى. بل لابد من اكتشاف صيغة متزنة شاملة بين هذه الأشكال الثلاثة من الصراع تراعي الأهداف الانسانية المشتركة، والمصالح الوطنية والتحررية والاجتماعية معا.

ولعل هذا هو ما يؤكد بأن قضية السلام لاتتجزأ، تماما كقضية الحرية، تماما، كقضية التنمية وقضية التقدم الاجتماعي، تماما كقضية الديمقراطية، تماما كقضية حماية البيئة الطبيعية إنها جميعا قضايا لاتتجزأ، بل قضايا إنسانية عامة شاملة متداخلة متشابكة يدعم كل منها الآخر، رغم خصوصية بعضها.

ولهذا، فالمسألة ليست مسألة شمال وجنوب، بل هي ضرورة إيجاد نظام سياسي اقتصادي عالمي واحد متكامل، يقوم على التضامن الأممي بين جميع بلدان العالم، كبيرها وصغيرها، على أساس الاعتماد المتبادل المتكافىء لمختلف الخبرات الاقتصادية والتنموية والعلمية والتكنولوجية، مع احترام الخصوصيات الذاتية لكل بلد من البلدان ولهذا لاينبغي أن يكون العالم الثالث مجرد مصدر أو احتياطي للموارد الطبيعية كالنفط والغاز والذهب والأورانيوم، أو يكون صندوقا للنفايات الذرية أو حقلا للتجارب أو سوقا للاستغلال وتجارة المخدرات. بل ليس من مصلحة الدول المتقدمة أو ما يمكن أن تسمى بدول الشمال أن تتجاهل تخلف العالم الثالث أو تسعى لتكريس هذا التخلف، بل من مصلحتها أن تجعل من المساهمة في القضاء على هذا التخلف بأشكاله المختلفة من بين أبرز وأهم المصالح الإنسانية المشتركة التي تسعى لتحقيقها.

وإذا كانت هناك محاولات اليوم، لتوطيد مشروعية دولية تحكم سلوك دول العالم، فلاسبيل لتحقيق هذه المشروعية تحقيقا عادلا، بغير تكوين تجمع شعبي على مستوى العالم، من كل القوى المنتجة والمبدعة والحية في المجتمعات المدنية لتحقيق مصالح جماهير العالم وحمايتها، ولإعطاء المشروعية الدولية عمقا اجتماعيا ديمقراطية جماهيريا. إنها دعوة لإقامة «هيئة الشعوب المتحدة» إلى جانب «هيئة الأمم المتحدة» إنها ليست دعوة إلى أممية بروليتارية جديدة أو وحدة الجنوب في مواجهة الشمال، بل دعوة إلى تضامن شعبي أممي بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، يشكل قوة ضغط على المنظمات الدولية، وقوة مساندة وموحدة بين مختلف المصالح الإنسانية والوطنية والتحررية والاجتماعية والديمقراطية في العالم، تسهم في اكتشاف أشكال جديدة للتطور والتحرر الانساني كما تسهم في تحقيق بيئة طبيعية صحية ونظام عالمي جديد لا تحتكره الدول الكبرى وحدها.

وبغير هذا الربط بين المصالح الانسانية المشتركة والمصالح الوطنية والتحررية والاجتماعية، الخاصة وبغير التصدي بحسم لأمراض التخلف وعلاقات التبعية، وظواهر القمع والقهر والاستبداد، ستنفجر الصرعات القومية الشوفينية integsis-teo والاتجاهات الدينية الأصولية التعصبية، إن الحركات القومية الشوفينية، والأصولية الدينية التعصبية هي في الحقيقة ردود أفعال لأوضاع التخلف والاستغلال والاغتراب والاستعمار والقهر في العالم الثالث.

ولن تنفجر هذه الحركات القومية والأصولية فحسب بل ستنفجر كذلك الرواسب القبلية والمغامرات الفاشستية وظواهر العنف والارهاب المختلفة فضلا عن أمراض المخدرات والتحلل الاخلاقي والى غير ذلك من الأمراض الاجتماعية.

لهذا فليس ثمة سلام حقيقي أو بيئة طبيعية صحية بغير حل جذري لقضايا التحرر الوطني والتخلف الاجتماعي والاستغلال الطبقي وبغير توفير الحريات الديمقراطية والعدل والحقوق الأساسية للانسان، «الانسان الفرد» و «الانسان المجتمع» و«الإنسان العالم» إن تحرير الإنسان لن يتحقق الا عبر نظرة إنسانية شاملة، وفعل إنساني شامل، لايغفل الخاص باسم العام، أو العام باسم الخاص أو الجنوب باسم الشمال أو الشمال باسم الجنوب، أو الأممي باسم الوطني أو الوطني باسم الأممي، أو الطبقي باسم الإنساني أو الإنساني باسم الطبقي، أو السياسي باسم الاقتصادي او الاقتصادي باسم السياسي أو العلمي باسم الروحي أو الروحي باسم العلمي. إن النضال الإنساني الموحد على مختلف هذه الجبهات هو الطريق لتحويل الأزمة الراهنة لعالمنا إلى مرحلة جديدة من التفتح الانساني على مشارف القرن الحادي والعشرين.



شبلى شميل

الأب الروحى للإشتراكية المصرية

د. رفعت السعيد

.. من ريف لبنان، من كفر شمما يأتينا طبيب شاب.
الاسرة من الاعيان...
الاخ الاكبر وليم مدرس مولع بالفلسفة
الاخ الآخر أمين محام...

الابن الأصغر «شبلى» تخرج من مدرسة الطب فى كلية البروتستانت فى سوريا عام ١٨٧١، وفى عام ١٨٧٥ توجه الى أوروبا حيث إنبهر بنظريه داروين عن تطور نشأة الانسان وفى عام ١٨٧٦ أتى الى مصر ليمارس مهنه الطب ويصدر أول مجله طبيه مصريه إسمها «الشفاء».

وشبلى شميل واحد ممن يتفجرون بمعرفتهم مهما كان الثمن، ومهما كانت المحاذير..

«الحقيقة ان تقال لا أن تعلم» فما قيمة ان تحتكر المعرفه لنفسك، ولا تتفجر بها أمام المجتمع وفى أعماقه.. ومنذ وصوله لمصر بدا فى الكتابه وبغزاره غير مسبوقه وفى كافة الميادين الفلسفة، الطبيعة، الادب، السياسة، القانون، حقوق المرأة. لكن كل هذه المقالات مرت دون ان تحرك البحيره الفكريه الراكده فى صدر مصر.

إنه يخاطب العقل المصرى، يتصادم معه، يدعوه.. بل يتوسل اليه ان يعمل ويفكر ويبدع دون خوف دون قيد.. فهو يناشد قارئه «إليك أكتب ايها القارئ العاقل، العاقل المتأمل، ولا أطلب منك علما واسعا وفلسفة بديعه وحكمه بليغه، بل أطلب منك عقلا حلت قيوده وتفتحت منافذع. وأقام التفكير مقام الاعتقاد، والبحث مقام المقرر، يقدر مستنتجات العلم قدرها ولايبخس مستنبطات العقل حقها» (مقال:على القضاء مجلة البعصير عام ١٨٩٨)

ولكن ردود الفعل تبدو متباطئه....فلابد من زلزال.

وببساطه يفجر الطبيب اللبنانى المولد زلزالا فكريا صارخا فى العمق اذ يصدر كتابه «فلسفة النشوء والارتقاء» وهو ترجمه لكتاب بخز المعنون «ست محاضرات حول نظريه داروين» وعلى الغلاف يحرض القارئ قائلا «طالع هذا الكتاب بكل تمعن، ولاتطالعه الا بعد ان تطلق نفسك من اسر الاغراض لئلا تغم عليك نفسك وأنت واقف تطل على العالم من شرفه عقلك تتلمس الحقيقة من وراء ستارها».

ويحدث الزلزال.. انهال الهجوم على شميل من الجميع..«لقد أحدث نشر هذا الكتاب لغطا عظيما مع انه لم يطبع منه الا خمسمائه نسخه.. لغطا قليله من الخاصة المعدوده.. وكثيره من العامه الذين اكثروا من الجلبه عن سماع لاعن مطالعه... (المقتطف عام ١٨٨٥)

ولكن كيف يواجه الانسان الزلزال... البعض يتراجع والبعض يصمد لكن شميل يختار ان يواصل الهجوم فبعد عام واحد يصدر كتابا جديدا هو بذاته زلزال اشد عنفا اسماه «الحقيقة» ليرد على مهاجميه، ردا عنيفا صاعقا فشميل رجل يتمسك بعباره شهيره «لست أخشى تخطئه الناس لى اذا كنت أعرفنى مصيبا ولايسرنى تصويبهم لى اذا كنت أعرفنى مخطأ» وهكذا واجه شميل الاعصار... وحيدا وسعيدا أيضا

.....« فهذه الزجه التى حصلت اليوم هى المقصوده منى فى ذلك الحين لايقاظ الافكار من نومها العميق.. والحركة مهما كانت خير من السكوت».

وشميل يعرف تماما ماذا يريد...«ان غرضى من هذا البحث انما كان لاقرار الفلسفه المادية على أساس علمى متين».

وبطبيعه الحال تنشب معركه ضاريه بين شميل وبين رجال الدين... ومره أخرى لايتراجع، بل هو يواصل الهجوم.. وهو كعادته يشن هجوما ضاريا وعلى كل الجبهات، بل ومتجاوزا فى بعض الاحيان العلاقات الحمراء غير المسموح بتجاوزها..

ولنقرأ ماكتب شبلى شميل عن بعض

رجال الدين...«فنرى مما تقدم ان الدين نفسه ليس العقبه الحقيقية فى سبيل العمران، بل رجال الدين أنفسهم» (مجموعة شبلى شميل. حـ ٢- صـ ٦٢)

ويقول ...«ولكن الاديان تتحول من النفع العام حتى تصير وسائل للكسب فى أيدى أولئك الذين اتخذوها تجاره لجذب الدنيا ولو بالقضاء على الانسان ، فرؤساء الاديان من كل دين وملة علموا الناس حتى اليوم غير ماتأمرهم به الأديان ، وكم قاموا يبيعون دينهم بدانق، وفرطوا بمال الايتام، وكم خدموا به أغراض عتاة حكامهم ليقتسموا معهم. ولو داسوا الدين بالاقدام»

... وفى عام ١٩٠٩ عندما إغتال الوردانى بطرس باشا غالى لاسباب سياسيه تهيأت عناصر الفتنه بين المسلمين والمسيحيين وانفجرت المساجلات- المناظرات بين بعض رجال الدين من الجانبين بما فتح باب الفتنه واسعا.. والى هؤلاء جميعا يوجه شميل سهامه «يامقتنى الجهل ومعممى الضلال أين رأيتم فى أديانكم مايسمح لكم بان تزرعوا فى رؤوس أتباعكم الجاهلين التفريق بين الناس الى حد التباغض والتقاتل» ويقول..« لو قامت الانسانية فى كل الدنيا ونسرت لحم رؤساء الاديان- الذين هم وحدهم المسئولون عن كل الفظائع التى ارتكبت ، ولاتزال ترتكب باسم الدين- نسره نسره لما وفت حق الانتقام منهم لماجنوه اليوم على الانسان » (من مقال ضحايا الجهل- جريدة الاخبار- عام ١٩٠٩٧).وشميل يمتلك مقياسه الخاص للعدل فهو يتساءل لماذا يعاقب المخطئ؟..«ألسنا عنه الذين علمنا الانسان ان يكذب لانه رآنا تعاقبه على الصدق. وان يسرق لأننا حجبنا مايحتاج» (مجموعة شبلى شميل. ص٢- ص١١٩)وهو أول من يطالب بالجمهورية على أرض مصر.. ولكن اى نوع من الجمهورية أراد «الجمهورية الحقيقية التى يتم فيها توزيع الاعمال على قدر المنافع العمومية بحيث تتوفر معها المنفعه لكل فرد فى المجتمع بدون أدنى تمييز مطلقا... جمهورية تصبح فيها الامه هى الكل والحكومة لاشئ».

.. والاصلاح لايأتى عفوا« ان من ينتظر الاصلاح عفوا من ايه حكومة كانت انما يجهل لاشك تاريخ نشوء الامم» ...«ولاتلام الحكومه اذا داست على رقاب الرعيه، فهل تداس رقاب تأبى ان تداس» (مقال: كما تكونون يولى عليكم- الجزء ٢ ص ١٩٠)

ولذلك فلا سبيل الا «الثورة»...«والأيام لابد من ان تلد ثوره لاتذكر معها ثوره القرن الماضي... ثوره تنصر الشعوب بعضها بعضا، والامم بعضها بعضا، ينصرون بعضهم على حكوماتهم لقلبها وابدالها».

.. ولكن ثوره من أجل ماذا؟ انها «ثورة العمال ضد أصحاب المال» هكذا ببساطه وصراحه.. ومتى قالها؟ قبل نهايات القرن التاسع عشر..وشبلى شميل هو الأب الروحى لدعاه الاشتراكية المصرية، فهو ليس فقط أول من دافع عن الاشتراكية دفاعا شجاعا مبنيا على فهم علمى وطبقى، لكنه ايضا أول من قدم المفاتيح الطبقيه لفهم الاشتراكية فهما علميا وطبقيا.

....« فالاشتراكيه نتيجة لازمه، لمقدمات ثابته لابد من الوصول اليها ولو بعد تذبذب طويل»

..«والاشتراكيه كالمجتمع نفسه ذات طبيعه تقود اليها»... «وكلما ارتقى الانسان وزاد اختباره ، استخدم هذا الاختبار لتقصير مده الوصول الى الاشتراكية»

... «والاشتراكية عنده مرحله من مراحل التطور الاجتماعى، وليست مطلبا يستهدف إصلاح احوال الفقراء.. وهو يفرق بين دعوته ودعوه هؤلاء الذين ينظرون الى الاشتراكية كمجرد أداه لاقرار العدل فيقول «يطرقون هذا البحث، ويكثرون فيه من المن على الانسان فيطلبون الاصلاح له لضعفه وسقمه.. يطلبونه له رأفه وشفقة عليه، اما نحن فنقول ان الانسان فى المجتمع فى غنى عن رحمه الراحمين وشفقه المشفقين، فلا نطرق هذا البحث بتحريك العواطف، ولاندع للانسان على الانسان منا»

وفى عام ١٩٠٨ ينشر شبلى شميل مقالا على صفحات جريدة الأخبار يدعو فيه صراحه الى الاشتراكية.. وعنوان المقال «الاشتراكيون» وينبرى سليم سركيس محاولا طمس الموقف، بل ارهاب الكاتب فيحذره على صفحات «المؤيد» من المضى فى هذا الطريق حتى لايتهم بأنه اشتراكى. ويلمح شميل الفخ الذى نصبه له سركيس فيكتب مقالا اكثر صراحه.. عنوانه «الاشتراكية» يخاطب فيه سليم سركيس قائلا«فى كتابك على صفحات المؤيد طلبت منى أن أثبت حقيقه وان أدفع شبهه، طلبت منى أن أبنى لماذا أدافع عن الاشتراكيين وان أتوسع فى الموضوع لأن ماكتبته على صفحات الاخبار لم يكن مقنعا، وأن أدفع عن نفسى سوء الظن بى، كأن الاشتراكية وصمه. وأنا قد تلوثت بحمأتها، وأنت لاتريد لى أو أنك تريد أن بين الحقيقة الناصعة وأن أخرج منها طاهر الذيل، فشكرتك على حسن ولائك، ولو انى أعجبت اكثر بدهائك.. لقد كنت أفهم قبل اليوم ان الاشتراكية فى نظر خصومها مطلب بعيد المنال، فاذا هى فوق ذلك وصمه تعرض صاحبها لاقبح المظان»

.. ويمضى شميل ليشرح وباتقان علمى متميز أفكار الاشتراكية ومبادئها، ولايكتفى بذلك بل هو يشن هجوما ساخطا وشجاعا ضد الرأسمالية وضد المجتمع الرأسمالى ككل.. «فلقد كان بالامكان تدارك الشر لوان الحكومات لاتنقاد انقيادا أعمى لاصحاب الاموال، أو لوأن هؤلاء يخفضون قليلا من كبريائهم ويعترفون بحقوق من لولاهم لبارت تجارتهم وقل استثمار اموالهم» (مقال لطمه على خد العالم- الجزء ٢ -ص١٤٣)

.. تم هو يهاجم الاغنياء كثيرا.. وعنيفا وبلا تردد...«رأيت الفاعل يشتغل فى الحر والعرق يتصبب من بدنه كالمطر ليطعم سواه مما جناه ولاينالة من ذلك الانزر يسير لايفى بحاجة زوجته العاريه وأولاده الجياع... ورأيت الغنى الشبعان يبلع الجمل ويتستر، والفقير الجائع يتلصص ليسرق رغيفا من الخبز الاسمر، والقانون يكافئ ذاك برفع القبعات ويعاقب هذا بالسجن سنوات.. رأيت معالم الظلم تشاد فوق الناس تحت لواء العدل، ودعوى الهداية والعالميه تسرى تحت قلانس المكر وعمائم الجهل»

ويمضى شميل متمسكا بمبدئه الصارم «الحقيقة ان تقال لا أن تعلم» فيقول للناس كل مايعرف مهما سبب له ذلك من مصاعب.

ولم تذهب كتابات شميل هباء، بل هى لم تكتف بتحقيق أمنيته فى تحريك البركه الراكده فى العقل المصرى، بل لعلها تجاوزت ذلك بأن اسهمت فى إنبات زهور الاشتراكية المصرية.يقول أحد الرواد الاوائل للنضال الاشتراكى المصرى... محمد دويدار «كانت نقطه التحول فى حياتى هى إطلاعى على كتابات شبلى شميل، وقد اشتريت كتابيه بجنيهين، ولك ان تتصور كيف امكن لعامل بسيط مثلى ان يدخر من مرتبه مبلغا كهذا ليشترى كتابا. وقد أثرت فى كتابات شميل تأثيرا كبيرا لدرجه اننى قرأتها عشرات المرات وحفظت منها مقاطع كامله (محضر نقاش اجريته معه فى ٢٢ يناير ١٩٧٧)

وبالطبع لم يكن دويدار وحده...

الم أقل لكم ان شميل هو الأب الروحى للاشتراكية المصرية.



دريد لحام «؟»
الهارب من لهيب السياسة إلى جنة الأطفال

أحمد يوسف

وهكذا انتهى الأمر بجحا إلى التمرد على السلطان، عندما وجد عبد الودود نفسه على «حدود» (١٩٨٤)، محاصراً فى صحراء الوطن الواسعة. لم يكن تمرده فقط مجرد رغبة فى تحقيق الوحدة القومية التى تتشدق بشعاراتها الأنظمة المتنافرة المتناحرة، وإنما كان التمرد أيضاً اعلاناً عن رفضه للسلطة التى تقبض بيدها على الوطن، تصنع منه حدوداً حجرية، وتصنع من المواطن رقماً وجواز سفر، يضيع وجوده الانسانى عندما تقرر السلطة- كما تفعل فى كثير من قراراتها- أن تسقطه من حسابها، فلا يبقى أمامه، بعد المعاناة الطويلة، إلا أن ينتزع حقه انتزاعاً.

وإذا كانت تلك العلاقة المأساوية، فى ظل الأنظمة الديكتاتورية، بين المواطن والسلطة لاتراها فى فيلم «الحدود» إلا رمزاً خفياً، فإنها تصبح هى الموضوع الرئيسى والمباشر لفيلم الماغوط ودريد لحام الثانى «التقرير» (١٩٨٦)، الذى كان عليه أن يملك جرأة هائلة، تتجاوز سخرية جحا، ودعوة بريخت إلى التحريض، وتترك فضاء «الحدود» بدلالاته القومية العامة ليدخل إلى عالم كافكاوى مغلق، تبدو فيه المعانى والدلالات أكثر تحديداً وقوة، وربما أيضاً أكثر كآبة وتشاؤماً، وهو عالم لم يعد يلائم أياً من غوار، الفهلوى الفشار، بطل دريد لحام التقليدى، أو عبد الودود، الذى يضع قدماً فى عالم دريد لحام وقدماً أخرى فى عالم الماغوط، وهو البطل اللامنتمى الذى يأخذ من الحياة موقفاً وسطاً، وإن اضطر فى النهاية إلى التمرد.

ليس هناك إذن من يصلح للحياة فى عالم «التقرير» الصارم إلا (عزمى)- ولتلاحظ دلالة الاسم- الذى سوف تدرك من الوهلة الأولى أنه أكثر انتماء إلى فكر محمد الماغوط، حتى لو ظل يلبس قناع دريد الساخر. إن عزمى رئيس مصلحة التفتيش العليا، والموظف الكبير الذى وخط الشيب شعره، وتسللت التجاعيد إلى وجهه، يسير بحياته فى الخط الذى رسمه لها، لايحيد عنه، تدفعه إلى ذلك نظرته البرجوازية الضيقة لطبيعة مسئوليته كمراطن، التى رآها تنحصر فى اطار وظيفته، ويقوده اقتناعه وقناعته بأن الوطن، بل العالم أيضاً، ليس إلا تلك الدائرة التى يحيا فيها بدقة وصرامة كاملتين. ومع اللقطات الأولى للفيلم، تتأكد لك نزاهة الرجل وتفانيه فى عمله، مما يجعله قريباً إلى قلوب المستضعفين المظلومين، مكروهاً من أصحاب المصالح المرتبطين ببعض رجال السلطة المتواطئين معهم.

فى البدء كانت (الحنفية)!!

بدأ عزمى إذن مطمئناً إلى عدالة النظام واستقرار المجتمع، لكن ذلك اليقين يتسرب يوماً بعد يوم، كما تتسرب قطرات الماء من (الحنفية)، التى كنا قد رأيناها فى لقطة التيترات، وربما فاتت علينا آنذاك دلالتها الرمزية، لكننا سوف ندرك لاحقاً، عندما يدرك أيضاً عزمى أنها «حنفية الدولة»، التى تظل تنزف ماءها، وتستنزف معه ثروات الوطن وأحلامه معاً.

إن حياة عزمى المستقرة تبدأ فى التداعى بعد مهرجان الحنفية، الذى تعلن فيه السلطات عن قيامها بتوصيل الماء العذب إلى إحدى القرى النائية. وكما بدا أهل القرية غائبين عن المهرجان والمشروع معاً، غير عابئين بما ترفعه السلطة من شعارات ساذجة كاذبة، فإن عزمى بدوره لم يكن ليرى حقيقة المشروع الوهمى لولا أنه بات مطالباً- بحكم وظيفته- باقرار تكاليف المهرجان التى تجاوزت ضعف تكاليف المشروع ذاته. لذلك يرفض عزمى أن (يفوّت) الأمر، ليجد نفسه محاصراً من رؤسائه، يضغطون عليه، حتى ينتهى إلى تقديم استقالته اعلاناً عن مقاومته للفساد، (واللى بيتنازل عن حنفية يتنازل عن بلد». وحتى تلك اللحظة، كان عزمى على الرغم من صراحته الظاهرة، كسلفه عبد الودود، يحدوه تفاؤل كاذب فى شعارات السلطة ورجالها، فهو لم يكن جاداً فى استقالته، بل كان يحلم أن يأتيه المسئولون الكبار يرجونه العودة عن الاستقالة، وعندها- مايزال يحلم- سوف يملى عليهم شروطه القاسية. لكنه ينتظر طويلاً... لا جدوى. لقد كان قرار قبول استقالته هو أسرع القرارات التى اتخذتها السلطة على الاطلاق! إن عزمى يظل ينتظر وقد سجن نفسه بين جدران منزله، ويمارس عدوانيته كرجل مهزوم على أسرته كما مارسها من قبل عبد الودود خلال أزمته تجاه زوجته صدفة. وعندما يلوح لنا أن عزمى قد اعتاد على حياته بعيداً عن الوظيفة، تغتاله التعاسة فجأة، ويقرر يأساً أن يبحث عن أبعاد قضيته: (الحنفية). إنه يذهب إلى مكانها ليجدها قد نضب ماؤها، ويكتشف أنها قد أقيمت فى أرض يملكها أحد المسئولين الكبار بهدف زيادة سعر الأرض وتحويلها إلى منطقة سياحية خاصة. وعندما يعلن عزمى عن غضبه بتحطيم الحنفية، يودع السجن ليغنى مع السجناء نشيد (بلادى بلادى).

ويخرج بطلنا من السجن مصماً على اكتشاف كل (الحنفيات) الفاسدة، ليضمها فى تقرير جامع مانع، ليرفعه إلى أعلى سلطة فى الدولة. ويستعرض لنا الفيلم اكتشافات عزمى، التى تنبهه سكرتيرته إلى أنها ليست إلا جزءاً من الواقع الذى لم يكن يراه جيداً: سيارات المسئولين الفارهة تتحدى اشارات المرور، استاذ الجامعة ذو الدخل المحدود الذى يعمل فى أوقات راحته سائقاً للتاكسى ويصدم

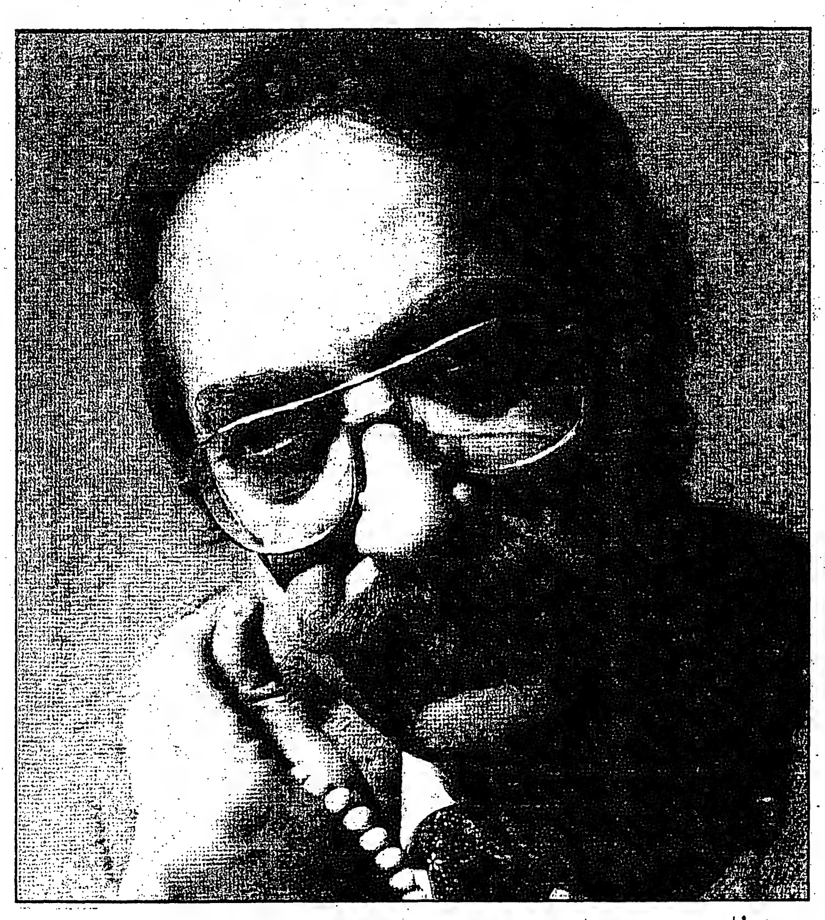
سيارة نقل صغيرة فيتشاجر مع سائقها ليكتشف أنه ليس إلا مدير الجامعة (!) ضياع وقت المواطنين فى طابور الجمعية، يقيسه عزمى فيجده مساوياً (لتسعة آلاف عام فى اليوم الواحد، وهو الوقت الكافى للذهاب إلى المذنب هالى سيراً على الأقدام!). ويظل عزمى يطوف بالشوارع ليسجل فى تقريره كل مظاهر العناء: الغلاء، والقضاء غير العادل، تزيف العقول المهاجرة، واسراف الأغنياء، السفهاء، وموت الفقراء الجياع.. واختصاراً للطريق إلى معرفة مشكلات الجماهير، يخلع صندوق الشكاوى الذى وضعته السلطة للايهام باهتمامها بتلك المشكلات. فيجده بلا قاع!! وفى نهاية رحلته، يصادف مثقفاً يتسول: (حسنة للعاجز)، وعندما يسأله عن أى عجز يشكو، يجيبه المثقف الشحاذ: (عاجز عن التعبير)!

ها قد اكتمل التقرير، وحانت لحظة رفعه إلى (اللى فوق)، ويعرف عزمى أن المسئول الكبير يحضر- مع كل المسئولين- مباراة لكرة القدم بين منتخب الشرق والغرب، فيجدها فرصة مناسبة لاتتكرر لاجتماعهم حول أمر واحد، فيحمل التقرير تحت إبطه، ويمضى به ليتصور نفسه فى أحلام اليقظة- التى نراها بالحركة البطيئة- تارة فى هيئة جيفارا يقود المستضعفين، أو سبارتاكوس يحرر العبيد، أو صلاح الدين يشق طريقه إلى فلسطين. وفى مشهد فانتازى شديد الايحاء نرى المثقف فى زى العبيد يلقى التعذيب على أيدى أحد المسئولين الذى يرتدى بدلة عسكرية معاصرة، لنجد المثقف يقوم بدور مزدوج حين يمثل أيضاً المخلص الذى يحمل قلماً ضخماً يصوبه كرمح إلى قلب معذبه، وكأنه رمز للقدرة على التمرد، والثورة، وتحرير الذات.

لكن مهلاً، فالواقع شديد الوطأة يقتل الحلم، فها هو عزمى متفائلاً يصل إلى أرض الأستاد، ليسمع هتاف الجماهير الصاخب فى خياله كأنها تهتف له، ويدخل وسط اللاعبين واثقاً من أنهم سوف يتوقفون احتراماً لتقريره. لكن كرة طائشة تصيبه فى رأسه، ويقع على الأرض، وتدوسه الأقدام كما تدوس أوراقه وأقلامه، وعندها فقط يوقف المباراة، لينفض جمع الجماهير، ويبدو الاستاد خالياً إلا من عزمى صريعاً وسط أوراق (التقرير)، التى باتت ضائعة فى مهب الريح.

الامتثال وراء قناع التمرد:

فى فيلم «التقرير»، كما فى تقرير بطله تماماً، طموح هائل إلى أن يكون جامعاً مانعاً



دريد لحام

يقول (كل) شىء وإلى أن يكون تحريضياً مستخدماً (كل) الوسائل الفنية الممكنة. وهو الطموح الذى يجعل من الفيلم نموذجاً يبلور فى إيجابياته وسلبياته- اجتماع الماغوط ولحام، ويصل به إلى الذروة الدرامية فى مسيرتهما.

لقد ذهب «التقرير» أبعد كثيراً من «الحدود» فى اعتباره الموضوع والمضمون أكثر أهمية من أى شكل سينمائى متماسك، فيظل المضمون يبحث فى كل مشهد منفصل عن شكله الملائم. وبالقدر الذى يكون فيه ذلك محققاً للتأثير اللحظى فى المتفرج، إلا أنه يفقد العمل الفنى وحدته الأسلوبية، وبالتالى فإنه يفقده- وهذا هو الأهم- رسالته فى تعميق وعى المشاهد.

لذلك أنقذت «الحدود» بساطته فى شكله ومضمونه، بينما ترى «التقرير»، على الرغم من النبرة العالية فى رسالته التحريضية، وربما بسببها، وبسبب نزوعه إلى التأكيد الدرامى المبالغ فيه، قدتاه بين تجهم بطله و (فرسكة) دريد لحام، فعندما يصور لنا الفيلم بطله صارماً فى عمله، تفهم ذلك على الفور من اهتمامه بضبط الساعة، ورعايته لنباتات الظل فى مكتبه، لكنك لاتفهم لماذا لايقبل مناقشة مشكلات أسرته إلا إذا قدموا له طلباً ثم لصق طوابع التمغه عليه (!)، حتى أنك تصبح موزعاً بين الاعجاب بالبطل ونزاهته، والسخرية منه لأنه يتمسك بتقاليد الروتين حتى فى غير موضعها.

لكن الأكثر خطراً هو ذلك التناقض والتشويش فى بناء شخصية البطل. فهو أحياناً يملك فلسفة تبدو متكاملة. لكنه يبدو أيضاً غائباً عن الواقع اليومى. وبرغم (اكتشافه) للفساد والضارب فى أعماق البناء الاجتماعى والسياسى، فإنه يظل متمسكاً بالتوجه بشكوى الناس إلى (المسئول الكبير)، أو إلى السلطة كما فى الحواديت القديمة، لكنه يحلم فى الوقت ذاته أن يتقمص شخصية جيفارا، دون أن يملك القدرة، أو حتى الرغبة، للتوجه إلى الجماهير.

قد يوحى «التقرير» أحياناً بأنه أكثر راديكالية من «الحدود» لكنك سرعان ماتكتشف أن الفيلم وبطله يقعان فى نفس الخطأ التراجيدى الذى يؤدى بهما فى النهاية إلى مايشبه الانتحار، عندما يعجز وعيهما



كفرون

عن صياغة رؤية متكاملة للوطن وللتاريخ، وحين يبقى التمرد عندهما ملتصقاً بالجزئيات دون استشراف علاقاتها الجدلية، حتى أنهما ينزلقان إلى السخرية المريرة من الجماهير والسلطة معاً، وفى طوفان من (الإفيهات) السياسية المتلاحقة، التى تصل إلى اللذة فى إيلام النفس، وتضيع فى مرارتها القدرة على العثور على أى نقطة للبداية.

انظر على سبيل المثال ذلك المشهد الذى يفحص عزمى فيه (الفاتورة) التى تشمل قائمة الطعام فى مأدبة أقيمت لأحد الوفود الأجنبية، فهو يعلق على تنوع المأكولات قائلاً (شعب عنده كل ها الطعام أمتى بيشتغل؟)، وعندما تبرر سكرتيرته الأمر بالكرم العربى يكون رده (الباس ما عندنا والتكة حرير)، أما إذا كان المبرر هو عدم (اعطاء) الأجانب فكرة سيئة عن العرب فإنه يقول (ليس فيه شىء عندنا ما أخدوه؟).

فعلى الرغم مما يمكن أن تمنحه هذه السخريات المتتابعة- فى مشهد واحد- من الضحك المرور، إلا أنها تبدو فى جوهرها أكثر اقتراباً من الأسلوب التقليدى لأبطال الحكايات والحواديت، الذين يواجهون الواقع دائماً بصياغة لفظية محكمة تتضمن التورية والسخرية معاً. فهل عاد الماغوط ولحام فى «التقرير» ببطلهما- دون قصد- إلى جحا، بنفس القدر الذى ابتعدا فيه عن بريخيت عندما تضاءل فى هذا العالم المغلق الذى اختاراه أى أمل للتغيير؟ وألا يبدو عزمى يستحق نهايته الكافكاوية لأنه كان يرى كل السلبيات حوله، دون أن يدرك أنه قد وقع فى فخ انتظار الحل على يد السلطان، بينما كان عبد الودود أكثر نضجاً، عندما بدأ متفائلاً فى ايمانه بشعارات السلطة، وانتهى بعد رحلة الضياع إلى التمرد؟!

الانسحاب إلى خارج «الحدود»:

كان عزمى وتقريره هما ذروة العلاقة بين دريد لحام والسياسة فى أفلامه، ذروة تحمل تناقضا هائلا بين النزعة التحريضية والبطل الهش رغم صلابته الظاهرة. لذلك كان (ودود) بطل فيلم دريد لحام الثالث «كفرون» (١٩٩٠) أكثر وضوحا مع نفسه ومعنا فمنذ اللقطة الأولى يظهر لنا انسانا مسالما وديعا (ودودا) يغنى للأطفال كأنه واحد منهم، متكيفا مع واقعه الذى يظهره لنا الفيلم ساحرا فاتنا حتى فى خشونته وفقره.

المكان: قرية نائية منسية على حدود الوطن، تدعى كفرون. وقد يكون هذا اسم قرية بعينها، لكنه ايضا رمز لآلاف القرى التى بلا اسم (كفرون هى الكلمة ذاتها التى تستخدم فى العامية المصرية عندما تسمى القرية: الكفر) لاتبحث عن بؤس أهالى القرى النائية الذى رأيته فى لقطات خاطفة من قرية (الحنفية) فى «التقرير»، ولا تبحث أيضا عن أى تفاصيل للحياة اليومية لأهل القرية، فلن ترى منهم الا من يدورون فى فلك بطلنا ودود، الذى يعمل فراشا لمدرسة القرية، وتضطره الظروف الى أن يقوم بمهام أخرى الى جانب عمله، فهو يذهب الى المدينة لانهاء بعض المعاملات التى تخص المدرسة. لتأتى الفرصة (الوحيدة) فى الفيلم للسخرية من نسيان السلطات للقرية، وإن ضاعت تلك السخرية من ذاكرتنا عندما نرى القرية- طوال الفيلم- سعيدة مكتفية بذاتها.

وامعانا فى السخرية المجانية العابرة، يقوم ودود، فى حال غياب بعض المدرسين، بالتدريس للأطفال حتى لو كان ذلك متناقضا مع الجانب الأكثر انسانية وصدقا فى بطلنا، الأمى الذى يسترق السمع لشرح المدرسين لكن يجتاز بنفسه مرحلة بعد أخرى فى طريق العلم.

وتسير القرية فى حياتها اليومية حتى أنها تبدو كعائلة واحدة، لاينغص عليها سعادتها الا أمر واحد، هو أن أم ودود، التى لاتخلع ثياب الحداد، ويسميها الفيلم (صخور) امعانا فى التبسيط الدال على قسوتها، تصمم على أن تؤجل زواج ابنها من خطيبته حتى ينتقم لابيه من (أبو جابر)، الذى يصوره لنا الفيلم رجلا طيبا، برأته سلطات التحقيق من قضية القتل القديمة.

ليس هناك اذن فى «كفرون»- الفيلم والقرية- أى صراع الا قصة الثأر، لايغير من ذلك الأمر شيئا أن تصل من المدينة مدرسة حسناء (مادلين طبر)، تعانى فى البداية من الاحساس بالغربة، فتتذكر- فيما يشبه الفلاش باك الخاطف- حياة الصخب فى المدينة، وتعامل الأطفال بعدوانية سافرة، لكن ودود يدعوها للاقتراب الحميم من عالم الأطفال، وعندما تنجح فى ذلك تدرك أنها قد عرفت الطريق الى عشق الحياة والبشر، ليعود الفيلم الى قصة الثأر من جديد.

فعبيط القرية، ولكل قرية فى الأفلام التقليدية عبيطها، يتلصص على المدرسة

الحسناء، ويضبطه أبو جابر لتدور بينهما معركة تنطلق فيها رصاصة، يسقط على أثرها أبو جابر صريعا، ويهرب العبيط تحت جنح الظلام. وبالطبع تثور الشكوك حول ودود، الذى يهرب خوفا من القبض عليه، وينجح فى أن يقابل الطفل جابر- ابن القتيل- ليقنعه ببراءته فى مشهد استطاع فيه دريد لحام بحق أن يمسك بالظلال الدقيقة للأداء، حتى أن المتفرج يدرك تلك المشاعر الجياشة بداخله دون أن يفصح عنها دريد بالكلمات أو الايماءات الصريحة.

وبينما كانت صخور، أم ودود، تعلن عن فرحتها الغامرة بأن ابنها قد بات متهما بالانتقام لأبيه، يكون الأطفال مقتنعين ببراءته، ويبحثون- بمساعدة المدرسة الحسناء- عن دليل البراءة، الذى يجدونه فى بعض آثار العبيط القاتل بجوار المكان الذى قتل فيه أبو جابر. وفى الوقت الذى يسلم فيه ودود نفسه للسلطات، يكون الاتهام قد أصبح مؤكدا ضد العبيط، الذى يدلى على الفور باعترافه، لانه عبيط!!! وهكذا يتم الافراج عن ودود، لتعم الفرحة قلوب أبناء القرية، ماعدا صخور الحزينة لان ابنها لم ينل شرف الثأر والانتقام، لنرى قبل النهاية لقطة مواجهة صامتة بين الطفل جابر، صاحب الثأر الجديد الذى لايسعى الى الانتقام لأنه يؤمن بالنظام والقانون، وصخور صاحبة الثأر القديم التى لاتتخلى عنه ابدا. ولكن الفيلم ينتهى بهما يحتضنان على نحو عاطفى مفاجىء، لتخرج من الفيلم وأنت تشعر أن الجميع سوف يعيشون (فى تبات ونبات)!

لهذا فان من المؤكد انك سوف تعيش فى «كفرون» لحظات من البهجة التى تغلف عالم (الحواديت)، ببساطة شخصياتها وأحداثها، وبصورتها التقليدية عن التناقض بين صخب المدينة وجمال الريف، وبين الأشرار والأخيار، وبرسالتها فى الدعوة الى التسامح والمحبة. تلك هى رسالة الفيلم الأخلاقية المجردة، التى اختفت وراء الدعوى بأن الفيلم موجه الى الأطفال ويدور فى عالمهم، ووقعت- دون أن تدرك الخطر الماثل على عقلية الأطفال من المشاهدين- فى تصوير الشر متجسدا فى شخصية العبيط الذى لاذنب له فى الواقع فى تخلفه الذهنى.

التقرير



لكن الأهم فيما يبدو هو أن يهرب «كفرون» ببطله من عالم السياسة، لينفى عنه كلا من تمرد عبد الودود، وصرامة عزمى الدون كيشوتية. فعلى الرغم من أن ودود ليس الا واحدا من المستضعفين، يدفعه ضعفه الى الحنان الدائم على رفاقه الضعفاء- من الصغار والكبار معا- فان الفيلم، الذى كتب قصته دريد لحام بنفسه وأعد له السيناريو رفيق الصبان، لايختار من كل مشكلات الواقع الا قضية الثأر، الا أنه يقع فى خطأ فنى فادح حين ينزع عن تلك القضية جوهرها الدرامى والواقعى معا، فيجعل قاتل الأب بريئا، لينتهى الى صراع درامى سطحى بديل، يحاكى المسرحيات الأخلاقية الساذجة، يمثل الجانب الأول فيه تصميم الأم- صخور- على انتقام لامبرر له ولايمكنك أن تتعاطف معه كمشاهد، كما يمثل الجانب الآخر رفض ودود لفكرة الانتقام على الرغم من امتثاله لامه فى رغبتها عدم انهاء اجراءات زواجه الابعد الحصول على الثأر.

لذلك يبدو امتثال ودود امتثالا مزدوجا ومتناقضا فى آن واحد (وياله من نموذج سلبى للأطفال!)، امتثاله العاطفى الزائف للقيم التقليدية بكل نقائها، وامتثاله العقلى الراضخ للنظام الذى تفرضة السلطة- ممثلة القانون- على العلاقات الاجتماعية.

وهذا الامتثال الكامل فى شخصية البطل هو مايجعل من «كفرون» محطة غريبة فى مسيرة دريد لحام المسرحية والفنية طوال مايزيد على عقد ونصف. ففى كفرون يأخذ البطل مكانا قصيا من العالم والواقع، ولم يحمل معه الا بعضا من الملامح الشعبية التى تمتع بها غوار ولم يأخذ من عبد الودود الا نصف اسمه واله (البزق) التى كان يغنى بها، وترك وراء ظهره عزمى وتقريره وتخلى عن أى محاولة للوصول الى وعى سياسى حاد وجاد، واختفى وراء الدعوة الى القيم الوطنية المجردة، واكتفى بانتظار الخلاص على أيدى الأطفال

وهكذا عبر ثلاثة أفلام لاغير اخرجها- حتى اليوم- دريد لحام، كانت الرحلة القصيرة التى خاض غمارها بطله، كانها نوع من الاوديسة المأساوية، تسجل اكتشافه للواقع القاسى، وتدفع عبد الودود الى التمرد، وتنتهى بعزمى الى مواجهة الموت، ليدور ودود على عقبيه، لينتهى الى الانسحاب، داخل واقع زائف بديل وجميل!

من حال لحال
والانسان في زمن الانفتاح

ماجدة موريس

لم يعد جديدا القول بأن الاحوال قد انقلبت فى زمن الانفتاح. وأن زلزال الانفتاح لم يقلب فحسب الكيان الاقتصادى، بل امتدت آثاره بعنف للكيان الانسانى.

وكانت التغييرات الخاصة بالكيان الانسانى ببنائه المتسق عبر السنوات الطويلة هدفا لاعمال فنية كثيرة قدمتها السينما وقدمها التليفزيون غير أن تمثيلية (من حال لحال) التى قدمها التليفزيون أخيرا للمؤلفه «وفيه خيرى» والمخرجه «مجيدة نجم» عبرت ببلاغة وبراعة اكثر من غيرها عما يقصده الوجدان الشعبى من تغيير الاحوال .. هذا التغيير الذى يأخذ سمة الانقلاب المفاجئ، والذى تحوطه مظاهر مخالفة للمعايير المتفق عليها. فتبدو ردود الافعال حوله غير مرتاحه، حذرة وخائفة بشكل قدرى غامض من النتائج.

وربما يعتقد البعض أن عملا كهذا يحتاج الى بناء درامى ضخم وشخصيات عديدة وعلاقات متشابكة وسخاء انتاجى، ولكن تمثيلية (من حال لحال) تؤكد العكس فهى لا تعتمد الا على ثلاث شخصيات فقط من عائلة واحدة. الاب (ابو بكر عزت) والعمة (سناء يونس) والابن (أحمد سلامة) وبعض الشخصيات المساعدة، القليلة جدا، ومن خلالهم تدور الاحداث والصراع والانقلاب والوصول بنا الى لحظة التنوير، التى لاتحمل بالضرورة «فعلا أخلاقيا» ولكن كشفا للحصاد المر الأتى عن غرس كريم، بفعل تعرضه لرياح عاتيه القت به لانضاجه فى مكان ومناخ لايلائمه..

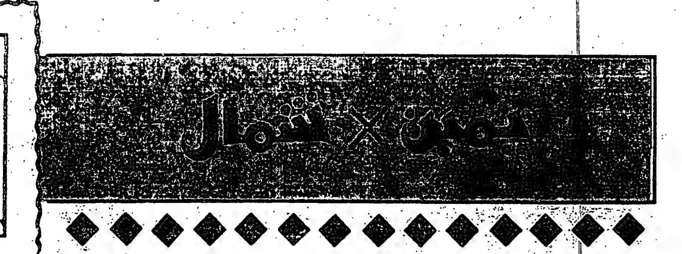
وجمال هذا العمل يتحقق من خلال البساطه فى التعبير، وتمكنه فى آن واحد كأنما يجرى تلقائيا بدون يد الكاتبة أو ادارة المخرجة فتحن تعيش حياه (وائل) مع عمته التى نذرت نفسها لتربيته رافضة كل فرص الزواج وبناء اسرة تخصها، معتبره أن ابن شقيقها اليتيم هو ابنها، أما الاب فقد كان الممول عن بعد، الذى ارتضى السفر الى الخليج لمدة عشرين عاما متواصلة، كانت فيها احوال ابنه تقريرا ضمن التقارير العديدة التى يتلقاها فى شركته. وتدور السنوات ليهل عصر الانفتاح ويرى الاب أنه يستطيع العودة، فيعود لينشأ امبراطورية جديدة على النسق الاستهلاكى الحديث سواء فى السكن الفاخر او مظاهر السلوك والمليس وأسلوب انفاق النقود، وهو يرفض توسلات أخته لبقاء ابنها (ابنه فى الحقيقة) معها بعد رفضها ترك مسكنها والالتحاق بالامبراطورية فترضخ للمنطق الوراثى فتترك له ابنه. وهكذا يتسرب (وائل) شيئا فشيئا من بعد جهد السنين فى رعايته فيصبح فردا ضمن حاشية والد، مشاغله جلسات الصفقات، وجلساؤه (كبار القوم الانفتاحيون) وتنتهى الى الابد علاقة الابن الحميمة بالقراءة والمسرح وفرشاة الرسم ومعارض الفنون التى طالما تهلل منها مع عمته. وفى هجمة اكثر شراسة ينتزعه الاب، بدوافع عديدة، من استكمال دراسته بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية التى عبر اليها عبر تفوقه العلمى بحجة أن (الدراسة موجودة فى كل وقت) ويقاوم الشاب الذى تربى على وداعة النفس. ولكن، عبثا، فالاب الطاغية العصرى يغرقه شيئا فشيئا، فهو وريثه، ويدفعه الى تجارب لايدرى عنها شيئا فى عوالم لم يتأهب لها.. تصدير، صفقات، اعتمادات بنكية.. ويقرر الأب السفر فجأة وراء صفقة خارجية تاركا لأبنه مسئولية اتمام صفقة داخلية ، فلا يستطيع أن يقوم بها ولايستطيع أن (يكون) اباه. فيقبض عليه متهما بالنصب، وينتهى العمل بمشهده ذاهبا الى التحقيق وقد عبر وجهان عن حقيقة الصراع الذى لم ينتهى بنهاية التمثيلية وانما هو مستمر وسيزداد ضراوة.. فالعمه هزتها الحسرة والحزن والفجيعة فى هذا الغرس الذى ربته ثم ضاع، أما الاب فقد اطلق عقيرته مرددا أنه سيأتى له بأكبر المحامين حتى لو طلبوا مليون الخ.. وهو تعبير عن هذا



أبو بكر عزت بطل – حال صحال

الانقسام أو الشرخ فى الكيان الاجتماعى العام الذى أحدثه زمن وعصر الانفتاح على هذه الاسرة الصغيرة جدا فهزم مستقبلها ممثلا فى هذا الصبى، الذى تربى على كل القيم النبيلة الفاضلة وكان نموذجا للمواطن الصالح فى غير مغالاه او تزمت، ومثالا للمثقف الذى نهل العلم والثقافة والخبرة الاجتماعية، من خلال الحى الشعبى الذى نما وسط اهله، حتى عاد أبوه ليغير كل هذا بمعايير فوقية تعتمد المادة أولا وثانيا وعاشرا كطريق واحد وحيد

ولقد استطاعت وفيه خيرى ومجيدة نجم تجنب المبالغات التى من شأنها التأثير على عاطفة المشاهد ودفعه الى متابعة واعية من خلال حركة الكاميرا الدؤوبة القادرة على رصد البدايات سريعا مع نزول الاسماء والتترات، ثم متابعة «مسيرة انسان» بين شقيقين كانا أخين فأصبحا فى مفترق طرق وكانا متعاونين فأصبحا متصارعين فرقت بينهما المصالح ولم تستطع التقاليد ولا عروة المحبة القديمة جمعهما من جديد، وفى بلاغة تعبر التمثيلية عن (اختلال القيم) من خلال الفعل العادى أو الذى يبدو عاديا بفعل الترويج له، وبلا تحيز لطرف ضد آخر وانما فى حياديه تختلط على المشاهد نفسه فيجد نفسه محتارا فى حال الطالب المسكين الذى وجد نفسه «رجل أعمال» مرة واحدة كما انها لاتسحب منه فضائله القديمة، ومنها بره بعمته التى كان يسميها امه، ولكن البر هنا أصبح التعبير عنه ماديا فى مغالاه تعويضا عن نقص الشق الروحى وتعبيرا عن افتقاد «أنسانية وائل» فى كل خطوة يغوص فيها داخل عالم المال. وفى مشهد النهاية يدرك المشاهد انه لايحزن على شاب فى «ورطة» دفعه اليها ابره، فهو بلاشك قادر على اخراجه منها، وانما على نهاية شخصية انسانية راقية ورقيقة انتهى أمرها والى الابد لتحل محلها شخصية أخرى مادية وأنانية ومنفصلة عن مجتمعها وهذه هى الخلاصة التى يقدمها هذا العمل الفنى الذى يستخلص من الخاص جدا، أى قصة هذه الاسرة، ما يمس العام وهو قضايا الوطن وشتوته فى مجملها فى رباط خفى، ولكنه واضح وقوى ولايتركك لحظة واحدة أثناء المشاهدة، بلا كلمة مباشرة فى السياسة أو الاقتصاد. العمل نموذج للدراما التليفزيونية العائلية، الراقية التى تضرب على أوتار متعددة فى عقل الانسان، وتدفعه الى البحث فى داخله أثناء عزفها كما انها عمل يدرك الفرق بين التليفزيون والسينما كمجالات فنية، والفرق بين الفيديو والسينما فى اسلوب التعبير وفى نوعية الدراما وحجمها، وتدرك كل من الكاتبة والمخرجة فى اخلاص شديد، أن التليفزيون قادر على تقديم اعماله الفنية الممتعة مثل السينما تماما، وهو مافعلته الاثنتان من قبل من خلال تمثيلية أخرى فى يناير من هذا العام بعنوان (رجل وأمرة) التى يذكرنا عنوانها بفيلم المخرج الفرنسى «كلود ليلوش» الذى يحمل نفس الاسم. ولكن بينما كان فيلم ليلوش يعبر عن امرأة ورجل أوربيين فى سنوات السبعينات فان التمثيلية تعبر، بنفس الحساسية والصدق عن حياة امرأة ورجل من مصر العادية المطحونة فى سنوات التسعينات... فالفن الصادق وحده هو القادر عن التعبير فى أى شكل ووقت ومكان... وبرغم كل الفروق.



إلى متى ستظل الحكومة المصرية متمسكة بموقفها السلبى من القضية الفلسطينية. ففكل يوم تزداد حدة المذابح والمجازر فى الأراضى المحتلة وزاد فى ذلك احتلال العراق للكويت وأيضاً اغتيال الحاخام اليهودى الشهير «كاهانا» وكل ماتنصح به الولايات المتحدة هو «ضبط النفس وتذوب القضية الفلسطينية فى زحمة الأغانى.. وعملت جيداً الآن أنه كما يوجد [خيار وفقوس] فى توزيع الدخل القومى أيضاً يوجد [خيار وفقوس] فى كل أمر تتدخل فيه حكومتنا النزيهة.

باسم عاطف محمد
طالب ثانوى- علمية الزيعون

الغاز وأزمة الخليج!!

فجرت أزمة الخليج المديد من الأسئلة (= الألغاز) ربما لانعثر لها على إجابة وربما تظل هكذا إلى أمد بعيد أسئلة بلا أجوبة.

فقد قيل أو الأحرى انكشف بعض- وليس كل المستور عن حجم الأموال العربية المملوكة لدول ومشاريخ النفط وجدناها تربو على ال ٦٢٧ مليار دولار «تصوروا». فما هو حجم استثمارات ذات الدول وذات مشايخهم فى الأقطار العربية «المعجزنة» بماء الفقراء والتى «دوختها» مطالب صندوق النهب الدولى و«طلعت» روحها من اللهث فى أروقة «أندية» الدائنين؟!!. وقيل أن ذات الدول بذات المشاريع قد إنفقت مئات المليارات على مايسمى ببناء جيوشها!! وتقوية دفاعاتها!! فلماذا استدعاء «سيدنا» جورج ابن بوش بأساطيله وجيوشه للدفاع عنهم ضد عدوان متوهم؟ وما جدوى المليارات التى نفقت؟!!!

وقيل لنا- من خلال الأبواق الرسمية وقيل أزمة الخليج أن صدام هو فارس العروبة وحامى حمى البوابة الشرقية.. وأحد سدنة وحراس القومية التى هى بالطبع عربية. فهل كان ذلك صحيحا فعلا!! وإذا كان كذلك - وهو ليس كذلك لأسباب أخرى- فلماذا قلتموه إذن؟! وهل أصبح للنفاق معنى أخر؟ ما هو؟!! حتى لانقع فيه. ولكم الأجر والثواب.

وقيل أنه بغى- بعد أزمة الخليج طبعا- على إيران «الفلبانة» وظلمها وأشعل معها حربا ضروسا. فأين كان هذا الكلام منذ بداية الحرب حتى أن وضعت أوزارها؟!! وقيل أنه- أى صدام- هو لاكو والديكتاتور والسفاح الذى لايشق له غبار. فهل هو يقف وحده فى هذا المضمار؟! وهل بقية الحكام العرب ديمقراطيين «بالقوى»؟!! وهلا تفضلتم علينا وقرأتم لنا التقارير التى تصدرها منظمة حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية.. ومنظمة حقوق الانسان العربية عن أوضاع وحقوق المواطن العربى؟!! وفقط لتعرف من الديمقراطى ومن الديكتاتورى؟!! وقد صورتم لنا السيد «بوش» على أنه «منقذ الشعوب» وراعى «الديمقراطية» والراهب واقفا فى محراب «الشرعية». ومحرر كل «أرض محتلة»!! فهل لوتقدم إليه الرئيس الفلسطينى أبو عمار بطلب- كما فعل الكويتيون- لتحرير أرضه المنهوبة وانصاف شعبه «المشرد» فى أربعة أرجاء المعمورة؟! أقول هل تضمنون أن يجاب أبو عمار الى طلبه؟!!.

وقيل أن هناك أكثر من عشرة دول عربية لم توافق على قرار القمة العربية!! الطارئة!! من أجل حل عربى!! ومن بين هذه الدول «دولة» فلسطين فلماذا الهجوم على أبى عمار «لوحدة» إهانة وتجريح شعب؟! وحتى فى التهجم هناك التهجم خيار وفاقوس!!

وقيل أن القوات المصرية «صفت» أو «تمترست فى حفر الباطن. وفى مواجهة القوات العراقية فهل تغيرت مفاهيم القومية والعروبة وأواصر الدم لتلائم المستجدات. ولتواكب يوم «القيامة» المرتقب يوم أن يقتل المصرى العراقى والمصرى فى الجيش الرسمى المصرى فى الجيش الشعبى الواقع باختصار يوم أن يقتل العرب بأيدى العرب؟!!

وهل من المصلحة تدمير ثلث القوة العربية تقريباً؟ ولصالح من؟!!.

وفى النهاية سوف أقولها لكم بصراحة.. أمة لاتستطيع- برغم إمكانية ذلك- أن تحل خلافتها بنفسها. ولاتقدر- مع أنة ممكن- على حماية الحقوق والحدود والأراض والمقدسات!!!! التى ينتهكها صباح مساء يد غادر تعرفونه ونعرفه!! أمة تستعذب «المذلة» وتستلذ بالهوان فهل تستحق أن تعيش؟! فضلا عن وصفها بلفظ «أمة»!!

عاطف بسيونى
حقوق طنطا

هذا هو برنامجنا!!

بصفتى مؤيداً للحزب الوطنى، أرسل إليكم الانجازات حزبنا طالبا نشرها:

١- ايماناً منا بأن الحاضر والمستقبل لشباب مصر تخلينا عن سياستنا وقررنا زيادة البطالة إلى ٤ ملايين وذلك لتوفير سبل الراحة لشبابنا.

٢- ايماناً منا بالتقدم والعلم والتكنولوجيا ولحاقاً بركاب الدول المتقدمه ادخلنا نظام الكمبيوتر فكان للعلم والتقدم الفضل الاول فى نجاح الحزب فى الانتخابات واسقاط المعارضة.

٣- ايماناً بالدين والسنة وقول صلى الله عليه وسلم «علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل» فكانت انجازاتنا «تعويم الجنيه- انشاء القرى السياحية- اهمال الاسكان الشعبى- اطلاق القوانين المشبوهه فلم يهدأ الرصاص فى الشوارع والمدن.

٤- ايماناً بما قدم الشعب من تضحيات قررنا الغاء الدعم وزيادة الاسعار والغاء مجانية التعليم وبيع ممتكاته من القطاع العام.

٥- ايماناً بصلة الدم كان الضوء الأخضر لابناء العم الاسرائيليين وابناء العم سام «الامريكان» بتأديب الشعوب العربية وقمعها فكان «احتلال جنوب لبنان»- ضرب المفاعل النووى العراقى- ضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية بحمام الشط بتونس- الغارة

الامريكية على ليبيا- خطف الطائرة المصرية- تشريد وطرد الالاف من الاراضى المحتلة وانتهاك المقدسات العربية بالقدس- اغتيال الشخصيات العربية «ابوجهاد» قمع الانتفاضة- تصاعد الحملة الارهابية ضد العراق الشقيق- تواجد القوات الامريكية والغربية فى الخليج وفرض تكاليف تواجدها على المال العربى.

٦- ايماناً منا بالاتحاد قوة والمقصود به تحرير الاراض العربية المحتلة وتشريد ابناء العم الاسرائليين قررنا تقطيع «تمزيق» أوصال التضامن العربى فكانت كامب ديفيد.

٧- ايماناً منا بالمشاركة فى مشاعر الأخرين لبسنا السواد حزناً على اغتيال الارهابى المتطرف كاهانا مؤسس حركة كفاح الصهيونية.

٨- ايماناً منا بسيدة العالم امريكا قدمنا لها فروض الطاعة والولاء.

هذه هى انجازتنا وعليكم انتخابنا بالذوق أو بالعافية.

حسام حسيب
مستخلص جمركي- الاميرية

نقص العقل

فى حديث للشيخ الشعراوى قريب تحدثا عما أسماه بنقص عقل المرأة فقد وصف عاطفتها (الرحمة فى قلبها بصغارها» بأنها ضعف وتناسى أن للرسول حديث قال فيه لأحد الصحابة ماذا أفعل وقد نزع الله الرحمة من قلبك «وهذا لان الصحابى قال عندما شاهد الرسول يقبل طفلا أن لى عشرة من الاولاد ماقبلت أحدهم قط. وقال الرسول أيضا الراحمون يرحمهم الله فكيف يحبذ شيخنا أن يكون الأب متحجر القلب فيترك الطفل يبكى ويذهب للغرفة الاخرى ويترك للأم «ناقصة العقل»! أن تسكته بنقص عقلها كيف يغالط هذا الرجل فيجعل الرحمة شيئا مذموما ونحن نسمع ونصرخ الله الله كمان والنبى كمان! ثم انى لاحظت من أحاديث الشيخ الجليل! أنه يربى عقدة الذنب ويربى الشعور بالخطيئة التى تستوجب التوبة وفى كل لحظة بحيث لايصبح للانسان هم سوى الاستغفار والقيام والسجود وهو يعبد فى حقيقة الامر خوفه ولايعبد ربه فقد ثبت أنه كلما شق الانسان بالذنب كلما استغفر وصلى ويزداد تباعا احساسة بالذنب فيزداد فى الصلاة والاستغفار وهلم جرا دائرة مفرغة ليس فيها من العبادة شئ سوى الخوف والندم والنتيجة الحتمية الا يتجاوز الانسان خطأة فيتطور بل يظل فى دائرته المفرغة بعيدا عن الله وعن نفسه هكذا يربى فينا الشيخ الجليل التجمد واستمرارية الهاوية الى أسفل فبما يروجه من كلام لن تلتفت الى اصلاح امرنا او النهضة ببلادنا فكل ماعلينا هو إسباغ الوضوء والصلاة والذنب الغير مغفور فى قراره أنفسنا وهكذا وأضاف الشيخ فى حديثة الشيق! يوم الجمعة فى سؤاله المعتاد فى الكتاب التليفزيونى.... ماهى العبادة؟ هيه؟

يجيب وما العبادة الاطاعه الله ناسيا أن الله استخلف بنى أدم وجعل من الاستخلاق الاختيار ومنا الخطأ والصواب «ومسموح بذلك» ليس فى اطار عقدة الذنب طبعا» ولكن فى اطار تجاوز اخطائنا الى مايجعلنا نتفوق ونتطور وليس السكوت الى الابد كالموتى أكرر صرخاتى ضد هذا التيار الذى يؤدى بنا جميعا الى قاع الهاوية فهل من يسمع؟؟

منى على عنتر
كلية علوم القاهرة

الوعى المفقود

بعد أن قرأت رسالة الاخ الفلسطينى عبد الرحمن محمود «المنشورة بباب مداخلات فى عدد اليسار الماضى لم أصدق نفسى! ووجدتنى أعيد قراءتها مرة آخرى مدققا فى كل كلمه من كلماتها. وذلك لعدة أسباب منها!

١- قبول أى انسان- والفلسطينى منه بصفه خاصة- لمبدأ جوانب الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة..؟!!

٢- الهجوم على الشعب المصري وقواة الوطنية؟!

وبداية أبدى حزنى الشديد بقول صاحبكم هل تعتقد أن هناك انسان يمكن أن يكون مصريا وعربيا؟!!! وأنا بالمقابل أسأل صاحبكم ماذا كان عبد الناصر الذى قلتم عنه أن من يقف ضده فهو بالضرورة بالغ السوء. ماذا كان عبد الناصر؟ الم يكن مصريا وعربيا؟ بل وقوميا ووحدويا أم ماذا؟

وسؤال صاحبك الثانى هل هناك انسان يمكن أن يكون مصريا وشيوعيا؟ أقول خوفا من أن يتمرد على قلمى كاتبا نعتالك ولصاحبك يحزننى نعتكما به! انصحكما بقراءة تاريخ الحركة الشيوعية المصرية. ثم أرجوا أن تسألوا أنفسكم آنت وأصدقائك- هل هناك شيوعى واحد يقبل مبدأ جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة ومايترتب على ذلك من ضم والحاق؟ هل هناك شيوعى واحد يؤمن بفض المنازعات بين الدول بالقوة العسكرية؟

الاخ عبد الرحمن من أشد ما أحزننى ولا أقول أضحكنى!!- مبرركم- أنت وأصدقاؤك- فى تأييد صدام حسين فى أنه كما قلت وان لم يكن سيضرب اسرائيل فانه يهدد بضربها؟ من أجل هذا نحن مع صدام برأيك شيئ مضحك أم محزن.

ياسيدى الفاضل.. كل حكامنا الذين ابتلينا بهم وصدام واحد منهم لايكفون ليل نهار عن التهديد والوعيد لاسرائيل



ومن وراء اسرائيل.. فهل فعلوا؟! أو هل تراهم سيفعلون؟ لا أظن.. واخيرا أرفض اتهامك بأن رفضنا وادانتنا للغزو العراقى هو موقف مقبوض ثمنه بالدولار! وأرجوك لاتسرف فى القاء الاتهامات يمينا ويسارا بلا أدنى مراعاة لحقائق التاريخ فنحن - شعب مصر العربى. عامه واليسار منه خاصه لم ولن يكون يوما عملاء لأحد..

واسمح لى فى النهاية باستعارة أمنيتك لنا

اتمنى لك ولاصدقائك «عودة الوعى المفقود»

حامد ياسين حامد
الدلنجات بحيره

جورباتشوف هل هو منقذ للأشتراكية أم مدمرها؟!

لم تثر سياسة ماهذا الضجيج والخلاف مثلما أثارت سياسة البرويسترويكا التى فجرها ميخائيل جورباتشوف.

والملفت للنظر ان الاحداث بدأت وتفاعلت وتطورت بسرعه كثيرة وفائقة على القدره على التحليل والتصدى لما يحدث

ولم يكن ذلك لقوة رياح التغيير بقدر ماكان بسبب ضعف وتضعضع البيان السياسى والاجتماعى لبلدان أوربا الشرقية مما لم يكن ظاهرا على السطح أو واضحا نتيجة سياسة التقييم الاعلامى والانغلاق على الداخل التى كانت متبعه.

لذلك فمحاولة فهم ماحدث ويحدث بالتركيز على دور جرباتشوف والبرويسترويكا فى ذلك تؤدى لخطأ تغليب فاعلية دور الظروف الخارجية على الاحداث الداخلية التى تحسم حدوث أى ظاهره. وفى هذا السياق فانى أوكد ادانه اقسام اليسار المصرى التى سارعت لتبنى البرويسترويكا واعتبارها دين العصر قبلما تتضح معالمها والمضحك أنهم راحوا يتنافسون ويتسابقون ليثبت كل ماركس كاثوليكى منهم أنه نادى وتكلم عن الدين الجديد (البرويسترويكا) قبل أن تحدث منذ ثلاثين عاما وفسر البعض خطايا وأخطاء تاريخية بأنها كانت شيئا من البرويسترويكا المبكره. ولا أدرى ماشعور هؤلاء الان وقد أسفر تطوير الاشتراكية على طريقة البرويسترويكا الى انتهاء الاشتراكية فى رومانيا والمجر واختفاء أهم دوله فى أوروبا هى ألمانيا الشرقية سابقا وترنح وتهاوى باقى الأنظمة الاشتراكية الأخرى وفى الاتحاد السوفياتى ذاته أوصلت البرويسترويكا الأشتراكية الى تبنى نظام السوق الحر والتعددية الحزبية. ؟؟

أحمد طاهر
المحامى بالاستئناف العالى

اللهم لااعتراض

اتفق مع تنظيم الجهاد وغيره من التنظيمات الدينية فى مصر لتمسكها بدينها وتنفيذ اوامره ونواهيه أو اغلبها فى وقت إنهار فيه الاسلام وضعف المسلمون اوفى وقت القابض فيه على دينه كالقابض على جمرة وأنا أتمنى ان يأتى اليوم الذى تعمر فيه مساجدنا بالمصلين الذاهدين الدنيا والراغبين فى الاخرة هذا ما أتفق فيه مع التنظيمات والهياكل الاسلامية اماما أخالفهم فيه فهو سياسة العنف واراقه الدماء التى جعلتهم وجعلتنا فى نظر العالم سفاحين ومصاصى دماء وارهابيين ان سياسة التصفية الجسدية التى ابتدعها تنظيم الجهاد ليست بأى حال من الاحوال من تعاليم الاسلام. الاسلام الذى يدعونا الى مقابلة السيئة بالحسنة والتى عكسها الجهاد فأصبح يكافئ الحسنة بالسيئة ومن يقول أن الاسلام يقول أن العين بالعين والسن بالسن والبادى أظلم رد عليه بأن منفذ تلك الوصية اولى الامر منا أى الحكام والقضاء وليس نحن حتى لاتعود لشريعه الغاب التى جاهدنا سنين طوال للقضاء عليها، ليس من الجهاد فى شيئ ان نقتل طفلا او شيخا او امراة ليس من الجهاد فى شيئ أن نعاقب انسانا بذنب اخر ليس من الاسلام فى شيئ أن تترك الآخرة ونتقاتل من أجل الدنيا (والاخرة خير وأبقى) ليس من الاسلام فى شيئ أن نحطم وندمر منجزات الحضارة بحجة أن الرسول لم يستخدمها لنناقش تلك المقولة أليس الاسلام هومؤسس تلك الحضارة أليس الرسول نفسه هو الداعى لها عندما دعى لاقامة دولة اسلامية كبرى أليس العلماء المسلمون هم أول من أدخلوا أسس تلك الحضارة فى وقت كانت أوربا ترزح فى ظلام الجهل ألم يأخذ الاوروبيين اذن الحضارة عن المسلمين أين اذن الشرك فى ذلك (أن الرسول لم يستخدمها؟) ان هذه الاشياء لو كانت فى عهد الرسول لكان أول المبادرين اليها لانها نعم من عند الله تعالى وهى أولى بالحفاظ عليها ومحاولة تطويرها ألم يقل الرسول اطلبوا العلم ولو فى الصين هل لوعاش الرسول بيننا اليوم وحارب كان سيحارب بالسيف والسهم والرمح فى مواجهة المدفع والرشاش والقنبلة والصاروخ بالطبع لاكان الرسول سيأخذ هذا العلم ويصيغة بصورة اسلامية ننتقل الى موضوع أخر وهو اللغة ما العيب فى أن تتعلم الانجليزية او الفرنسية والالمانية او الروسية الم يقل الرسول (من عرف لغة قوم أمن مكرهم ارجو ان تعودوا الى رشدكم اخوانى فى الله حتى يعود الاسلام هو منبر السلام لا أجد مااختتم به رسالتى سوى مقولة المطرب الكويتى عبد الله الرويشد «ياأمة الاسلام خلص منى الكلام» متمتما «اللهم لا إعتراض»

عبد الناصر سعد أبو العنين محمد

شاب مسلم أحزنه ماوصل اليه الاسلام اليوم

التنويم الشعبى

هناك غريزة هربت من عمنا مكدوجل وأتباعه. أو لعله أثر السلامة. وكبر دماغه وطنشها، الا وهى غريزة التنويم الشعبى.

وغريزتنا غريزة بهواتى عليوى أبوها الخنوع وأمها السيطرة وأتباعها من سكان القبة الشعبية، الليبرالية الديمقراطية نبض الافندى وصرخه الولية، وأهلها ذوى الكروش المعرشة، والجزم اللامعه، والروس الصالعة، وأصحاب الكراسى الهزازة أعضاء السلطانية الشعبية وعبيد التكية الوزارية.

وغريزة التنويم الشعبى. زئبقية الحركة من شادر لمكتب ومن مكتب لصالة ومن صالة لقاعة . وليس لحركتها حدود وأن كان لسخونتها درجة فهى تلتهب وتشعشع فى الخلاء والمواسم الانتخابية. أو تصير بردا وسلاما فى الأوفيس وبعد فرز الأصوات

ومن أنفعالات غريزة التنويم الشعبى التصريحات المسكنة والوعود العفارتى والخطط الخمساوية الشيطانية، والاصلاحات الفورية، ومؤتمرات

التسجيد الدورية مع وجود أنفعال ظهر بالاسواق هز الناس، حطم اليأس وكسب كأس الاتتاج وشد فتله الأمل. خدر الخوف. بنج الغضب. أخرس نعيق الفقر. رفع أيادى الغلابة لسماء. الا وهو انفعال (أخبار سارة قريبا) ومتوافرة لدى الاذاعة المحلية وتليفزيون البندر والجرائد القومية (محظور على الجرائد الحزبية).

وعزيزة التنويم الشعبى تدين بفضل أكتشافها للعلامة الجمموس (أبن جعلوص) (لم يمت. بعد) صاحب كتاب (المشعموف فى ستر المكشوف) الذى قال: أن أفضل الطرق وأسهلها لامتلاك قلوب الرعايا. وهو أن تبدى لهم أنك منهم وأنك تحبهم بشدة ومثلهم تعانى وتتلطم وحزين (لامانع من البكاء بأدب هنا) وأذا أردت أنعاش الأمل وروح التفاؤل فلتكن مبتسما بشوشا على طول الجلسة (لامانع من واحدة مجلجلة هنا) بذا تملك قلوبهم وتمتص حنقهم وتعطل فكرهم وتذيب أحباطهم وتنسيهم الامهم. ولكن أعزك الله أينما حللت، ولاتمعج فى التفنيش مخافه التفليس وأحذر من كل حنكل فهو بك عليم «وبطباعك فطيم ولان أوقعك فسوف يضابرك بجرير من علاليبك لينهاك على قفاك بالزربول

وتردد شعارنا الابدى الخالد:

أهلى وناس وعشيرتى، اتمنو عليا طلباتكم أيه بس كده على عينى حاضر من العين دى والعين دى أنا منكم ولكم. أنا بأعيش من خيركم .. تصفيق حاد.. حاد جدا... يا.. ياعيش وقول يارب

انتصب السيرك وأمتلأت سماء المعز وأبنيتها بالبفته والدمور والبوستر الاحمر والاخضر لوجوه مضفرمه من النوع المجالى لها عيون بلهاء وعلى خشمها أبتسامه هبل وخبانة. وكلهم «أولاد الدايرة» ربما أخوه فى الله والانتخابات. الله أعلم ودائما أجد المرشح نزيه وحر وابن الحزن الوطنى بتاع المبادئ.

فلم أعجب لذلك فالمدعى الاشتراكى يجلس على باب القبة الشعبية وربنا كرمه قوى هناك. وساءلت نفسى هل سأعطى صوتى لخنزير دكر من هؤلاء المعلقين على الجدران؟ ومن هو ذلك الخنزير الأمى؟ هو منافق مداهن يمتلك عدة قرون أستشعار بعيدة المدى. أجوف الرأس. عديم الفكر جاهل لاينفع ولايضر ولكنه يجيد فن التصفيق بيديه وقدميه. أنتهازى وبرجوازى متسلق. يرتدى قفطان الديمقراطية فى المناسبات، ويرتدى فستان البرجوازية الديمقراطية دائما.

فماذا أنتظر من ذلك الخنزير المرشح؟ فهو لايعرف كيف ولا لماذا أتى ولا أين سيذهب. وماذا سيفعل فى هذه المعمعه وتلك الهوجه الاعلامية. فتراه دائما مشدوه زائغ العينين. ساهم وشارد وكأن سهم الله نزل على أم رأسه وأذا تكلم فهى جمل هطرفه وطلاسم بها كلمات غريبه مثل ديمقراطية ووطنى ودائرتى وتعليم. وتموين وصحه ومجارى ومياه.. والله أعلم وأصطلاحات كثيره تفيض من الكركره. وأحنا شعب على نياته يحب التفاريح والفرفشة وسميع قديم شعب طيب سهل خداعه سريع النسيان.

أقول ماذا عساه أن يفعل! هل يستطيع أن يوفر ثمن الأحذية لى وللعيال ولامهم هل يستطيع توفير ثمن كسوة واحدة لكل عيل فى البيت المصرى صيفا وشتاء.

هل يستطيع تخفيض ثمن الكتب الدراسيه من الابتدائية حتى الثانوية وسيبك من الجامعه

هل يستطيع توفير السكر والارز والدقيق والزيت وعيش (للأكل الآدمى).

هل يستطيع توفير الحد الادنى من العلاج لكل مصرى فى مستشفى عام ياعنى حكومى.

هل يستطيع توفير مسكن أقتصادى (على قده) لكل عروسين عقدا قرانهما منذ سنوات.

هل يستطيع تطهير مكاتب الحكومه ودور القطاع العام من الهبش والنتش والكحومه والمحسوبية والنوم واللامبالاه والاستهتار والوصوليه والتزويغ...و... وحا أقول أيه ولا أية. ثم على صعيد المثقفين وأصحاب الفكر والمفهوميه. هل يستطيع ذلك المرشح أن: يلغى قانون الطوارىء وقانون الصحافة والمحاكم الاستثنائية.

وهل يستطيع تقديم أقرارات ذمه ماليه للحكام وأصحاب المراكز تفيد طهارتهم وذويهم.

هل يستطيع الافراج عن المعتقلين السياسين وأن يحد من السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية والتى لها قوة القانون. هل يستطيع أن يلغى الاستثناءات والامتيازات التحتانيه.

هل يستطيع أن يكون عضوا له رأى فى مجلس المفروض أنه صوت ورأى الشعب.

أن أستطاع ذلك الخنزير المرشح أن يفعل ذلك فله صوتى أنا والعيال وأمهم وكل أولاد الدايره. ولكنه لن يستطيع

خالد عبد الرءوف
المطرية

مشاغبات

الولايات العربية الأمريكانية!

لا أفهم سبباً واحداً، لتلك المعارضة التي تلقاها فكرة الدعوة إلى قمة عربية استثنائية، يتشاور فيها الرؤساء والملوك العرب، حول ما آلت إليه أوضاع الأمة ويحاولون انقاذ مايمكن انقاذه، من الكرامة العربية، ومن المستقبل العربي رغم أن هناك أطرافاً دولية- منها الاتحاد السوفيتي وفرنسا- وعربية- منها المغرب ومنظمة التحرير- دعت بالحاح إلى عقد هذه القمة، وألمحت بما يشبه التصريح، إلى أن عدم عقدها سيكون كارثة تحيق بالأمة!

والمبررات التي يقولها المعارضون العرب لهذه الفكرة تدعو لبعض الدهشه، ولكثير من المرارة، كما أنها تتضمن مغالطات، قد تلقى بظلال من الشك، حول دوافع هذه المعارضه.

إذ لامعنى لتكرار القول بأن القمم العربية، تنتهي دائما بالاتفاق على ألا نتفق، إلا أننا قد سلمنا بعجزنا على أن نتولى أمورنا بأنفسنا، ولا معنى له إلا أن النظام العربي القائم، ليس كفؤا لكي يصون المشترك من مصالحنا أو يصد عنا الكارثة التي تهددنا، وإلا ماعجز عن أن يجد حلاً عربياً، بينما فتح الله عليه، بالعثور على حل دولي، أنتهى بأن شرفنا الرئيس «بوش»، بنصف مليون من جنودة ومجنداته، ومن دباباته وطائراته!

والمعارضون لعقد القمة، واليائسون من أي أمل في أن تثمر مايستحق عبء عقدها، يتعللون بموقف طرفي الخلاف، فالكويت، ترفض أية دعوة للمفاوضة إلا بعد الجلاء، والعراق يرفض أي دعوة للانسحاب، مع أن موقف طرفي الخلاف منطقي تماما إذ لو كان العراق مستعداً للانسحاب، لما كانت هناك مشكلة تتطلب عقد أية قمة من أي نوع، فضلاً عن أن من حق «الكويت» أن تتشدد، لأنها صاحبة الحق الضائع، والأرض المسلوبة.

الأساس في انعقاد القمة، هو إعادة بناء موقف عربي موحد، تجاه الأزمه والاتفاق حول حدّ أدنى مشترك تجاه الحل الآني المناسب لها، وهو حل لن يرضى العراق بالقطع، وقد لايرضى الكويت مائة في المائه، ولكن الأزمة الآن لم تعد تخص طرفيها وحدهما، بل تخصنا جميعاً كعرب، بعد أن شالت الأمة وحطتها وزرعتها زرع بصل!

والواقع أن هناك مشتركات حقيقيه يمكن الاستناد إليها في صياغة هذا الموقف العربي الموحد منها أن هناك نزوعاً عربياً عاما، نحو تفضيل الحلول السلمية، وتأجيل المواجهة العسكرية قدر الأمكان، وهو نزوع يسود حتى في بلاد لها صلة مباشرة بالأزمة، كالسعودية، بل إن الكويت نفسها قد تفضل حلاً سلمياً مع بعض التنازلات المؤقته، على مواجهة عسكرية قد تنتهي بتدمير مالم يدمره صدام حسين من منشآتها ومرافقها.

ومن هذه المشتركات أن الأزمة قد أنضجت مفاهيم جديدة، أصبحت تنشد تفاهما عربياً، على رأسها الاقرار- ولو بشكل جنيني- بأن الأوان قد آن لكي يجدد النظام العربي نفسه من داخله، ويحدّث أشكال حكمة، ويربط بين قضاياه وأزماته، ويتفق على أساليب جديدة لأمنه واستقراره وتنميته، تقوم على استقلاله الوطني والقومي، وعلى أن تحكم شعوبه برضاها وباختيارها، وعلى أن يتعاون اغنياؤه مع فقرائه، من أجل تنميه مشتركة، تتكامل بها موارده الطبيعيه، وقواه البشريه، وكوادره الفنية، واستثماراته المالية، ليكون الوطن محلاً للسعادة المشتركة لكل من يعيش على خريطته.

أليست كل هذه القضايا في حاجة إلى قمة عربية، يتفق خلالها النظام العربي على موقفه منها، وتكون أساساً يتفق الجميع على عدم الخروج عنه، وبذلك نعيد تصليب النظام العربي المتهرىء، الذي انتهى انهياره بأن فقدنا كل سيطرة لنا على الموقف، وأصبحنا آخر الذين لهم تأثير على مجرياته وتداعياته؟!

أما وهناك إصرار على أن نختفي كأمة من مسرح الأزمة، ونترك الأمور لمجلس الأمن، وللرئيس بوش، يحددان كل شيء، من الحصار إلى الحرب، ومن الكرب إلى الضرب، فلماذا لاتجتمع القمة العربية، على الأقل لكي تغير اسم الأمة إلى «الولايات العربية الأمريكانيه»!

صلاح عيسى